

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد  
Tlemcen Algérie  
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية  
قسم التاريخ

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الوسيط

تطور الفلاحة في المغرب الأوسط ما بين القرنين  
الثاني والسادس الهجريين ( ق 8 - 12 م ).

إعداد الطالب :

داودي الأعرج

تحت إشراف :

أ.د. بوداود عبيد

أعضاء لجنة المناقشة :

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر "أ"	د. مكوي محمد
مشرفا ومقررا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عبيد بوداود
عضوا مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر "أ"	د.بن داود نصرالدين
عضوا مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر "أ"	د. وهراني قدور
عضوا مناقشا	جامعة س. بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د. خالد بلعربي
عضوا مناقشا	جامعة معسكر	أستاذ محاضر "أ"	د. عمر بلبشير

السنة الجامعية: 1437-1438 هـ/ 2016-2017 م.

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ

الرَّحِیْمِ

## شكر وتقدير

أُتقدم بالشكر والتقدير للوالد رحمه الله، والوالدة حفظها الله ورعاها، فلولا جهودهما الحثيثة ورعايتهما المتواصلة لما تمكنت من تجاوز الصعاب والمشاكل الصحية الصعبة التي ألمت بي خلال فترة إنجاز هذه الدراسة.

كما أُتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور بوداود عبيد المشرف على هذا العمل، الذي أرجو أن يقدم مساهمة متواضعة للباحثين والمهتمين بمثل هذه المواضيع العلمية.

ولا ننسى الشكر لكافة الأساتذة الباحثين في داخل الوطن وخارجه، الذين بذلوا الجهد والوقت والمال خدمة للمعرفة والبحث العلمي

## مقدمة:

يعتبر موضوع الأطروحة من المواضيع الهامة، التي تتعلق بأهمية الفلاحة في تاريخ المغرب الأوسط، وطريقة التعاطي مع هذا النوع من الدراسات تختلف عن باقي المواضيع البحثية التي ترتبط بالتاريخ الحضاري لهذا البلد، وتتجلى أهميته من خلال واقع الفلاحة الذي يعد أحد أهم جوانب الحياة في المجتمعات الزراعية، وله تداعيات على الدولة والمجتمع في المغرب الأوسط، وما جذب اهتماماتنا أهمية الفلاحة في التاريخ الاقتصادي، والرغبة في استقصاء المعارف الفلاحية وتتبع خفاياها وكشف معالمها.

لم يعد اهتمام المؤرخين المغاربة يقتصر على الدراسات التقليدية، التي يتركز معظمها على الجوانب السياسية والثقافية، بل توجهت الجهود لتقريب المفاهيم ومعرفة واقع المجتمعات الزراعية المغربية، ومن هذا المنطلق كان علينا تصويب اهتماماتنا على التأريخ للفلاحة وتحديد مستوى تأثيرها على مجتمع المغرب الأوسط، وفضلا عن ذلك لم تقتصر الفلاحة على كونها نمط معيشي طغى على حياة الإنسان في العصر الوسيط، بل تجاوزت ذلك لتؤثر على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كان الاهتمام بهذا الموضوع وليد الاطلاع المباشر على المصادر المتنوعة التي أرخت للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمغرب العصر الوسيط، والبحث عن الأسباب التي جعلت من الفلاحة أحد عوامل التقدم الحضاري في المغرب الأوسط، وتقصي الحقائق حول الفلاحة وكل ما يتعلق بها، وهذه الدوافع هيأت الأرضية العلمية لصياغة الفكرة، ودفعنا لاختيار الموضوع الموسوم بـ " تطور الفلاحة في المغرب الأوسط ما بين القرنين الثاني والسادس الهجريين ( ق 8 - 12 م )، واختيارنا للموضوع ليس محض الصدفة، بل الرغبة في البحث عن موضوع مميز له فائدة علمية يضيف بصمة إلى الجهود العلمية المبذولة لكشف الحقائق التاريخية فيما يتعلق بالحياة الريفية، ومساهمة إنسان البادية في البناء الحضاري والموروث التاريخي للمغرب الأوسط في هذه الفترة.

وفيما يخص الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الفلاحة، تجدر الإشارة إلى وجود رسالتين حول الزراعة في بلاد المغرب، فالرسالة الأولى من إعداد محمد الطويل تحت عنوان " الفلاحة المغربية في العصر الوسيط "، نوقشت في جامعة محمد الخامس سنة 1988. إلا أن محتوى هذه الرسالة أحاط بالمغربين الأدنى والأقصى وأغفل الحديث عن المغرب الأوسط باستثناء بعض الإشارات المختشمة، أما الرسالة الثانية من إعداد موسى هوارى تحمل عنوان "تقنيات الزراعة ببلاد المغرب من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين ( من القرن 1 هـ - 7 م إلى القرن 7 هـ - 13 م )"، نوقشت في جامعة الجزائر 02 سنة 2016. إلا أن المغرب الأوسط لم يلق حظه أيضا في هذه الرسالة، التي لم تخرج عن سياق اهتمامات الباحث في الرسالة الأولى، ويمكن تبرير ذلك لوفرة المادة العلمية فيما يخص المغربين الأدنى والأقصى وندرتها فيما يتعلق بالمغرب الأوسط. وقد كان من الضروري التدقيق والتقصي في كافة المسائل المتعلقة بالفلاحة خاصة تلك المرتبطة بنظم الزراعة والري، وما كان يصاحبها من اضطرابات وتقلبات نتيجة الظروف السياسية والاجتماعية

والمؤثرات المناخية، وعلى هذا الأساس تطرح الإشكالية التالية: ما هي أبرز التطورات الحاصلة في مجال الفلاحة بالمغرب الأوسط في الفترة الممتدة ما بين القرنين الثاني والسادس الهجريين؟ والتي نحاول الإجابة عنها من خلال إثارة جملة من الأسئلة منها: هل امتلك المغرب الأوسط مقومات طبيعية وبشرية أهله لإحداث نهضة فلاحية؟ وفيه تتمثل نظم الاستغلال الزراعي؟ وما مدى تأثير السياسة الزراعية للدول المتعاقبة على حكم المغرب الأوسط على وضع الفلاحة؟ وكيف يتجلى دور الجاليات الأندلسية وأهل الذمة والعرب الوافدين في تطور نظم الزراعة والري؟ وما هي الطرق والتقنيات التي استخدمت في الإنتاج الزراعي والحيواني؟ وفيه تتمثل المنتجات الفلاحية؟ وكيف كان يتم حفظ وتخزين هذه المنتجات؟ وما هي المشاكل التي واجهت الإنتاج الفلاحي والإجراءات التي اتخذت للحد منها؟ وما مدى نجاح نظم السقي في تحسين الإنتاج الزراعي واتساع مجال الزراعة السقوية؟ وأين تكمن الأزمة التي واجهت المنظومة المائية؟ وكيف واجهت السياسة والفقهاء هذه الأزمة؟

بناءً على طبيعة الموضوع وتعدد جوانبه وتنوع مادته العلمية، اعتمدنا عددا من المناهج بما يخدم الإشكالية المطروحة ويستجيب للطموح العلمي، والإحاطة بكافة جوانب الدراسة والخروج بفوائد علمية توضح الحقائق التاريخية وترسم الخريطة الزراعية، وفي هذا السياق اعتمدنا المنهج السردى، والوصفي، والتحليلي، انطلاقاً من قراءة متأنية ودقيقة للمصادر، فضلاً عن اعتماد بعض العلوم المساعدة بما تقتضيه الدراسة لتحقيق فهم أعمق واستقصاء خفايا الموضوع.

تضمنت الأطروحة مدخل وبابين تحت كل باب عدد من الفصول، وخاتمة في نهاية الدراسة، وخصصنا المدخل لدراسة واقع الفلاحة في المغرب الأوسط قبل الفترة المحددة للدراسة، وعلى هذا الأساس تطرقنا إلى الآليات والتقنيات الفلاحية التي جرى العمل بها سواء من قبل البربر أو القوى الاستعمارية المتعاقبة على احتلال المغرب الأوسط، وعلى إثر ذلك ركزنا على نظم الزراعة والري، وعلى هذا النهج توجهت اهتماماتنا لدراسة المجالات القبلية وتأثير العرب الفاتحين على الموروث الفلاحي في المغرب الأوسط، وكان الهدف من ذلك تسجيل المعارف والفنون الفلاحية لرصد التطور الذي طرأ على التقنيات الفلاحية في الفترة محل الدراسة.

الباب الأول خصصناه لدراسة المقومات الطبيعية والبشرية وأثرها على الفلاحة، وجرى تفصيل ذلك في خمسة فصول، قمنا في الفصل الأول بالحديث عن المقومات الطبيعية وتناولنا فيه الحدود الجغرافية، والتضاريس، والمناخ، وطبيعة التربة، باعتبارها المؤثرات الأساسية في النشاط الفلاحي، وتضمن الفصل الثاني ملكية الأرض ونظم الاستغلال الزراعي من مزارعة، ومغارسة، ومساقاة، لما لها من دور مؤثر في توجيه الشراكة الفلاحية، وفي الفصل الثالث اجتهدنا في رصد طبيعة السياسة الزراعية التي انتهجتها الدول المتعاقبة على حكم المغرب الأوسط، نظراً لأهمية سياسة الدولة في تحسين أحوال الفلاحة وتشجيع الفلاحين، وما يتعلق بالسياسة الضريبية وأثرها على العمل الزراعي.

الفصل الرابع تضمن الحديث عن الجاليات في المجتمع التي هاجرت من موطنها الأصلي واستقرت في المغرب الأوسط، وكان لها دور فعال ومساهمة واضحة في تطور نظم الزراعة والري، وعلى هذا الأساس اجتهدنا في هذا الفصل على توضيح جهود الأندلسيين وأهل الذمة والعرب الوافدين في مجال الفلاحة، وتطرقنا في الفصل الخامس إلى الجهود التي ساهمت في تطور الصيد البري والبحري، وفي هذا الفصل رصدنا الأدوات والتقنيات التي استخدمت في الصيد، وتسجيل أنواع السمك وجودته ومواضع وفرته، فضلا عن المرجان والعنبر وأنواع الطرائد التي زخر بها المغرب الأوسط.

الباب الثاني خصصناه لدراسة وضع الفلاحة والنظم التي اعتمدت في الزراعة والري، وجرى تفصيل ذلك في أربعة فصول، تضمن الفصل الأول الأساليب والتقنيات الفلاحية، ورصدنا الإنتاج الزراعي والحيواني من حيث الكمية والتنوعية والجودة دون إهمال البيئة الزراعية والرعية، واجتهدنا في الفصل الثاني لتوضيح الطرق والأساليب التي كانت معتمدة آنذاك في حفظ وتخزين المنتجات الفلاحية، التي استخدمت في الصناعة الصيدلانية وتركيب العقاقير والأدوية الطبية، وفيما يعرف بالتصنيع الزراعي كالصناعة الغذائية، والنسيجية، والجلدية.

فيما يخص الفصل الثالث خصصناه لرصد الأخطار والمشاكل التي اعترضت الإنتاج الفلاحي، وشكلت تهديدا لديمومة العمل الزراعي، وعملنا على تتبع وتسجيل كافة الإجراءات التي اتخذت للحد من هذه المشاكل وعلاج الآفات والأمراض التي واجهت الفلاحة، وتضمن الفصل الرابع نظم السقي وآلياته وما يتعلق بها، وقد تناولنا دراسة الموارد المائية لما لها من أهمية بالغة على نظم السقي، وقد تطرقنا لكافة النظم التي اعتمدت في تنظيم عملية السقي وتجنب النزاع وحفظ الحقوق، وحاولنا تحديد حجم مجال الزراعة السقوية، ورصد الأدوات والآلات التي استخدمت في ذلك، لارتباطها بوضع الفلاحة ومستوى تطورها، ورصد كافة الأخطار التي أحدثت بالموارد السقوية وفي مقدمتها المياه الوبيئة، والمشاكل المترتبة عن استغلال الماء بسبب التقلبات المناخية، وتطرقنا إلى الإجراءات والحلول من قوانين وأعراف اتخذت لحل النزاع وحفظ نظم السقي، وتأمين حصص الماء حسب حقوق كافة الأطراف.

**نقد مصادر البحث ومراجعته ::**

**أ - المصادر:**

تطلب هذا النوع من البحوث الاعتماد على مصادر متنوعة، ككتب الفلاحة والجغرافية والنوازل، التي تعد منطلقا لعملنا هذا، عملنا على توظيف بقية المصادر والدراسات التي لها علاقة بجوانب الموضوع، رغبة منا في تنوع المادة العلمية والإحاطة بكل جوانب الموضوع، التي تمكننا من تأمين فهم المسائل المتعلقة بالفلاحة، وحرصنا على سد كل الثغرات المعرفية والإمام بمختلف جوانب الجغرافية الزراعية، استعنا بمصادر التاريخ والسير والتراجم وبعض العلوم المساعدة، وعلى هذا الأساس قمنا بنقد المصادر والدراسات المعتمدة على النحو الآتي:

## 1 - كتب الفلاحة:

كتاب الزرع لمؤلفه قسطوس ( عاش في ق 4 هـ / 10م)، يعد من أهم مصنفات الفلاحة، وقد جمع المعارف الفلاحية لمن سبقه من علماء الفلاحة، وعلى هذا الأساس استفدنا من المعطيات الوافية التي تضمنها الكتاب منها ما يخص طرق وآليات الزراعة وغرس الشجر وما يتعلق به وأنواع التربة، فضلا على ذلك غطى جوانب هامة كتربية الحيوانات ورصد الآفات والأخطار التي هددت الإنتاج، وطرح جملة من الحلول والأدوية لعلاج ذلك، وقد تميز عن غيره من المؤلفات بالتركيز على استخدام الطلسم في وقاية الزرع وثمر الشجر من الآفات والجوائح وبعض الأمراض.

كتاب زهرة البستان ونزهة الأذهان للطغبري ( عاش في ق 5 هـ / 11م)، هو من مصنفات الفلاحة الأندلسية التي تعطي صورة واضحة عن التقنيات الفلاحية في الفترة الوسيطة، ولا يخفى عن أحد الأهمية البالغة لهذه الموسوعة التي أثارت اهتمام الباحثين في شأن الفلاحة، وقد بذل الطغبري جهودا معتبرة في جمع معارف وفنون الفلاحة من مؤلفات العلماء وما عاينه في الأندلس، ولهذا قدم الكتاب فائدة عظيمة عن التقنيات الفلاحية وما يتعلق بها، وقدم معلومات تتعلق ببعض المنتجات الزراعية التي تدخل في تحضير بعض الأدوية لعلاج الكثير من الأمراض، ومن هذا المنطلق تتجلى أهمية الكتاب، إلا أن الاعتقاد الديني كان له أثره على تفكير الطغبري، وصار أقرب إلى فكر عوام الفلاحين، ولهذا نجد أن الكتاب تضمن آيات قرآنية محددة لدرء الخطر عن الإنتاج الزراعي بعيدا عن الحلول العلمية العملية، وهذا ينم عن فشل علم الفلاحة في علاج العديد من الآفات التي أصابت الإنتاج الفلاحي.

كتاب الفلاحة لابن بصال ( ت 499 هـ / 1105 م)، يعد من أشهر مصنفات علم الفلاحة، وقد اجتهد ابن بصال في رصد كافة التقنيات التي استخدمت في الفلاحة، وعلى هذا الأساس تضمن الكتاب فوائد جمة أملت بكافة الجوانب وساهمت في التعريف بأنواع التربة وملاءمة كل نوع لأصناف معينة من الزرع والشجر، والإمام بطرق وأساليب الحرث والبذر والحصاد والدرس، وسلط الضوء على تقنيات غرس الشجر وما تعلق به من تقليم وتطعيم وغير ذلك، كما لم يغفل الكتاب عن تربية الحيوانات كالماشية والدواجن والدواب، ورصد الآفات التي أحدثت بالإنتاج الفلاحي، وعليه طرح جملة من الأدوية لعلاجها، وفضلا على ذلك عالج مسألة الماء وطرح العديد من الإجراءات في هذا الشأن، بما يخفف الأعباء الناجمة عن المشاكل التي أحدثت بالفلاحة، ويعد ابن بصال من العلماء الذين لم يكتفوا بنقل معارف من سبقهم، بل عاين ذلك في الميدان مستندا على الملاحظة والتجربة واستقصاء المعارف، مما أكسبه خبرة فلاحية مميزة انعكست بشكل واضح على قيمة الكتاب.

كتاب الفلاحة لابن العوام الأشبيلي ( ت 539 هـ / 1145 م)، يعد من أشهر مصادر الفلاحة الأندلسية، ولم يكتف ابن العوام بالنقل بل عاين الفلاحة عن قرب، ولهذا نجد الكتاب أحاط بكافة الجوانب، وقد استفدنا من المعارف التي تتعلق بالتقنيات الفلاحية فيما يخص التربة، والمياه، والأسمدة، وآليات العمل

والإنتاج، وكل ما يتعلق بمراحل الزراعة من الحرث، والبذر، والحصاد، والدرس، فضلا على ذلك ألم بفوائد جملة حول تربية الماشية والدواجن والدواب، ورصد الأخطار التي أحدثت بالمنتجات الفلاحية، ولم يغفل عن طرح إجراءات للحد منها، إلا أن الكتاب تضمن معارف أبعد من العلم وأقرب إلى ممارسات عوام الفلاحين، وتندرج في سياق الجهل والخرافات، وهذا فيما يتعلق بمسائل الطلسم، ويمكن اعتبار أن هذا الاتجاه نابع من نقل ابن العوام هذه الممارسات من مؤلفات من سبقه في علم الفلاحة.

كتاب عمدة الطبيب في معرفة النبات لأبي الخير الإشبيلي ( عاش في ق 6 هـ / 12م)، يعد من أشهر ما صنّف في علم الفلاحة الأندلسية، وتكمن أهمية الكتاب في التعريف بأنواع كثيرة من النبات والمنتجات الزراعية ببلاد المغرب ورصد مواضع إنباتها، ولم يكتف بوصفها وذكر أنواعها بل ألم بفوائدها المتعددة التي تدخل في مجال الطب والبيطرة، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية الكتاب.

كتاب النخلة لمؤلفه السجستاني ( ت 255 هـ / 865 م)، وهو من أبرز المؤلفات التي صنّفت في علم الفلاحة، وتكمن أهميته في الإلمام بمعارف وآليات غرس النخل وما يتعلق به من التسمير والتلقيح، وفضلا على ذلك تضمن معلومات هامة تتعلق بغرس النخل في المغرب الأوسط.

كتاب النبات لمؤلفه الدّينوري ( ت 282 هـ / 895 م)، يعد من أهم ما صنّف في علم النبات، ولا يقل أهمية عن باقي المؤلفات، وتكمن أهميته في الإحاطة بأنواع النبات وأوصافه، وقدم معلومات وافية على الفلاحة، ومن هنا استفدنا من معطيات تتعلق بتربية النحل وأنواعه وأوصافه وكيفية علاجه، وأنواع العسل وطرق التعرف على نقاوته وأدوات وأساليب تحصيله.

## 2 - كتب الجغرافية:

كتاب البلدان لمؤلفه اليعقوبي ( ت 284 هـ / 897 م)، يعد من أشهر ما ألف في الجغرافية، وفي سياق تناوله أقاليم بلاد المغرب قدم معطيات هامة تتعلق بالزراعة، وأفاد بأهمية الأودية بالنسبة للإنتاج الزراعي خاصة فيما يتعلق بأهمية وادي شلف في مجال الفلاحة، وذكر بعض أهم المنتجات الزراعية التي تنتج على ضفاف هذا الوادي، إلا أن الكتاب لم يقدم معلومات وافية حول الفلاحة والجوانب المتعلقة بها، إذا ما قورن ببقية مصادر الجغرافية، وعلى هذا الأساس لم يقدم اليعقوبي الكثير فيما يخص موضوع الدراسة، وكان جل اهتماماته تنصب على الحديث عن المجالات القبلية وبعض الإشارات المتعلقة بالجوانب السياسية.

كتاب المسالك والممالك لمؤلفه الكرخي ( ت ف 4 هـ / 10 م)، وهو من أشهر ما ألف في المسالك والممالك، قدم معلومات هامة تتعلق بالأمصار وبعض المعطيات حول المنتجات الفلاحية، فضلا على ذلك أفاد بذكر العنبر وبعض أنواع السمك، ورغم ما قدمه الكتاب من فوائد علمية تتعلق بالفلاحة، إلا أنه لا يضاهاي بقية مصادر الجغرافية.

كتاب أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم لمؤلفه المقدسي ( ت 375 هـ / 985 م)، هو من المؤلفات الجغرافية التي قدمت فوائد علمية قيمة تضمنت معلومات حول الموارد المائية وما يرافقها من نشاط



فلاحي، وتتجلى أهمية الكتاب في ذكر أنواع من المنتجات الزراعية والحيوانية، ولم يغفل المقدسي عن الصيد، وقدم معلومات وافية عن صيد السمك، والمرجان وطرق وآليات استخراجها.

كتاب المسالك والممالك والمفاوز والمهالك المعروف "صورة الأرض" لابن حوقل النصيبي ( ت 380 هـ / 990 م)، يعد من أشهر ما صنّف في الجغرافية، وتكمن أهمية الكتاب في المعلومات الجغرافية التي قدمها، ولم يكتب ابن حوقل بذكر المسالك والمدن، بل قدم وصفا دقيقا للموارد المائية والمنتجات الزراعية، فضلا على ذلك قدم معطيات هامة حول الماشية والدواب وما يتعلق بها من منتجات حيوانية، ولم يغفل عن ذكر تربية النحل وإنتاج العسل وكل ما يتعلق بالصيد وبعض آلياته، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية الكتاب.

كتاب المسالك والممالك لمؤلفه البكري ( ت 487 هـ / 1094 م)، يعد من أشهر الموسوعات الجغرافية، وقد اجتهد البكري في رصد الموارد المائية والمنتجات الزراعية والحيوانية، وقد تميز عمّن سبقه بتوظيف مصطلح المغرب الأوسط، ولم يغفل عن ذكر المياه الوبئة ومواضعها وإبراز خطورها، وتضمن الكتاب معلومات مستفيضة تتعلق بعدة مسائل كالغابات والصيد، وكذلك الوجود الأندلسي والعربي وأثرهما على حضارة المغرب الأوسط خاصة الفلاحة.

كتاب نزهة المشتاق في اختراق الأفاق لمؤلفه الإدريسي ( ت 558 هـ / 1162 م)، وهو من أفضل ما ألف في الجغرافية، وقد أحاط الإدريسي بمعظم جوانب الحياة في المغرب الأوسط، وعلى هذا الأساس تطرق إلى الشبكة المائية والمنتجات الفلاحية، فضلا على ذلك قدم معلومات وافية حول الغابات ومجال استغلالها كدور صناعة السفن والمراكب، ولم يغفل عن ذكر المرجان والعنبر وبعض أنواع السمك التي كان يوجد بها المغرب الأوسط، وقد تميز عن غيره بذكر معلومات هامة تتعلق ببعض أنواع النبات الذي يندرج ضمن تركيب العقاقير والأدوية، ومن هنا تكمن أهمية الكتاب.

كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار لمؤلف مجهول ( ت ق 6 هـ / 12م)، لا يقل أهمية عن باقي كتب الجغرافية، بل على العكس تفوق مؤلف الكتاب على الكثير من الجغرافيين، وقدم معلومات مستفيضة أفادت الباحثين خاصة في مجال الفلاحة، ولم يغفل المؤلف على ذكر الموارد المائية والمنتجات الفلاحية والغابات، وأنواع السمك والمرجان وبعض أنواع الحيوانات البرية التي كانت عرضة للصيد، كما تضمن الكتاب إشارات واضحة على دور الصناعة، ويمكن القول أن المؤلف ساهم إلى جانب مؤلفين آخرين كالإدريسي في اضعاف صورة ساهمت في رسم الخريطة الزراعية، وفهم بعض الوقائع حول الفلاحة في المغرب الأوسط في هذه الفترة.

### 3 - كتب النوازل والأحكام :

كتاب أجوبة الإمام أفلح بن عبد الوهاب لمؤلفه أفلح بن عبد الوهاب ( ت 261 هـ / 874 م)، تكمن أهمية الكتاب في كون أن أفلح بن عبد الوهاب إمام الدولة الرستمية وأميرها والأعلم بأحوال المجتمع التاهرتي، ويغطي الكتاب مرحلة هامة من تاريخ المغرب الأوسط، وساهم في رسم أحد أهم جوانب المجتمع

الإباضي القائم على الفلاحة في الفترة الوسيطة، وتضمن الكتاب نوازل إباضية تتعلق بعدة مسائل كالصدقة على المنتجات الزراعية والماشية، ونظم الاستغلال الزراعي، والرعي، كما لم يغفل عن مسألة الماء.

كتاب الأجوبة لمؤلفه محمد بن سحنون ( ت 257 هـ / 872 م)، هو من أبرز ما ألف في علم النوازل، وقد اجتهد الإمام ابن سحنون في جمع النوازل، وقد أفاد في إيجاد أجوبة على الكثير من الأسئلة التي تعبر عن مشاكل وانشغالات المجتمع في هذه الفترة، وساهم في إضفاء تصور شامل على العديد من المسائل المتعلقة بالفلاحة، وتضمن الكتاب نوازل تطرق فيها لشتى المواضيع كنظم الاستغلال الزراعي وإحياء الموات والصيد، ورغم أن النوازل التي تضمنها الكتاب أحاطت بالعديد من الجوانب، إلا أنها أغفلت الحديث، عن جوانب أخرى ذات الصلة المباشرة بالموضوع.

كتاب دعائم الإسلام لمؤلفه القاضي النعمان ( ت 363 هـ / 974 م)، يعد من أشهر الموسوعات الفقهية الإسماعيلية الشيعية في بلاد المغرب، وقد اكتسب الكتاب شهرته الفقهية في الأوساط الشيعية ولدى الباحثين لكون مؤلفه كان قاضي القضاة في الحضرة الفاطمية وإطلاعه على خفايا الأمور، ومباشرة الشخصية في الرقابة والتدخل في أعمال الولاة والعمال، الذي نكتشفه جليا في كتابه المجالس والمسائرات، وقد تجلت جهود القاضي النعمان بوضوح من خلال المسائل التي تضمنها الكتاب، وقد تطرق إلى قضايا الصدقة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية والماشية، مما منح للباحثين معلومات حول المنتجات الفلاحية ورؤوس الماشية في تاهرت وما جاورها، وعلى العموم المؤلف لم يقدم معطيات هامة حول الفلاحة.

كتاب النوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني ( ت 386 هـ / 996 م)، يعد من أشهر المصنفات الفقهية المالكية ببلاد المغرب، وتكمن أهمية الكتاب في القيمة العلمية التي قدمها ابن أبي زيد القيرواني فيما يتعلق بالعديد من المسائل كالأستغلال الزراعي والغابات والرعي وإحياء الموات، ولم يغفل عن ذكر قضايا الماء والمشاكل المترتبة عن الزراعة والرعي، وعلى هذا الأساس تتجلى القيمة العلمية للكتاب.

كتاب منتخب الأحكام لابن زنين ( ت 399 هـ / 1008 م)، يعد من المؤلفات التي نالت شهرة واسعة في مجال الفقه، ولم يختلف كثيرا عن بقية المصادر الفقهية، وقدم ابن أبي زنين مجموعة من النوازل كان بعضها له علاقة بموضوع الفلاحة خاصة فيما يتعلق بمسألة إحياء الموات ونظم الاستغلال الزراعي، إلا أنه يبقى من المؤلفات التي لم تحب على كافة تساؤلات الباحثين فيما يخص الفلاحة.

كتاب الأموال لمؤلفه الداودي ( ت 402 هـ / 1011 م)، يعد من أشهر المصادر الفقهية المالكية، رغم موقف علماء إفريقية من الشخصية العلمية للفقهاء الداودي باعتبار أن لا شيوخ له وما وصل إليه من علم كان نتاج اجتهاده وإطلاعه على مصنفات فقهاء المالكية، وجاء في فترة ساد فيها الحكم الفاطمي لإفريقية والمغرب، إلا أن الكتاب اكتسب قيمة علمية بفضل تعدد المسائل التي تطرق إليها، وقد تضمن الكتاب معلومات وافية تتعلق بالفلاحة، وتعددت الفوائد العلمية للكتاب التي تجلت في طرح نوازل حول الزراعة، والرعي، والماء، والغابات، ونظم الشراكة والاستغلال الزراعي، ولم يغفل على ذكر المشاكل والنزاعات

بين الفلاحين، وكذلك علاقة المزارعين بالريادة، فضلا على علاقة الفلاحين بالحكام، وعلى العموم قدم الفقيه الداودي صورة واضحة المعالم على بعض جوانب الفلاحة في القرن الرابع الهجري، وإن أغفل عن الاحاطة ببعض المسائل المتعلقة بالفلاحة، وقد تضمن الكتاب وصفا متواضعا عن الحياة القروية والمجتمعات الزراعية.

كتاب القسمة وأصول الأرضين لأبي العباس أحمد الفرستائي ( ت 504 هـ / 1110 م)، يعد أفضل ما صنّف في الفقه الإباضي، وأشهر ما ألف في النوازل، ونعتبره موسوعة علمية ألم صاحبها بكافة مسائل عصره، وقد تجلت الفوائد العلمية للكتاب في علاج قضايا المجتمع خاصة فيما يتعلق بالزراعة والري، التي تتضح جليا في الجزء الخامس من الكتاب، ولم يغفل الفرستائي على ذكر نظم الزراعة والسقي والمشاكل المترتبة على ذلك، وساهم في طرح قوانين وترجيح أعراف تضبط منظومة المياه، وعلى هذا الأساس تميز الفرستائي على معاصريه، وقدم معلومات وافية ومميزة على واقع الفلاحة وأحوالها في هذه الفترة.

كتاب مذاهب الحكام ونوازل الأحكام للقاضي عياض ( ت 544 هـ / 1149 م) وولده محمد، هو من أشهر الموسوعات الفقهية المغربية، تكمن أهميتها العلمية في النوازل التي طرحت على الفقيه عياض، ووفرت مادة علمية ساهمت في فهم جوانب من حياة المجتمع المغربي، وتتجلى أهمية الكتاب من خلال النوازل التي تضمنت معلومات هامة تتعلق بالاستغلال الزراعي، والمياه، والمراعي، والمشاكل التي أحدثت بالزراعة.

كتاب الوثائق المختصرة للقاضي أبي إسحاق الغرناطي ( ت 579 هـ / 1183 م)، يعد من أشهر المصنفات الفقهية المالكية، وتكمن أهمية الكتاب في الوثائق التي عرضها المؤلف، وقد دلت على جهود الفقهاء في ضبط الشراكة الفلاحية، وأعطى معلومات هامة عن قضايا متنوعة تتعلق بالفلاحة في مقدمتها نظم الاستغلال الزراعي، وكيفية حفظ الحقوق وتجنب النزاع، وتمكن الباحثين من الإطلاع على الصيغة الأدبية والقانونية للوثائق والعقود في هذه الفترة.

#### 4 - كتب السير والتراجم :

كتاب طبقات المشايخ للدرجيني ( ت 670 هـ / 1271 م)، هو من المؤلفات الموسوعية في التراجم الإباضية خلال الفترة التي شملتها الدراسة، وقد تجلت قيمة الكتاب في الإشارات الهامة التي قدمها الدرجيني المتعلقة بقضايا ترتبط بالزراعة، والرعي، والماء، والغابات، وبعض الحيوانات، والمشاكل التي عرفها مجال الفلاحة، إلا أن الكتاب يبقى من المصادر الثانوية لأنه ألف في سياق السير والتراجم وليس من الكتب التي اختلفت بمسائل الفلاحة.

كتاب السير للشماخي ( ت 928 هـ / 1521 م) ، يعد من أشهر الموسوعات العلمية في السير والتراجم الإباضية في الفترة التي مستها الدراسة، وقد تضمنت التراجم معلومات وافية على بعض الوسائل والأدوات والتقنيات التي استخدمت في مجال الفلاحة، كما لم يغفل عن مسائل الرعي، والصيد، والغابات، فضلا على ذلك أفادت التراجم بمعلومات حول نظم السقي المعمول بها والتقنيات المستخدمة في ذلك، وعلى هذا الأساس تتجلى القيمة العلمية للكتاب.

## 5 - كتب التاريخ :

كتاب أخبار الأئمة الرستميين لابن الصغير المالكي (ت 3 ق 3 هـ/9م)، هو من أشهر كتب التاريخ التي أرخت لأئمة الدولة الرستمية والمجتمع الإباضي، وقد أحاط ابن الصغير بأخبار الدولة وأئمتها، وقدم معلومات هامة على المجتمع التاهرتي، وأشار إلى السياسة الزراعية في سياق حديثه على الأئمة الرستميين، ولم يغفل عن ذكر الجاليات التي استقرت في المجتمع التاهرتي من أعراق ومذاهب مختلفة، وكذلك ظاهرة العبيد في المجتمع، والأثر البالغ للمساعدة المالية المقدمة من المشرق على الفلاحة في ظل تمازج الخبرة الفلاحية الوافدة مع نظيرتها المحلية، إلا أنه لا يتعدى أن يكون كتاب تاريخ ألفه ابن الصغير لغرض تسجيل أخبار الدولة الرستمية وسير أئمتها وليس موجه للحديث على الفلاحة والمسائل المتعلقة بها.

كتاب المجالس والمسائرات للقاضي النعمان، يعد موسوعة تاريخية قدم الكثير من المعلومات التي تتعلق بالفلاحة، وقد زدنا القاضي النعمان بالعديد من المعطيات التي تخص أوضاع الفلاحة وعلاقة الولاية والعمال بالفلاحين خاصة أثر السياسة الضريبية على الفلاحين، كما لم يغفل الكتاب عن الافادة بقضايا الماء خاصة فيما يتعلق بقنوات جر الماء والمواد التي تدخل في بنائها، ورغم هذا يفتقر الكتاب إلى الكثير من المعلومات المتعلقة بالفلاحة في هذه الفترة.

كتاب سير الأئمة وأخبارهم لأبي زكريا يحيى الوردجاني (ت 471 خ/ 1078 م)، يعتبر من أشهر المؤلفات الإباضية، ولم يكتف المؤلف بأخبار الدولة الرستمية، بل عقد سلسلة من التراجم لبعض مشايخ الإباضية، ورغم أن الكتاب يندرج ضمن الكتب الإخبارية، إلا أنه زاد الباحثين بمعلومات هامة حول الفلاحة فيما يخص الزراعة والرعي، ولم يغفل المؤلف الحديث عن السياسة الزراعية لأئمة الدولة الرستمية، فضلا على ذلك تضمن الكتاب إشارات تدل على وسائل الحفظ والتخزين، وكذلك بعض وسائل تخزين الماء، إلا أن الكتاب يبقى من المصادر الثانوية.

المقدمة من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر لابن خلدون عبد الرحمن، تعد أشهر ما ألف في علم التاريخ، وقد تميز ابن خلدون على معاصريه بانتهاجه التدقيق والتحقيق في قضايا عصره، واشتهر بتنظيره السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ويعود له الفضل في نشأة علم الاجتماع، وقد عالج في المقدمة معظم المسائل في كافة المجالات، ولم يقتصر على الحواضر بل شمل البوادي والأرياف، وقدم معلومات وافية على الزراعة والري والرعي، ونظراً للحياة الريفية، وساهم في وضع تصور شامل للنظم الاجتماعية القائمة على النمط المعيشي الزراعي، وتكوين فكرة حول الخارطة الزراعية في الفترة الوسيطة.

## ب - المراجع:

طبيعة الموضوع تستدعي الاستعانة بمختلف الدراسات التي لها علاقة بموضوع الفلاحة، ويتحتم علينا الوقوف على آخر ما وصل إليه الباحثون من وقائع تتعلق بمسائل الزراعة والري، وعلى هذا الأساس اعتمدنا

مجموعة من الدراسات، ووقفنا على مختلف الآراء حول الفلاحة في العصر الوسيط، واخترنا نقد بعض المراجع المعتمدة على النحو الآتي :

كتاب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين لمؤلفه جودت عبد الكريم، يعد الكتاب من المراجع المعتمدة في الدراسة، وقد عرض جودت عبد الكريم معلومات حول المنتجات الفلاحية وما يتعلق بها مستعرضا مجموعة من المصادر والدراسات، ساهمت في تسليط الضوء على الفلاحة في المغرب الأوسط، وإضفاء صورة لدى الباحثين على واقع القطاع الاقتصادي وارتباطه بالمجتمع الوسيطي.

كتاب الكوارث الطبيعية وأثرها على سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس خلال القرن السادس الهجري لمؤلفه عبد الهادي البياض، يعد من المراجع الهامة الذي ساهم في توضيح أحد أبرز جوانب الدراسة، وقدم عبد الهادي البياض معلومات ساهمت في وضع تصور عن أثر الكوارث الطبيعية على سلوك الفلاحين، مما ساعد الباحثين في توضيح مسألة هامة تتعلق بقضايا الماء والمشاكل المترتبة على ذلك، إلا أن مضمون الكتاب اقتصر على مسألة الكوارث الطبيعية وأثرها وأغفل الحديث عن مسائل أخرى أكثر أهمية.

كتاب دراسات مغربية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي لمؤلفه الحبيب الجنحاني، الكتاب من المؤلفات التي ساهمت في الدراسات الإنسانية، وسلطت الضوء على أهم مجالات التاريخ الإنساني في بلاد المغرب فيما يخص ميادين الاقتصاد والمجتمع، وأفاد الباحثين في فهم تاريخ الفلاحة في العصر الوسيط، وتقديم معلومات تتعلق بتنظيم الزراعة، ولم يغفل عن الحياة الريفية ومساهمتها البالغة في اقتصاد المجتمعات المغربية.

مقال التراث الفلاحي في المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط ضمن كتاب الفلاحة والتقنيات الفلاحية بالعالم الإسلامي خلال العصر الوسيط لسعيد بن حمادة، يعد من أهم الدراسات التي تم الاطلاع عليها بفضل ما تطرق إليه صاحب الدراسة من فوائد علمية تتعلق بواقع الفلاحة في العصر الوسيط، ووقوف صاحب الدراسة على الآليات والتقنيات الفلاحية المعتمدة في المغرب الإسلامي خلال هذه الفترة، مما ساهم في توضيح رؤية الباحث في بعض جوانب الدراسة، إلا أن الكتاب أغفل الحديث عن بعض الجوانب الهامة التي تتعلق بالفلاحة.

مقال الزراعة والتصنيع الزراعي في المغرب في القرن السادس الهجري لصالح محمد فياض، يعد من أبرز المقالات الذي ساهم صاحبه في إثارة مسألة هامة تتعلق بمساهمة الفلاحة في الصناعة، وعلى هذا الأساس نبه الباحثين إلى أهمية المنتجات الزراعية وما يتعلق بالفلاحة في الإنتاج الصناعي وكذلك في مجال الصيدلة والبيطرة، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية المقال.

وقد واجهنا العديد من الصعوبات، واعترضتنا الكثير من العراقيل خلال إنجاز هذه الدراسة، ونحاول

ذكر بعضها بإيجاز على النحو الآتي:

- ندرة مصادر الفلاحة التي تتعلق بالمغرب الأوسط خاصة خلال الفترة التي مستها الدراسة.
- صعوبة قراءة بعض النسخ من المخطوطات بسبب عدم وضوح الخط.
- صعوبة ضبط تاريخ ومكان بعض النوازل الفقهية.
- صعوبة ضبط بعض النصوص من حيث التاريخ والمكان.
- ندرة المصادر والدراسات التي تتضمن مسائل وقضايا الزراعة والري والرعي في المغرب الأوسط خاصة في الفترة التي شملتها الدراسة.

## فصل تمهيدي:

# واقع الفلاحة وطبيعة استغلال الأرض في بلاد المغرب قيل

## القرن 2هـ

أولاً: الفلاحة في المغرب القديم

1. إسهامات في الفلاحة المغربية

2. السياسة المنتهجة في استغلال الأرض

3. السياسة المائية ونظام الري

ثانياً: واقع الفلاحة بالمغرب الأوسط في ظل الفتح الإسلامي

1. المجالات القبلية

2. سياسة الفاتحين وأثرها على الفلاحة

## أولاً: الفلاحة في المغرب القديم

لقد ارتبط معاش الناس منذ الخليقة بالزراعة والرعي، فكان همهم الحرث، والبذر، والحصاد، والدرس، لتوفير حاجياتهم المعيشية، واهتمت الدول المتعاقبة بإحياء الأرض، وتشجيع الفلاحة، وبذل كل جهد لرفع مستوى الإنتاج وتنويعه بما يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية، وتوفير الاستقرار والرفاهية الاجتماعية، وتكون ذخائر وقت الحاجة إذا ما واجهت حروباً أو تعرضت لجوائح.

فكانت الدول تنتهج سياسات تقوم على توفير الوسائل وإتباع أنجع السبل لتحسين مستوى الفلاح ورفع مردودية الإنتاج، وتوفير المخازن، وإتباع أفضل الطرق للحفظ والتخزين بما تقتضيه تبدل الأحوال السياسية والطبيعية، فوضعت سياسة موجهة لإقامة نظام سقي يتناسب وما تتوفر عليه البلاد من إمكانيات مائية، وشجعت العلماء للاهتمام بعلم الفلاحة ودراسته لوضع أيديهم على علله، ووضع خطط لتحسينه، فظهرت الكثير من المؤلفات التي عالجت مسألة الفلاحة، ولهذا نجد ابن خلدون يربط ازدهار الصنائع وتطورها بالدولة، فقال: "... وأيضاً فهنا سرٌ آخر وهو أن الصنائع وإجادتها إنما تطلبها الدولة، فهي التي تنفق سوقها وتوجه الطلبات إليها، وما لم تطلبه الدولة، وإنما يطلبها غيرها من أهل المصر، فليس على نسبتها، لأن الدولة هي السوق الأعظم، وفيها نفاقٌ كل شيء، والقليل والكثير فيها على نسبة واحدة..."<sup>(1)</sup>. وتعد الفلاحة ضرورة تطلبها الدولة والناس لارتباطها بمعاشاتهم، وبالأستقرار وديمومة الدولة، وقد اعتبرها ابن خلدون من أولى الضروريات وأشهر الصنائع<sup>(2)</sup>.

### 1. إسهامات في الفلاحة المغربية:

تعتبر الزراعة من أهم الأنشطة البشرية التي عرفها الإنسان منذ القدم، وقد اهتم بتطويرها لما لها من علاقة مباشرة بمعيشته واستمرارية الحياة البشرية، وكثيراً ما أدى البحث عن الأراضي الخصبة ومواضع الماء إلى صراعات دامية بين جماعات بشرية مختلفة، وقد كانت هناك محاولات حثيثة لتطوير أساليب وتقنيات الفلاحة عبر مختلف العصور، فلقد انتقلت الخبرات الزراعية المتوارثة شفويًا إلى التدوين بعد اكتشاف الكتابة، وصار واضحاً أن الإنسان اتجه إلى فهم علم الفلاحة وتطويره. وهذا يثير التساؤلات التالية: هل امتهن سكان المغرب القديم الزراعة؟ وهل كانت لهم مساهمات في علم الفلاحة؟ وما مدى مساهمة الدول المتعاقبة على المغرب القديم في ذلك؟.

اهتم سكان المغرب بالزراعة والرعي، فعملوا على خلق تقنيات الفلاحة والرعي، كما أعطت الدول المتعاقبة على احتلال هذه البلاد الأولوية للفلاحة لما تدره من منافع اقتصادية لشعوبها، ولارتكاز الاقتصاد آنذاك على الزراعة بالدرجة الأولى، وبهذا برز دور المزارعين في تطبيق تقنيات ممارسة الزراعة من حرث، وبذر، وحصاد، ودرس، وكذلك تخزين وحفظ، ومن خلال الاهتمام الكبير باستغلال الأرض، وتطوير

(1) ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، ط 1، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2004، ص 420.

(2) المصدر نفسه، ص 423.



الأساليب والطرق الزراعية ظهر علم الفلاحة، فاهتم به الفلاسفة وكبار المزارعين، وقد اتخذ بعض المؤرخين موقفا سلبيا تجاه حقيقة اهتمام البربر بعلم الفلاحة، ومعرفتهم بفنون الزراعة، ومن هذه المواقف ما ذكره القاضي ابن صاعد الأندلسي، حين أدرج البربر ضمن الأمم التي لم تعن بالعلوم منذ القدم<sup>(1)</sup>، وقوله: "وأما الجلالقة والبربر وسائر أكناف المغرب من هذه الطبقة، فأمر خصصها الله تعالى بالطغيان والجهل، وعمها بالعدوان والظلم..."<sup>(2)</sup>. وكان قد اعتبر الفلاسفة والعلماء في بلاد المغرب من الروم، وما يدل على ذلك، قوله: "وكان للروم في بلاد إفريقية وغيرها حكماء أجلة علماء بأنواع الفلسفة..."<sup>(3)</sup>. فمن هنا يتبين أن ابن صاعد اعتبر البربر بعيدين عن الحضارة وعلومها، وأكد أن بلاد الروم اشتهرت بالعلوم وفنونها، وأن العلماء والفلاسفة في بلاد المغرب ليسوا من المغاربة، بل ينحدرون من بلاد الروم، وفي نفس السياق قال المؤرخ الشهير استرابون (Strabon) (ت 23 م): "إنه من قرطاجنة إلى أعمدة هرقل كانت المنطقة على العموم ثرية وخصبة، ولكنها مليئة بالحيوانات المتوحشة مثلها في ذلك مثل بقية مناطق لوبة الداخلية، ويطلق على اسم نوماداس على جزء من سكان المنطقة الذين كانوا قد استمدوا اسمهم من الحياة التي كانوا عليها من صراعهم مع الحيوانات المتوحشة التي يستحيل معها امتهان زراعة الأرض"<sup>(4)</sup>.

هذه الآراء والمواقف، فندها بعض المؤرخين والباحثين، حيث وصف الفيلسوف الإغريقي الشهير أبقراط (ت 377 ق م)، بلاد المغرب خلال القرن الخامس قبل الميلاد، فذكر خصوبة تربتها وكثرة مياهها، وتنوع ثمارها، وكثرة زرعها، وممارسة السكان للزراعة والرعي<sup>(5)</sup>، وهذا ما أكده الأستاذ محمد الصغير غانم، بقوله: "يظهر للدارس المتمعن في التاريخ الاقتصادي لبلاد المغرب القديم، أنه رغم عدم وجود قرى زراعية به مثلما كان حاصلًا في الشرق القديم، إلا أن المجتمع اللوبي النوميدي قد توصل إلى الاستقرار واكتشاف الزراعة... حيث تشير المعطيات الأثرية إلى أن بعض الجماعات البشرية استقرت على أطراف الأنهار والعيون والواحات والشطوط والبحيرات منذ حوالي الألف الخامسة قبل الميلاد، حيث باشرت الزراعة البدائية..."<sup>(6)</sup>. كما رأى الأستاذ محمد البشير شنيقي أنه ليس بالإمكان التسليم بأن تطور الزراعة ببلاد المغرب مرتبط بالاحتلال الروماني، بل على العكس هناك مؤشرات واضحة تدل على امتهان سكان المغرب للزراعة قبل القرن 5 ق م<sup>(7)</sup>.

(1) ابن صاعد الأندلسي، طبقات الأمم، تحقيق وتعليق حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1998، ص 17.

(2) المصدر نفسه، ص 18.

(3) المصدر نفسه، ص 49.

(4) - نقلا عن - محمد الصغير غانم، المملكة النوميديّة والحضارة البونية، ط 1، دار الأمة، الجزائر، 1998، ص 53.

(5) أبقراط، الأهوية والمياه والبلدان، استخرجه إلى اللغة العربية شبلي شميل، مطبعة المقتطف، القاهرة، مصر، 1885، ص 42، 43.

(6) محمد الصغير غانم، سيرتا النوميديّة النشأة والتطور، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص 178.

(7) محمد البشير شنيقي، الاحتلال الروماني لبلاد المغرب، ط 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 100.

ويمكن القول أن سكان المغرب مارسوا الزراعة وتربية الماشية، وساهموا في تطوير تقنيات الفلاحة وأساليبها، ولعل موسوعة ماجون البوني (Magon) (توفي خلال القرن 3 ق م)، تؤكد ذلك، فمعظم المؤلفات الرومانية اعتمدت على هذه الموسوعة بالدرجة الأولى، ووفرت للرومان معلومات وافية عن تقنيات الفلاحة، وهي تتألف من ثمانية وعشرين كتابا، وقد تضمنت شروحا ومعلومات دقيقة حول خدمة الأرض وممارسة الرعي وطرق الاستصلاح الزراعي<sup>(1)</sup>، وكان الأستاذ بوراوي الطرابلسي قد عقد مقارنة بين آراء المؤرخ شيشرون قيقرُون (Cicéron Qakaron) (ت 43 ق م)، الذي اعتبر أن البونيين يجهلون علم الفلاحة وليس لهم اهتمام بالزراعة، وبين آراء المؤرخ ديودور (ت 35 ق م)، الذي أكد امتهاتهم للزراعة والرعي، بوصفه جمال الريف القرطاجي<sup>(2)</sup>.

ورغم تضارب الآراء، إلا أن النصوص التراثية قد نقلت إلينا معلومات هامة، تشير إلى سعي الرومان مباشرة بعد تدمير قرطاج سنة 146 ق م، لنقل موسوعة ماجون وتشكيل لجنة برئاسة "دقيمانوس سِلاَنُوس" تسهر على ترجمتها، وقد تمكن "كسيوس دَنيس الأوتريقي" (Dennis Kisos) من ترجمة الموسوعة إلى اليونانية، واختصرها في عشرين كتابا سنة 88 ق م، ثم أقدم "ديوفانوس البيثيني" باختصار ترجمة "كسيوس دَنيس" إلى ستة كتب سنة 64 ق م<sup>(3)</sup>، فالمؤرخ "دائون" قلل من شأن موسوعة ماجون، واعتبرها مجرد نصوص تم جمعها على يد "ماجون" من مصادر مختلفة، لكن في المقابل رفض المؤرخ "قُولوملا" آراء "وَارُون"، واعتبر الموسوعة هي أول تأليف في علم الفلاحة، والتي كانت مصدرا مهما للمؤلفين الرومان حول هذا العلم، ووصف "ماجون" بأب علم الاقتصاد الريفي<sup>(4)</sup>.

لكن الأکید مِمَّا سبق، أن سكان المغرب القديم مارسوا النشاط الزراعي، واهتموا بنظام الرعي، وقد اعتبر الأستاذ محمد زهير البابا أن الفضل في انتقال الفلاحة لبلاد المغرب وتطورها يعود إلى الفينيقيين الذين أثروا بشكل جلي على واقع الفلاحة المغربية آنذاك، حيث نقلوا معهم من بلاد الشام علومهم وفنونهم وخبراتهم إلى إفريقية<sup>(5)</sup>، والحقيقة أنه كان هناك تواصل بين الشعوب خاصة عن طريق التجارة التي لم تكن تعترف بالحدود السياسية ولا الجغرافية، فكان هناك تبادل للمعلومات والخبرات والمهارات بين الفلاحين، مما ساهم في النمو والرقي الحضاري<sup>(6)</sup>، ويظهر جليا من خلال المصادر مدى التأثير الفينيقي في تطور آليات النشاط الفلاحي، فقد ذكر الأستاذ محمد الصغير غانم هذه الإسهامات، بقوله: "كما أنه وبعد الاتصال

(1) محمد الصغير غانم، سيرتا النوميديّة، المرجع السابق، ص 180.

(2) بوراوي الطرابلسي، نشأة علم الفلاحة العربي، ط 1، دار الجنوب للنشر، تونس، 2005، ص 39.

(3) المرجع نفسه، ص 40.

(4) نفس المرجع والصفحة.

(5) محمد زهير، البابا: "علم الفلاحة في بلاد الشام"، مجلة التراث العربي، السنة 10، العددان (37، 38)، أكتوبر 1989، ص 33.

(6) سعيد البوزيدي، كتب الفلاحة خلال الفترة القديمة من الممارسة إلى التلمين فالتنظير، ضمن كتاب الفلاحة والتقنيات الفلاحية بالعالم

الإسلامي في العصر الوسيط، منشورات عكاظ، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدار البيضاء، المغرب، 2011، ص 39.

الفينيقي بالعالم اللوي ونقلهم لكل ما اكتسبوه من خبرة وتجربة في أوجه النشاط الاقتصادي، عملوا على ازدهاره حسب ظروف البيئة الجديدة التي انتقلوا إليها، وبذلك ظهرت لديهم مواهب وتقنيات قدمت للزراعة خدمة لا يستهان بها، ومن بين تلك التقنيات نشير إلى ما قدمه العالم الزراعي القرطاجي ماغون...»<sup>(1)</sup>.

ولا يمكن تجاهل مساهمة النوميديين في نشأة الزراعة وتطور تقنياتها، وكان لهم الأثر البالغ في علم الفلاحة، ورغم اقتصار الزراعة على مساحات محدودة، وباستخدام وسائل وأساليب بدائية، إلا أنهم تمكنوا من تطوير تقنياتها بإدخال وسائل وأساليب جديدة بفضل الاستفادة المعتبرة التي تحصلوا عليها من قبل القرطاجيين الذين نقلوا خبراتهم الزراعية إلى إفريقية، فكان للنوميديين بصماتهم المؤثرة في نشأة علم الفلاحة بالمغرب<sup>(2)</sup>، وقد اشتهر البربر بممارسة الرعي، واعتمادهم على نمط الحياة المتنقلة، أي الترحال من منطقة إلى أخرى بحثاً عن المراعي والماء لماشيتهم، وقد أشار الأستاذ محمد الهادي حارث لوجود الزراعة قبل العصر القرطاجي، وذكر عدة أدوات فلاحية استخدمت خلال تلك الفترة من بينها المنجل، والمعول، وأنواع من المعازيق المحلية، والمحراث المبتكر من قبل المغاربة وهو صناعة مغربية محلية، ولم يكن مصدره النوميديين والرومان<sup>(3)</sup>، وأكد الأستاذ رويني تومية أن هناك دلائل تثبت استخدام البربر للمحراث، وممارستهم للزراعة قبل العصر الفينيقي، كما أنهم تمكنوا من إحداث وسائل وأنظمة ري بدائية، وكان لكل قبيلة أرض تستغلها لتوفير حاجياتها المعيشية<sup>(4)</sup>.

تشير كافة المصادر والدراسات إلى قوة الحضارة الرومانية، وتفوقها في كافة العلوم والفنون، ومن بينها علم الفلاحة، وقد اهتمت روما ومن بعدها القسطنطينية بإتباع سياسة حكيمة للنهوض بالفلاحة، ورفع مردودها في المستعمرات الخاضعة لها، بما يخدم مصالحها الاقتصادية، وكانت الحملة العسكرية الرومانية على نوميديا ترافقها هيئة مكونة من المهندسين المختصين في مسح الأراضي، حيث تم تهجير القبائل البربرية من أراضيها نحو الجنوب، وأما البعض الآخر من البربر تحول إلى مزارعين أجراء عند الرومان، فقد انتهجت روما سياسة الاستيطان ونزع ملكية الأرض من أصحابها الأصليين، وتوزيعها على قدماء المحاربين والمستوطنين القادمين من أنحاء الإمبراطورية الرومانية<sup>(5)</sup>.

وعمل الرومان على رفع الإنتاج الزراعي والحيواني، فقاموا باستصلاح الأراضي وانتهاج سياسة مائية محكمة تقوم على إنشاء نظام ري متطور يخدم شبكات الماء الموصولة بالأراضي الزراعية المستغلة،

(1) محمد الصغير غانم، سيرتا النوميديية، المرجع السابق، ص 180.

(2) رويني تومية: " فن الزراعة والبستنة في نوميديا ( ما قبل الرومانية )"، مجلة التاريخ، العدد 20، 1985، الجزائر، ص 23.

(3) محمد الهادي حارث، التاريخ المغربي القديم السياسي والحضاري منذ فجر التاريخ إلى الفتح الإسلامي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، بدون تاريخ، ص 116، 118.

(4) رويني تومية، المرجع السابق، ص 22، 23.

(5) محمد العربي عقون، الاقتصاد والمجتمع في الشمال الأفريقي القديم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 79، 80.

ونجم عن هذا الاهتمام ظهور العديد من العلماء والفلاسفة الرومان الذين ساهموا في حركة التأليف المتعلقة بعلم الفلاحة وفنونها، وقدموا خدمات جليلة للفلاحين الرومان فيما يتعلق بخدمة الأرض وتقنياتها، ومن هؤلاء: الإخوة سازونة، وهي عائلة مارست الزراعة واكتسبت خبرة كبيرة في هذا المجال، وقد عرفت هذه العائلة خلال الفترة الممتدة من نهاية القرن الثالث إلى أواسط القرن الثاني قبل الميلاد، وكانت تنتمي إلى فئة النبلاء، مما سمح لها بامتلاك مساحات زراعية واسعة، وبفضل الملاحظات التي جمعوها والتجارب التي قاموا بها، واطلاعهم على كتاب ماجون البوني في الفلاحة، تمكن هؤلاء من تأليف كتاب يتضمن توجيهات للفلاحين، وإعلامهم بالتدابير والإجراءات لتطوير الفلاحة وحمايتها من الأخطار التي تهددها، والذي كان في جوهره يرمي لوضع برنامج تأهيلي للفلاحة الإيطالية، لتحافظ على مكانتها الزراعية مقارنة ببقية الولايات الرومانية الأخرى، والذي عاد بالفائدة على كافة أرجاء الإمبراطورية الرومانية<sup>(1a)</sup>.

كما يعد "قاطون" (Qaton) من أشهر مؤلفي الفلاحة خلال القرن الثاني قبل الميلاد، والذي يرجع له الفضل في تأليف العديد من الكتب، ومن أبرزها كتاب الفلاحة، والذي يعتبر من أقدم المؤلفات الرومانية، وكان قد تمكن من تأليفه سنة 177 ق م، حيث تضمن توجيهات للفلاحين مبنية على ملاحظات ميدانية قام بها المؤلف، واهتم فيها بمعالجة مسألة الفلاحة من منظور واقعي بعيدا عن الجوانب النظرية<sup>(2)</sup>، ومع نهاية القرن 2 ق م، برز "ترمليوس سكروفا" (Termlios Skerova) الذي ساهم في علم الفلاحة، حيث كان يشدد على أن تخضع الفلاحة للقواعد العلمية الدقيقة المبنية على التجربة منتقدا في ذلك من سبقوه، وكان ظهوره في روما مرتبطا بظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، حيث خصص تأليفه لمعالجة عوائق مزاولة الفلاحة، وفي هذا السياق طرح مجموعة من التوجيهات والتدابير، واقترح مجموعة من الإجراءات لتخطي أزمة الفلاحة التي كانت تعصف ببلاده عقب نهاية الحرب البونية الثانية<sup>(3)</sup>، وكانت المعلومات الفلاحية القيمة التي قدمها "سكروفا" نابعة من ممارسته للزراعة، وتجاربه الميدانية خاصة رحلاته العسكرية التي تنقل خلالها عبر أقطار الإمبراطورية الرومانية، مما سمحت له بجمع معلومات هامة تتعلق بتقنيات ممارسة الفلاحة<sup>(1)</sup>.

<sup>(1a)</sup> سعيد البوزيدي، المرجع السابق، ص 41.

<sup>(2)</sup> بوراوي الطرابلسي، المرجع السابق، ص 41.

<sup>(3)</sup> اندلعت هذه الحرب بين الإمبراطورية الرومانية وقرطاجنة، وهذا بعد مرور حوالي اثنين وعشرين عاما عن الحرب البونية الأولى، وخضوع قرطاجنة لشروط روما، وكان اسدر بال قد سيطر على شبه الجزيرة الأيبيرية، ونقل الصراع إلى عاصمة الإمبراطورية الرومانية، ففرض الحصار رفقة أنيبال على مدينة روما، وهددا مصير الإمبراطورية، التي انتخبت قنصلا لقيادة الجيوش، وتمكن هذا القنصل من نقل الحرب إلى الديار القرطاجية سنة 203 ق م، والتي عرفت بالحرب البونية الثانية، فكان النصر لحليف الرومان الذين فرضوا شروطا مهينة ومذلة في حق القرطاجيين. ينظر: نجيب إبراهيم طرار، تاريخ الرومان، تقدم محمد عزب، مطبعة الغد، الجزيرة، مصر، 1997، ص 130، 147، 148، 151.

<sup>(1)</sup> سعيد البوزيدي، المرجع السابق، ص 42.

ومن أشهر معاصريه "فارون" (Varron)، الذي تجاوزت مؤلفاته ثلاثة وخمسين كتابا، وقد تضمن كتابه حول الفلاحة ثلاثة أجزاء، وما يميزه تقييد آراء ونقاشات أبرز علماء الفلاحة في عصره، وكان "فارون" قد خصص الجزء الأول من كتابه للحديث عن النظريات العلمية المتعلقة بالمناخ، وتقنيات الحرث، والبذر، والزرع، والدرس، والتخزين، حيث مال إلى توضيح التقنيات العملية متجنباً بذلك المعلومات النظرية<sup>(2)</sup>، أما الجزء الثاني فقد تناول فيه الرعي، حيث كان يعتبر أن النشاط الرعوي مستقل عن الزراعة، فذكر فيه أنواع الحيوانات ومجالات الرعي، وكيفية ممارسة هذا النشاط والرفع من مردوديته متوجهاً إلى الدعوة لاستغلال الأراضي الغابية، وعرض آراء علماء متخصصين فيما يخص كل نوع من أنواع الحيوانات، فتناول خصائصها ومميزاتها لتوظيف تلك المعلومات في كيفية استغلالها لخدمة الأرض، أو الاستفادة من لحومها، وألبانها، وجلودها مع تركيزه على الاهتمام بعلم البيطرة لما له من فوائد حمة في الحياة الرعوية، وفيما يخص الجزء الثالث من كتابه فقد احتوى على توجيهات وإرشادات عن طرق وأساليب تربية الحيوانات الداجنة، والسبل لرفع إنتاجها وتسويقها مع التذكير بسهولة ممارسة هذا النشاط، خاصة أنه لا يحتاج لإمكانات كبيرة لمزاولته، وقد اعتمدت أفكاره وآراؤه المتنوعة على الملاحظة والتجربة الميدانية، ومحاولاته الابتعاد عن الآراء النظرية<sup>(3)</sup>.

وفي القرن الأول قبل الميلاد، برز "رجيلئوس" (Rjelios) الذي اشتهر بكتاب الغيرغيكس، والذي تم تأليفه سنة 37 قبل الميلاد، في ظروف متأزمة عاشتها روما، والتي استنجدت بمستعمراتها في إفريقية، فاستغلت مطامير هذه المستعمرة الغنية بالقمح، وتتألف هذه الأرزوزة من قسمين، كل قسم يتضمن جزأين، فالقسم الأول يتحدث فيه عن زراعة الحبوب كالشعير والقمح والبقول والبقول، وتضمن أيضاً غرس الأشجار المثمرة كالكروم، أما القسم الثاني فخصصه للحديث عن تربية الحيوانات، والطيور، وكذلك تربية النحل<sup>(4)</sup>، وكان "بلينيوس الشيخ" قد ألف موسوعة جغرافية تناول فيها أحوال المستعمرات الرومانية، فتطرق خلالها إلى وصف الفلاحة وتنوع منتجاتها دون أن يغفل عن ذكر المعينات والعوائق التي تعترض الزراعة في مختلف الولايات الرومانية<sup>(5)</sup>.

وكانت هناك محاولات أخرى من المفكرين الرومان لمعالجة مسألة الفلاحة، وقد برز منهم المفكر الروماني "كولوميل" (Columelle)، الذي ساهم في إثراء علم الفلاحة في منتصف القرن الأول الميلادي، حيث تمكن من الإجابة عن الكثير من الأسئلة المطروحة حول الزراعة، ويتألف كتاب "كولوميل" من اثني عشر جزءاً، مرفقا بقائمة لأهم مؤلفات علم الفلاحة من سبقوه، حيث تناول في الجزء الأول،

(2) المرجع نفسه، ص 45.

(3) سعيد البوزيدي، المرجع السابق، ص 46.

(4) بوراوي الطرابلسي، المرجع السابق، ص 42.

(5) سعيد البوزيدي، المرجع السابق، ص 47.

كيفية التعرف على خصائص ومميزات الأرض والمناخ ليسهل على الفلاح اختيار الأرض المناسبة للزراعة، ووضع شروطاً لممارسة هذا النشاط، وفي الجزء الثاني تناول مراحل الزراعة انطلاقاً من البذر إلى غاية عملية الحصاد، والدرس، والتخزين، وكانت هذه الخبرة التي تضمنها كتابه مبنية عن جولات ميدانية في الولايات الرومانية بما فيها المستعمرة الإفريقية<sup>(1)</sup>، كما أنه خصص الجزء الثالث لتربية الحيوانات وممارسة النشاط الرعوي، فعالج الحالة القانونية للمساحات الغابية والرعوية، وشملت دراسته تحديد أنواع علف الحيوانات، مستعرضاً مميزات وخصائص الحيوانات، وفي نفس الوقت طالب بمراعاة خصائص كل إقليم ومؤهلاته بما يتناسب مع طبيعة تربية الماشية، وكان هدفه من ذلك رفع مردودية الإنتاج الحيواني في المستعمرات الرومانية، وفيما يخص بقية الأجزاء، فقد تناول فيها الصيد، وقد عرف عصر "كولوميل" الازدهار الاقتصادي الذي حققته الإمبراطورية الرومانية، والتي نجحت في توسيع المساحات الزراعية، وتطوير أساليب وطرق الفلاحة، وتوجهها إلى سياسة التخصيص حيث يُخصص كل إقليم لإنتاج نوع محدد، فقد قدم "كولوميل" نماذج عن واقع الفلاحة، وما استحدثت من آليات وطرق الزراعة والري في بلاد المغرب على يد الرومان<sup>(2)</sup>.

ومن معاصريه "قُولُوملا" (Colomla)، والذي اشتهر بكثرة تأليفه حول فنون الفلاحة، ولم يبق منها سوى كتاب تدبير الأرياف والشجر، وكان المؤلف يحاول وضع تدابير وإجراءات لمعالجة أزمة الفلاحة في الأرياف الرومانية، وقدم للفلاحين حلولاً لتجاوز هذه الأزمة، حيث شدد على استقرار الفلاح في ضيعته، وطالب بتوجيه الاستثمارات إلى قطاع الفلاحة، والعمل على تطويره، وهذا يتعارض مع أفكار وآراء "بلينيوس" (Bilinius) صاحب كتاب التاريخ الطبيعي، الذي تضمن العديد من القضايا حول الفلاحة، وفي القرن الرابع الميلادي، ظهر "بالاديوس" (Baladios) الذي اشتهر بتأليف له حول الزراعة، اعتمد فيه على الكثير من المصادر اليونانية واللاتينية، وكان للكتاب انعكاسات إيجابية على واقع الفلاحة في المستعمرات البيزنطية<sup>(3)</sup>.

ويعد "الساسارنا" Alsasarna من أهم المؤلفين الرومان في علم الفلاحة وفنونها، حيث عمل جاهداً على تقديم الحلول العملية، وفي فترة عرف فيها الاقتصاد الروماني تحولات جذرية تقوم على استغلال واسع النطاق للعبيد، وبروز وسيادة الاقطاعات الزراعية الكبرى على حساب صغار الفلاحين عبر كامل المستعمرات البيزنطية بما فيها شمال إفريقيا<sup>(4)</sup>، وفي هذا السياق لابد الحديث عن كتاب الزرع لمؤلفه "قسطوس بن اسكولستيكة" Constus، والذي يعتبر في نظر الباحثين من أبرز ما ألف في فنون الفلاحة، ويتألف الكتاب من اثني عشر جزءاً، حيث يتناول الجزء الأول العلامات الدالة على الهواء النقي،

(1) سعيد البوزيدي، المرجع السابق، ص48.

(2) المرجع نفسه، ص49.

(3) بوراوي الطرابلسي، المرجع السابق، ص43.

(4) بوراوي الطرابلسي، المرجع السابق، ص44.

ونزول الأمطار، وطول الشتاء، وكذلك كل ما يتعلق بعملية الحرث، كما خصصه للحديث عن التعريف بعلامات القمر، ومواضع النجوم من طلوعها إلى مغيبها، وتحديد الفصول الأربعة وذكر الأبراج وأسمائها، ومواضع الكواكب ومسالكتها، كما حدّد العلامات الدّالة على وقوع البرّد ليتجنب الناس أضرارها، والتعريف بالجوائح والأخطار التي تواجه المحاصيل الزراعية والأشجار المثمرة<sup>(2)</sup>.

وقد خصص الجزء الثاني، للحديث عن سبل اختيار مواضع بناء البيوت ومعرفة الأرض الصالحة للحرث، وطرق وأساليب جمع الماء، كما حدّد أنواع الأسمدة الصالحة لتسميد الحقول والبساتين، ووضع جدولاً للسنة والشهور والأيام لضبط سير أعمال الفلاحة وتنظيمها، أما الجزء الثالث فخصصه للحديث عن عملية البذر من حيث معايير اختيار البذور الصالحة للزرع، والعلامات الدّالة على جودة التربة، وشدّد على التخلص من نبات الدّفلى الذي رأى أنه يشكل خطراً على البذور، وقدم معلومات هامة حول اختيار موضع الدّرس، وطرح إجراءات وتدابير لزراعة بعض الحبوب والبقول، وكيفية التحايل للتسريع في نضجها<sup>(3)</sup>، وفيما يخص بقية الأجزاء، تناول فيها مسألة غرس الأشجار المثمرة من حيث معرفة طرق اختيار الأرض الصالحة للغرس، والفترة المناسبة، والشروط اللازم توفرها، وقدم معلومات وافية حول الثمار وما يستخلص منها وذكر منافعها<sup>(4)</sup>، وقد تناول مختلف أنواع الحيوانات وبيّن منافعها ومضارها، واقترح إجراءات وتدابير لفائدة الفلاحين خاصة فيما يتعلق بتربية الحيوانات، وتقنيات استغلال الأرض الرعوية لرفع مستوى الإنتاج الحيواني<sup>(5)</sup>.

ويمكن القول، أن معظم المصادر اللاتينية اطلعت على موسوعة "ماجون البوني"، كما ذكرنا سابقاً، إلى جانب الجولات الميدانية المبنية على الملاحظة والتجربة، ولا بد الإشارة إلى استفادة هؤلاء من المؤلفات الإغريقية، مثل: كتاب الحيوان لمؤلفه "ديموقريطس"، وكتاب تاريخ النبات لمؤلفه "ثيوفراستوس"، وكتاب الأدوية المفردة لمؤلفه "ذيوسقوريدوس"، إلى جانب مؤلفات "أرسطو" ككتاب تاريخ الحيوان، وكتاب أقسام الحيوانات، وكتاب توالد الحيوانات<sup>(1)</sup>.

ورغم ما أشارت إليه المصادر من انتهاج الإمبراطورية الرومانية سياسة التهجير ومصادرة الأراضي بحق النوميديين، واعتماد سياسة زراعية ناجحة أثمرت بزيادة الإنتاج الزراعي والحيواني، وتوسع المساحات المزروعة، واستفادة واضحة من مؤلفات الفلاحة الرومانية التي تضمنت تدابير دقيقة لتحسين واقع الفلاحة، إلّا أننا لا يمكن تجاهل حقيقة مساهمة النوميديين في إثراء علم الفلاحة، واستفادة الرومان من تجاربهم

<sup>(2)</sup> قسطوس بن اسكولستيكه، كتاب الزرع، تحقيق وتقديم بوراوي الطرابلسي، ط1، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس، 2010، ص41، 42.

<sup>(3)</sup> المصدر نفسه، ص65، 77، 78.

<sup>(4)</sup> المصدر نفسه، ص99، 165، 213، 223.

<sup>(5)</sup> المصدر نفسه، ص249، 263، 273، 285، 297.

<sup>(1)</sup> أحمد فؤاد باشا، التراث العلمي للحضارة الإسلامية ومكانته في تاريخ العلم والحضارة، ط1، دار المعارف، مصر، 1983، ص132.

وخبرتهم في إحياء الأرض ورفع إنتاجها<sup>(2)</sup>، ولقد أشار الأستاذ محمد حسن إلى فضل التراث النوميدي في تطور الفلاحة، وأكد على تأثير موسوعة "ماجون البوني" على واقع الفلاحة الرومانية في بلاد المغرب وبقية مستعمراتها، حيث استفاد الرومان خلال احتلالهم لإفريقية والمغرب من الإنجازات القرطاجية والنوميديّة كالسدود، والمواجل، والسواقي المنتشرة في الأرياف والمدن<sup>(3)</sup>.

وخلاصة القول، أن الفلاحة في المغرب القديم عرفت تطوراً واضحاً، حيث ساهم الأفارقة في خلق النشاط الزراعي وتطويره، واستفادوا من الخبرة القرطاجية التي تركت بصماتها في علم الفلاحة، وأثمرت بإنتاج علمي ساهم في رقي أساليب وطرق الزراعة، وتميزت الحقبة الرومانية والبيزنطية بإسهامات جلييلة في تغيير واقع الفلاحة المغربية مستندة في ذلك على التراث العلمي للأمم التي سبقتها، فحققت مشاريع تنموية زراعية، وتمكنت من تطوير المنظومة المائية، فكانت هذه الإنجازات شاهداً على مساهمتها الفعالة في رقي الفلاحة المغربية.

## 2. السياسة المنتهجة في استغلال الأرض:

لقد اعتمدت الدول المتعاقبة على حكم بلاد المغرب، استراتيجية تنموية لتحسين وضع الفلاحة بما يخدم مصالحها، ولهذا تعددت السياسات حسب طبيعة كل دولة والإجراءات التي اتخذتها في هذا السياق، فانعكست إيجاباً أو سلباً على واقع الزراعة حسب الظروف الطبيعية والسياسية التي كانت تمر بها بلاد المغرب، وقد تبنت هذه الدول مشاريع تنموية بقيت آثارها إلى وقتنا المعاصر. فما هي السياسة المنتهجة من قبل هذه الدول؟ وهل كان لهذه السياسة نتائج إيجابية على الفلاحة المغربية؟ وهل ساهمت المعتقدات الدينية في بروز هذه السياسة ودفع المغاربة للاهتمام بالزراعة وتطويرها؟

عُرف المغرب بتنوع أقاليمه، وتعد المنطقة التلية صالحة للزراعة لاحتوائها على التربة الخصبة الغنية بالفوسفات، إلى جانب توفر الماء<sup>(1)</sup>، لذلك كان الفلاح يمارس النشاط الزراعي في المناطق الشمالية، والتي يغلب عليها المناخ المتوسطي، في حين مارس الرعي في الهضاب العليا وأطراف الصحراء التي يسودها المناخ القاري، ولهذا عرف المغاربة الزراعة والرعي منذ القدم، وكان لاتصال البربر بالفينيقيين الوافدين على بلاد المغرب، أثر واضح على تطور أساليب وطرق الزراعة، وزاد من إقبالهم على امتهان الفلاحة، فانتظمت ملكية الأرض وازداد الاهتمام بخدمتها<sup>(2)</sup>.

## أ. واقع الفلاحة في ظل حكم الفينيقيين والبربر:

(2) شافية شارن: "النتائج الاقتصادية للتوسع الروماني في نوميديا وموريطانيا القيصرية"، مجلة حولية المؤرخ، العدد 1، 2002، ص 41.

(3) محمد حسن، الجغرافيا التاريخية لإفريقية من القرن الأول إلى القرن التاسع الهجري، ط 1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2004، ص 201، 202.

(1) محمد الصغير غانم، سيرتا النوميديّة، المرجع السابق، ص 09.

(2) ناصر الدين سعيدوني، في الهوية والانتماء الحضاري، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص 19.



كان لهجرة الفينيقيين واستقرارهم ببلاد المغرب الأثر البارز على حياة البربر، فالروايات التاريخية تشير إلى الأميرة عليسا ودورها في نشأة قرطاج، وهي أول مدينة فينيقية أقيمت بإفريقية أواخر القرن التاسع قبل الميلاد<sup>(3)</sup>، وقد ساهمت في ظهور مدن فينيقية على طول سواحل بلاد المغرب، ومن بينها نذكر: هيبون (عنابة)، وإيجيجيلي (جيجل)، وروسيكاد (سكيكدة)، وشولو (القل)، وصلداي (بجاية)، وقونوقو (قوراية)، وكرتينا (تنس)، وغيرها<sup>(4)</sup>.

وكان تأسيس هذه المدن، قد سبقه وجود مدن وكيانات سياسية بربرية أصيلة وعريقة في بلاد المغرب، وهذا الطرح دافع عنه الكثير من الباحثين المغاربة، أمثال: محمد الهادي حارش، الذي اعتبر أن للبربر ممالك وأنظمة قبل الوجود الفينيقي<sup>(5)</sup>، وعقون محمد<sup>(6)</sup>، ورغم أن الفينيقيين اشتهروا بالتجارة إلا أنهم امتهنوا الزراعة، ونقلوا خبرتهم الفلاحية إلى بلاد المغرب، وانتهجوا سياسة ناجحة في الزراعة والغرس، واستغلوا الأرض الخصبة، واستصلحوا الأراضي البور في سياق سياسة توسعية محكمة، مكنتهم من خلق مجال فلاحية وتطويره بما يخدم مصالحهم الاقتصادية، فازدهرت الزراعة على يد الفينيقيين، وقد برعوا في علم الفلاحة، فبرز العالم القرطاجي " ماجون " واشتهر بموسوعته الفلاحية التي اعتمدت عليها الكثير من الأمم المتعاقبة على حكم بلاد المغرب، وفي هذا السياق قال محمد زهير: " لقد أخذ الفينيقيون معهم إلى المستعمرات الجديدة خلاصة ما توصلوا إليه من خبرة في علوم الملاحة والتجارة والتمدين، بالإضافة لعلم الفلاحة، واشتهر منهم ماجو القرطاجي، الذي ألف أول موسوعة في علم الفلاحة، ترجمت إلى اللغة اللاتينية عقب سقوط قرطاج بيد الرومان ..."<sup>(7)</sup>.

وكانت السياسة الفينيقية قائمة على تطوير الاقتصاد ورفع عائداته من التجارة والزراعة، لهذا توجهت هذه السياسة لاستغلال الأرض، واستخدام أفضل الأساليب والطرق، وقد أشار محمد الصغير غانم إلى ذلك، وأكد انتهاجهم لإستراتيجية قامت على اشراك المغاربة البربر في زراعة السهول الخصبة المحاذية لمدنهم، ثم تطورت هذه السياسة حين تمكنوا من التوسع نحو الداخل، فاستخدموا البربر في الزراعة وغرس الأشجار في مزارعهم الواسعة التي حصلوا عليها، اثر توسعهم في عمق بلاد المغرب، وقد أكد على امتهان البربر للرعي، وكثرة ماشيتهم وتنوعها، وانصرافهم عن الزراعة خلال عرضه لأقوال المؤرخ الإغريقي بوليبي<sup>(1)</sup>.

(3) محمد البشير شنيقي، المرجع السابق، ص 17.

(4) محمد الصغير غانم، سيرتا النوميديّة، المرجع السابق، ص 56.

(5) محمد الهادي حارش، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر وبلدان المغرب في العصور القديمة، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 44، 45.

(6) محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص 42، 43.

(7) محمد زهير بابا، المرجع السابق، ص 33.

(1) محمد الصغير غانم: " الملامح الباكرة لنشأة الزراعة وتطورها في بلاد المغرب القديم " مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، جوان 2002، جامعة قسنطينة، ص 168، 169.

وفي سياق هذه السياسة، استمر اصرار الفينيقيين على نجاح استثماراتهم الفلاحية، باستغلال كافة مهاراتهم، حيث تمكنوا من ابتكار وتطوير أدوات الزراعة، وهذا ما صرح به شارل أندري جوليان، حين اعتبر أن الفينيقيين هم أول من اخترع الأدوات الفلاحية<sup>(2)</sup>، فازدهرت الزراعة وتوسعت على أيديهم، وكانت لهم محاولات عدّة لتطوير الفلاحة، حيث ساهموا في تطوير تقنيات الغرس، فكان يتم إعداد الحفر المخصصة للغرس في فصل الصيف، ويتركونها معرضة للهواء والشمس، إلى غاية فصل الربيع، حيث يعمدون لغرس الأشجار، فمثلا عند غرس شجر الزيتون، يتكون 75 قدما بين كل شجرة، وهذا يتوقف على نوعية التربة وطبيعة المناخ الذي يسود المنطقة، بحيث تتقلص هذه المسافة بين كل شجرة إلى 45 قدما في حال الأرض الخفيفة المعرضة للرياح<sup>(3)</sup>.

وكان اهتمامهم بالفلاحة، وامتلاك مساحات زراعية واسعة ناجما عن الهزائم التي منيوا بها في خضم الصراع حول الطرق والمحطات التجارية البحرية، خاصة في معركة هيمرا سنة 480 ق.م، فانتهجوا سياسة تقوم على الاستثمار في الفلاحة، ورفض دفع الضريبة التي كانوا يدفعونها للبربر، وفرضوا ضريبة على الفلاحين المغاربة لتمويل حربهم ضد الإغريق<sup>(4)</sup>، كما لا يمكن أن نستثني دور وتأثير المعتقدات الدينية في توجيه سياسة الدولة والسكان نحو الفلاحة، وقد ذكر محمد البشير شنيقي تبني المغاربة البربر لمعتقدات الفينيقيين، حيث اعتنقوا عبادة الإله "بعل حمون"<sup>(5)</sup>. ومما سبق نلاحظ مدى تأثير الحضارة الفينيقية في حياة البربر، فإذا أخذنا بالرأي الذي يعتبر أن الفينيقيين هم أول من ابتكر الأدوات الفلاحية، ومساهماتهم في دفع البربر لامتهان الزراعة، فالسؤال الذي يتبادر إلينا. هل ممارسة الفلاحة أصيلة لدى البربر أم اكتسبوها من المهاجرين الفينيقيين المستوطنين لبلاد المغرب؟

الأكد أن الكثير من الدراسات، قد أشارت لنمط حياة البربر منذ فجر التاريخ، وكشفت وسائل وأدوات استخدمها البربر في خدمة الأرض، مما يدل على أنهم مارسوا الزراعة قبل وفود الفينيقيين وغيرهم ببلاد المغرب، وقد أكدت الحفريات الأثرية والدراسات التي أعقبتها، أن المحراث والمعول، والمنجل، وغيرها من ابتكار المغاربة البربر ولا علاقة للفينيقيين أو غيرهم بإدخالها لبلاد المغرب، وهذا ما أشار إليه محمد الهادي حارش<sup>(1)</sup>، لكن هذا لا يقصي دور الفينيقيين وتأثيرهم الواضح على نقل الخبرة وتطوير الوسائل الفلاحية، واستفادات المغاربة منهم في هذا المجال، فقد اكتشف بعد التنقيب وما تلاه من أبحاث في

<sup>(2)</sup> شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، ج1، ترجمة محمد مزالي والبشير بن السلامة، مؤسسة تاولت الثقافية، ليبيا، 2011، ص 93.

<sup>(3)</sup> محمد الصغير غانم، الملامح الباكرة، المرجع السابق، ص 168.

<sup>(4)</sup> محمد الصغير غانم، سيرتا النوميديّة، المرجع السابق، ص 60.

<sup>(5)</sup> محمد البشير شنيقي، نوميديا وروما الامبراطورية تحولات اقتصادية واجتماعية في ظل الاحتلال، ط1، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2012، ص 308، 312.

<sup>(1)</sup> محمد الهادي حارش، التاريخ المغربي القديم، المرجع السابق، ص 118.

استخدام البربر لأدوات وأساليب في خدمة الأرض أخذوها عن الفينيقيين، مثل استخدامهم في عملية الدرس لعربة فينيقية تعرف بـ "العربة البونيقية"، وهي تتركب من قطعتين من الخشب موضوعة على عجلتين صغيرتين مسننتين من الحديد<sup>(2)</sup>.

لقد استقر الإنسان واكتشف الزراعة والرعي، واعتمد على ماء المطر لسقي المزارع، وكان الفلاح يضطر لهجر الأرض وتركها بعد انهاكها لبحث عن أرض غيرها، إلى أن اكتشف ما يعرف بالدورة الزمنية من خلال تسميد الأرض بإحراق الأشجار<sup>(3)</sup>، وأمام الحاجة لوسائل ومعدات تساعد في خدمة الأرض، اضطر لاختراع الفأس، والمحراث، والمنجل، ومدقة الحنطة، وإيجاد نظام لتوفير الماء لسقي حقوله، فكان الفلاح يجر المحراث لتقليب التربة، ثم استعان بالثيران للقيام بهذا العمل الشاق بدلا منه<sup>(4)</sup>.

وهذا كان حال الفلاح المغربي منذ القدم، فاستخدم المحراث واعتمد أنظمة ري بدائية، وكانت لكل قبيلة أرض خاصة بها، وتستغل وسائل بدائية محدودة الإنتاج، فاستخدموا المناجل، والمعاول المصنوعة من الحجر أو العظام، واستعملوا مجرفة تمسك باليد، وكان ابتكار الفلاح المغربي للمجرفة قبل اختراعه للمحراث<sup>(5)</sup>، وبقيت الآثار شاهدة على ممارسة البربر للزراعة، فالرسوم الصخرية المكتشفة في كهف الأورية بالقالمة، والذي تضمن صوراً تظهر فلاح يحرث أرضه، كما أوضحت الصورة الملتقطة من الجو، آثار لتهيئة فلاحية تدل على تقسيم الأرض وتنظيمها في سياق ممارستهم للزراعة، مما يدل على امتهان البربر للنشاط الزراعي منذ القدم<sup>(6)</sup>.

ساهم ملوك نوميديا في تطوير التقنيات الزراعية، وتوسيع الأراضي الزراعية وتنويع منتجاتها، وتكاد تُجمع النصوص التراثية والدراسات الحديثة على السياسة الناجحة للملك ماسينيسا في النهوض بالزراعة وتطويرها، فقد اعتبر محمد الهادي أن الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي الذي حققته نوميديا، يعود إلى السياسة الحكيمة التي انتهجها ماسينيسا<sup>(1)</sup>، كما أشار رويني تومية إلى الجهود الجبارة التي قام بها ماسينيسا لاستصلاح الأراضي وتوسيعها، وتشجيع القبائل على الاستقرار والحد من ظاهرة الترحال، فازدهرت الزراعة وانتشرت في عهده، واستطاعت نوميديا تحقيق تطور لأساليب وطرق الفلاحة، وزيادة المساحات المزروعة خلال القرن 2 ق م، حيث أثمرت علاقتهم مع القرطاجيين من نقل التقنية والخبرة إلى

(2) المرجع نفسه، ص 119.

(3) أرنولد توني، تاريخ البشرية، ج1، نقله إلى العربية نقولا زيادة، دار الأهلية، بيروت، لبنان، 1981، ص 61.

(4) إيجون لارسن، تاريخ الإختراع، ج1، ترجمة أنور محمود وحسن البيلجي، دار الحمامي، القاهرة، 1964، ص 13، 14.

(5) رويني تومية، المرجع السابق، ص 22، 23.

(6) محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص 28.

(1) محمد الهادي حارش، "التطور السياسي والاقتصادي في نوميديا منذ اعتلاء مسينيسا العرش إلى وفاة يوبا الأول (203 . 46 ق م)"،

رسالة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، جوان 1985، ص 32، 34.

المزارعين النوميديين، فتمكنت من تصدير 14 ألف قنطار من القمح إلى الجيوش الرومانية في مقدونيا سنة 200 ق م، ونفس الكمية تم تصديرها سنة 198 ق م إلى الرومان في بلاد الإغريق<sup>(2)</sup>.

وقد اتضح جلياً تطور الفلاحة في عهد ماسينيسا، حيث أجمعت المصادر على نجاح الاستثمارات الزراعية وفق خطة اقتصادية صارمة، وهذا ما نستخلصه من قول المؤرخ بوليبيوس: "أن ما قام به ماسينيسا في ميدان الزراعة يعد عملاً جباراً، فقد كانت نوميديا قبلة غير مجدبة بالنسبة لسكانها، اعتبرت عاجزة من جراء طبيعتها القاحلة على إنتاج المواد الزراعية، إنه هو الأول الذي أظهر بأنها تستطيع أن تنتج كل شيء مثل أية منطقة أخرى... كما أن الفضل يرجع إليه في جعل مساحات كبيرة منها تصبح لها أهمية كبرى"<sup>(3)</sup>. حتى بلغت بعض المصادر ووصفته "بمدخل الزراعة إلى بلاد المغرب"<sup>(4)</sup>. ولكن حين نعود إلى ما ذكرنا سابقاً، من ممارسة الانسان المغربي للزراعة والرعي منذ فجر التاريخ، نكتشف أن ماسينيسا لم يدخل الزراعة إلى بلاد المغرب، وإنما ساهم في تطوير أساليب وتقنيات مزاولة الفلاحة، واستفاد من خبرة المزارعين القرطاجيين فتمكن من زيادة المساحات المزروعة عن طريق تشجيع الناس لامتهان الزراعة، والاستقرار، واستصلاح الأراضي البور، ولنستشهد بنص ورد على لسان المؤرخ سترابون: "ماسينيسا هو الذي جعل من النوميديين أناساً اجتماعيين يحبون الزراعة"<sup>(5)</sup>.

وقد أجمعت معظم المصادر على الجهود المثمر النابع من سياسة ماسينيسا لعمارة نوميديا، وامتلاكها قوة اقتصادية. قال المؤرخ ماكسيموس: "إن ماسينيسا جعل من البراري الواسعة، أراضي خصبة، بفضل العناية الخاصة التي وجهها للزراعة"<sup>(1)</sup>. والظاهر أن رغم توفر بلاد المغرب على أراضي خصبة ومناخ الماء، إلا أنها كانت تعاني من ظروف طبيعية صعبة، مما دفع ماسينيسا لتوجيه الناس للعناية بالأرض وفق استراتيجية زراعية محكمة، وقد وقف شارل أندري على مناخ المنطقة، والذي كان يشهد الجفاف والقحط بسبب تذبذب في تساقط الأمطار من سنة لأخرى، وهو ما يعد تحدياً للمزارعين<sup>(2)</sup>.

وقد استمر ملوك نوميديا بعد وفاة ماسينيسا برعاية الفلاحين، والعناية بخدمة الأرض، ومن هؤلاء: مكيسا، الذي اهتم بالفلاحة وأعطى الأولوية للاقتصاد بوضع خطة تنمية ناجحة، فمن الدلائل الأثرية الشاهدة على نجاح مشاريعه الزراعية، وجود نقيشة عثر عليها تشير إلى أن مكيسا قد غرس الكثير من الأشجار، وأنشأ البساتين، وتضاعف الإنتاج في عهده<sup>(3)</sup>، وتجمع المصادر على أن نوميديا عرفت

(2) رويني تومية، المرجع السابق، ص 24.

(3) محمد الصغير غانم، الملامح الباكورة، المرجع السابق، ص 169.

(4) محمد الهادي حارش، التاريخ المغربي القديم، المرجع السابق، ص 115.

(5) شريد حورية وآخرون، الجزائر تراث وحضارة، المتحف الوطني للآثار القديمة، الجزائر، 2010، ص 23.

(1) محمد الهادي حارش، دراسات وأبحاث، المرجع السابق، ص 73.

(2) شارل أندري جوليان، المرجع والجزء السابقان، ص 11.

(3) محمد الهادي حارش، التطور السياسي والاقتصادي في نوميديا، المرجع السابق، ص 45.

الاستقرار لأكثر من ثلاثين سنة خلال فترة حكمه، وشهدت ازدهاراً اقتصادياً لم تر مثله من قبل<sup>(4)</sup>، واستمرت هذه السياسة على يد خلفائه من بعده<sup>(5)</sup>.

ورغم ندرة المعلومات التاريخية المتعلقة بالملكية، إلا أننا نعتقد اهتمام النوميديين بنظام التمليك، وعقود الملكية، لأنه يعد أساس الاستقرار الزراعي، وتثبيت الفلاحين في أراضيهم مع حفظ حقوقهم، ورغم صمت المصادر عن طبيعة ملكية الأرض السائدة في المجتمع النوميدي، إلا أن بعض الدراسات تطرقت لهذه المسألة، وفي هذا السياق أشار محمد الهادي بوجود نظام ملكية يتضمن نوعين، وهما: الملكية الخاصة، والملكية العامة الخاضعة للأمرء والحكام، حيث استدل بعدة نصوص، من بينها نص للمؤرخ ديودور الصقلي، والذي ذكر أن ماسينييسا ترك بعد وفاته عشرة آلاف بليتراً ( 874 هكتار) لكل ولد من أولاده<sup>(6)</sup>، أما فيما يخص طرق استغلال الأرض فكان الملاك الكبار يمنحون الأرض للفلاحين لاستغلالها مقابل نصيب من الإنتاج، وبالنسبة للفلاحين الصغار فكانوا يستغلون أرضهم بأنفسهم، وفيما يخص المراعي فكانت ملكية جماعية للقبائل والعشائر<sup>(7)</sup>.

ولقد ساهم علم الآثار في كشف الكثير من الحقائق التاريخية حول الإنجازات النوميديّة، بحيث تظهر اهتمام الملوك والناس بالزراعة، وهذا من خلال نماذج أثرية تعود للقرن الأول الميلادي، والتي تظهر سلة فواكه وعناقيد عنب، كما عثر على قطع نقدية تعود لنفس الفترة المذكورة، منها قطعة مرسوم فيها على الوجه رأس الملك يوبا الثاني، وعلى الظهر رمز الزراعة سنابل وعنقود عنب<sup>(1)</sup>، ومن خلال أعمال التنقيب تم تحديد بعض الأدوات المستخدمة في الفلاحة من قبل البربر، منها: مطارق الحفر التي تنتهي بكويرة في الأعلى تساعد في الحفر، وكذلك استخدام كويرات مثقوبة تستعمل لسحق الحبوب، كما استعملوا أيضاً لقطع السنابل مناجل مصنوعة من ذراع عظمي، وأسنة من حجارة السيلاكس مثبتة في حفر داخل الذراع، والتي شهدت تطوراً خلال العهد الفينيقي النوميدي<sup>(2)</sup>.

احتلت الزراعة منزلة مرموقة في حياة البربر، فإلى جانب زراعة الحبوب بشتى أنواعها من قمح، وشعير، فقد اهتموا بغرس الأشجار المثمرة مثل شجر الزيتون، والرمان، واللوز، والتين، والكروم على امتداد السهول الداخلية لبلاد المغرب<sup>(3)</sup>، وفي سياق مواجهة الصعوبات الطبيعية ورغبة منهم في انعاش الزراعة، قاموا بتقسيم الأرض وتنظيمها وإنشاء المدرجات على المنحدرات، لتقليل سرعة الماء وحفظه، والحد من

(4) المرجع نفسه، ص 46.

(5) محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص 32.

(6) محمد الهادي حارش، التاريخ المغربي القديم، المرجع السابق، ص 116.

(7) المرجع نفسه، ص 117.

(1) شريد حورية وآخرون، المرجع السابق، ص 30، 31.

(2) محمد الصغير غانم، الملامح الباكرة، المرجع السابق، ص 165، 166.

(3) المرجع نفسه، ص 172.

انجراف التربة وفق سياسة زراعية اعتمدها ملوك نوميديا، وقد أكد المؤرخ ديودور الصقلي على أن إنشاء قنوات جر الماء المحمية بجدار من الحجارة، في سياق نظام سقي متجانس هو من أهم إنجازات النوميديين، ولا علاقة له بالقرطاجيين أو الرومان<sup>(4)</sup>.

وقد اعتمد الفلاح على الدورة الزراعية، فكان يترك الأرض بوراً دون استغلال لمدة سنة لتستريح ثم يعاود استغلالها، وكان يقوم بالحصاد مرتين إلى ثلاث مرات في السنة، حيث كان يتم الحرث في موسم الأمطار خلال فصل الشتاء، أما الحصاد فكان خلال فصل الصيف، وكان الفلاح خلال عملية الدرس يعتمد على آلة تتكون من لوحة مثبتة فوق سنان حجرية أو حديدية تدفع بالحيوانات، وهي على شكل زلاجة، وكان يعتمد في قلب التربة على آلة قرطاجية الصنع تتكون من قاعدة خشبية تقوم على عجلات صغيرة من الحديد مسننة، ويتم جرها بواسطة الحيوانات، أما فيما يخص تخزين المنتجات الزراعية وحفظها، فاستخدموا خنادق أرضية والمعروفة " بالمطامير"، لحمايتها من السطو والنهب، وكذلك من الحشرات والحرائق وغيرها<sup>(5)</sup>.

وكان يتم اختيار الطينية لغرس شجر الزيتون، فإذا كانت الأرض رطبة يغرس في فصل الخريف، وإذا كانت جافة يغرس في فصل الشتاء، وقد عرفت نوميديا آنذاك " بمخزن روما"، لخصوبة الأراضي وكثرة إنتاجها، وهو ما يعد دافعاً أساسياً لاحتلال الإمبراطورية الرومانية للمملكة النوميديّة، وقد رأى بعض الباحثين أن أصل غرس شجر الكروم يعود للقرطاجيين<sup>(6)</sup>، وكذلك شجر التفاح والرمان جلب من قبل الفينيقيين لبلاد المغرب، وإلى جانب زراعة الحبوب وغرس الأشجار، قاموا بزراعة البقول والخضروات، فخصصوا مساحات زراعية بجوار المدن لزراعة الفول، والقرع، والكوس، والخيار، والبطيخ، وغيرها<sup>(1)</sup>.

ويبدو أن المعتقدات الدينية كان لها الأثر البالغ على المجتمع النوميدي، كما ذكرنا سابقاً من اعتناق النوميديين لآلهة الفينيقيين، والأكد أن المجتمع المغاربي القديم مثله مثل باقي المجتمعات في العصر القديم، كانوا يعتقدون بآلهة الخصب، والتي تنعم عليهم بالأرزاق والرعاية الاقتصادية، وكان رويني تومية قد تناول تأثير هذه المعتقدات على واقع الزراعة النوميديّة، حيث استند لبعض الآثار المكتشفة في جنوب منطقة وهران، وهي تظهر رسومات لإنسان يحمل في يده آلة تشبه المحرفة، وكانت الآلهة "تانيت" عند النوميديين مرتبطة بالخصب والزراعة، إلى جانب الإله "سريرس" ويعرف أيضاً "ديميتر"، وهو إله الزراعة، ويعود أصل عبادته للإغريق، ثم الرومان، ثم انتقل إلى النوميديين خاصة في عهد ماسينيسا، حيث مارسوا بعض الطقوس الدينية رغبة منهم في استحابة الآلهة لهم، وبسط رعايتها بسقوط المطر، وخصوبة الأرض

(4) محمد الهادي حارش، دراسات وأبحاث، المرجع السابق، ص 75، 77.

(5) رويني تومية، المرجع السابق، ص 28، 29.

(6) المرجع نفسه، ص 30، 31.

(1) محمد الهادي حارش، التاريخ المغاربي القديم، المرجع السابق، ص 121.

وكثر الإنتاج، فمن هذه الطقوس وضع ملعقة خشبية مغطاة بالقماش تسمى " غونجة " أي الخطيبة، وهي ترمز للمطر<sup>(2)</sup>.

### ب. تطور الفلاحة ما بين القرنين ( 1 ق.م . 5 م ):

وقفنا على واقع الفلاحة في العهد الفينيقي النوميدي، واكتشفنا مساهمة كلا من المجتمعين في النهوض بالزراعة، بفضل ابتكار أدوات وتقنيات وتطويرها، إلى جانب نجاح سياساتهم المنتهجة لإنعاش الحياة القروية، وتشجيع الناس على الفلاحة، وأمام هذه الجهود المعتبرة، هناك من يربط وجود الزراعة ببلاد المغرب وازدهارها بالاحتلال الأجنبي، وفي مقدمته الوجود الروماني. فكيف ساهم هؤلاء في تطوير الفلاحة؟ وهل أثرت السياسة الزراعية المعتمدة من قبلهم في بلاد المغرب؟

بمجرد خضوع بلاد المغرب للسيطرة الرومانية، وضعت هذه الأخيرة سياسة تقوم على استغلال الموارد الزراعية، وفي هذا السياق اعتمدت مخططا استيطانيا يهدف إلى تشجيع المرتزقة الرومان على الهجرة إلى بلاد المغرب، بالتزامن مع البدء بمشاريع عمرانية لاستيعابهم<sup>(3)</sup>، وحسب محمد البشير شنيقي فإن اهتمام الامبراطورية الرومانية بمستعمراتها المغربية كان منصباً حول الاستحواذ على المنتجات الزراعية، وامتلاك الأراضي الخصبة، وكذلك الاستفادة من الخبرة الزراعية، واتضح ذلك جلياً من خلال نقل وترجمة كتاب " ماجون "، فمباشرة بعد فرض الاحتلال عمدت روما إلى مسح وإحصاء الأرض الزراعية، واستصلاح ما يمكن استغلاله لزيادة الإنتاج وهذا وفق استراتيجية محكمة<sup>(1)</sup>.

وقد ظهرت معالمها بعد سقوط قرطاجة، حيث أصدرت روما ما يعرف " بالقانون الزراعي "، الذي وضعه المحامي " توريوس " سنة 111 ق.م، فكانت أطماع روما واضحة، حيث عمدت لاحتلال الأراضي الخصبة الممتدة ما بين سطيف شرقاً إلى وهران غرباً ما بين القرنين الأول والثاني الميلاديين، بسبب خصوبة هذه المنطقة وكثرة إنتاجها وتنوعه، فاستولى الرومان على أراضي شلف، وتوغلوا باتجاه الونشريس والظهرة، رغم الخسائر البشرية والمادية التي دفعوها في حربهم ضد قبائل البربر<sup>(2)</sup>، ولهذا تمكنوا من فرض سلطانهم على المناطق الشمالية والداخلية خلال القرن الثاني الميلادي<sup>(3)</sup>، وقد ذكر المؤرخ الصقلي ديودور

<sup>(2)</sup> رويني نومية، المرجع السابق، ص 25.

<sup>(3)</sup> محمد البشير شنيقي، الاحتلال الروماني لبلاد المغرب، المرجع السابق، ص 100.

<sup>(1)</sup> محمد البشير شنيقي، الاحتلال الروماني لبلاد المغرب، المرجع السابق، ص 109.

<sup>(2)</sup> بنت النبي مقدم، سياسة الرومان تجاه قبائل بلاد المغرب القديم خلال العهد الامبراطوري الأعلى، ماجستير، قسم التاريخ وعلم الآثار،

جامعة وهران، 2001 . 2002، ص 15 . 17.

<sup>(3)</sup> المرجع نفسه، ص 61، 62.

أن الجيش الروماني بقيادة أغاثوكليس وقف مندهشاً، وهو في طريقه من إفريقية إلى قرطاجنة، لما شاهده من حقول، وحدائق، وبساتين الكرمة والزيتون، ومروج فسيحة ترعى بها قطعان كثيرة من الغنم<sup>(4)</sup>.

وكانت عملية مسح الأراضي وضبطها مرافقة لحركة الاحتلال، وقد شرع الاستعمار الروماني في تقسيم البلاد المحتلة إلى قطع مربعة لا تتجاوز مساحة الواحدة منها حوالي خمسين هكتاراً، وهي تعتمد في ذلك على الاجراءات التي اتخذها كلا من " فلاكوس و قراكوس " سنة 122 ق.م، في توزيع الأرض على المعمرين والتي اعتمدت سنة 30 م<sup>(5)</sup>، وكان مصير الفلاحين الذين استطاعوا الحفاظ على ملكية أرضهم في ظل الاستعمار الروماني، أن فرضت عليهم ضريبة أثقلت كاهلهم، عرفت " بضريبة المنهزمين"<sup>(6)</sup>، وضمن سياسة الاستيطان نجحت الإدارة الاستعمارية في تشجيع الرومان على الهجرة، حيث تشير التقديرات سنة 46 ق.م، استيطان أكثر من اثني عشر ألف، وبسبب أطماع روما التوسعية استولت على نوميديا وتوسعت جنوباً، وقامت بمسح الأرض وضبطها لإضفاء الطابع القانوني عليها، وتوزيعها على المستوطنين وفي مقدمتهم الجنود القدماء أو المتعاقدين، لما قدموه من تضحيات، وتشجيعهم للاستقرار بالبلاد المحتلة<sup>(7)</sup>.

وفي سياق هذه السياسة عملت روما على اقتطاع أراضي المغرب الخصبة لقوادها وجنودها والمتحالفين معها، مقابل الخدمة العسكرية والطاعة، وهو ما حدث حين أقدم " يوليوس قيصر " سنة 46 ق.م، بمنح أفضل جزء من أراضي نوميديا الممتدة من قسنطينة، وسكيكدة، والقل، وميلة، إلى غاية الجنوب، وكان " أوكتافيوس أوغسطس " قد انتزع الأراضي الخصبة من أصحابها، لتوزيعها على جنوده بعد معركة " أكتيوم "، وأنشأ بذلك مستعمرات رومانية شملت كل من : جيجل، بجاية، أذفون، تامنتفوست، تنس، سيدي إبراهيم، تيكلات، حمام ريغة، مليانة<sup>(1)</sup>، فنشأت عن ذلك مستعمرات فلاحية واسعة في يد الرومان، وفرضوا ضرائب على المزارعين البربر، مقابل اعفاء نظرائهم الرومان، ومنها ضريبة " التموين "، وضريبة " المركوبات "، وقامت هذه السياسة على توظيف العبيد في فلاحية الأرض، وإجبار الفلاحين البربر على خدمة أراضي العائلات الأرستقراطية الرومانية<sup>(2)</sup>.

ولا بد من الإشارة إلى سياسة التهجير، وهي ظاهرة خطيرة مارسها الرومان بأسلوب ممنهج من أجل " رومنة أرض المغرب "، والقضاء على هويتها، فكان التهجير يتم تزامناً مع الاستيطان واغتصاب

(4) أحمد عزيز عبد الله، بلاد المغرب مزعة مزدهرة للرومان الفترة بين 69 و 235 م، دكتوراه، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، أكتوبر 1977، ص 08.

(5) شارل أندري جوليان، المرجع والجزء السابق، ص 119.

(6) نفس المرجع والجزء، ص 121.

(7) محمد البشير شنيقي، نوميديا وروما، المرجع السابق، ص 67، 68.

(1) بنت النبي مقدم، المرجع السابق، ص 18، 19.

(2) عمورة عمارة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ربحانة، الجزائر، 2002، ص 30.



الأرض الزراعية، وإعطائها الصفة القانونية لتمليك المهاجرين الرومان أرض المهجرّين المغاربة، وقد أشارت شافية شارن إلى حقيقة السياسة الاستيطانية التي قامت على تهجير السكان الأصليين واستبدالهم بالمستوطنين، ممّا دفع بالبربر لإعلان الثورة تعبيراً عن رفضهم لهذه السياسة، وكانت ثورة " تكفرناس " التي دامت حوالي سبع سنوات ما بين سنتي: (17 . 24 م)، دلالة على غضب البربر ومحاولتهم إفشال مخططات الإدارة الاستعمارية<sup>(3)</sup>، والمعلوم أن أول إجراء أقدمت عليه هذه الإدارة لمسح أرض المغرب، يعود إلى سنة 122 ق.م، وهذا حين شرع " كايوس غراكوس " في مسح أرض قرطاجة لتقسيمها على المستوطنين، وفي القرن الثاني الميلادي قاموا بمسح المساحات الزراعية بالأوراس، وخنشلة، وتبسة، وقسنطينة، بل وصلوا إلى غاية أطراف الصحراء، حيث أعقبت هذه العملية تحديد الحدود، وإنشاء القلاع والحصون وشق الطرق<sup>(4)</sup>.

ولم تقتصر هذه السياسة على مسح الأرض وتهيئتها للاستيطان، بل تعدى ذلك في عهد الامبراطور " أوكتافوس " الذي أمر بعملية إحصاء شاملة للسكان، وكافة ممتلكاتهم العقارية والمتنقلة عبر كل الولايات الرومانية بما فيها بلاد المغرب، بهدف تقييد إمكانيات وموارد المستعمرات وتسخيرها لخدمة الاقتصاد الروماني، وكذلك وضع نظام جبائي يخدم الإدارة الاستعمارية<sup>(5)</sup>، والذي كانت انعكاساته خطيرة على الفلاح المغربي الذي تمكن بصعوبة من الاحتفاظ بممتلكاته أمام سياسة السلب والنهب المنتهجة من قبل روما، وقد اعتبر عقون محمد أن نظرة الامبراطورية الرومانية لبلاد المغرب على أنها " أرض استغلال لا استيطان "، مبرراً ذلك بقلة عدد المستوطنين مقارنة بالأغلبية الساحقة من البربر، إلا أن المستوطنين تمتعوا بامتيازات كثيرة كامتلاك أراضي زراعية شاسعة، وتولي الوظائف السامية، واحتكار التجارة، واستيطان المدن، في حين تم استغلال البربر كيد عاملة في المستعمرات الفلاحية الرومانية<sup>(1)</sup>.

واستكمالاً لمخططاتها الاستعمارية، توجهت إلى توفير الأمن في الأقاليم المحتلة عقب تهجير القبائل، فأنشأت خط دفاعي عرف بخط " الليمس "، يفصل بين القبائل التي تم طردها إلى الصحراء وبين الأراضي الزراعية التي اغتصبوها، وكان هذا الخط يتكون من حصون وأبراج مراقبة، وخنادق وأسوار<sup>(2)</sup>، ولم تكن الصراعات الداخلية حول السلطة تؤثر في حركة الاستيطان، وتوفير الأمن والرعاية للمعمرين، فقد أقدم الامبراطور " أوكتافيانوس أغسطس " بعد القضاء على خصومه بإرسال أكثر من

(3) شافية شارن، المرجع السابق، ص 35.

(4) بنت النبي مقدم، المرجع السابق، ص 64، 65.

(5) محمد البشير شنيقي، نوميديا وروما، المرجع السابق، ص 82 . 84.

(1) محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص 79، 80.

(2) محمد البشير شنيقي، الاحتلال الروماني، المرجع السابق، ص 113.

ثلاثة آلاف جندي للاستيطان في بلاد المغرب، ففي سنة 35 ق.م، أمر " ستاتيليووس طوروس " بالانتقال إلى المستعمرات الرومانية بالمغرب، لينظر في أحوال المستوطنين، ويشجعهم على الاستقرار<sup>(3)</sup>.

ويبدو أن السلطات الاستعمارية كانت تعتبر الأقاليم الخاضعة لها خارج شبه الجزيرة الإيطالية ملكا للشعب الروماني، وفي هذا السياق عملت على تفنين وضعية الأرض، فواجهت مشكلة قانونية تتعلق بالملكية الخاصة التي كانت رمزية فقط، وتفتقر للشرعية القانونية، وفي هذا الصدد أصدر الفقهاء الرومان فتوى قانونية بحق الانتفاع أو الحيازة، بحيث يتحكم المعمر في الأرض بشكل فعلي، لكن دون اعتراف رسمي بملكته الخاصة للأرض من قبل روما<sup>(4)</sup>، والملاحظ أن أوجه الحيازة كانت موزعة كالاتي: أولاً أراضي ملك للدولة، ثانياً أراضي ملك للأباطرة وهي أراضي خصبة وكانت في السابق لملوك نوميديا، ثالثاً أراضي ملك لأعضاء مجلس الشيوخ الروماني، رابعاً: أراضي ملك للعائلات الأرستقراطية ولمعمرين رومان، خامساً: أراضي في حيازة الجنود الرومان الذي قدّموا تضحيات في سبيل روما<sup>(5)</sup>.

وكانت الفلاحة في المستعمرات الرومانية ببلاد المغرب، تعاني من تدهور واضح ناجم عن الظروف السيئة التي كان يعيشها الفلاح، وقد اتضح ذلك جلياً خلال زيارة الامبراطور "هدريانوس" لهذه المستعمرات، فوقف بنفسه على تلك الظروف والأزمات، فأعلن عن إصلاحاته الشهيرة التي حملت اسمه، والتي تضمنت عدّة نصوص قانونية<sup>(1)</sup>، واستمرت هذه السياسة التي سعت لتطوير الفلاحة، وتحسين وضعية المزارعين، فشهدت بلاد المغرب ازدهاراً زراعياً، رغم الفوضى والاضطرابات التي وقعت عقب الحركات الثورية، فلقد سعت الإدارة الرومانية لتشجيع المشاريع الاستثمارية، وتوسيع المساحات المزروعة من خلال سن قوانين لإصلاح الفلاحة، وقد أشار شارل أندري جوليان لهذا الازدهار الزراعي، بقوله: "... فمنذ أواخر القرن الرابع، وقف أغاثوكل مدهوشاً أمام ثروة الزياتين والكروم والماشية ..."<sup>(2)</sup>. وفي هذا الصدد أكد محمد الحبيب بشاري على نمو ورقي الفلاحة، وتوسع الأراضي الزراعية، إلا أن نهاية العهد الروماني شهد تراجع الإنتاج، وتردي أوضاع الفلاحين<sup>(3)</sup>.

ومما سبق، يبدو جلياً اهتمام الرومان بالأرض المغربية، من خلال المصادرة والتقنين، وإصدار حزمة من القرارات والقوانين في سياق سياسة اصلاحية شاملة، للنهوض بالزراعة والعمل على مضاعفة مردود الانتاج بما يخدم المصالح الاقتصادية للشعب الروماني، وقد انعكس هذا ايجاباً على واقع الفلاحة المغربية، إلا أن المتضرر الأكبر كان الفلاح المغربي، الذي تم استغلاله بطرق وحشية تخلوا من أي نزعة إنسانية.

(3) المرجع نفسه، ص 132.

(4) محمد البشير شنيقي، نوميديا وروما، المرجع السابق، ص 88، 89.

(5) شافية شارن، المرجع السابق، ص 39، 40.

(1) محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص 83، 85.

(2) شارل أندري جوليان، المرجع والجزء السابقان، ص 93.

(3) محمد الحبيب بشاري: " السياسة المائية الرومانية في منطقة المضاب العليا "، حولية المؤرخ، العدد 2، 2002، جامعة الجزائر، ص 35.

وفي سنة 429 م، وقعت بلاد المغرب في ظل الاحتلال الوندالي، الذي تمكن من انهاء الوجود الروماني، وفرض نفوذه على المنطقة بسبب كثرة منتجاتها من القمح، والكروم، وزيت الزيتون<sup>(4)</sup>، قال محمد البشير شنيقي: "وهكذا هيأت صراعات القرن الرابع، الظروف لانسلاخ بلاد المغرب عن جسم الامبراطورية الرومانية، ذلك الانسلاخ الذي تم بسهولة على يد الوندال..."<sup>(5)</sup>. فاستولوا على المستثمرات الفلاحية التي كانت بيد المستوطنين الرومان، الذين وجدوا أنفسهم أمام خيار صعب، تمثل في البقاء لخدمة المستوطنين الوندال أو مغادرة البلاد، وقد أقدم "جنسريق" ملك الوندال على تصنيف أرض المغرب إلى ثلاثة أصناف: الأول من كان ضمن أملاك الأغنياء والنبلاء أعطاه لابنيه "هونوريك، و جنسوين"، أما الثاني الذي يضم الأراضي الخصبة منحه لأتباعه، أما الصنف الثالث فقد أقر ملكيته للفلاحين المغاربة، إلا أنه الأقل خصوبة وجودة، وقد سادت الملكية الجماعية في ظل غياب الملكية الفردية، فالأرض عند الوندال ملك لجماعة الألف، وتعني ألف عائلة تتمتع بحق استغلال الأرض، وقدرتها على المساهمة بجوالي مائتي جندي ضمن مشروع الأرض مقابل الخدمة العسكرية، وفي سياق السياسة الوندالية التي لا تختلف عن السياسة الرومانية الاستيطانية، فقد وزع "فالتيانوس الثالث" على المعمرين الوندال الأرض لتشجيعهم على الاستيطان سنة 451 م<sup>(1)</sup>.

وكانت السياسة المنتهجة تقوم على الاستيطان من جهة، والاستغلال الهجمي للموارد البشرية والزراعية من جهة أخرى، وقد أعلنوا عن قوانين تهدف لتوزيع الأرض على جنودهم وإعفائهم من الضرائب، وفي المقابل أثقلوا المغاربة بالجباية، وقد اعتمدوا على العبيد الذين جلبوهم من اسبانيا، والعبيد الذين وجدوهم ببلاد المغرب في فلاحه الأرض وخدمتها<sup>(2)</sup>، قال عقون محمد: "إذا كان الاقتصاد الروماني في أفريقيا اقتصادا انتاجيا، فإن الاقتصاد الوندالي كان استنزافا لثروة البلاد فقد اغتنت الخزينة الوندالية لفترة غير قصيرة من الأموال الطائلة التي غنمت من المعمرين الرومان، ومن إدارة المقاطعة وهي ثروات اكتنزها أولئك المعمرين طيلة قرون..."<sup>(3)</sup>. ولم تتغير وضعية الأرض كثيرا، ولا طرق استغلالها، قال ناصر الدين سعيدوني: "... وهذا ما يفهم منه أن انتقال الملكية في العهد الوندالي ظل جزئيا، ولم يؤثر على نظام استغلال الأرض، ولا على شروط معيشة الجماعات الريفية وأسلوب عيشها"<sup>(4)</sup>.

ويبدو أن ما عانى منه الرومان في أواخر عهدهم ببلاد المغرب، واجهه الوندال فالبربر لم يرضوا على انتقال ملكية الأرض واستغلالها من مستعمر إلى آخر، انتهج نفس السياسة بحرمان السكان الأصليين

(4) سيد أحمد علي الناصري، تاريخ الامبراطورية الرومانية السياسي والحضاري، ط 2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991، ص 475.

(5) محمد البشير شنيقي، نوميديا وروما، المرجع السابق، ص 385.

(1) محمد الهادي حارش، التاريخ المغربي القديم، المرجع السابق، ص 253.

(2) المرجع نفسه، ص 255.

(3) محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص 294، 295.

(4) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 25.

من أرضهم، ولم يجدوا العدالة التي كانوا يتأملونها بقدوم الوندال ورحيل الرومان، فانتقلت ملكية الأرض من المعمرين الرومان إلى المعمرين الوندال، وبقاء أصحاب الأرض الشرعيين تحت طائلة الاستغلال الوحشي مما دفعهم للثورة، فنجم عن ذلك اضطرابات وفوضى أثرت سلبا على الفلاحة، وظروف استغلال الأرض، قال ناصر الدين سعيدوني: " وأثناء حكم الوندال لم تستقر الأوضاع، فقد واجهوا مقاومة القبائل البربرية وعجزوا عن تأمين الأراضي الخاضعة لهم أمام تقدم البدو ... من سكان جبل نفوسة ونواحي طرابلس الداخلية بقيادة " قباون " نحو الشمال، وتهديدهم الطريق الرابط بين طرابلس وقرطاج في عهد تراسمند (496 . 523 م)، كما تكبدت قوات الوندال بالمناطق الداخلية خسائر من جراء هجمات قبائل مور الموزاق على عهد هنريك (523 . 530 م)، اضطرها إلى التخلي عن الجهات الجنوبية الغربية لبيزاسينا والانسحاب من جنوب نوميديا الذي أصبح مجال نفوذ القبائل البدوية القادمة من حافة الصحراء"<sup>(5)</sup>.

ففي سنة 533 م، تمكنت الجيوش البيزنطية بزعامة " جستينيان " من هزيمة الوندال، وطردتهم من بلاد المغرب، واسترجاع المستعمرات الرومانية<sup>(1)</sup>، وحسب المؤرخ البيزنطي " بروكوب "، فإن الحملات العسكرية البيزنطية قامت باعتماد سياسة الأرض المحروقة، فقطعت الأشجار وحرقت المزروعات، ودمرت قنوات الري، فهجر السكان أراضيهم السهلية واعتصموا بالجبال<sup>(2)</sup>، وقد انتهجوا سياسة استغلالية لم تختلف كثيرا عن سياسة القوى الاستعمارية التي سبقتهم، فشجعوا الاستيطان وفرضوا نظاما اقطاعيا يقوم على امتلاك الأمراء والأرستقراطيين والبرجوازيين أراضي شاسعة خصبة، واستغلال المغاربة وتحويلهم إلى عبدة لخدمة الأرض<sup>(3)</sup>.

وتشير أغلب المصادر إلى كثرة عائدات الضرائب المفروضة على المزارعين، والتي زادت من ثراء الامبراطورية البيزنطية، وقد تضافرت عدّة عوامل من بينها الاضطرابات التي شهدتها أقاليم الامبراطورية، والتي دفعت الفقهاء البيزنطيين إلى إصدار حزمة من التشريعات التي تعالج الملكية الزراعية<sup>(4)</sup>، ولا بد من الإشارة إلى استقرار البيزنطيين على نفس الساسة الرومانية فيما يتعلق بنظام استغلال الأرض، وكذلك نظام جباية الضرائب والتي أرهقت الفلاح، وزادت من مداخيل خزينة الامبراطورية البيزنطية، واتخذت من المغاربة يد عاملة زراعية رخيصة وصاروا كعبدة الأرض، استنزفت كل قدراتهم لخدمة مصالح المستعمر البيزنطي، وفي هذا السياق يقول ناصر الدين سعيدوني: " إن النظام الضريبي الروماني الذي ورثه الوندال، وحاول

<sup>(5)</sup> ناصر الدين سعيدون، المرجع السابق، ص 35.

<sup>(1)</sup> محمد مرسي الشيخ، تاريخ الامبراطورية البيزنطية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1994، ص 45.

<sup>(2)</sup> محمد العربي عقون: " المنطقة الأوراسية في القرن السادس من خلال المصادر "، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، 2005، جامعة باتنة، ص 11.

<sup>(3)</sup> أحمد علي الناصري، المرجع السابق، ص 450.

<sup>(4)</sup> وسام عبد العزيز فرج، قوانين الملكية الزراعية في الامبراطورية البيزنطية في القرن العاشر الميلادي، ندوة التاريخ الإسلامي والوسيط، الجلد الثاني، دار المعارف القاهرة، 1983، ص 301، 302.

البيزنطيون المحافظة عليه يقوم على مبدأ ممارسة السيادة المطلقة لفائدة ممثلي الشعب الذي يعود إليهم مردود ضريبة التموين المدني، وكذلك التموين العسكري، فأخضعت الملكيات للمراقبة وحددت الضريبة الموجبة عنها، التي بدأت في شكل إجراءات عملية في القرن الثاني، وأصبحت في القرن الرابع تشكل مادة تشريعية ربطت الفلاح بالأرض وأخضعته لمالكها، ووفرت للخزينة مدخولا عينيا ونقديا...<sup>(5)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن البيزنطيين ارتكبوا خطأ فادحا، حين عملوا على إحياء السياسة الرومانية، وساروا على نفس النهج من مصادرة الأراضي وتشجيع الاستيطان، وممارسة العبودية على البربر، مما أثار غضبهم فأعلنوا سلسلة من الثورات أرهقت البيزنطيين<sup>(6)</sup>، كما شهدت بلاد المغرب سلسلة من الجماعات، بسبب تفشي الأوبئة وكثرة الجوائح، ففي سنة 542 م، مات الكثير من الناس بسبب انتشار الأوبئة<sup>(1)</sup>.

وخلاصة القول، أن الدول الاستعمارية التي تعاقبت على حكم بلاد المغرب قبل الفتح الإسلامي، انتهجت سياسة تقوم على الاستغلال المفرط لخيرات البلاد، واستعباد البربر وتحويلهم إلى يد عاملة رخيصة وعبيد تستنزف قدراتهم خدمة لمصالحهم، فتحولوا من سادة الأرض وملاكها إلى عبيد لأسيادهم المستوطنين بعدما نزع ملكياتهم بالقوة ووزعت على المعمرين وفق قوانين وتشريعات ظالمة سنّها المستعمر، فنجحت مخططات الإدارة الاستعمارية في تحقيق ازدهار زراعي بما يخدم مصالحها، عن طريق استغلال وحشي يخلو من أي نزعة إنسانية، مما دفع البربر لإعلان الثورة وضرب مصالح العدو الاستعماري، عن طريق حرق المزارع والبساتين وتقديم السند والدعم لقوى استعمارية أخرى، مثلما حدث مع الوندال، فظل البربر حاملين لواء المقاومة إلى غاية الفتح الإسلامي. فما طبيعة السياسة الزراعية المنتهجة في ظل الفتح الإسلامي؟ وما هي الوضعية التي آلت إليها ملكية الأرض؟ وما مدى تأثير الفاتحين على الفلاحة؟

### 3. السياسة المائية ونظام الري:

لا يمكن أن نغفل العلاقة الوثيقة بين الزراعة والماء، الذي يعد أساس النشاط الفلاحي، فالحقيقة أن ممارسة الزراعة والرعي تتوقف على توفر الماء، الذي له صلة مباشرة بالمناخ، وقد تطرقت العديد من المصادر لطبيعة مناخ المغرب ومسألة الماء ومصادره، فقدمت لنا النصوص صورة واضحة عن طبيعة المناخ وانعكاساته على واقع الماء ببلاد المغرب، قال المؤرخ كوربوس: " ينظر فلاحو الأرض العطشاء لليبيا إلى السحب، ولما يلعب أول البرق في السماء الهائجة وتضرب ريح الجنوب الهواء بقصف متكرر للرعء، يجري جميع الفلاحين من الأرياف الجافة، متمنين سقوط المطر يسوون السواقي التي سيجري بها الماء لتنظيم

<sup>(5)</sup> ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 26.

<sup>(6)</sup> محمود سعيد عمران، معالم تاريخ الامبراطورية البيزنطية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 57.

<sup>(1)</sup> محمد مرسي الشيخ، المرجع السابق، ص 59.

سيالته مسبقاً، ويقومون الحواجز بالكثبان الرملية حتى تجري المياه في المروج الخضراء"<sup>(2)</sup>. وقد شهدت البلاد تذبذباً في المناخ نجم عنه ظاهرة الجفاف، حيث عرف القرن الثاني الميلادي وبالتحديد سنة 128 م، سيادة الجفاف على كامل بلاد المغرب، الذي دام لأكثر من خمس سنوات<sup>(3)</sup>. فالوضعية التي عاشها المغرب القديم فيما يتعلق بمسألة الماء وانعكاساته على وضع الفلاحة يدفعنا للتساؤل: فيم تمثلت الجهود المبذولة للتحكم بالثروة المائية وخلق نظام سقي يخدم الفلاحة ويساهم في تطويرها؟ وما هي الوسائل والأدوات التي استخدمت للحفاظ على الماء وتجنب مخاطر المناخ وانعكاساته السلبية على الإنتاج الزراعي والحيواني؟

يعتبر الماء عنصراً حيوياً في نجاح أي استثمارات زراعية، فقد اهتم فلاحو المغرب بمسألة الماء لأنه يعد منبع الحياة لارتباطه بالزراعة والرعي ونمط معيشتهم، فكان تذبذب المناخ من أكبر المخاطر التي واجهوها، قال أندري جوليان عن المجاري المائية والحياة الريفية: "... إن الكثير منها تجري ولا ماء طيلة جزء من السنة ..."<sup>(1)</sup>. وقد أكدت الكثير من الدراسات قدرة البربر على ابتكار طرق وأساليب لاستغلال الثروة المائية وفق نظام سقي محكم، وأثيرت مسألة وجود سياسة مائية حكيمة وضعها البربر قبل الاستعمار الروماني، والذي اشتهر بمشاريعه التي تمكن خلالها من تطوير نظام الري، فكان موقف "شوفالي" واضحاً إزاء الآثار المتبقية للمنشآت المائية، فقد أكد على عدم صلتها بالقرطاجيين وكذلك الرومان، بل أصر على أنها منحزات نوميديّة محلية، ابتكر تقنياتها البربر منذ القدم، واستفاد منها الرومان حين احتلوا بلاد المغرب واستوطنوها، وهذا يتفق مع ما قاله المؤرخ "كومس" فيما يتعلق بهذه المسألة، وقد أيد هذا الرأي الباحث محمد الهادي حارث<sup>(2)</sup>.

وقد أشارت بعض الدراسات إلى اعتماد الفلاحين البربر على نظام سقي يقوم على تقنيات ووسائل بدائية، فالمياه المخزنة تعجز عن سقي أراضي زراعية شاسعة، ولهذا كانت الأراضي المسقية محدودة، إلا أنهم استفادوا من الفينيقيين الذين جلبوا معهم طرق وتقنيات جديدة، تمكن من خلالها الفلاح من مواجهة مشكلة قلة تساقط الأمطار، وظاهرة الجفاف من خلال القدرة على تخزين أكبر كمية ممكنة من الماء والحفاظ عليها، فكان التواصل بين الفلاح المغربي ونظيره الفينيقي له انعكاسات إيجابية لم تقتصر على تطوير أساليب وتقنيات نظام الري، بل تطوير كافة الأدوات والوسائل الفلاحية<sup>(3)</sup>.

(2) محمد الحبيب بشاري، المرجع السابق، ص 38.

(3) المرجع نفسه، ص 37.

(1) شارل أندري جوليان، المرجع والجزء السابقان، ص 19.

(2) محمد الهادي حارث، دراسات وأبحاث، المرجع السابق، ص 77، 78.

(3) رويني تومية، المرجع السابق، ص 23.

ويعود الفضل إلى ملوك نوميديا لانتهاجهم سياسة مائية محكمة قائمة على شق القنوات، وإنجاز السدود والآبار، وإقامة الحواجز المائية والأحواض، وقد أدرك المغاربة صعوبة المناخ ولهذا لجئوا إلى إخفاء القنوات تحت الأرض لحمايتها من التبخر، وكذلك من التخريب، وقد استفاد الرومان من هذه المنجزات وطوّروها، قال أندري جوليان: "... ففي نوميديا حيث تحول البدو الرحل إلى فلاحين بفضل سياسة ماسنيسا الحازمة..."<sup>(4)</sup>. وقد أكدت العديد من الدراسات على أن سكان المنطقة الأوراسية حافظوا على نفس نهج أسلافهم فيما يتعلق بتقنيات استغلال الثروة المائية، والتي بقيت تستخدم إلى غاية القرن السادس الميلادي، فقد أثبتت الدراسات الأثرية على وجود قنوات لتوزيع مياه الريّ تحت الأرض لحماية الماء والمحافظة عليه تعود إلى الفترة المذكورة<sup>(1)</sup>.

وقد أثبتت الدراسات الأثرية أهمية الماء وتأثيره على المعتقدات الدينية لدى المغاربة، وبسبب ارتباط الماء بالزراعة مصدر معاش المغاربة، فقد أوجدوا آلهة الماء، فمن بين الآلهة ذكرت الباحثة زهراء قنينبة الإله "أوقيانوس" الذي اعتبروه أب الأنهار والأودية والعيون وكل منبع ماء، واعتقدوا أن زواجه من "تيتيس" إلهة الخصب أدى إلى انجاب الأنهار وكافة مصادر الماء التي تروي الأرض<sup>(2)</sup>، وقد اشتهر فلاحو نوميديا بالكثير من الطقوس والممارسات الدينية المتعلقة بالزراعة، طالبين من آلهتهم الخصب وتساقط المطر أوقات القحط والجفاف، فمن بين تلك الممارسات العقديّة ما كان يعرف "بغونجة"، وكانت تُمثّل بقطعة من الخشب ملفوفة بالقماش، وفي اعتقادهم أنّها ترمز للمطر طمعا منهم في نزوله لسقي مزارعهم وبساتينهم<sup>(3)</sup>.

وكانت السياسة المائية التي تبنتها المملكة النوميديّة، قد أثمرت وتمكنت من توسيع المساحات الزراعيّة المروية، ورفع مردودية الإنتاج، وهذا بفضل الاستثمارات الناجحة في مجال الثروة المائية، حيث أثبتت عمليات التنقيب على وجود قنوات لنقل الماء، وآبار، وحفر أرضية، قد تكون عبارة عن خزانات ماء المطر، وتم العثور على خزانات مياه، وسدود في مناطق بالهضاب العليا، وقد أكدت الدراسات على أن طرق وتقنيات استغلال الماء استمرت إلى غاية العهد الروماني<sup>(4)</sup>، وهناك اعتقاد سائد بين الباحثين أن تقنيات السقي واستغلال المياه محليّة، وإتّما الرومان عملوا على توسيعها وتطويرها<sup>(5)</sup>.

لقد اهتم الرومان منذ بداية احتلالهم لأرض المغرب بنظام الري، فاستفادوا من المنشآت المائية النوميديّة والقرطاجيّة، وأنجزوا عدّة مشاريع تتعلق بالسدود، والآبار، والصهاريج، والخزانات، وقنوات نقل

(4) شارل أندري جوليان، المرجع والجزء السابقان، ص 23.

(1) محمد العرب عقوبي، المنطقة الأوراسية، المرجع السابق، ص 12.

(2) زهراء قنينبة: "الماء من خلال مصادر المغرب القديم الأثرية"، مجلة البادية المغربية، السنة 3، العدد 03، 2009، ص 31.

(3) رويني تومية، المرجع السابق، ص 25.

(4) المرجع نفسه، ص 27.

(5) محمد الحبيب بشاري، المرجع السابق، ص 47، 48.

المياه وتوزيعها<sup>(6)</sup>، فلقد وجدت آثار للسدود على أودية هامة ترجع للحقبة الرومانية، كما كان واضحاً أن السياسة المائية التي انتهجوها دفعتهم لإنشاء المدن بجوار منابع الماء<sup>(7)</sup>، وكانت السياسة الرومانية قائمة على استغلال كافة مقدرات بلاد المغرب، ولهذا اهتموا بانجاز الكثير من المشاريع بهدف استغلال أمثل لمصادر الماء، حيث أكدت الدراسات الأثرية على اهتمام الرومان بعيون الماء مثل: عين الكرمة، وعين سمارة<sup>(1)</sup>.

وفي سياق استغلال أمثل للماء وضبط نظام الري، بما يخدم الزراعة ويسمح بتوزيع عادل للماء بين الفلاحين، شرع الفقهاء الرومان قوانين مائية للتحكم في هذه الثروة وطرق توزيعها، حيث ذكر محمد حسن أن المؤرخ الروماني "بلين" أورد معلومات هامة تتعلق بنظام زمني لتوزيع الماء خلال الفترة الرومانية<sup>(2)</sup>، والتي أنجزت فيها منشآت مائية هامة خدمة للفلاحة، مستفيدين من الخبرة القرطاجية والتجربة النوميديّة، فطوروا قنوات نقل وتوزيع الماء، وشيدوا السدود، وحفروا الآبار والصهاريج، وأقاموا الخزانات، وكان الغرض من هذه الإنجازات دعم الأرياف والمدن بالماء، بما يخدم المصالح الاقتصادية وفي مقدمتها الزراعة<sup>(3)</sup>.

قام الرومان بالسيطرة على المياه المتدفقة من المرتفعات وأعالي الجبال، وتخفيف سرعتها، فأنشئوا مدرجات متباعدة بحوالي 30 متراً على المنحدرات، ووضعوا على كل درج من الأدراج صخوراً مكونة جداراً سميكاً لتخفيف شدة وقوة المياه المتدفقة من المنحدرات، وحقق الرومان بذلك عدّة أهداف منها حماية التربة من الانجراف، وتشبع الآبار والينابيع من هذه المياه، إلى جانب ذلك أنشئوا قنوات في الأرض لإيصال المياه إلى السدود الصغيرة المقامة على المنحدرات، وبالتالي يتمكن الفلاح من وضع قنوات لتصريف المياه المتجمعة بهذه السدود وإيصالها إلى الأراضي الزراعية، كما قاموا بإنشاء سدود لحجز مياه الأودية التي تسرب بواسطة قنوات إلى سدود التوزيع، والتي يتم إيصالها إلى خزانات تستغل في سقي الحقول والبساتين<sup>(4)</sup>.

ويبدو أن السياسة المائية الرومانية أثبتت نجاحها من خلال قدرة السلطات الرومانية الوصول إلى استغلال عقلائي للثروة المائية، وتسخيرها لتوسيع الأراضي الزراعية المرورية وهذا بفضل سن قوانين تشريعية وانتهاج أساليب وتقنيات، تمكنت من خلالها التحكم في نظام السقي والمنشآت المائية، فتمكنوا من إنشاء حواجز قليلة الارتفاع ممتدة على طول المساحات الشاسعة بالمناطق المنخفضة لحجز المياه بغية الاستفادة منها، وخلق قنوات لإيصال المياه المحجوزة إلى خزانات دائرية يبلغ طولها حوالي 50 متراً تتشكل من

<sup>(6)</sup> عمورة عمارة، المرجع السابق، ص 29.

<sup>(7)</sup> M.CH.DE , vigneral , ruines romaines, imprimerie de J.claye, paris, 1867, p51- 54 .

<sup>(1)</sup> M.CH.BE.vigneral, opcit, p57.

<sup>(2)</sup> محمد حسن، المرجع السابق، ص 255.

<sup>(3)</sup> عمورة عمارة، المرجع السابق، ص 29.

<sup>(4)</sup> محمد الحبيب بشاري، المرجع السابق، ص 42، 43.



خزانات أمامية لتمنع الحصى وغيره من المرور إلى الخزانات الخلفية التي تحتفظ بالمياه الخالية من أي عوالق، ومن بين هذه الخزانات على سبيل المثال عشر على خزان بمنطقة طبنة تبلغ سعته 87 متراً مكعباً، ومن بين التقنيات التي أحدثوها، تقسيم الأرض إلى أقسام على شكل مربعات تفصل بينهم حواجز، حيث تستقبل مياه الأمطار وتحتجزها لاستغلالها في السقي أوقات الجفاف، أما فيما يتعلق بالمياه الجوفية فقاموا بحفر الآبار وتوجيهها لسقي المحاصيل الزراعية، كما اهتموا باستغلال مياه الينابيع<sup>(1)</sup>.

وكانت قنوات نقل الماء على نوعين: قنوات ناقلة أو ما يعرف بقنوات " الحنايا "، وهي مرفوعة فوق قناطير، أما النوع الثاني، وهو الذي كان تحت الأرض، فقد عشر على آثار قناة لنقل الماء يبلغ طولها 12 كيلومتراً في نواحي بجاية، ولهذا كان اهتمام الرومان منصّباً على وضع نظام سقي متطور، وكانت معظم المشاريع قد أنجزت على يد وحدات عسكرية تتمتع بمهيات مختصة بالهندسة، ولقد أثبتت بعض الآثار ذلك، منها 74 مشروعاً تم إنجازها من قبل الفرقة العسكرية الأغسطية الثالثة، ففي سنة 137 م، قام "نونبوس داتوس"، وهو أحد المهندسين في هذه الفرقة بالإشراف على إنجاز قناة لنقل الماء إلى مدينة صالداي<sup>(2)</sup>، ولم يكن اهتمامهم بالمجاري المائية مرتبطاً بالناحية الاقتصادية فقط، وإنما كانوا يسعون لاكتشاف المناطق الداخلية من خلال تتبع المسالك المائية، فالواضح أنهم استفادوا كثيراً من الأودية والأنهار وكافة مصادر الماء في خدمة الزراعة والرعي<sup>(3)</sup>.

وما تزال الشواهد المادية تدل على عظمة المنشآت الرومانية، وتُبيّن إرادة الرومان في وضع نظام سقي يعتمد على كافة منابع الماء وفق استراتيجية ترمي لإنجاز أكبر عدد ممكن من المشاريع المائية، ويبدو أن "بربو" قام بدراسة شاملة للمنشآت المائية الرومانية بالجزائر في مواضع عدّة من شرق البلاد، مثل "تازوقرت"، ووقف على بئر "مادجور"، الذي يعد نموذجاً للآبار الرومانية في نوميديا، ويبلغ عمقه 2,50 م<sup>(4)</sup>، كما أثبتت الدراسات التي أجريت على الكثير من المواقع الأثرية، وجود آبار يصل عمقها حوالي 59 م، وتم اكتشاف قنوات في عدّة أماكن كقسنطينة، وشرشال، والتي بلغ عرضها 10 سنتم، وفي بعض المواقع يصل علو القناة التي تجري تحت الأرض إلى 1,7 م، وعرضها 0,60 م، ووضعوا لها فتحات تستغل للتصليح والتنظيف في حالة انسدادها، وتتضح عناية الرومان بالمنشآت المائية ورعايتها، والعمل على تنظيم عملية السقي من خلال سن مجموعة من التشريعات مثل نص "لاماصبا"، الذي عشر عليه

(1) محمد الحبيب بشاري، المرجع السابق، ص 44.

(2) المرجع نفسه، ص 45 .47.

(3) سعيد البوزيدي: " دور الشبكة النهرية والمحلات الرطبة في توزيع المواقع القروية بموريتانيا الغربية "، مجلة البادية المغربية، السنة 3، العدد 3، 2009، ص 11.

(4) J.birebent, AQUAE ROMANE , recherches d'hydraulique romane dans l'est algérien, service des anti quites de l'Algérie, 1962, p133- 135 .

بالقرب من مروانة بولاية باتنة، والذي يتضمن إجراءات تهدف لتنظيم السقي<sup>(5)</sup> ومن أبرز التقنيات التي اعتمدوا عليها في استغلال الثروة المائية، تسخير الأودية والأنهار في سقي الحقول، ودعم المدن بالماء، وهذا عن طريق إنشاء السدود لجمع مياه الأودية، ثم ربطها بقنوات لنقل الماء من أجل استغلال أمثل لهذه الثروة، وتوفيرها للفلاحين وسكان القرى والمدن<sup>(1)</sup>.

ولابد من الإشارة إلى المنجزات الرومانية، لم تقتصر على المناطق الشمالية، بل أكدت الآثار المكتشفة اهتمام الرومان باستصلاح الأراضي الزراعية، وزيادة المساحات المروية دفعهم لتوسيع سياستهم المائية لتشمل شمال الصحراء، رغبة منهم لاستغلال كافة المنابع والمجاري المائية خدمة لمصالحهم، وهذا اتضح من خلال عمليات التنقيب التي أجريت في مواضع مختلفة من أطراف الصحراء، كمنطقة القنطرة التي تعاني من قلة الأمطار، والتي تظهر أن الإدارة الرومانية تبنت سياسة مائية تمثلت في بناء السدود، وحفر الآبار، واستغلال مياه الينابيع، وإقامة قنوات لنقل الماء، فنجحت بفضل هذه المنشآت من زراعة القمح والشعير والزيتون، وكذلك الخضر والفواكه<sup>(2)</sup>.

وحسب الدراسات والشواهد الأدبية والمادية، فإن المناخ لم يتغير كثيرا فحفاف الينابيع والآبار التي استغلها الرومان، وانقطاع تدفق المياه في بعض المجاري المائية<sup>(3)</sup>، تعود أسبابها إلى عوامل طبيعية وبشرية، فالأولى تتمثل في الكوارث الطبيعية كالزلازل، والثانية تتمثل في الإهمال واللامبالاة، وانعدام الصيانة والمتابعة بعد العهد الروماني<sup>(4)</sup>، ورغم الجهود المبذولة من طرف الإدارة الرومانية للتحكم في الثروة المائية، وترشيدها بهدف استغلالها في فترات الجفاف، إلا أن المصادر أشارت إلى وقوع الجفاف سنة 202 م، أدى إلى اتلاف المحاصيل، ففي سنتي ( 366 م، 367 م )، ساد الجفاف فوقعت المجاعة واضطر الناس للاستعانة بالحبوب المخزنة في المطامير، كما أن السياسة المائية الرومانية فشلت في مواجهة الفيضانات واستيعاب مياهها، والتي كانت نتائجها خطيرة على الإنتاج الزراعي<sup>(5)</sup>.

وخلاصة القول، إن معظم الدراسات اتفقت على أن الإدارة الرومانية نجحت في استغلال الموارد المائية ببلاد المغرب عن طريق سياسة حكيمة، وإنجاز عدد كبير من المنشآت المائية، التي كانت لها القدرة على دعم الفلاحين وسكان الأرياف والمدن خاصة أوقات الجفاف، نظرا لقدرتها على سن قوانين تتماشى مع طبيعة المناخ، وكميات الماء المخزنة ورغم هذه النجاحات الباهرة التي حققها الرومان، إلا أن علماء الآثار شككوا في أصالتها، حيث رأى الكثير من الباحثين أن أصول هذه المنجزات تعود إلى المغاربة، ولا بد

<sup>(5)</sup> محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص 108، 109، 113.

<sup>(1)</sup> J. birebent, op. cit, p 137 .

<sup>(2)</sup> شارن شافية: " أهمية القنطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية في العصر الروماني "، حولية المؤرخ، العدد 9، 10، 2010، ص 27.

<sup>(3)</sup> محمد الحبيب بشاري، المرجع السابق، ص 36.

<sup>(4)</sup> المرجع نفسه، ص 37.

<sup>(5)</sup> المرجع نفسه، ص 38، 39.

أن نشير إلى أن الوندال والبيزنطيين استفادوا من المنشآت الرومانية، بل شهدت الفترة التي تلت العهد الروماني ضياع العديد من المنشآت المائية، إما بفعل الطبيعة أو الإنسان.

## ثانيا: واقع الفلاحة بالمغرب الأوسط في ظل الفتح الإسلامي

شهدت الفلاحة المغربية تطورات هامة منذ القدم، ورافق ذلك تطور في التقنيات والأدوات في ظل الدول المتعاقبة على حكم بلاد المغرب، والتي انتهجت سياسات واستراتيجيات كان لها نتائج إيجابية وسلبية على الفلاحة، فتأثرت المجالات الزراعية والرعوية بعوامل طبيعية وبشرية، تراوحت بين الازدهار والتخلف. فما وضعية الفلاحة في ظل الوجود الإسلامي؟ وما الدور الذي لعبه الولاة للنهوض بالزراعة؟ وما مدى تأثير حركة الفتح الإسلامي على الفلاحة في المغرب الأوسط؟

### 1. المجالات القبلية:

عند دراسة الخريطة الديمغرافية لسكان المغرب الأوسط، والعناصر المكونة للمجتمع الوسيط في هذا الإقليم، نجد أنفسنا أمام مشكلة تتمثل في نقص المصادر، وفي مقدمتها المصنفات المتعلقة بأنساب البربر وقبائلهم، والمواطن التي استقروا بها، ومساهماتهم الفعالة في اقتصاد المغرب الأوسط، فيجد الباحث نفسه أمام أزمة ترجع إلى قلة النصوص التي تعيق فهم الوضعية الديمغرافية، فمسألة التوطين من المسائل التي أرهقت الكثير من الباحثين، ولهذا أوجب علينا التوجه لقراءة المصادر التاريخية والجغرافية التي توفرت بين أيدينا، وجمع كافة المعطيات التي احتوت على معلومات تخص مواطن القبائل ونمط معيشتها، وكذلك تحليل تلك المعطيات لفهم ظاهرة الاستقرار والهجرة التي ارتبطت بتضافر عدّة عوامل في الفترة الوسيطة، وإن لم تكن هذه المصادر دقيقة ومنظمة نظرا لعدم تخصصها في علم الأنساب وما يتعلق بالجناب السوسيو اقتصادية، إلاّ أنها تعطينا صورة غير كاملة عن طبيعة السكان ونمط معيشتهم، وفي هذا السياق لا بد من الاستناد إلى الجغرافية البشرية لرسم صورة عن المجالات القبلية.

شهد المجال الجغرافي القبلي مراحل متعاقبة قبل الفتح الإسلامي وبعده، فكانت الجغرافية القبلية تتأثر بالأزمات السياسية والاقتصادية، وكذلك بالصراع والتدافع القبلي حول مواطن الماء والكلاء، والأراضي الزراعية الخصبة، دون أن نهمّل المؤثرات الطبيعية والمذهبية التي أدخلت المغرب الأوسط في دوامة النزاعات والاضطرابات باستثناء فترات الاستقرار والأمن، فكان علينا أن نسلط الضوء على مجالات استيطان القبائل وأسلوب معيشتها، لأنها تمثل أساسا لفهم واقع الفلاحة، ومساهماتها المباشرة في الإنتاج الزراعي والحيواني، كما أنها لعبت دورا هاما في حركة الفتح الإسلامي، الذي كان له انعكاس خطير على ملكية هذه القبائل، فمنهم من احتفظوا بأرضهم، بل واستفادوا من ملكية أراض جديدة، بحكم تحالفهم مع القادة الفاتحين واعتناقهم الإسلام، في حين فقد البعض الآخر أملاكهم واضطروا للتخلي عن مزارعهم ومراعيتهم والهجرة عن أوطانهم. فما هي القبائل التي استوطنت المغرب الأوسط؟ وأين تقع مواطنها؟ وما نمط معيشتها؟ وما هي الظروف التي تحكمت في استقرارها وهجرتها؟ وما مدى مساهمتها في تطور الفلاحة؟

شكل موضع التوطين والمجالات القبلية إشكالية أعجزت العديد من الباحثين، نظرا لغياب معطيات إحصائية تاريخية تتعلق بحركة السكان وتنقلهم، وشح المعلومات حول الحياة الريفية وواقع الاقتصاد

الفلاحي المرتبط بطبيعة المجالات القروية والبدوية، وعدم وجود نصوص تتضمن معطيات سوسيو اقتصادية للحياة القبلية، فقد ذكر الكندي في إحدى رواياته عن الإسكندرية، أن الأمير الأموي عبد العزيز بن مروان سأل عاملها عن عدد سكانها، فقال له: "والله أيها الأمير ما أدرك علم هذا أحد من الملوك قط" (1). وتدل الرواية على جهل المؤرخين المسلمين وغيرهم بعلم الإحصاء وما يتعلق بالجغرافية البشرية، مما يصعب علينا فهم المسألة الزراعية.

وارتبط تاريخ المغرب الأوسط بأسماء قبائل لعبت دوراً بارزاً في الحياة الاقتصادية، ويبدو أن المصادر فشلت في رسم خريطة بشرية دقيقة لمجالات تمركز القبائل ومناطق تداخلها، حيث يعتبر بعض الدارسين أن ابن خلدون أول من أزال الغموض، وتمكن من تقديم صورة واضحة لمجالات توطين القبائل والإحاطة بالظروف المتحكمة في ظاهرة الاستقرار والهجرة خلال الفترة الوسيطة، وما ترتب عنها من نتائج على حياة الأفراد والجماعات في الريف والبادية، ومن هؤلاء جورج مارسيه، الذي قال: "... وموقع المدن التي ذكرها الرحالة اليعقوبي ليست مجهولة بالنسبة لنا فحسب، بل وكذلك توزيع القبائل التي ذكرها تبدو أكثر غموضاً من التوزيع الذي ذكره ابن خلدون بعد خمس قرون، فتوزيع اليعقوبي والمعاصرين له تفتيت المجموعات القديمة التي تعود إلى أصل مشترك، وانتشارهم عبر بلاد البربر، وهذه نتيجة محتملة للهجرة التي سببها الغزو الإسلامي، وردع ثورات قرن بأكمله..." (2).

ويعتبر البربر أول من استوطن بلاد المغرب، وقد أجمعت الكثير من الروايات على أن موطنهم الأصلي أرض فلسطين، ولما انهزموا اضطروا للهجرة إلى المغرب، فاستوطنوا الجبال والبادية، وعمرو البلاد (3)، قال الإدريسي: "... وكانت ديار البربر فلسطين، وكان ملكهم جالوت بن ضريس بن جانا ... فلما قتل دواد عليه السلام جالوت البربري رحلت البربر إلى المغرب حتى انتهوا إلى أقصى المغرب ونزلت لواتة أرض برقة، ونزلت طائفة من هؤارة بجبال نفوسة ونزل ... منهم بأرض الغرب الأقصى، ونزلت معهم قبائل مضمودة، فعمرو تلك البلاد..." (4). في حين يعتبر البعض الآخر أن البربر حين انتقلوا للمغرب جاؤوا أما أخرى سبقتهم في استيطان هذه البلاد، ومن أصحاب هذا الرأي ابن عبد الحكم القرشي، بقوله: "... وانتشروا فيه حتى بلغوا السوس ونزلت هؤارة مدينة لبدة ونزلت نفوسة إلى مدينة سرت وجلا من

(1) الكندي، فضائل مصر، تحقيق إبراهيم أحد العدوي وعلي محمد عمر، ط 1، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1971، ص 48.

(2) جورج مارسيه، بلاد المغرب وعلاقتها بالشرق الإسلامي في العصور الوسطى، ج 1، ترجمة محمود عبد الصمد، مراجعة مصطفى أبو ضيف، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999، ص 177.

(3) ياقوت الحموي، معجم البلدان، م 2، دار صادر، بيروت، 1977، ص 104.

(4) الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، م 1، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 2010، ص 222.

كان بها من الروم من أجل ذلك وأقام الأفارق وكانوا خدما للروم على صلح يؤدونه إلى من غلب على بلادهم<sup>(1)</sup>.

وقد ربط بعض المؤرخين مواطن القبائل بالنمط المعيشي الذي يميز المزارعين عن البدو والرعاة، ففي نظرهم أن البربر البرانس<sup>(2)</sup> تميزوا بالاستقرار، وكذلك باستيطان الجبال وامتهان الزراعة، أما البربر البتر فتميزوا بالتنقل والترحال لأنهم رعاة إبل وماشية وهمهم البحث عن المراعي الخصبة<sup>(3)</sup>، وفي هذا السياق، قال ابن خلدون: "اعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش، فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه وبسيط قبل الحاجي والكمالي، فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة، ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان من الغنم والبقر والمعز والنحل والدود لنتاجها واستخراج فضلاتها، وهؤلاء القائمون على الفلح والحيوان تدعوهم الضرورة، ولا بد إلى البدو لأنه متسع لما لا يتسع له الحواضر من المزارع، والفؤد والمسارح للحيوان وغير ذلك..."<sup>(4)</sup>.

ويبدو أن المصادر تكاد تجمع على أن المغرب الأوسط الموطن الأصلي لقبائل زناته<sup>(5)</sup> منذ العصر القديم، وبهم عرف هذا الإقليم، وأمام كثرة الأخطار التي واجهتها حاولت ربط موطنها بمناطق جديدة استحدثتها في المغرب الأقصى<sup>(6)</sup>، وإلى جانب زناته تنتشر في المغرب الأوسط قبائل أخرى كصنهاجة، وكتامة، وعجيسة، ومسطاسة، وزواوة، وازداجة، ولواته، ونفزاوة، وأورية، وملطة، وهوارة، ومكناسة، وزواغة، ومصمودة<sup>(1)</sup>، قال ابن خلدون: "... والأكثر منهم بالمغرب الأوسط، حتى أنه ينسب إليهم ويعرف بهم

(1) فتح أفريقية والأندلس، وهو جزء من كتاب فتوح مصر وإفريقية لابن عبد الحكم القرشي، تقدم زهير إحدادن، مؤسسة إحدادن، الجزائر، 2004، ص 09.

(2) فيما يتعلق بأنسب البربر، يعتبرهم ابن حزم أنهم من ولد حام بن نوح عليه السلام، وفي ذلك قال: "فولد برّ: مادغيس، وئرنس. فولد ئرنس: كتامة، وصنهاجة، وعجيسة، ومصمودة، وأورية، وازداجة، وأوريغ. فولد أوريغ بن ئرنس: هوارة، ولكل هؤلاء بطون عظيمة جداً. وولد مادغيس: زجيك، فولد زجيك: ضري، ولوى الكبير، ونفوس وأداس، فتزوج أم أداس هذا أوريغ بن ئرنس، والد هوارة، فدخل نسبه في هوارة. فولد أداس بن زجيك بن مادغيس هذا: وشفانة، وأندارة، وهتروقة، وصنيرة، وهراغة، وأوطيطة، وتزهنة، وكل هؤلاء اليوم في هوارة. ومن قبائل هوارة: كهلان ومليلة". ينظر: ابن حزم الأندلسي، جمهرة أنساب العرب، راجعها وضبط أعلامها عبد المنعم خليل إبراهيم، ط 4، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007، ص 495، 496.

(3) إبراهيم القادري بوتشيش، مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص 10.

(4) ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 135.

(5) زناتة تضم بطون كثيرة، فحسب ابن حزم تنحدر من زنا بن يحيى بن ضري بن زجيك بن مادغيس، ومنها: ورسيع، والديديت، وفريني، فمن ولد ورسيع: مسارت، وواسين، وتاجرة. ومن ولد فريني: بمرختا، ومالة، وورجلة، ومنجصة. ومن أشهر بطون زناته: مغراوة، ودّمر، وبرزال، وصغمار، وغيرهم. ينظر: ابن حزم الأندلسي، المصدر السابق، ص 496، 498.

(6) محمد حجاج الطويل: "البادية المغربية غداة الفتح الإسلامي النصف الثاني للقرن 1 هـ. 7 م. منتصف ق 5 هـ. 11 م"، مجلة

البادية المغربية، السنة الأولى، العدد 1، 2006، ص 36.

(1) مبارك الملي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص 208.

فيقال وطن زناته ...<sup>(2)</sup> وفي موضع آخر، قال: "وأما بجاية وقسطنطينية فهي دار زواوة، وكنامة، وعجيسة، وهوارة ..."<sup>(3)</sup>. وفيما يتعلق بمواطن صنهاجة، ذكر "مواطنهم بالمسييلة إلى حمزة إلى الجزائر وبلدية ومليانة ... كان معهم بطون كثيرة من صنهاجة أعقابهم هنالك من متنان وأنوغة وبنو عثمان وبنو مُزغنة وبنو جعد وملكانة وبتوية وبنو يفرن وبنو خليل، وبعض أعقاب ملكانة بجاهات بجاية ونواحيها، وكان التقدم منهم جميعا لتلكانة، وكان كبيرهم لعهد الأغالبة مناد بن منقوش بن صنهاج الأصغر ... أن مناد بن منقوش ملك جانباً من إفريقية والمغرب الأوسط ..."<sup>(4)</sup>.

كانت قبائل كنامة وصنهاجة تنتشر في الجهات الشرقية من المغرب الأوسط، فاستوطنت بطونها الأمصار والأرياف، وملك قسنطينة، وميلة، ونغزاوة، ومرسى الدجاج، وسطيف<sup>(5)</sup>. قال الإدريسي: "... وقبيلة كنامة تمتد عمارتها إلى أن تجاوز أرض القل وبونه وفيهم كرم وبذل لمن قصدهم ..."<sup>(6)</sup>. ويبدو أن بعض بطون كنامة جاورت قبيلة عجيسة في منطقة تدلس، وزاولت الزراعة والرعي، والصيد، كما أنها أتقنت صناعة الصباغة، وقد تمكن ابن خلدون من وضع تصور شامل لمواطن صنهاجة وكنامة، بقوله: "... وتشعبوا في المغرب وانبثوا في نواحيه إلا أن جمهورهم كانوا لأول الملة بعد تهييج الردة وطيحة تلك الفتن موطنين بأرياف قسنطينة إلى تخوم بجاية غرباً إلى جبل أوراس من ناحية القبلة، وكانت بتلك المواطن بلاد مذكورة أكثرها لهم وبين ديارهم ومجالات تقبلهم مثل أيكجان، وسطيف، وباغاية، ونقاوس، وبلزمة، ويتكست، وميلة، وقسنطينة، والبسكرة، والقل، وجيجل، من حدود جبل أوراس إلى سيف البحر ما بين بجاية وبونة"<sup>(7)</sup>.

لعبت هذه القبائل دوراً تاريخياً هاماً، فكانت أشد القبائل على الفاتحين، ثم ناصرته الداعية الشيعي الإسماعيلي، وبفضلها نشأت الدولة العبيدية<sup>(8)</sup>، وساهمت في تطوير الزراعة، فتعددت المزارع، واتصلت المراعي، وتزايدت المواشي، فبلغت مواطنها الرقي والازدهار، واشتملت على "قرى كثيرة وعمارة متصلة"<sup>(1)</sup>. إلا أن أعدادها تقلصت وتراجعت كثرتهم وصاروا في قلة، وقد ذكر الإدريسي أن في عصره لم

<sup>(2)</sup> ابن خلدون عبد الرحمن، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، م 7، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003، ص 03.

<sup>(3)</sup> المصدر نفسه، م 6، ص 120.

<sup>(4)</sup> نفس المصدر والمجلد، ص 180، 181.

<sup>(5)</sup> البكري، المسالك والممالك، م 2، تحقيق جمال طلبة، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003، ص 245، 246، 258.

<sup>(6)</sup> الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 270.

<sup>(7)</sup> ابن خلدون، المصدر السابق، م 6، ص 175.

<sup>(8)</sup> ابن حماد، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، تحقيق التهامي نقرة وعبد الحليم عويس، دار الصحوة، القاهرة، مصر، بدون تاريخ، ص 37.

38.

<sup>(1)</sup> الكرخي، المسالك والممالك، دار صادر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص 39، 40.

يتجاوز عدد قبيلة كتامة أربعة آلاف رجل<sup>(2)</sup>، أما قبيلة زواوة فاختلف في نسبها، منهم من أرجعها لكتامة من البربر البرانس، ومنهم من اعتبرها من سبكان اخوان زواغة من البربر البتر، ولها بطون كثيرة، أشهرها: مشدالة، وكوزيت، وكرسفينة، ووزلجة، وخوجة، ومرانة، وركلاوة، ومجسطة، وزريقف، ومليكش التي أرجعها بعض النسابة إلى صنهاجة، وكانت مواطنها تمتد من ضواحي بجاية إلى مواطن كتامة وصنهاجة، وأحصن مواطنهم الجبل الممتد ما بين بجاية وتدلس<sup>(3)</sup>، فسكنوا سفوح ومنحدرات جبل جرجرة، والمناطق الغابية من جبل الزان، وقد تمسكت زواوة بأرضها ودافعت عن مواطنها، وصمدت في وجه الأزمات السياسية والاقتصادية، واستمرت في ممارسة نشاطها الزراعي بما يزرعها من خصوبة تربة وتوفر الموارد المائية، أما اخوانهم زواغة فكانت مواطنهم تنتشر في شلف بني واطيل نسبة لإحدى بطونها، ونواحي قسنطينة وميلة، وعرفت هذه البلاد بهم قبيل الفتح الإسلامي<sup>(4)</sup>.

ويعتبر جبل وانشريس من أهم معاقل البربر، حيث تسكنه بطون كثيرة من كتامة، ومطماطة، وأوربة، ومكناسة، ومليلت، وزواوة، ومطغرة، وهوارة، ونزار، ووارترين، ووارتجان، ووايزكروا، وغيرهم، ويمتد هذا الجبل على مسيرة أربعة أيام حتى ينتهي إلى ضواحي تاهرت<sup>(5)</sup>، وفي منطقة المسيلة، ذكر الإدريسي مواطن بززال، ودنداح، وهوارة، وصدراته، ومزاته<sup>(6)</sup>، وكانت بطون من مطماطة، وزناته، ومكناسة، تقطن موضع تاهرت، وغرب هذا الموضع موطن زواغة، وجنوبه مواطن لواته وهوارة<sup>(7)</sup> وأما قبيلة واغمرت فمضارها تقع جنوب بلاد صنهاجة ما بين الدوسن ومشتل، والجبال الواقعة جنوب المسيلة، في حين جاورت مغراوة مواطن بني يفرن، وامتدت مجالها ما بين شلف إلى تلمسان، وكذلك ما بين الزاب إلى جبل راشد، واستقرت بعض بطون دمر كبني ورنيذ في مناطق من سعيدة إلى صحراء تلمسان<sup>(8)</sup>، قال الإدريسي: "وبين مدينة تلمسان وتاهرت يسكن بنو مرين ووتطغير، وزير، وورتيذ، ومايني، واومانوا، وسنجاسة، وغمرة، ويلومان، وورماكسين، وتجين، وورشغان، ومغراوة، وبنو راشد، وتمطلاس، ومنان، وزقارة، وتيميني، وكل هذه القبائل بطون زناته فرسان يركبون الخيل، ولهم عادية لا تؤمن..."<sup>(1)</sup>.

واعتمدت هذه القبائل في عيشها على النجعة والظعن، لهذا انتهجت حياة الترحال ما بين السهوب بحثا عن المراعي الخصبة، ويقومون على رعي الماشية واكتساب الخيل والإبل، وكانت لهم مقاومة

(2) الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 270.

(3) ابن خلدون، المصدر السابق، م 6، ص 152.

(4) بوزيانى الدراحي، القبائل الأمازيغية أدوارها ومواطنها وأعيانها، ج 1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2007، ص 275، 280.

(5) الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 253.

(6) نفس المصدر والمجلد، ص 254.

(7) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 249.

(8) مبارك المليي، المرجع والجزء السابقان، ص 211، 212.

(1) الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 256، 257.



للغزاة منذ القدم، واضطروا لإعلان الطاعة للبيزنطيين ودفع الخراج وتقديم المحاربين لإظهار حسن الطاعة والولاء<sup>(2)</sup>، ومنهم جراويّة التي كانت تقطن جبل أوراس، وكان لأميرتهم الكاهنة سلطة على البربر ونفوذ عند البيزنطيين، واشتهرت بمقاومتها الشديدة للمسلمين الفاتحين، حيث أشارت بعض المصادر لفقدان القبيلة حوالي مائة ألف من أبنائها، واضطرت للتخلي عن موطنها، وذوبان بعض بطونها في بقية القبائل، واضطر البعض الآخر للهجرة إلى المغرب الأقصى، وفقدت مجالاتها الحيوية بجبل أوراس<sup>(3)</sup>. قال ابن خلدون: "... وعقد لهما على قومهما جراويّة ومن انضوى إليهم بجبل أوراس، ثم افترق فلّهم من بعد ذلك وانقرض أمرهم، وافترق جراويّة أوزاعا بين قبائل البربر، وكان منهم قوم بسواحل مليلة..."<sup>(4)</sup>.

وكان جبل أوراس تقطنه إلى جانب جراويّة، قبائل عدّة كبنو كملان ومليلة وبتون من هوّارة، متحصنين به من أعدائهم وعمّال الدول. قال المقرئزي عن الخليفة الفاطمي المعز لدين الله: "جالت عساكره في جبل أوراس، وكان ملجأ كل منافق على الملوك، يسكنه بنو كملان، ومليلة، وبعض هوّارة..."<sup>(5)</sup>. وكانت بعض بطون هوّارة تسكن نواحي تبسة، وقد اشتهرت هذه القبائل بممارسة الرعي، فكانت تمتلك الماشية ويعرفون بتربية البقر، واشتهروا بالفروسية وركوب الخيل، واضطروا لدفع الخراج والمغارم لعمّال الدول، التي بسطت نفوذها على بلادهم<sup>(6)</sup>. قال ابن خلدون: "... ومن أشهرهم بالمغرب الأوسط أهل الجبل المطل على البطحاء، وهو مشهور باسم هوّارة... وكان الجبل من قبلهم فيما زعموا لبني يلومين، فلما انقرضوا صار إليه هوّارة وأوطنوه، وكانت رئاستهم في بني عبد العزيز منهم، ثم ظهر من بني عمّهم رجل اسمه إسحاق، واستعمله ملوك القلعة..."<sup>(7)</sup>، واستوطنت بعض بطون هوّارة إلى جانب بطن من مكناسة منطقة تھودا، وكذلك مدينة الغدير، وامتلكت المزارع والضياع، وامتنت الزراعة هي هذه البلاد<sup>(1)</sup>.

وقد تمكنت القبائل الممتدة مواطنها من تاهرت إلى مدينة بني مزغنة، والمنتشرة عبر هذه المجالات شرقا وغربا، من تحقيق الازدهار الفلاحي، وتمكنت من توسيع المساحات الزراعية، فتضاعفت عدد المزارع واخضرت مواطنها، وتزايدت رؤوس الماشية، وازدهرت الحياة القروية لتوفر الأرض الخصبة والمياه، واكتساب الفلاحين خبرة زراعية تراكمت لديهم عبر أجيال. قال الكرخي: "... وأما نكور وجزيرة بني مزغنا في مدن

(2) بوزياني الدرّاجي، المرجع والجزء السابقان، ص 180، 187، 190.

(3) نفس المرجع والجزء، ص 191، 192.

(4) ابن خلدون، المصدر السابق، م 7، ص 11.

(5) المقرئزي، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، ج 1، تحقيق محمد عبد القادر، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001، ص 170.

(6) ابن خلدون، المصدر السابق، م 6، ص 168.

(7) نفس المصدر والمجلّد، ص 169، 170.

(1) البكري، المصدر والمجلّد السابقان، ص 240، 255، 258.

وقرى كثيرة، فقريبة من تاهرت الأعلى، ومدينة كورة تاهرت اسمها تاهرت وهي مدينة كبيرة خصبة واسعة البرية والزروع والمياه...<sup>(2)</sup>.

وكانت قبيلة وجديجن تقطن أرض منداس تجاورها يفرن من الغرب، ومطماطة القاطنة بجبل وانشريس من الشرق، ولوارة المستوطنة سهل السرسو من الجنوب، والتي انخرمت وتراجعت أمام توسع وجديجن التي سيطرت على هذا السهل الخصب<sup>(3)</sup>، واضطرت لوارة للتخلي عن موطنها، والانتقال شمالا لتستقر بالجبال المطللة على متيجة<sup>(4)</sup>، في حين تمركزت مواطن بني ومانو، وبني يلومي على ضفتي وادي ميناس (ميناء) بمنداس، وكذلك في مواضع عدة من شلف، واستوطنت بطون من بني يلومي منطقة البطحاء، وسيرات، وسيك، وجبل هوارة، وبني راشد، والجعبات، وتمكنت من الحفاظ على مواطنها والدفاع عنها، بفضل تحالفها مع بلكين بن زيري (363 . 373 هـ / 973 . 983 م)، واستقرت بعض بطون بني ومانو كيني يالداس في منطقة توات، وتيكورارين<sup>(5)</sup>، وتمكنت من استصلاح الأراضي، والاستفادة من مقومات البلاد في إنشاء المزارع والبساتين، والاستفادة من المراعي لتربية الماشية ومضاعفة نتاجها، قال ابن خلدون في سياق حديثه عن بني يلومي وبني ومانو: "احتطوا في تلك المواطن القصور والأطم واتخذوا بها الجنات من النخيل والأعناب وسائر الفواكه، فمنها على ثلاث مراحل قبلة سجلماسة، وتسمى وطن توات..."<sup>(6)</sup>.

كما أن بني ومانو وبني يلومي قد استوطنوا وادي ميناء، وجميع بلاد منداس بعد هزيمة جديجن وطردها من موطنها<sup>(7)</sup>، وكان بنو يفرن بنواحي تلمسان وموطنهم يمتد إلى تاهرت، ومنهم من استوطن جبل أوراس، وكانوا قد عقدوا تحالفا مع جراوة في حربها ضد المسلمين، وبعد الهزيمة اضطروا للهجرة عن الجبل<sup>(1)</sup>، ويعود الفضل إلى بني يفرن في نشأة مدينة تلمسان التي اعتبرت دار ملكهم، كما أن أميرهم يعلى اليفرني أسس مدينة إيفكان، وكان أبو قرّة اليفرني من أشهر أمرائهم الذي أعلن الثورة على الولاة العباسيين من إمارته بتلمسان، وحاصر عاملهم بمدينة طبنة، وبايعت بطون من بني يفرن القاطنة بإفريقية مخلد بن كيداد (ت 336 هـ / 947 م) لقيامه بالثورة ضد الفاطميين، ولما انخرم وقتل تعرضوا للقتل والتهجير، فانتقلوا إلى المغرب الأوسط، وأقاموا عند اخوانهم من بني يفرن بضواحي تلمسان<sup>(2)</sup>.

(2) الكرخي، المصدر السابق، ص 39.

(3) بوزياني الدرّاجي، المرجع والجزء السابقان، ص 223.

(4) نفس المرجع والجزء، ص 342، 343.

(5) نفس المرجع والجزء، ص 236، 239.

(6) ابن خلدون، المصدر السابق، م 7، ص 68.

(7) نفس المصدر والمجلد، ص 60.

(1) بوزياني الدرّاجي، المرجع والجزء السابقان، ص 204، 208.

(2) ابن خلدون، المصدر السابق، م 7، ص 21.

وكانت مواطن أزداجة بوهران، وظل ولاؤها يتقلب بين الأمويين بالأندلس والعبديين بإفريقية، ولم يكونوا على وفاق مع جيرانهم بني يفرن<sup>(3)</sup>، وقد امتدت مضارب قبيلة مطغرة جنوب تلمسان على تخوم الصحراء، واستوطنت بعض بطونها توات، وسكنوا القصور وامتحنوا الزراعة، وغرسوا النخيل، قال ابن خلدون: "... وكان جمهورهم بالمغرب منذ عهد الإسلام ونوبة الفتح وشؤون الردّة وحروبها، وكان لهم فيها مقامات ... أخذ مطغرة هؤلاء برأي الصفرية، وكان شيخهم ميسرة، ويعرف بالحقير..."<sup>(4)</sup>. واستقرت بعض بطونها بمديني جليدش، وبني واريفن، وحسب أقوال البكري، يبدو أن قبائل أزداجة تنتشر في الشمال الغربي من المغرب الأوسط خاصة بوهران وضواحيها<sup>(5)</sup>.

وأما لماية اخوة مطغرة، وكومية، ومغيلة، ومديونة، وصدّينة، ومطماطة، وملزوزة، ودونة، ومكناسة، فهم من البربر البتر، كان لهم ظهور منذ الفتح الإسلامي، وموطنهم معلوم في تخوم الصحراء بجوار بلاد لواتة وهوارة، ولهم موطن بسهل السرسو جنوب منداس بجوار موطن مطماطة، ومكناسة، وزناته من جهة الشرق والجنوب، وكانوا على مذهب الأباضية، ومن شيعة عبد الرحمن بن رستم، ومواطن مطماطة بجبل كزول بنواحي تاهرت، وبسهول منداس بالقرب من جبل وانشريس، وكان لهم ظهور في الدولتين الزيرية والحمادية، وأما مغيلة كانت تقطن مصب وادي شلف من نواحي مازونة، وكانت مواطن مديونة بنواحي تلمسان، وتمتد ما بين جبل راشد وجبل مديونة جنوب وجدة بجوار اخوانهم كومية القاطنين بساحل البحر من نواحي أرشكول وتلمسان، ومنهم عبد المؤمن بن علي مؤسس الدولة الموحدية<sup>(6)</sup>.

وقد مارست قبائل البربر الزراعة في مواطنها، واستغلت كافة المقومات الطبيعية والبشرية المتوفرة لديها لتوفير حاجياتها المعيشية، فتمكنت كما ذكرنا سابقا قبل الفتح الإسلامي من تحقيق ازدهار فلاحي، وساهمت كل قبيلة حسب طبيعة أرضها فمنها من امتلك المزارع والبساتين، ومنها من امتلك الماشية والإبل واعتمد نمط التنقل والترحال عبر البادية والصحراء، فتكاد تجمع المصادر التاريخية على التطور الزراعي، الذي كان ينعم به سكان بلاد المغرب، وتعطي صورة عن الثراء الفلاحي وازدهار الحياة القروية قبيل الفتح الإسلامي، وإن كانت هذه النصوص تبالغ في حقيقة الواقع الاقتصادي، فقد ذكر ابن عذاري المراكشي رواية عن الكاهنة أميرة جراوة، والتي كانت تتمتع بسلطة على قبائل البربر ونفوذ قوي عند البيزنطيين، فجاء فيها: "إن العرب إنّما يطلبون من إفريقية المدائن والذهب والفضة، ونحن إنّما نريد منها المزارع والمراعي، فلا نرى لكم إلّا خراب إفريقية كلها، حتى يئس منها العرب، فلا يكون لهم رجوع إليها إلى آخر الدهر، فوجهت قومها إلى كل ناحية، يقطعون الشجر، ويهدمون الحصون، فذكروا أن إفريقية كانت ظلاً واحداً

<sup>(3)</sup> المصدر نفسه، م 6، ص 170.

<sup>(4)</sup> نفس المصدر والمجلد، ص 139 . 142.

<sup>(5)</sup> البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 251، 252.

<sup>(6)</sup> ابن خلدون، المصدر السابق، م 6، ص 139، 143، 146، 148، 149.

من إطرابلس إلى طنجة، وقرى متصلة، ومدائن منتظمة، حتى لم يكن في أقاليم الدنيا أكثر خيرات، ولا أوصل بركات ... فخرت الكاهنة ذلك كله ...»<sup>(1)</sup>.

## 2. سياسة الفاتحين وأثرها على الفلاحة:

يتوقف مصير الأعمال الزراعية والمشاريع المائية على الأيدي العاملة الفلاحية المتخصصة والمستقرة، للقيام بكافة الأشغال المرتبطة بانجاز مخططات تنمية تتعلق بالفلاحة والري، وقد اعتمدت النظم السياسية القائمة بالمغرب قبل الفتح الإسلامي على نظام اقطاعي يلزم الفلاح بالاستقرار في الأرض لمزاولة كافة الأنشطة وأعمال الفلاحة، ولكن حين تمكنت الدولة الأموية من فتح بلاد المغرب زال النظام البيزنطي، وانهارت معه الاقطاعات الزراعية التي كانت قائمة، واضطر الكثير من الاقطاعيين للهجرة، وكذلك فضل العديد من الفلاحين ترك أراضيهم والتخلي عنها، بسبب المخاوف التي راودتهم من السلطة الإسلامية الجديدة التي حلت محل السلطة البيزنطية.

المصادر تفتقر إلى توضيح الصورة كاملة عن واقع الفلاحة في ظل الوجود الإسلامي، حيث أن الولاة الأمويين وجدوا الفلاحين يمارسون الزراعة والرعي وفق نظم معينة ووسائل وأساليب اكتسبوها بفضل تجاربهم المتراكمة عبر الأزمان، وكذلك ما أخذوه عن الأمم التي تعاقبت على حكم بلاد المغرب، لكن السؤال الذي يتبادر لنا هو: هل استفاد الفلاح المغربي من الفتح الإسلامي؟ وكيف كان وضع الفلاحة في ظل الدولة الأموية؟

يبدو أن النصوص أهملت الحديث عن الفلاحة خلال مرحلة الفتح، واهتمت بالجوانب السياسية والعسكرية، رغم أن هناك بعض المعطيات المتعلقة بالغنائم والسبي والفيء، وكذلك الجباية، وقد تطرقنا في دراستنا السابقة إلى واقع النظم والتقنيات الفلاحية المعتمدة في المغرب القديم، إلا أن هناك بعض الباحثين يرون أن العديد من التقنيات المتعامل بها في الزراعة تعود إلى العرب، ومن هؤلاء جرجي زيدان، الذي اعتبر أن العرب أول من وضع الخزانات أو السدود، واعتمد في ذلك على شواهد مادية<sup>(1)</sup>، ولا بد من الإشارة إلى أن عقيدة المسلمين تفرض عليهم احياء الأرض واعمارها، وتفادي افسادها، وتأمين أصحابها، ولهذا كان قادة الفتح حريصين على ذلك، عن أنس رضي الله عنه، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: " ما من مسلم يغرس غرسا، أو يزرع زرعاً، فيأكل منه طير، أو إنسان، أو بهيمة، إلا كان له به صدقة"<sup>(2)</sup>.

وقد أجمعت المصادر الإسلامية على الثراء الذي كان ينعم به سكان المغرب، وتضمنت العديد من الروايات شواهد تدل على ذلك، فذكر البلاذري تقديم أعيان أفريقية للمسلمين ما يقارب ثلاثمائة قنطار

<sup>(1)</sup> ابن عذارى المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج 1، تحقيق ج.س. كولان ولفي بروفنسال، ط 3، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1983، ص 36.

<sup>(1)</sup> جرجي زيدان، العرب قبل الإسلام، ج 1، ط 2، مطبعة الهلال، مصر، 1922، ص 139.

<sup>(2)</sup> الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج 1، اعتمى به أبو عبيدة مشهور، ط 1، مكتبة المعارف، الرياض، 2005، ص 39.

من الذهب<sup>(3)</sup>، وحين قتل جرجير جُمع بين أيدي المسلمين السي، والأموال من الذهب والفضة، ما أثار دهشتهم، فكان جواب الأفارقة أن تحصيل كل ذلك من الفلاحة ببيع الزيت للتجار من الجزر وبلاد ما وراء البحر، و في هذا إشارة لكثرة الإنتاج الزراعي وجودته<sup>(4)</sup>، وتضمنت أغلب النصوص معلومات حول ازدهار الحياة القروية، فذكر الرقيق القيرواني وجود أكثر من ثلاثمائة قرية كلها عامرة في إقليم الزاب، تشهد على التطور الزراعي<sup>(5)</sup>. قال الدِّباغ: "... ونزل تلمسان وهي أعظم مدائنهم ... فقاتلهم إلى باب حصنهم وأصاب الناس منهم غنائم كثيرة، ثم كره المقام عليهم فرحل يريد الزاب، فسأل عن أعظم مدائنه، فقيل له: مدينة يقال لها أدنة وهي دار ملكها، وكان حولها ثلاثمائة قرية وستون قرية كلها عامرة ..."<sup>(6)</sup>.

وفي سياق الحديث عن ثراء المغرب، جاء في إحدى الروايات أنه "سئل يومئذ بعض الأسرى: من أين كثرت أموالكم؟ فبادر إلى شجرة زيتون كانت بين يديه، فأخذ منها عوداً، فأراه إيّاه، وقال: من هذا جمعنا هذه الأموال، نصيب الزيت فيأتينا أهل البحر والجزائر والصحاري فيبتاعونه منا، فمنه كثرت أموالنا"<sup>(7)</sup>. وقد عُرف المغرب باتساع مجالاته الزراعية والرعية، وكثرة القرى العامرة وامتدادها من طرابلس إلى طنجة<sup>(1)</sup>، وقد أجمعت المصادر الإسلامية على إضفاء هذه الصورة على الفلاحة قبيل الفتح الإسلامي، وتحميل الكاهنة مسؤولية الخراب الذي أصاب الفلاحة وأدى إلى تدمير الكثير من القرى الزراعية، قال الرقيق: "قالت للبربر: إن العرب إنما يطلبون من إفريقية المدائن والذهب، ونحن نطلب المزارع والمراعي، فما نرى لكم إلاّ خراب إفريقية حتى يبأسوا منها، ويقل طمعهم فيها، فوجهت قوماً إلى ناحية يقطعون الشجر، ويهدمون الحصون ... فكانت إفريقية من طرابلس إلى طنجة ظلاً وقرى متصلة فأخرت جميع ذلك، ورحل إليها فلقية من النصارى في طريقه ثلاثمائة رجل يستغيثون من الكاهنة فيما نزل بهم من خراب ..."<sup>(2)</sup>. ولا بد من التأكيد على أن الفاتحين تفاجئوا بخيرات المغرب، التي كانت تنقل إلى المشرق، حتى قال ابن أنعم وعياش بن عباس القتباني عن موهب بن حي المعافري: "سألت ابن عباس فقلت له: إنا نغزو المغرب وليسوا بأهل كتاب، فنجد في أنبياتهم السمن والعسل وفي قريهم، أفتأكل ذلك وتنتفع به؟"<sup>(3)</sup>.

<sup>(3)</sup> البلاذري، البلدان وفتوحها وأحكامها، تحقيق نجيب الماجدي، ط 1، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2008، ص 212، 213.

<sup>(4)</sup> ابن عذارى المراكشي، المصدر والجزء السابقان، ص 12.

<sup>(5)</sup> الرقيق القيرواني، تاريخ إفريقية والمغرب، تحقيق محمد زينهم، ط 1، دار الفرجاني، القاهرة، مصر، 1994، ص 42، النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج 24، تحقيق عبد المجيد ترحيني، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004، ص 14.

<sup>(6)</sup> الدِّباغ، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ج 1، علّق عليه أبو الفضل أبو القاسم بن عيسى بن ناجي التنوحي (ت 839هـ)، تصحيح إبراهيم شيوخ، مكتبة الخانجي، مصر، 1968، ص 48، 49.

<sup>(7)</sup> الدِّباغ، المصدر والجزء السابقان، ص 35، 36.

<sup>(1)</sup> ابن خلدون، المصدر السابق، م 6، ص 128.

<sup>(2)</sup> الرقيق القيرواني، المصدر السابق، ص 48، 49.

<sup>(3)</sup> المالكي، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وأفريقية، ج 1، تحقيق بشير البكوش، مراجعة محمد العروسي، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1994، ص 111.

ويبدو أن بعض الباحثين أمثال جورج مارسيه يشككون في الأخبار الواردة بالمصادر الإسلامية، والتي تناولت ثراء بلاد المغرب وازدهارها الفلاحي، ويعتبرون أن المؤرخين العرب قد بالغوا في الأمر، فالوضع الزراعي في نظر جورج مارسيه كانت تواجه أزمة حقيقة حتى قبل الفتح الإسلامي<sup>(4)</sup>، قال: "... فالتدهور الاقتصادي كان قديماً، وقائماً منذ النصف الثاني للقرن الثالث الميلادي، ودليل ذلك انتشار الاقطاع، وفقر المزارعين، وقلة التبادل، وثورات ونهب البربر..."<sup>(5)</sup>. واعتبر ألبرت حوراني أن الجيش الفاتح تميز بالتنظيم والانضباط، وحاول خلفاء بني أمية تأمين المزارع والضياع، والحفاظ على النظم الزراعية التي كانت سائدة من أجل الحفاظ على الموارد المالية<sup>(6)</sup>، واتخذوا عمالاً من أهل البلاد المفتوحة لجباية الخراج، وهذا باعتبارهم الأعمى ببلادهم، فقد انتهجت الدولة الأموية سياسة ترمي لإبقاء النظام الداخلي القديم للبلدان المفتوحة لضمان تدفق أموال الجباية<sup>(7)</sup>، وبفضل الفتوحات الإسلامية تمكن البربر التخلص من الاحتلال البيزنطي، وجعلوا من بلادهم في فترة قصيرة قاعدة نشطة للزراعة<sup>(1)</sup>.

اشتهر العرب بالتفوق في مجال الفلاحة، وانفردوا عن شعوب العالم بقدرتهم على استنباط الماء، وإتقان علم هندسة المياه، ووضع مكاييل لوزنه لهدف تنظيم شؤون الري<sup>(2)</sup>، وبسبب تذبذب مناخ بلاد المغرب، وقلة الأمطار، لجأ قادة الفتح لإجراءات تهدف للتنقيب عن الماء واستخراجه بغية توفيره للجيش الإسلامي من جهة، ومحاولة لإحداث تغيير في المنطقة وإعمارها من جهة أخرى، خاصة بعد الخراب الذي وقع على يد الكاهنة، وتغيير العديد من الآبار والينابيع، وقد ورد في بعض النصوص تبني القادة الفاتحين لإستراتيجية تقوم على توفير الماء، عن طريق توجيه البيارين لحفر الآبار واستخراج الماء، فهناك موضع بإفريقية يعرف بآبار حُدَيْج نسبة لمعاوية بن حُدَيْج (ت 52هـ/ 672م)، الذي أمر بحفرها<sup>(3)</sup>، وحفر عقبة بن نافع خلال ولايته الثانية (62-63هـ/ 681-682م)، وهو في طريق عودته من المغرب الأقصى إلى إفريقية بنواحي مدينة طنبجة بإقليم الزاب حوالي سبعين بئراً، عُرفت بآبار ماء الفرس نسبة لفرسه الذي كشف منبع الماء<sup>(4)</sup>، ومن المرجح أن يكون البربر استقروا عند هذه الآبار واستغلوها في احياء الأرض وتربية الماشية، فغالبا ما يرتبط الاستقرار والزراعة بمناخ الماء. قال البكري في سياق وصفه لأمصار وقرى

(4) جورج مارسيه، المرجع والجزء السابقان، ص 25، 26.

(5) نفس المرجع والجزء، ص 87.

(6) ألبرت حوراني، تاريخ الشعوب العربية، ج 1، ترجمة نبيل صلاح الدين، مراجعة عبد الرحمن الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1997، ص 147.

(7) بندلي صليبا الجوزي، دراسات في اللغة والتاريخ الاقتصادي والاجتماعي عند العرب، جمع وتقديم جلال السيد و ناجي علوش، ط 1، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1977، ص 43، 44.

(1) إبراهيم حركات، النشاط الاقتصادي الإسلامي في العصر الوسيط، مطابع دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 1996، ص 6.

(2) عبد الباقي أحمد، معالم الحضارة العربية في القرن الثالث الهجري، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص 106.

(3) الدباغ، المصدر والجزء السابقان، ص 45.

(4) النويري، المصدر والجزء السابقان، ص 15.

المغرب الأوسط: "... ومنها إلى أحساء عقبة بن نافع القرشي، وهي آبار كثيرة مبنية بخشب العرعار، وتعرف بآبار العسكر يريدون عسكر عقبة، ويسمى بالبربرية: أرسان"<sup>(5)</sup>.

وقد انتهج عقبة بن نافع هذه السياسة في كل أرض نزل بها، وفي السياق ذاته قال ابن عبد الحكم القرشي: "... حتى كشف عن صفاة فانفجرت منها الماء فجعل الفرس يمص ذلك الماء، فأبصره عقبة فنادى في الناس أن احتفروا فحفروا سبعين حسيماً فشربوا واستقوا"<sup>(6)</sup>. وسلك موسى بن نصير (85-96 هـ/ 704-715 م)، نفس السياسة حيث ذكر أنه "ركب يوماً حتى خرج من القيروان، فوقف قريباً من إفريقية على رأس أميال، فأخذ بيده تراباً فشمه من ثم، ثم أمر بحفر بئر وابتنى داراً ومئنة واتخذ فيها خيلاً فسميت بئر مئنة الخيل، فليس يعلم بالمغرب أعذب منها"<sup>(7)</sup>. ويبدو أن هذا الموضوع بالمغرب الأوسط، وهو إنجاز يدخل ضمن المنشآت المائية الذي يساعد على استصلاح الأرض، والقيام بأعمال الزراعة وتربية الماشية.

ولم تتطرق مصادر الفتوح وغيرها إلى قيام الولاة بمسح أراضي المغرب، وهذا يضعنا أمام إشكالية تتعلق بتحديد مقدار الجباية، مع العلم أن العرب الفاتحين سبق لهم مسح وتقدير الأرض الزراعية لتحديد الخراج في العراق، والشام، ومصر، فمن المرجح أن يكون حسان بن النعمان (69-85 هـ/ 688-704 م)، أول من أمر بمسح الأرض، ووضع الخراج، واستعمل عمالاً من سكان المغرب للجباية، نظراً لعلمهم بطبيعة الأرض ومقدار إنتاجها، وقدرتهم على التواصل مع المزارعين والرعاة، بفضل الارتباط اللغوي والقبلي، وذلك ما نكتشفه من قراءة النصوص التاريخية. قال المالكي: "... فمن ذلك صارت الخطط للبربر بإفريقية، فكان يقسم الفيء بينهم والأرض وحسنت طاعتهم فدانت له إفريقية، ودون الدواوين"<sup>(1)</sup>.

واتبع حسان بن النعمان نفس السياسة والتنظيمات الإدارية والمالية، التي كانت متبعة في بقية الأقاليم المفتوحة التابعة للدولة الأموية فيما يتعلق بملكية الأرض، وفرض الجزية والخراج والزكاة، فلقد مُنح للبربر المسلمين حق ملكية الأرض مقابل دفع الزكاة، كما حافظت القبائل المتحالفة معه على أملاكهم وعقاراتهم، فكان يقسم الأرض والفيء على المسلمين البربر لاستقطاب باقي القبائل لاعتناق الإسلام<sup>(2)</sup>، وقد ذكر الإدريسي قصور تسمى "قصور حسان"، بحصن تاكلات المطل على وادي بجاية ووصف هذا الحصن بالمناعة، وذكر أنها محاطة بالبساتين والضياع<sup>(3)</sup>، ورغم أن الإدريسي لم يوضح أصل التسمية، إلا أنه

<sup>(5)</sup> البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 254.

<sup>(6)</sup> ابن عبد الحكم القرشي، المصدر السابق، ص 19.

<sup>(7)</sup> الدينوري مسلم بن قتيبة، الإمامة والسياسة، ج 2، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2009، ص 248.

<sup>(1)</sup> المالكي، المصدر والجزء السابقان، ص 56.

<sup>(2)</sup> صالح بن قربة، نتائج حملة حسان وأثرها على المجتمع، ضمن كتاب تاريخ الجزائر في العصر الوسيط من خلال المصادر، المركز الوطني

للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص 79.

<sup>(3)</sup> الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 262.

من المرجح أن تكون هذه القصور وما حولها من مزارع تعود لحسان بن النعمان، والذي قد يكون اتخذها في فترة غزوه للمغرب الأوسط، ومحاولاته لإخضاع قبائل البربر مركزاً للقيادة وإدارة البلاد، خاصة ما تتوفر عليه المنطقة من خيرات، والمرجح أن القرارات التي أصدرها من هذا الموضوع كانت لها الأثر العميق على وضعية الأرض، وما يتعلق بمصير الفلاحين.

لا بد أن نؤكد على أن مصير أرض المغرب، كان بنفس ما عوملت به أرض المشرق، فالبلاد لم تقسم على الفاتحين، بل تركت بيد أهلها يؤدون عنها الخراج<sup>(4)</sup>، وذكرت بعض الدراسات أن وضع الأرض في المغرب الأوسط يختلف عن نظيرته بإفريقية، لعدم استقرار العرب الفاتحين بالمغرب الأوسط، وبالتالي حافظت قبائل البربر على أراضيها<sup>(5)</sup> مقابل دفع الخراج، ضمن نظام ضريبي معتمد من قبل بني أمية يقوم على التوفيق بين التعاليم الإسلامية وعادات وأعراف البلاد المفتوحة<sup>(1)</sup>، فحين انتهت عملية الفتح واستقرت البلاد، توجه الولاة للاعتناء بالوضع الاقتصادي، فألغوا الضرائب والمكوس عن الفلاحين، وفرضوا الجزية على أهل الذمة، وقدرّوا الخراج حسب قيمة الأرض وإنتاجها، فقامت شراكة بين الفلاحين والولاة، وحتى العبيد العاملين في الأرض التي انتقلت ملكيتها للمسلمين، وصار لهم الحق في استئجار الأرض أو الاستثمار فيها مقابل جزء من الغلة يدفعونها للملاك المسلمين<sup>(2)</sup>.

والحقيقة أن العمال الأمويين اهتموا بنظام الري، وعملوا على تحسينه وترقيته، وإقامة منشآت مائية خدمة للفلاحة<sup>(3)</sup>. قال دومينيك سوردييل: "... أدى الفتح الإسلامي إلى إدخال أساليب جديدة للزراعة أو لحفظ المياه من أجل الري"<sup>(4)</sup>. وقد ساهمت حركة الفتح في إدخال زراعات جديدة إلى بلاد المغرب، و ذكرت بعض الدراسات دخول زراعة القطن على يد الفاتحين العرب خلال القرن الأول الهجري، والتي انتشرت زراعته فيما بعد في كافة أرجاء بلاد المغرب<sup>(5)</sup>، وأكدت هذه الدراسات على أن الفاتحين لم يحدثوا تغييراً ملموساً على الفلاحة، فاستمرت الأساليب والطرق الزراعية المعمول بها قبل الفتح الإسلامي، ولكن المشكل الذي واجه الفلاحة في المغرب تعلق بنظام ملكية الأرض، وطرق انتقالها وأساليب استغلالها<sup>(6)</sup>.

(4) محمد ضيف الله، الحياة الاقتصادية في العصور الإسلامية الأولى، دار الكندي، الأردن، بدون تاريخ، ص 151.

(5) علاوة عمارة: "مساهمة في التاريخ الاقتصادي لبلاد المغرب الأوسط: نظام الأرض من الفتح الإسلامي إلى سقوط الحماديين"، مجلة الحوار الفكري، السنة 4، العدد 6، سبتمبر 2004، ص 131.

(1) دومينيك سوردييل، الإسلام في القرون الوسطى، ترجمة علي المقلّد، دار التنوير، بيروت، لبنان، 2007، ص 138.

(2) محمد زيتون، المسلمون في المغرب والأندلس، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1990، ص 182، 183.

(3) محمد حجاج الطويل: "الري والزراعة المسقية في الجنوب"، مجلة الأمل، السنة 8، العدد 24، ص 09.

(4) دومينيك سوردييل، المرجع السابق، ص 60.

(5) جمال أحمد طه، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي، ط 1، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2008،

ص 169.

(6) المرجع نفسه، ص 231، 232.



وفي المقابل أكد محمد ضيف الله على عدم تطور التقنيات والأساليب الزراعية خلال عصر بني أمية، مما كانت عليه من قبل في بلاد المغرب<sup>(7)</sup>، وذكر محمد سويسي أن الفضل في تطور أساليب الزراعة على يد العرب، يرجع إلى استفادتهم من خبرة الأمم السابقة، ومنها بلاد المغرب<sup>(8)</sup>، فكان الولاة حريصين على تحديد مهام كبار ملاك الأرض والفلاحين، حيث كلف أصحاب الأرض بدفع الخراج والسهر على اعمار الأرض، وأما المزارعين فأوكلت لهم مهمة إنجاز المشاريع التنموية من طرق، وجسور، والحراث، وكافة أعمال الفلاحة حسب قدرتهم، وكان لاضطراب الأوضاع وانتشار الفتن والثورات في عصر ولاة بني أمية دوراً في تراجع حركة البناء والعمارة، فتدهورت المنشآت المائية وتراجعت الفلاحة، ونجم عنه نقص موارد الجباية<sup>(1)</sup>، وكان شائعاً خلال هذه الحقبة اعتماد أسلوب تبوير الأرض بغرض تجنب انھاكها والمحافظة على خصوبتها<sup>(2)</sup>.

ولابد من الوقوف عند رأي آخر يُحمل العرب الفاتحين مسؤولية الخراب والتراجع الذي صار إليه المغرب، ومن هؤلاء الإمام سحنون (ت 240 هـ / 854 م)، الذي اعتبر أن بلاد المغرب كانت عامرة وتنعم بكثرة المزارع والمراعي، وأهله بالسكان، وحمل العرب الفاتحين مسؤولية التدهور والخراب الذي آلت إليه، قال: "... فتحت العرب أفريقية، فلما كثر الظلم، خربت البلاد وزالت العمارة منها، وكانت إذ دخلها العرب عامرة ... ثم عطلها المسلمون حتى صارت شعري ومواتاً"<sup>(3)</sup>. وأدت الاضطرابات السياسية وسوء سيرة الولاة إلى الاضرار بالفلاحة، فخربت المزارع وأحرقت الضياع<sup>(4)</sup>.

يبدو أن اهتمام الولاة بإرضاء خلفاء بني أمية عن طريق الاجتهاد في جمع الغنائم والسبي أضر بشكل مباشر بالفلاحة، والمرجح أن الكثير ممن وقع في السبي والأسر من المزارعين والرعاة، وهذا خلق أثراً سلبياً على وضع المزارع والبساتين، وأدى إلى اهمالها ومواتها، فالمصادر قدمت احصائيات عن أعداد الأسرى والسبايا الذين تم نقلهم إلى المشرق، وإن كنا نلمس مبالغة في تلك الأعداد، فمثلاً بلغ سبي حسان بن النعمان في إحدى غزواته 35 ألف رأس، إلى جانب قناطر من الجوهر واللؤلؤ والذهب<sup>(5)</sup>. قال المالكي: "ثم رحل حسان بمن معه من السبي والغنائم والأموال إلى عبد الملك بن مروان، وكان معه خمسة

<sup>(7)</sup> محمد ضيف الله، المرجع السابق، ص 199.

<sup>(8)</sup> محمد سويسي، نماذج من التراث العلمي العربي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2001، ص 203.

<sup>(1)</sup> عبد الحميد سلامة، قضايا الماء عند العرب قديماً من الجاهلية / القرن 6م إلى القرن 11هـ / 17م، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2004، ص 334.

<sup>(2)</sup> المرجع نفسه، ص 327، 328.

<sup>(3)</sup> ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، ج 10، تحقيق محمد الأمين بوخبزة، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1999، ص 492، 493.

<sup>(4)</sup> محمد عيسى الحريري، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي حضارتها وعلاقتها الخارجية بالمغرب والأندلس (160-296 هـ)، ط 3، دار القلم، الكويت، 1987، ص 229، 231.

<sup>(5)</sup> النويري، المصدر والجزء السابقان، ص 20.

وثلاثون ألف رأس من سبي البربر، وكان معه من الذهب ثمانون ألف دينار...<sup>(6)</sup> . وحين قتل كسيلة بلغ السبي 200 ألف رأس، وتمكن موسى بن نصير عند هزيمة هؤارة وزناته من جمع 35 ألف رأس<sup>(7)</sup> .

وقد ذكر الدّينوري أن موسى بن نصير حين هزم صنهاجة ومن معها من البربر بلغ سبيه مائة ألف، ولم يقتصر على رؤوس البشر، بل جمع عدداً لا يحصى من رؤوس الغنم، والبقر، والإبل، والخيل، وكذلك الحبوب والفواكه، وكان توقيت الغزو والفتح من الناحية الاستراتيجية مرتبط بأوقات الحصاد أو أوقات نتاج الماشية معتمدين في ذلك على عنصر المباغتة والمفاجئة مع انشغال البربر بمصالحهم المعيشية. قال الدّينوري: " وذكروا أن الجواسيس أتوا موسى، فقالوا له: إن صنهاجة بغرة منهم وغفلة، وإنّ إبلهم تنتج، ولا يستطيعون براحاً، فأغار عليهم... فسار موسى حتى غشي صنهاجة، ومن كان معها من قبائل البربر، وهم لا يشعرون فقتلهم قتل الفناء، فبلغ سبيهم يومئذ مئة ألف رأس، ومن الإبل، والبقر، والغنم، والخيل، والحرت، والثياب ما لا يحصى..."<sup>(1)</sup> .

كان لهذه السياسة الأثر الخطير على الزراعة، حيث خربت المزارع وأحرقت الأشجار، وقلت اليد العاملة الزراعية بسبب نقلها إلى المشرق، وقد أشار جورج مارسيه إلى ازدهار تجارة بيع المزارعين كعبيد في أسواق النخاسة بالمشرق، وإقبال الناس على شرائهم<sup>(2)</sup>، ويبدو أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، فبمجرد مبايعة الخليفة عمر بن عبد العزيز (99-101 هـ / 717-719 م)، تحسنت أوضاع الفلاحين بفضل رزنامة من الاصلاحات أعلنها خلال فترة خلافته، فرفع الظلم عن الناس، وأسقط الضرائب غير الشرعية، فاستقرت الأوضاع وعين إسماعيل بن عبيد الله واليا على المغرب، فأحسن السيرة وأمن الناس على أرضهم وأموالهم<sup>(3)</sup>، قال ابن خياط: "... ثم وليّ إسماعيل بن عبيد الله مولى بني مخزوم، فقدمها سنة مائة، فأسلم عامة البربر في ولايته، وكان حسن السيرة، حتى مات عمر"<sup>(4)</sup> .

وقد اقتدى عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، بسياسة الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حين كان يحاسب عمّاله، ويقوم بإحصاء أموالهم قبل توليتهم، ويستمر في مراقبتهم، حتى يتجنب وقوع الظلم والتعسف في حق الفلاحين. قال البلاذري: "... كان عمر بن الخطاب يكتب أموال عماله إذا ولاهم، ثم يقاسمهم ما زاد على ذلك وربما أخذه منهم..."<sup>(5)</sup> . وذكر الطبري صفة عمر بن عبد العزيز وعدله، وحسن سياسته، فقد جاء في رسالة وجهها لأحد عمّاله: "... وإنّ قوام الدين العدل والإحسان،

<sup>(6)</sup> المالكي، المصدر والجزء السابقان، ص 57.

<sup>(7)</sup> الدّينوري مسلم بن قتيبة، المصدر والجزء السابقان، ص 231.

<sup>(1)</sup> الدينوري مسلم بن قتيبة، المصدر والجزء السابقان، ص 231، 232.

<sup>(2)</sup> جورج مارسيه، المرجع والجزء السابقان، ص 27.

<sup>(3)</sup> البلاذري، المصدر السابق، ص 217.

<sup>(4)</sup> ابن خياط، تاريخ ابن خياط، تحقيق أكرم ضياء، ط 2، دار طيبة، الرياض، 1985، ص 323.

<sup>(5)</sup> البلاذري، المصدر السابق، ص 204.

فلا يكونن شيء أهم إليك من نفسك، فإنه لا قليل من الإثم، ولا تحمل خراباً على عامر، ولا عامراً على خراب، أنظر الخراب فخذ منه ما أطاق، وأصلحه حتى يعمر، ولا يؤخذ من العامر إلا وظيفة الخراج في رفق وتسكين لأهل الأرض...<sup>(6)</sup>.

ويبدو أن السياسة الحكيمة التي انتهجها الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، لم تدم طويلاً، فبمجرد وفاته أعلن الخليفة يزيد بن عبد الملك (101-105 هـ / 720-724 م)، الرجوع إلى السياسة السابقة، وبعث بالكتب إلى عمّال الأقاليم والأمصار، جاء فيها: "أما بعد، فإن عمر كان مغروراً، غررتوه أنتم وأصحابكم وقد رأيت كتبكم إليه في انكسار الخراج والضريبة، فإذا أتاكم كتابي هذا فدعوا ما كنتم تعرفون من عهده، وأعيدوا الناس إلى طبقتهم الأولى، أخصبوا أم أجدبوا، أحبوا أم كرهوا، حيو أم ماتوا، والسلام"<sup>(1)</sup>. وعيّن يزيد بن أبي مسلم والياً على المغرب سنة 101 هـ، والذي أراد أن ينتهج نفس السياسة المعمول بها في العراق، لإجبار الفلاحين على البقاء في قراهم والعمل في المزارع، وفي الوقت ذاته ابقاء الجزية على رؤوسهم رغم إسلامهم، ووسمهم في أيديهم حتى يتم التعرف عليهم<sup>(2)</sup>. قال الطبري: "وكان سبب ذلك أنه كان فبما ذكر عزم أن يسير بهم بسيرة الحجاج بن يوسف في أهل الإسلام الذين سكنوا الأمصار، ممن كان أصله من السواد من أهل الذمة، فأسلم بالعراق ممن ردهم إلى قراهم ورساتيهم، ووضع الجزية على رقابهم على نحو ما كانت تؤخذ منهم وهم على كفرهم..."<sup>(3)</sup>.

وحين ولي عبيدة بن عبد الرحمن السلمي على بلاد المغرب سنة 110 هـ، أمر بجس وتعذيب عمّال الخراج، وأرغمهم على دفع الأموال، واستأصل أرزاقهم<sup>(4)</sup>، ويبدو أن الجبابة تمكنوا من تحصيل ثروة طائلة عن طريق الابتزاز والتعدي على الفلاحين، والتعسف في جمع الخراج والصدقات، ممّا أضر بالفلاحة، وازدادت الأوضاع سوءاً حين ولي عبيد الله بن الحبحاب ولاية أفريقية والمغرب سنة 116 هـ، وعين عمر بن عبيد الله المرادي عاملاً على طنجة، فاعتمد سياسة ظالمة وتعدي على أموال البربر وأعراضهم، وحاول تحصيل أضعاف ما حصّله الولاية قبله، بإرهاق المزارعين والرعاة في جباية الاموال تقريباً للخلفاء الأمويين، ورغبة في إرضائهم للحفاظ على منصبه، وقد أعطى الرقيق وغيره صورة عن الظلم والتعدي الذي وقع على البربر في الصدقات، وتقسيم الغنائم، واعتبارهم فيئاً للمسلمين وتخسيسهم<sup>(5)</sup>.

فكانت هذه الأسباب كافية لإعلان الثورة ضد الولاية، أمام تجاهل خلفاء بني أمية لمطالبهم، وكانت أرض المغرب مسرحاً للمعارك ممّا تسبب في أضرار بالغة لحقت بالزراعة، وأدت الهزائم التي مني بها

<sup>(6)</sup> الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج4، تحقيق مصطفى السيد وطارق سالم، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، بدون تاريخ، ص 75.

<sup>(1)</sup> ابن عبد ربه، العقد الفريد، م 4، تحقيق محمد التونجي، ط 2، دار صادر، بيروت، لبنان، 2009، ص 416.

<sup>(2)</sup> محمد بن عميرة، دور زناته في الحركة المذهبية بالمغرب الإسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 58.

<sup>(3)</sup> الطبري، المصدر والجزء السابقان، ص 105، 106.

<sup>(4)</sup> الرقيق القيرواني، المصدر السابق، ص 64.

<sup>(5)</sup> المصدر نفسه، ص 67.

العرب إلى اصرار الخليفة هشام بن عبد الملك على معاقبة المغاربة، قائلاً لواليه: "أقتل أولئك الرجال الذين كانوا يفتدون علينا من المغرب أصحاب الغنائم؟ قيل: نعم يا أمير المؤمنين. قال: والله لأغضبن لهم غضبة عربية، ولأبعثن إليهم جيشاً أوله عندهم وآخره عندي، ثم لا تركت حصناً بربرياً إلا جعلت إلى جانبه خيمة قيسي أو تميمي ... " (6).

وكان توقف الفتوحات الإسلامية، قد دفع الدولة الأموية إلى تقليص مخصصاتها المالية المتعلقة بالمشاريع الاقتصادية، واللجوء إلى فرض المزيد من الخراج والمكوس والعشر على الفلاحين، المتضررين بالدرجة الأولى<sup>(1)</sup>، فاضطروا إلى الهجرة وترك مزارعهم، وأهملت الأرض، وبسبب السياسة الجائرة التي أرهقتهم تعمدوا التخلي عن الزراعة انتقاماً من الولاة، فصارت معظم الأرض المنتجة خراباً ومواتاً<sup>(2)</sup>، ولا تقل الجوائح والظواهر الطبيعية خطراً على الفلاحة، ففي سنة 93 هـ، أصاب بلاد المغرب الجفاف والقحط<sup>(3)</sup>. قال ابن كثير: "وفيها قحط أهل أفريقية، وأجدبوا جديداً، فخرج بهم موسى بن نصير يستسقي بهم، فما زال يدعو حتى انتصف النهار، فلما أراد أن ينزل عن المنبر، قيل له: ألا تدعو لأمير المؤمنين؟ قال: ليس هذا الموضع موضع ذلك ... " (4). وفي سنة 94 هـ، وقعت الزلازل فدامت أكثر من أربعين يوماً، وفي سنة 98 هـ، استمرت ستة أشهر<sup>(5)</sup>.

مما سبق، يمكن القول أن الولاة حافظوا على التقنيات الزراعية وأبقوا الفلاحين على أوضاعهم، ولم يحدثوا تغييرات جوهرية على الفلاحة، وإنما اتبعوا السياسة التي كانت متبعة في بقية البلاد المفتوحة، وانصبت اهتماماتهم على تشجيع القرويين على مضاعفة العمل لزيادة مداخيل الجباية، فكثرة الضرائب وتعددتها من أكثر المصاعب التي أرهقت كاهل الفلاحين، ووضعهم أمام خيارين، إما التخلي عن أرضهم وإهمالها عمداً، أو الانتفاضة والثورة ضد هذه السياسة، فكان لكلا الخيارين آثار خطيرة على الفلاحة، وأدت الأوضاع السياسية والاقتصادية المتأزمة، وفساد العلاقة بين الولاة العرب والبربر إلى ظهور دول مستقلة ببلاد المغرب. فما وضعية الأرض في المغرب الأوسط؟ وما هي النظم الزراعية المعتمدة؟ وما التطور الذي طرأ على الفلاحة؟ وما دور المجتمع وأثره على الحياة القروية؟ وما هي الأخطار التي واجهت الفلاحة؟

(6) الرقيق القيرواني، المصدر السابق، ص 68.

(1) محمود إسماعيل، سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، ج 2، ط 4، دار سيتا، القاهرة، دار النشر العربي، بيروت، 2000، ص 20.

(2) أنور الرفاعي، النظم الإسلامية، ط 1، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1973، ص 240.

(3) الطبري، المصدر السابق، ج 4، ص 20.

(4) ابن كثير، البداية والنهاية، ج 5، ط 1، دار الإمام مالك، الجزائر، 2006، ص 430.

(5) ابن الجوزي، مختصر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق أحمد جمعة، ط 1، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، 2011، ص 186.

## الباب الأول:

### الفلاحة والمؤثرات الطبيعية والبشرية

#### الفصل الأول: المؤثرات الطبيعية

1- المجال الجغرافي للمغرب الأوسط

2. التضاريس والتربة

3. المناخ

4. الأرض والنظم الزراعية

#### الفصل الثاني: السياسة الزراعية للدول المتعاقبة على حكم المغرب الأوسط

1. السياسة الزراعية للدولة الرستمية

2. السياسة الزراعية للدولة الفاطمية

3. السياسة الزراعية للدولة الحمادية

4. السياسة الزراعية للدولة المرابطية

5. السياسة الزراعية للدولة الموحدية

#### الفصل الثالث: مساهمة الجاليات في تطور الفلاحة

1. مساهمة الأندلسيين في تطور الفلاحة وتقنياتها

2. مساهمة أهل الذمة في تطور الفلاحة

3. مساهمة العرب الوافدين في تطور الفلاحة

#### الفصل الرابع: الصيد البري والبحري واستغلال الغابة

1. الصيد البحري والنهري

2. الصيد البري 3 - استغلال الغابات

## الفصل الأول: المؤثرات الطبيعية

1- المجال الجغرافي للمغرب الأوسط

2. التضاريس والتربة

3. المناخ

4. الأرض والنظم الزراعية

لا يمكن الحديث عن الفلاحة دون فهم طبيعة المؤثرات الطبيعية، فضلاً على ذلك دراسة ملكية الأرض ونظم الاستغلال الزراعي، والجدير بالاهتمام فهم طبيعة النظام البيئي الذي كان سائداً في المغرب الأوسط، وعلى هذا الأساس لابد من التطرق إلى الظروف الطبيعية التي تتحكم في حجم المساحات الفلاحية، وامتداد المجالات الزراعية والرعية، وصارت تشكل تحدياً حقيقياً للفلاحين، ولهذا يمكن القول أن أي شيء في الطبيعة ارتبط بالفلاحة والإنسان لم يشكل خطراً أكثر من الماء، لأنه أساس استمرارية الحياة البشرية، وكل ما له علاقة بالأنماط المعيشية وفي مقدمتها الزراعة، ومن هنا لابد من التأكيد على العلاقة الحتمية بين الفلاحة والطبيعة والاجتماع البشري، وتوقف نباح الأنشطة الزراعية وفشلها على المؤثرات الطبيعية. فيم يتمثل المجال الجغرافي للمغرب الأوسط؟ وما طبيعة المناخ السائد؟ وما مدى تأثيره على الفلاحة؟ وما هي أنواع التربة والتضاريس؟

### 1- المجال الجغرافي للمغرب الأوسط:

لا يمكن دراسة الفلاحة دون التعرف على المجال الجغرافي، ولهذا لابد من تحديد كافة الحدود الطبيعية لمعرفة الأمصار والأقاليم التي كانت ضمن مجال جغرافي محدد يعبر عن الكيان الطبيعي للمغرب الأوسط، وهذا لتوجيه الدراسة وتركيزها على طبيعة الفلاحة، رغم الصعوبات التي تواجه الباحث للفصل في الحدود الطبيعية بين المغربين الأدنى والأوسط، التي تمثل وحدة جغرافية تغيب في غالبها أي حدود طبيعية تفصل بين الإقليمين، وهو ما صعب على الباحثين تحديد تخومها، وما يهمنا في هذا الموضوع التعرف على المجال الجغرافي للمغرب الأوسط من خلال مختلف المصادر وفي مقدمتها المصنّفات الجغرافية، ليفسح المجال أمام الباحث لتقييم الدراسة وتوجيهها للوقوف على أوضاع الفلاحة ومختلف الأساليب والتقنيات المعتمدة من قبل الفلاحين الذين مارسوا هذه الحرفة على امتداد المجال الجغرافي للمغرب الأوسط.

اهتمت المصادر الجغرافية بالمغرب الإسلامي، وتضمنت معطيات جغرافية واقتصادية هامة تتعلق بحياة السكان ونمط معيشتهم، فتطرقت بالوصف والتفصيل لأقاليم وأمصار بلاد المغرب، وساهمت في تحديد المجالات الجغرافية، ووقفت هذه المصادر على وصف مدنه، وذكر موارده المائية، والتضاريس، والزراعة، والرعي، وغيرها، مما له علاقة بالسكان وطبيعة البلاد، ومن بين هؤلاء اليعقوبي (ت 284هـ / 899م)، الذي اكتفى بذكر الحدود الشرقية لبلاد المغرب، ولم يأت على ذكر أفريقية، ولا مصطلح المغرب الأوسط<sup>(1)</sup>.

أما ابن خرداذبة (ت 300هـ / 915م)، اكتفى بذكر المدن وتحديد المسافات بينها دون العمل على الفصل بين أقاليم بلاد المغرب، وذكر حدودها، قال: "ثم من برقة إلى مليتية خمسة عشر ميلاً، ثم إلى قصر العسل تسعة وعشرون ميلاً... ثم إلى سرت أربعة وثلاثون ميلاً..."<sup>(1)</sup>. وقال في موضع آخر: "...

(1) اليعقوبي، كتاب البلدان، مطبعة بريل، ليدن، 1890، ص 130، 131.

(1) ابن خرداذبة، المسالك والممالك، دار صادر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص 85.

وفي يد ولد إدريس بن إدريس بن عبد الله بن حسن بن علي بن أبي طالب رحمة الله عليهم تلمسين ومن تاهرت إليها مسيرة خمسة وعشرين يوماً عمران كلها وطنجة وفاس وبها منزله، ومن تاهرت إليها مسيرة أربع وعشرين ليلة وخلفها طنجة وخلف طنجة السوس الأدنى...<sup>(2)</sup>. فلم يأت على ذكر مصطلح المغرب الأوسط، وانصب اهتمامه على ذكر الطرق والمسالك، وتحديد المسافات الفاصلة بين الأمصار وتجاهل الحديث عن الثغور، إلا أنه تميز عن اليعقوبي، حيث فصل بين إقليم أفريقية وإقليم تاهرت، لكن دون أن يضع الحدود بينهما، نظراً لعدم وجود حدود طبيعية تفصل بين الإقليمين، وهذا ما يستدل من قوله: "... وفي يدي الرستمي الإباضي وهو ميمون بن عبد الوهاب ابن عبد الرحمن بن رستم وهو من الفرس وسلم عليه بالخلافة... سلمة وسلمية وتاهرت وما والاها وبين أفريقية وتاهرت مسيرة شهر على الإبل"<sup>(3)</sup>. وفي موضع آخر، قال: "... فأما وراء أفريقية فبلاد تاهرت وبينها وبين أفريقية مسيرة ثلاثين يوماً..."<sup>(4)</sup>. في حين اتخذ الكرخي (ت النصف الأول من ق 4 هـ)، من مدينة برقة حداً شرقياً لبلاد المغرب، حيث قال: "وأما المغرب فهو نصفان يمتدان على بحر الروم، نصف من شرقيه ونصف من غربيه، فأما الشرقي فهو برقة وإفريقية وتاهرت وطنجة والسوس وزويلة، وأما الغربي فهو الأندلس..."<sup>(5)</sup>. فقد اعتبر الكرخي الأندلس جزءاً من بلاد المغرب، وتميز بذلك عن بقية الجغرافيين، وانفرد عن غيره بهذا التحديد الجغرافي، ولم يكتف بذكر الحدود الشرقية بل اتخذ من البحر المحيط حداً غربياً، ومن بحر الروم حداً شمالياً، ومن الواحات بأرض النوبة حداً جنوبياً، وهو بذلك رسم حدود بلاد المغرب، حين قال: "فأما الشرقي فإن الذي يحيط به من شرقيه حدّ مصر بين الإسكندرية وبرقة من حدّ بحر الروم حتى يمضي على ظهر الواحات إلى البرية تنتهي إلى أرض النوبة، وغربيه البحر المحيط ممتداً على حدّه، وشماله بحر الروم الذي يأخذ من البحر المحيط، يأخذ من حدّ مصر على ما يحاذي برقة إلى طرابلس المغرب..."<sup>(6)</sup>. وفي موضع آخر، قال: "... وأما زويلة فإنها من حدّ المغرب..."<sup>(7)</sup>. رغم هذه المعطيات الجغرافية الهامة، إلا أنه غاب في نص الكرخي مصطلح المغرب الأوسط، ولم يزودنا بأي معلومات تساعدنا في فهم جغرافية هذا الإقليم.

أما المقدسي (ت 387 هـ / 1002 م)، فقد ذكر حدود المغرب لكنه لم يذكر مصطلح المغرب الأوسط، قال: "... ويمتد المغرب من تخوم مصر إلى البحر المحيط مثل الشريطة يضغطه من قبل الشمال

<sup>(2)</sup> المصدر نفسه، ص 88، 89.

<sup>(3)</sup> نفسه، ص 87، 88.

<sup>(4)</sup> نفسه، ص 325، 326.

<sup>(5)</sup> الكرخي، المصدر السابق، ص 36.

<sup>(6)</sup> الكرخي، المصدر السابق، ص 37.

<sup>(7)</sup> المصدر نفسه، ص 40.



بحر الروم ومن قبل الجنوب بلدان السودان ...<sup>(1)</sup> وقد أتى على ذكر أفريقية وتحدث عن مدنها، فضم إليها مدينة مرسى الخرز، وعنابة، ودار ملول، وطبنة، ومقرّة، وقسنطينة، وميلة، وجيجل، وسطيف، وإيكجان، ومرسى الدجاج، وأشير<sup>(2)</sup>، وحين انتهى من تحديد أفريقية بدأ في ذكر المدن التي ضمها إقليم تاهرت، ومن بينها ذكر وهران، وشلف، وسوق إبراهيم، والبطحاء، ووايغن، وتنس، وفكّان<sup>(3)</sup>، ثم تطرق لإقليمي سجلماسة وفاس، وذكر إقليم الزّاب، بقوله: "... والزّاب مدينتها المسيلة، ولها مقرّة، طبنة، بسكرة، بادس، تهوذا، طولقا، جمبلا، بنطبوس، أدنة، آشير"<sup>(4)</sup>. فمن خلال ما أورده المقدسي، يبدو أن إقليمي الزّاب وتاهرت، وما يتبعهما من أمصار يندرج ضمن المغرب الأوسط، وإن لم يستخدم هذا المصطلح، وقد فصلهما عن أفريقية واعتبرهما مستقلان عنها، مع الإشارة أنه ذكر إقليمي سجلماسة وفاس وهما يندرجان في بلاد المغرب، وهذا رغم الخلط الذي وقع فيه، حيث أعاد ذكر مدن في عدّة أقاليم كمديني طبنة وأشير ذكرهما ضمن أفريقية، ثم الزّاب، وأهمّل ذكر مدن أخرى كمدينة تلمسان.

في حين أن ابن حوقل (ت 380 هـ / 995 م)، لم يختلف كثيرا عمّن سبقه من الجغرافيين، فوصف المدن والحصون، وذكر الأودية والأنهار والسهول، وكل ما له علاقة بمعاش الناس من زراعة وأرزاق، وتطرق لحدود بلاد المغرب، ولم يأت على ذكر أقاليمه<sup>(5)</sup>، بل اكتفى بذكر مسالكه ومدنه<sup>(6)</sup>، ويبدو أن ابن حوقل انفرد عن غيره من الجغرافيين، بذكر مصطلح "متوسط بلاد المغرب"، وهذا ما غاب عن بعض الباحثين في دراسة جغرافية بلاد المغرب، وقد تناول هذا المصطلح في سياق حديثه عن بلد زناتة، وشيوع فكر الاعتزال في أوساطهم، قال: "... وأجازوهم إلى متوسط بلاد المغرب، وجميعهم يبيحون البلاد للمراعي والزرع والمياه لورود الإبل والماشية ..."<sup>(7)</sup>.

ويبدو أن البكري (ت 487 هـ / 1102 م)، قد تميز عمّن سبقه، باعتباره أول جغرافي استخدم مصطلح المغرب الأوسط، فصار يعبر عن كيان جغرافي يتوسط أفريقية والمغرب الأقصى، ومنذ ذلك الحين اهتمت المصادر الجغرافية برسم حدود هذا الإقليم، ووجد له موضعاً في كتابات الجغرافيين والمؤرخين، قال البكري: "وهذه المدينة تلمسان قاعدة المغرب الأوسط ..."<sup>(1)</sup>. إلا أنه لم يوضح حدوده الطبيعية، واكتفى بذكر المسافات وتحديد المسالك والطرق، قال: "فأما الطريق من أرشقول إلى القيروان، فمناها إلى أسلن،

(1) المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط 2، مطبعة بريل، ليدن، 1906، ص 62.

(2) المصدر نفسه، ص 217، 218.

(3) نفسه، ص 218، 219.

(4) نفسه، ص 221.

(5) ابن حوقل، صورة الأرض، ط 2، مطبعة بريل، ليدن، 1939، ص 60، 61.

(6) المصدر نفسه، ص 63 - 65.

(7) المصدر نفسه، ص 103.

(1) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 259.

ومن أسلن إلى قصر ابن سنان مرحلة لطيفة، ثم الطريق على ما تقدم من أسلن إلى تيهرت أربع مراحل، ومن تيهرت إلى القيروان تسع عشرة...<sup>(2)</sup>.

وقد تبنى الإدريسي (ت 558 هـ / 1162 م)، رؤية البكري واستعمل مصطلح المغرب الأوسط، في قوله: "... ومدبنة بجاية في وقتنا هذا مدينة المغرب الأوسط وعين بلاد بني حماد...<sup>(3)</sup>. ولكنه تفوق عليه بتحديد أمصار هذا الإقليم ومجاله الجغرافي، واتضح ذلك جلياً من قوله: "... وفيه من بلاد المغرب الأوسط تنس وبرشك وجزائر بني مزغنا وتدلّس وبجاية وجيجل ومليانة والقلعة والمسيلة والغدير ومقرّة ونقاوس وطبنة والقسنطينة وتسنجس وباغاي وتيفاش ودار مرين وبلزما ودار ملول وميلة...<sup>(4)</sup>. ولم يكتف بهذا بل اتخذ من تلمسان حداً غربياً للإقليم، بقوله: "ومدينة تلمسان قفل بلاد المغرب...<sup>(5)</sup>. وتكرر استخدامه لمصطلح المغرب الأوسط للتعبير عن مجال جغرافي يضم حواضر وبوادي ويتميز عن إفريقية، ويشهد في عصر المؤلف كيان سياسي مستقل يتمثل في دولة بني حماد، حين قال: "والطريق من مدينة تنس إلى المسيلة من بلاد بني حماد بالمغرب الأوسط تخرج من مدينة تنس إلى بني وازلفن...<sup>(6)</sup>.

وتطرق الزهري (ت بعد سنة 541 هـ / 1145 م)، لإفريقية فذكر الحدود وتحدث عن القبائل والمدن، فقال: "من جبال بركة إلى جبال نفوسة وجبال وانشريس، ويسكن هذا الصُّقُع قبائل من البربر مثل صنهاجة، وبرغواطة، وزناتة، وهذا الصُّقُع يعرف بإفريقية، وفيه من المدائن على ساحل البحر مدينة لبدة وهي الآن خراب، ومدينة أطرابلس، وأسفاقس، والمهدية، وسوسة، وتونس، وبنزرت وبجاية، وقبلها بونة وجزائر بني مزغنة... وكذلك في غربي هذا الصُّقُع في البر مدينة مليانة، وزواوة، وقسنطينة، وقلعة بني حماد، ومدينة برشك"<sup>(7)</sup>. ويبدو أن الزهري قد تجاهل إقليم المغرب الأوسط، والذي كان شائعاً في عصره، فقسم أمصاره وبواديه بين إفريقية والمغرب الأقصى، ويتضح ذلك جلياً حين انتقل من وصف وتحديد إفريقية إلى الحديث عن المغرب الأقصى دون التعرض للمغرب الأوسط، فأوجد في المغرب الإسلامي إقليمين فقط تمثلتا في إفريقية والمغرب الأقصى، فتطرق لهذا الأخير بقوله: "واعلم، وفقنا الله وإياك، أن حدّ هذا الصُّقُع على ساحل البحر في المشرق من جبل وانشريس... وفي أول هذا الصُّقُع مدينة تنس، ومدينة وهران، ودائرة هنين، ومدينة بادس، ومدينة ترغة، ومدينة سبتة، وقصر مصمودة، ومدينة طنجة وهي موسومة بالقدم... وذكر أيضا في السوس الغربي من المدائن مدينة تاهرت، وكانت عظيمة...<sup>(1)</sup>.

(2) نفس المصدر والمجلد، ص 262.

(3) الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 260.

(4) نفس المصدر والمجلد، ص 222.

(5) نفس المصدر والمجلد، ص 250.

(6) الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 252.

(7) الزهري، كتاب الجغرافية، تحقيق محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، المركز الإسلامي للطباعة، مصر، بدون تاريخ، ص 107.

(1) الزهري، المصدر السابق، ص 113.

وقد تميز صاحب كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار ( عاش خلال القرن 6 هـ / 12 م )،  
 عن سبقه من الجغرافيين، بأن وقف على حدود المغرب الأوسط، وتمكن من رسم صورة لهذا الإقليم،  
 فحدّد التخوم الشرقية بوادي مجمع، الذي اعتبره الحد الفاصل بين المغرب الأوسط وإفريقية، وحدّد التخوم  
 الغربية ببلد تازا، وهو حد طبيعي يفصل بين المغربين الأوسط والأقصى، وحدّد الحدود الشمالية ببحر  
 الروم، والجنوبية بالصحراء، حين قال: " وفيه مدن كثيرة، وقاعدتها مدينة تلمسان، وحد المغرب الأوسط  
 من وادي مجمع، وهو نصف الطريق بين مدينة مليانة ومدينة تلمسان بلاد تازا من بلاد المغرب في الطول،  
 وفي العرض من البحر الذي على ساحل البلاد التي ذكرنا في البلاد الساحلية مثل مدينة وهران ومليانة  
 وغيرها من البلاد الساحلية إلى مدينة تنزل، وهي مدينة في أول الصحراء، وهي على الطريق إلى سجلماسة  
 " (2). واعتبر أن هذا المجال الجغرافي يضم مدينة تلمسان، ووجدة، وأجرسيف، وتاهرت، وقلعة هوار،  
 ومدينة أزواوا، وفجيج (3)، وفي سياق وصفه لحدود هذا الإقليم، قال: " فيه مدن كثيرة، وأقطار واسعة،  
 وعمائر متصلة، يحد بلاد المغرب من آخر المغرب الأوسط إلى بلاد تازا، إلى آخر بلاد المغرب على ساحل  
 البحر الكبير الداخلة من البحر المحيط عند مرسى أزموور طولاً... " (4). وفي موضع آخر قال: " وبين مدينة  
 فاس ومدينة تلمسان مسيرة عشرة أيام في عمائر متصلة، وقد ذكرنا أن آخر بلاد المغرب الأوسط وأول  
 بلاد المغرب بلاد تازا... " (5).

بعد استعراض مجموعة من المصادر الجغرافية، كان لا بد الأخذ بعين الاعتبار المصادر الإخبارية،  
 وفي مقدمة المؤرخين الذين اهتموا بجغرافية بلاد المغرب، نذكر ابن عبد الحكم القرشي (ت 257هـ/862  
 هـ)، الذي اتخذ من برقة حداً شرقياً مستنداً في ذلك على العامل البشري، حيث حدّد المجال الجغرافي  
 بمواطن البربر في سياق حديثه عن هجرة قبائل البربر من فلسطين واستيطانهم أرض المغرب، لكنه لم  
 يتحدث عن جغرافية أقاليم المغرب، ولم يأت على ذكر المغرب الأوسط واكتفى بالتعميم فقط (6)، وإلى  
 جانب اعتبار اليعقوبي من كبار الجغرافيين، إلا أنه يحسب كذلك من المؤرخين فتحدث عن البربر وذكر  
 مواطنهم، حين قال: " كانت البربر والأفارقة، وهم أولاد فارق بن بيصر بن حام بن نوح، لما ملك إخوتهم  
 بأرض مصر، فأخذوا من العريش إلى أسوان طولاً، ومن أيلة إلى برقة عرضاً، خرجوا نحو المغرب، فلما جازوا  
 أرض برقة أخذوا البلاد، فغلب كل قوم منهم على بلد، حتى انتشروا بأرض المغرب " (1). وبذلك اتفق مع

(2) مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، تعليق سعد زغلول، دار الشؤون الثقافية، بغداد، بدون تاريخ، ص 176.

(3) المصدر نفسه، ص 176 . 179.

(4) نفسه، ص 179.

(5) نفسه، ص 186.

(6) ابن عبد الحكم القرشي، المصدر السابق، ص 09.

(1) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، م 1، دار صادر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص 190.

ابن عبد الحكم القرشي، ولم يتطرق لأقاليم بلاد المغرب وحدودها، ولم يذكر المغرب الأوسط، واكتفى بسرد الرواية التي تضمنت استيطان البربر لأرض المغرب.

وكان ابن الصغير المالكي (ت ق 3 هـ / ق 9 م)، قد ذكر اتساع الرقعة الجغرافية الخاضعة للدولة الرستمية على عهد عبد الوهاب (168 . 208 هـ / 784 . 823 م)، التي كانت تمثل الكيان السياسي القائم بالمغرب الأوسط، حيث اتسع نفوذها ليمتد من طرابلس شرقاً إلى تلمسان غرباً، وإن لم يكن شائعاً في عصر ابن الصغير استخدام مصطلح المغرب الأوسط للتعبير عن المجال الجغرافي الذي يتوسط إفريقية والمغرب الأقصى، وفي ذلك قال: "... وكان عبد الوهاب قد اجتمع له من أمر الإباضية وغيرهم ما لم يجتمع للإباضية قبله، ودان له ما لم يدن لغيره، واجتمع له من الجيوش ... ما لم يجتمع لأحد من قبله، ولقد حكى لي جماعة من الناس ... فد بلغت سمعته إلى أن حاصر مدينة طرابلس وملاً المغرب ... إلى مدينة يقال لها تلمسان، فلم يزل كذلك وعلى ذلك من أمور الناس مجتمعة وكلمتهم واحدة لا خارج عليه ولا طاعن ... إلى أن حدثت الفرقة ..."<sup>(2)</sup>.

ويعتبر الفقيه الداودي (ت 402 هـ / 1011 م)، من أبرز علماء عصره، وكان حازماً فيما يتعلق بمواقفه تجاه الدولة الفاطمية ومذهبها الشيعي الإسماعيلي، ورغم أنه يعد من الفقهاء إلا أنه اهتم بتحديد جغرافية إفريقية، مما ساهم في تحديد الحدود الشرقية للمغرب الأوسط، حين اعتبر طبنة الحد الغربي لإفريقية، وبالتالي يمكن القول أن طبنة تمثل الحدود الجنوبية الشرقية للمغرب الأوسط في القرن الرابع الهجري، ويتضح ذلك من قوله: "حد إفريقية من إطرابلس إلى طبنة"<sup>(3)</sup>.

يمكن القول أن مصطلح المغرب الأوسط الذي يعبر عن مجال جغرافي يتوسط المغربين الأدنى والأقصى لم يكن معروفاً إلى غاية القرن الخامس الهجري، ووقع الارتباك في المصادر فيما يتعلق بضبط حدوده ومعاله، ويبدو أن جورج مارسيه قد تظن لذلك، حين قال: "إنه من الصعب وضع خريطة لبلاد البربر في القرن التاسع، وخصوصاً للمغرب الأوسط الذي يفصل مملكة الأغالبة عن مملكة الأدارسة..."<sup>(4)</sup>. وفي المقابل كان لعبد المنعم محمد رأياً مخالفاً، حيث وضع حدوداً للمغرب الأوسط على عهد الدولة الفاطمية، حين قال: "وتمثل هذه الأقاليم وحدة جغرافية وتاريخية واحدة وإن اختلفت الظروف وتغيرت الأحداث، بل ثمة علاقات وثيقة تربط هذا الإقليم بذاك، وهو الأمر الواقع لاسيما والمغرب الأوسط ... والذي شكل امتداداً طبيعياً للنفوذ العبيدي، ومن أهم أقاليمه: الزاب ومركزها المسيلة، والأريس، ومرواجنة، ومسكيانة، وتبسة من جهة الغرب المجاورة لبغاية والمحاذية لقفصة، وقمودة من جهة الغرب،

(2) ابن الصغير المالكي، أخبار الأئمة الرستمين، تحقيق محمد ناصر وإبراهيم مجاز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986، ص 45

(3) الداودي، كتاب الأموال، ج 2، تحقيق رضا محمد سالم، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2008، ص 79.

(4) جورج مارسيه، المرجع والجزء السابقان، ص 117.

بينما نجد من جهة الشمال قصر الإفريقي وتيفاش، كما تمثل تاهرت مركز الإقليم الغربي حيث وصل المد العبيدي "... (1).

وقد اعتبر محمد عيسى أن المغرب الأوسط تميز بحدوده الشرقية المفتوحة طبيعياً والحالية من أي حواجز جغرافية، مما سهل حركة التنقل والتواصل مع إفريقية<sup>(2)</sup>، وقد رسم حدود المغرب الأوسط على عهد الرستميين، ففي نظره كان يمتد من بجاية شرقاً إلى غاية جبال تازة ووادي ملوية غرباً، ومن البحر المتوسط شمالاً إلى غاية الصحراء الكبرى جنوباً<sup>(3)</sup>، في حين يرى عصام الدين الفقي أن حدوده تمتد من تاهرت شرقاً إلى وادي ملوية وجبال تازة غرباً، واعتبر بجاية الحدود الغربية لإفريقية<sup>(4)</sup>.

وخلاصة القول، أن ذكر إقليم تاهرت واعتباره إقليماً مستقلاً جغرافياً عن أفريقية، كان شائعاً في مؤلفات القرنين الثالث والرابع الهجريين، إلا أن هذه المصادر تباينت في تحديد المجال الجغرافي لهذا الإقليم والأمصار المندرجة فيه، والمثير للاهتمام أن ابن حوقل استخدم مصطلح "متوسط بلاد المغرب" للدلالة على مواطن زناته، وكذلك تميز الفقيه الداودي باتخاذ طبنة حداً فاصلاً بين أفريقية والمغرب، ولم يُستخدم مصطلح المغرب الأوسط إلا في القرن الخامس الهجري على لسان البكري، لكن بقيت حدوده الجغرافية غير واضحة المعالم خاصة الشرقية، رغم ذكر الإدريسي للمدن التي تدخل ضمن هذا الإقليم، ويمكن القول أن صاحب كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار تمكن من رسم حدود المغرب الأوسط خلال القرن السادس الهجري، ويبدو أن البعض أضاف إقليم الزّاب إلى المغرب الأوسط، مثلما فعل المقدسي بفصل إقليمي تاهرت والزّاب عن أفريقية، وميّزهما عن إقليمي فاس وسجلماسة، ولهذا كان من الصعب ضبط المجال الجغرافي للمغرب الأوسط وحدوده خلال هذه الفترة.

## 2 - التضاريس والتربة:

تعد التضاريس من أبرز العوامل المؤثرة في الفلاحة، ولا يمكن نجح أي نشاط زراعي دون توفر التربة الخصبة التي تعتبر من أهم الشروط الضرورية لنجاح الفلاحة، والجدير بالذكر أن تنوع التضاريس والتربة يتوقف عليه تنوع الإنتاج وجودته، ويترتب عنه زيادة المردودية وتراجعها، ومن هنا نتساءل: ما طبيعة التضاريس في المغرب الأوسط؟ وما مدى تأثيرها على الفلاحة؟ وما أنواع التربة؟ وما هي المخاطر التي تواجهها؟

(1) عبد المنعم محمد، في تاريخ المغرب الإسلامي دراسة للحياة السياسية والاقتصادية بإفريقية (261. 365/هـ/975.876م)، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2014، ص 20، 21.

(2) محمد عيسى الحريري، المرجع السابق، ص 14.

(3) المرجع نفسه، ص 13.

(4) عصام الدين الفقي، تاريخ المغرب والأندلس، المطبعة التجارية الحديثة، مكتبة تحفة الشرق، القاهرة، مصر، 1990، ص 12.

عُرف المغرب الأوسط بتنوع تضاريسه، حيث يمتاز بوجود سلسلتين جبليتين، فالأولى تسمى جبال الأطلس التلي، والتي تمتد من الغرب إلى الشرق وتحاذي ساحل البحر المتوسط، ونجم عنها تباين ثلاث مناطق هامة في شمال المغرب الأوسط، فالمنطقة الأولى ساحلية، تتميز بالضيق وذات أراضي خصبة صالحة للزراعة، وتشهد كثرة السكان لما تتوفر عليه من ظروف تستقطب الناس للاستقرار، ثم تليها المنطقة التلية التي تشتهر بالخصوبة وهي غنية بالثروة الزراعية، وكثرة الغابات، وكثرة منتجات الصناعات الزراعية، أما المنطقة الثالثة فهي تتوسط السلسلتين الجبليتين، وتحتوي على الشطوط وهي قليلة المياه وضعيفة الإنتاج، وأقل من حيث السكان، إلا أنها غنية بالمراعي وتساهم بشكل كبير في الإنتاج الحيواني<sup>(1)</sup>.

أما فيما يتعلق بسلسلة الأطلس الصحراوي، التي تمتد من الجنوب الغربي باتجاه الشمال الشرقي<sup>(2)</sup>، وهي تنحدر نحو الصحراء وتنبع منها بعض الأودية الصغيرة قليلة الماء تغذي الواحات، وكانت حصناً منيعاً للقبائل الفارة من الصراعات القبلية أو السياسية، كما لعبت دوراً هاماً في حماية الدولة الرسمية عند نشأتها بفضل صعوبة ووعورة جبالها<sup>(3)</sup>، وتتوسط السلسلتين الجبليتين التلية والصحراوية الهضاب العليا، وتؤثر التضاريس على نوعية التربة وكمية تساقط الأمطار، مما ينجم عنه تنوع المحاصيل الزراعية وتناقصها كلما اتجهنا نحو الجنوب، بحيث تتخلل الأطلس التلي سهول واسعة متقطعة تمتاز بخصوبتها وكثرة إنتاجها، ويزرع فيها الجبوب وتغرس الخضروات وكل أنواع الأشجار المثمرة، وتمتد هذه السهول من جنوب عنابة مروراً بالجزائر ووصولاً إلى تلمسان، فتنتشر زراعة الجبوب على ضفاف أودية الأطلس التلي، وكذلك في الهضاب العليا التي تتوسط السلسلتين الجبليتين التلية والصحراوية، وتنتشر الغابات بكثافة على سفوح الأطلس التلي وتتناقص وتتباعد كلما اتجهنا جنوباً، وتباين في جبال الأطلس الصحراوي لاختلاف المناخ بين مناطق المغرب الأوسط، فتتميز جبال الأطلس التلي باتساع المساحات الغابية وكثرة تنوعها، في حين تحتوي جبال أوراس ووانشريس من سلسلة الأطلس الصحراوي على أشجار كالأرز، والبلوط، والصنوبر، والزيتون، وبعض أشجار الفواكه كالتين، والخوخ، واللوز، والجوز، وغيرها، وتحتوي الواحات الواقعة جنوب الأطلس الصحراوي على النخيل، وبعض أشجار الفواكه<sup>(1)</sup>.

ويبدو أن على سفوح الجبال أقيمت المدن والقرى، واحتوت على المزارع والبساتين والمراعي الفسيحة، وشكلت معقلاً للمعارضين وحصناً للمضطهدين، ومنها تخرج منابع الأودية والأنهار، وقد تضمنت مصادر الجغرافية أسماء للجبال اعتبرت مأوى للناس ومصدر معاشهم، فسلسلة الأطلس التلي تبدأ بكتل جبلية منها جبل " زغوغ "، الذي يطل على مدينة عنابة، وعلى سفوحه جنات ومزارع، وهو كثير

(1) محمد عيسى الحريري، المرجع السابق، ص 14.

(2) عبد المنعم محمد الصادق، المرجع السابق، ص 19.

(3) محمد عيسى الحريري، المرجع السابق، ص 15.

(1) شوقي ضيف، عصر الدول والإمارات، ط 1، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1995، ص 21.

البرد والثلج<sup>(2)</sup>، مروراً بجبل " زلدوي " وهو جبل كتامة يطل على مدينة بجاية عليه مزارع وبساتين وهو كثير الخصب، وبين بجاية وجيجل جبل عظيم في موضع يقال له المنصورية<sup>(3)</sup>، ولعبت الجبال دوراً هاماً في حماية الموانئ، فقد ذكر ابن حوقل انشاء مرسى موسى في موضع يتمتع بحماية طبيعية بين الجبال، فصار محصناً من الرياح والعواصف البحرية<sup>(4)</sup>، وتقع مدينة بني مزغنة بين كتل جبلية تحيط بها، تحتوي سفوحها على المراعي الخصبة والمزارع، ويقع جبل " ميسون " ضمن الأطلس التلي شمال مدينة بجاية، ويحتوي على نباتات طبية تدخل ضمن الصناعة الصيدلانية، نذكر منها : شجر الحضض، والسقرولوفندوريون، والرزاوند، والقسطون، والإسفنتين، واليرباريس، والقنطوريون الكبير، وغيرها<sup>(5)</sup>، وجبل " جرجرة " على بعد ميل غرب بجاية، ينبع منه النهر الكبير الذي يغذي المزارع والبساتين ويشكل الجبل مراعي خصبة<sup>(6)</sup>، وفي القسم الغربي من جبال الأطلس التلي، يظهر لنا جبل "توجان " يتوسط ما بين مدينة معسكر وقرية عين الصفاصاف، وتحتوي الكتل الجبلية الغربية على المراعي الفسيحة، والحقول، والبساتين، والموارد المائية<sup>(7)</sup>.

ويعتبر جبل أوراس من أعظم جبال الأطلس الصحراوي من جهة الشرق، وقد عرف بعدة أسماء حسب سكان كل منطقة من الأطلس الصحراوي على طول امتداد بلاد المغرب، فكان يسمى " جبل أوراس " عند سكان الزّاب، وأيضاً يعرف بجبل " جزّول " عند سكان تاهرت، وبجبل " درن " عند أهل السوس، ولهذا قال اليعقوبي : " ... وهو جبل متصل بالسوس يسميه أهل السوس درن، ويسمى بتاهرت جزّول، ويسمى بالزّاب أوراس ..."<sup>(1)</sup>. وفي موضع آخر، قال : " ... فمنه مدينة قديمة يقال لها باغاية ... حولها قوم من البربر من هؤارة بجبل جليل يقال له أوراس يقع عليه الثلج ..."<sup>(2)</sup>. ويبدو أن هذا الجبل شهرته فاقت الآفاق وكان حصناً للمعارضين وملاذاً للخارجين عن سلطة الحكام والولاية، ومصدر رزق ومعاش للناس، فوجدت به المدن والقرى، وازدهرت فيه الحياة القروية لتوفره على مساحات واسعة من المراعي الخصبة، وتمكن أهله من اقامة المزارع والبساتين، ومما ساعد على ذلك احتوائه على الموارد المائية، وفي ذلك قال الإدريسي : " ... وجبل أوراس ... ومياهه كثيرة وعمارته متصلة وفي أهله نخوة وتسلط على من جاورهم من الناس ..."<sup>(3)</sup>.

(2) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص 127.

(3) المصدر نفسه، ص 128.

(4) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 78.

(5) الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 258، 259.

(6) نفس المصدر والمجلد، ص 260.

(7) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 89.

(1) اليعقوبي، البلدان، المصدر السابق، ص 149.

(2) المصدر نفسه، ص 140.

(3) الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 264.

وهناك جبل " سحاو " الذي يبعد بجوالي ثمانية أميال من حصن كلديس المطل على نهر قسنطينة ومنبع وادي شال من سفح هذا الجبل<sup>(4)</sup>، ويعد جبل وانشريس من أعظم الجبال بعد جبل أوراس، وهو يضم قرى متصلة ومياه كثيرة ومنبع للعديد من الأودية، وبضواحيه الكثير من المدن كتاهرت، ومليانة، قال الإدريسي: " ومن الخضراء إلى مدينة مليانة مرحلة وهي مدينة قديمة البناء، وفي جنوبها الجبل المسمى بجبل وانشريس... " <sup>(5)</sup>. ومدينة القلعة تقع على جبل شاهق وعر صعب على أعداها الوصول إليها، وفي الغرب من جبال الأطلس كتلة جبلية على الطريق بين تاهرت وتلمسان، ومنها جبل يطل على قرية تادرة، تنبع منه عيون ماء جارية اعتمد أهلها عليها في الشرب والزراعة، ويمكن القول أن الكثير من المدن والقرى والمزارع والبساتين والمراعي واقعة بين الجبال وعلى سفوحها مثل مدينة مازونة<sup>(6)</sup>.

واعتبر ألبرت حوراني أن البلاد الإسلامية الممتدة من سواحل المحيط الهندي إلى سواحل المحيط الأطلسي كتلة طبيعية واحدة، تشابهت من حيث التضاريس والمناخ والتربة، مما ترتب عنه إنتاج نفس أنواع المحاصيل الزراعية عبر هذه البلاد المترامية الأطراف، ولم يتوقف الحد عند الخصائص الطبيعية والمعالج الجغرافية، بل تعداه إلى الاشتراك في اللغة والثقافة أيضاً<sup>(7)</sup>، وتعد التضاريس حواجز طبيعية فهي تقلل من السحب المحملة بالأمطار نحو الداخل والصحراء، ومن كميات تساقطها في هذه المناطق، ومن جهة أخرى فهي تمثل جداراً منيعاً أمام الزوابع الرملية، وتقلل من مخاطر وقوع ظاهرة تصحر الأراضي الزراعية، وتحافظ على التوازن الطبيعي للمغرب الأوسط، فتمنع تحول الأراضي الزراعية الخصبة إلى مراعي، وفي ذلك يقول ألبرت حوراني: " ويمكن في ظروف خاصة أن تتحول معظم الأراضي الزراعية إلى مراعي ما لم تكن محمية بتضاريسها... " <sup>(1)</sup>.

لم تكن المعرفة الفلاحية تتحقق لولا الاستفادة من المقومات الطبيعية التي مكنت من اكتساب خبرة ميدانية، ساهمت في تهيئة المجال الزراعي، وقد قدمت الجغرافيا التاريخية معطيات مفيدة تتعلق بالتضاريس والتربة والمناخ، وتعد التربة من أهم العوامل الطبيعية المتحركة في الإنتاج الزراعي، وتحديد طبيعة المجالات الزراعية والرعية، وبالتالي تعتبر عنصراً أساسياً لنجاح النشاط الزراعي والرعي، ولا شك أن المجتمع المغربي كان مجتمعاً قروياً، يعتمد على الفلاحة لتوفير حاجياته الغذائية، والمساهمة في تطوير اقتصاده، ولهذا كان اهتمام الفلاح بالتربة وتوجيهه لمعرفة أنواعها، وتقنيات الاستفادة منها، والتحكم في آليات معالجتها، ومكافحة الأخطار التي تهددها، وقد ذكر ابن ليون نقلاً عن ابن بصّال (ت 499 هـ / 1105

<sup>(4)</sup> نفس المصدر والمجلد، ص 267.

<sup>(5)</sup> نفس المصدر والمجلد، ص 253.

<sup>(6)</sup> الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 253، 255، 271.

<sup>(7)</sup> ألبرت حوراني، المرجع والجزء السابقان ص 142.

<sup>(1)</sup> ألبرت حوراني، المرجع والجزء السابقان، ص 145.



م)، أنواع التربة في أبيات شعرية، فذكر منها: اللينة، والغليظة، والسوداء، والبيضاء، والحرشاء، والجبلية، والحمراء، والصفراء، والرملية<sup>(2)</sup>.

وقد اهتمت المصنفات الفلاحية بدراسة مسألة التربة، وذكر أفضلها وأصلحها للزراعة، وتحديد أسوأ أنواعها لتحذير الفلاحين وإيجاد طرق وآليات معالجتها، وقد أشارت المصادر إلى أن أجود أنواع التربة السوداء التي تصلح لزراعة الحبوب، والحمراء التي تصلح لغرس الأشجار، وأسوأ الأراضي المالحة والنتنة، والأراضي الرديئة تشمل التربة الرقيقة والغليظة، في حين تعتبر الأرض اللينة أفضل الأراضي للغرس<sup>(3)</sup>، وقال ابن العوام الإشبيلي (ت 539 هـ / 1145 م) : "... إذا انشفت الأرض المطر ولم تتشقق بعد المطر أو مطر عليها فلا يكون بها زلق فهي أرض جيدة، وإذا لم تشقق الأرض حين يشتد الحر فهي أرض صالحة ..."<sup>(4)</sup>. وقال في موضع آخر : "... والأرض السوداء المنتفشة التي هي شبيهة بالزبل القديم تنجب فيها كل مزروع ومغروس بإطلاق وهذه الأرض هي أعلى مراتب الطيب فكيف يضاف إليها غيرها مما ينبج فيها إلاّ بعض المزروعات والمغروسات ... الجيدة من الأرض تشرب ماء المطر الكثير، والتي تنبت ضروب الأعشاب فتنعّم فيها ويجود ويطول، والتي تنبت عشباً رقيقاً رديئة ... الأرض المختارة للبقل هي التي ليست بيضاء ولا خشنة جداً يعني الحرشاء ولا تشقق في الصيف تشققاً كثيراً، وذلك أن الأرض البيضاء تجمد في الشتاء سريعاً وتخف في الصيف فيهلك جمع ما يكون فيها أو يكون ضعيفاً رقيقاً، ولا تكاد تصلح الأرض البيضاء للبساتين، إلاّ بعد تعب كثير ... وأما الأرض التي تشقق في الصيف فإنها لا تصلح للبساتين ولا الأرض الخشنة أيضاً ..."<sup>(1)</sup>.

وقد تحدث عبد الغني النابلسي عن الأرض الطيبة الخصبة الصالحة لكافة أنواع الزراعة، وحدد خصائصها التي تشمل الحرارة والرطوبة والسواد، والتي تمتص الماء أكثر من غيرها، ثم ذكر في الدرجة الثانية من حيث الأهمية التربة البنفسجية اللون المنتفشة والتي يصلح فيها غرس الأشجار، ثم تليها التربة الحمراء ثم الصفراء، والأكثر بوردة من هذه الأراضي التربة البيضاء، وصالح الأرض يرتبط بالشمس والهواء، ولهذا يعتمد الفلاح لتقليب الأرض، وفي نظره أن المغرب الأوسط يزخر بتربة خصبة طيبة الزرع، وفي ذلك يقول : " وأراضي الجزائر طيبة لمكان الحمأة التي فيها يسوق إليها مما يتقشر عن وجه الأرض من التراب الذي سخنته الشمس ورطبته الأمطار، وعدّله الهواء، ولما يحمله السيل من الزبل والغناء، فتتحسن بذلك وتترطب ..."<sup>(2)</sup>.

(2) ابن ليون، مخطوط إبداء الملاحة وإنهاء الرجاحة في أصول صناعة الفلاحة، مركز الأبحاث الإسباني، رقم A. 5. 14، ورقة 03.

(3) ابن ليون، المصدر السابق، ورقة 03، 04.

(4) ابن العوام الإشبيلي، كتاب الفلاحة، ج 1، مكتبة ريال مدريد، إسبانيا، 1802، ص 42.

(1) ابن العوام الإشبيلي، المصدر السابق، ص 43.

(2) عبد الغني النابلسي، علم الملاحة في علم الفلاحة، تعليق يحي مراد، دار كتب عربية، بدون تاريخ، ص 06.

فلا يمكن الحديث عن الفلاحة دون التطرق للتربة، فقد تناولت كتب الفلاحة مسألة التربة وأولتها اهتماماً كبيراً، وجاء عند ابن بصّال: "اعلم أن الأرض التي للغرسة والزراعة تنقسم على عشرة أنواع، يوصف كل نوع منها بصفة وهي اللينة والغليظة والجبلية والرملية والسوداء المدمنة المحترقة الوجه والأرض البيضاء والأرض المكدنة المائلة إلى الحمراء والأرض الحريشة المضرسة... ولكل نوع من هذه الأرضين نبات يوجد فيه وعمل وتديير..."<sup>(3)</sup>. فالأرض اللينة تجمع بين البرودة والرطوبة، وهي أعدل وأطيب أنواع التربة وصالحة لكل أنواع الزراعة وملائمة للغرس، حيث تنمو فيها كل أصناف الشجر المثمر، ولا تكلف الفلاح العناية فهي التي تحتاج للتسميد إلا في فصل الشتاء<sup>(4)</sup>.

وأما الأرض الغليظة فهي تجمع بين الحرارة والرطوبة، وتشقق حين يشتد الحر مما يساهم في زيادة التهوية، ولا تحتاج للكثير من التسميد، ويزرع فيها شتى أنواع النبات وخصائصها تساعد على غرس الأشجار، وما يميزها عن غيرها قدرتها على امتصاص واستيعاب كميات كبيرة من ماء المطر، وأما الأرض الجبلية فيغلب عليها الرطوبة واليبوسة، وتغلب عليها الحروشة ولا تفلح فيها الزراعة ولا الغرسة، إلا أنها تساعد على غرس بعض الشجر كاللوز، والبلوط، والفسق، والتين، وتصعب العمل على الفلاح فهي تحتاج لعناية كبيرة، حيث تتطلب الماء الكثير، وتوفير كميات كبيرة من الزيل للتسميد طول السنة، وأما التربة الرملية فيغلب عليها الحرارة مع البرودة، وتصلح لغرس شجر الرمان، والتين، والتوت، والخوخ، والسفرجل، والورد، والبرقوق، كما تصلح لزراعة الخضر إذا كثر تسميدها، وكذلك ينمو فيها المقاثي والكتان، وعلى عكس بقية الأرضين فإن الأرض الرملية تقاوم الآفات والجوائح، وأما الأرض المدمنة السوداء المحترقة فمن خصائصها الحرارة واليبوسة مع الملوحة، مما يميزها عن غيرها من أنواع التربة، حيث تستطيع وقاية النبات كالقول والكتان من برودة فصل الشتاء، إلا أن الملوحة تشكل خطراً على النبات، ويصلح فيها الخردل والكزبر والبقول، وكذلك الخضر في فصل الشتاء لتوفر البرودة التي تحم من أضرار الملوحة، ويصلح فيها شجر الزيتون، والتوت، والزيفزف، والتين، وتحتاج هذه التربة للماء الكثير حين تشتد الحرارة في فصل الصيف<sup>(1)</sup>.

وأما الأرض البيضاء فيغلب عليها البرودة واليبوسة، وتنتج من الثمار التين، واللوز، والزيتون، والكرام، وتحتاج للتسميد في حين لا تحمل الماء الكثير، وأما الأرض الصفراء فأقل فائدة من البيضاء وتحتاج للتسميد الدائم طول السنة، وتتطلب عناية مستمرة ومواظبة دائمة على خدمتها، والأرض الحمراء تجمع ما بين الحرارة واليبوسة، وهي غليظة تحتاج للتقليب باستمرار لتوفير التهوية للتربة، وهذا النوع يحمل الماء الكثير دون أن تفسد ولا تتطلب إلا القليل من السماد، ويصلح فيها شجر التفاح، واللوز، والأجاص،

<sup>(3)</sup> ابن بصّال، كتاب الفلاحة، ترجمة وتقديم حوسي مارية، مطبعة كريمة ديس، تطوان، 1955، ص 41.

<sup>(4)</sup> المصدر نفسه، ص 41، 42.

<sup>(1)</sup> ابن بصّال، المصدر السابق، ص 43، 44.

والتوت، وعيون البقر، وكذلك الورد، وأما الأرض الحرشاء المضرسة فيغلب عليها البرودة واليبوسة، ويغرس فيها شجر اللوز، والفسق، والتين، والجوز، والكرم، وكذلك الأجاص والقرع والورد، وأخيراً الأرض المكدنة المائلة إلى الحمرة والتي تجمع خصائصها بين البرودة واليبوسة، تحتاج للخدمة المستمرة والحراث الجيد وهي أقل فائدة من سابقتها<sup>(2)</sup>، وقال ابن ليون: "... فالسوداء والبيضاء والحمراء زاكية نجية، وإلى هذه الثلاث يرجع ما بقي، ولكن البيضاء المحصنة المحجرة أحبث الجميع، فالأرض السوداء تصلح للحبوب والحمراء تصلح للثمار، والأرض المحجرة تصلح للثمار لكثرة برودتها، وشرُّ الأرض كلها المألحة المصفحة والمنتنة، وأحسن الأرض اللينة المخلخلة بالماء والهواء السريعة الشرب والغيث، والأرض الغليظة التي تنشق بالحر، ولا تبرد الأرض إلاً بالسقي ولا تسخن إلاً بالزبل والخدمة، وأطيب الأرض التي تقبل كل نبات وتنبت كل شيء..."<sup>(3)</sup>.

والمرجح أن المغرب الأوسط احتوى على كافة أنواع التربة، إلاً أن الاعتقاد بوجود أجود أنواعها نستنتج من أقوال الجغرافيين الذين وصفوا الكثير من أرض المغرب الأوسط بالخصوبة، وكثرة العمارة والمزارع والبساتين والمراعي الفسيحة. قال اليعقوبي في وصفه لمدينة يبلل: "... ولها مزارع وقرى وعمارات وزرع وأشجار..."<sup>(4)</sup>. ويصف الإدريسي تلمسان، فيقول: "... وغلاتها ومزارعها كثيرة وفواكهها جمة وخيراتها شاملة.."<sup>(1)</sup>. فلم يتطرق الإدريسي إلى مدينة أو قرية أو بادية إلاً وصفها بالخصوبة، وكثرة الغلات والخيرات، فذكر قرية ماورغة بأنها كثيرة الزرع والخصب، وقال عن المسيلة: "... ولها مزارع ممتدة أكثر ما يحتاج إليه..."<sup>(2)</sup>. ووصف مدينة القلعة، فقال: "... وأعمها فواكه وخصباً وحنطتها رخيصة..."<sup>(3)</sup>. فهذه النصوص توضح خصوبة التربة التي ترتب عنها كثرة الإنتاج وتنوعه، وملائمتها لزراعة معظم أنواع الحبوب والخضر وغرس مختلف أصناف الشجر المثمر، وهذا ما يدل على احتواء المغرب الأوسط على أجود أصناف التربة.

ورغم الفراغ الذي تركته المصادر فيما يتعلق بأنواع التربة ومناطق توزيعها، ولم نجد أي أثر لنصوص تتضمن أنواع الأرضين بالمغرب الأوسط، وندرة المعطيات التاريخية والجغرافية المتعلقة بهذه المسألة، صعب على الباحث وضع تصور شامل لأصناف التربة ومواقع تواجدها، إلاً أن المقرئ أشار لوجود التربة الخشنة على ضفاف الأودية في سياق حديثه عن حركة أبي يزيد مخلد بن كيداد (ت336هـ/ 947 م)، حين قال: "... وتبعه المنصور إلى جبال وعرة، وأودية عميقة خشنة الأرض، فمنعت الأدلاء المنصور من

(2) المصدر نفسه، ص 45. 48.

(3) ابن ليون، اختصارات من كتاب الفلاحة، تحقيق أحمد الطاهري، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، 2001، ص 80.

(4) اليعقوبي، البلدان، المصدر السابق، ص 146.

(1) الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 248.

(2) نفس المصدر والمجلد، ص 254.

(3) نفس المصدر والمجلد، ص 255.

سلوك تلك الأرض...<sup>(4)</sup>. وإلى جانب التربة الخشنة هناك التربة الجبلية، والتي تتواجد على سفوح الجبال، وتعد التربة الفيضية من أجود الأنواع، والتي تصلح لزراعة الحبوب والخضر، وكذلك غرس الأشجار المثمرة، وتتواجد على ضفاف الأودية والأنهار، والمغرب الأوسط غني بالتربة الفيضية لتوفره على شبكة هامة من الأودية، فساهمت خصوبة التربة في وجود المزارع والبساتين وانتعاش الحياة القروية، قال اليعقوبي: "... وواد يقال له وادي شلف وعليه قرى ويفيض كما يفيض نيل مصر..."<sup>(5)</sup>.

وبفضل خصوبة التربة كانت سهول تلمسان تنتج أجود أنواع الحبوب وفي مقدمتها القمح، واشتهرت كلا من بجاية وعنابة بكثرة إنتاجهما للحبوب وأنواع مختلفة من الثمار، وكان الفلاح يلجأ إلى الأسمدة وكذلك التخمير لتحسين جودة التربة بهدف رفع الإنتاج<sup>(6)</sup>، وقد تأثرت التربة بعوامل شتى كالضاريس والحرارة والموارد المائية، ف لعبت هذه العوامل دوراً هاماً في تشكيل أنواع التربة التي ارتبطت بالسهول الساحلية والسفوح الجبلية والمناطق الداخلية والصحراوية، فكان الغالب على معظم الأرض في المنطقة التلية أجود أنواع التربة وفي مقدمتها الفيضية التي تتميز بالخصوبة والصالحة لشتى أنواع الزراعة، وتنتشر التربة الخفيفة في السهول الداخلية، وكلما توجهنا جنوباً نحو الصحراء تبدو التربة رملية وتتوقف فوائدها الزراعية على الموارد المائية<sup>(1)</sup>، وذكر محمد عيسى الحريري أن الأودية ومنابع الماء التي تزخر بها منطقة تاهرت كعيون تاتش، ووادي شلف، ووادي الوحش، ووادي الفرعة، ووادي سفوحج، فكل هذه المنابع والمخاري المائية ساهمت في خصوبة التربة، وأوجدت الكثير من السهول الخصبة الصالحة للزراعة كسهل السرسو جنوب تاهرت، وسهل الساحل إلى جانب سهول وادي شلف، مما ترتب عنه اشتهاار البلاد بكثرة إنتاجها للحبوب والخضر، والأنواع المختلفة من الثمار ذات الجودة العالية<sup>(2)</sup>.

وخلاصة القول، عرف المغرب الأوسط بتنوع تضاريسه التي تمثلت في السهول الساحلية والداخلية، والهضاب العليا، والصحراء، وتفصل بينهم سلسلتين جبليتين، واحتوى الإقليم على شبكة متنوعة من الأودية والأنهار، فكان للتضاريس الأثر الواضح على تنوع المناخ والتربة، وقد تأثرت النشاطات البشرية بالمؤثرات الطبيعية، فكانت الفلاحة تتوقف على نوعية التربة وطبيعة المناخ، وشكلت التضاريس وفي مقدمتها السلاسل الجبلية عائقاً أمام هطول الأمطار نحو المناطق الداخلية والصحراوية، كما شكلت حاجزاً أمام المخاطر الطبيعية التي تهدد النشاطات الزراعية والرعية في المناطق السهلية والسهلية، وفي مقدمتها الرياح الرملية والتي تتسبب في حدوث ظاهرة التصحر.

<sup>(4)</sup> المقرئزي، المصدر والجزء السابقان، ص 163.

<sup>(5)</sup> اليعقوبي، البلدان، المصدر السابق، ص 149.

<sup>(6)</sup> صالح محمد فياض: "الزراعة والتصنيع الزراعي في المغرب منذ القرن السادس الهجري"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 13،

العدد 07، 1998، ص 102، 104.

<sup>(1)</sup> ألبرت حوراني، المرجع والجزء السابقان، ص 144.

<sup>(2)</sup> محمد عيسى الحريري، المرجع السابق، ص 231.

### 3. المناخ :

ارتبطت الفلاحة بشكل مباشر ووثيق بالمؤثرات الطبيعية، وفي مقدمتها المناخ والموارد المائية، فالحقيقة أن الزراعة المعيشية خضعت لقيود مناخية متغيرة، وتوقفت معيشة السكان على طبيعة المناخ، والذي كان ينجم عنه ثلاث حالات متباينة، فالأولى تساقط للأمطار يلي رغبات الفلاحين ويعم الخير والبركات على الناس، والثاني جفاف وقحط يضر بمصالح المزارعين والرعاة، ويسبب المجاعة والهلاك للناس، والثالث سيول وفيضانات تضر بالزراعة وتؤدي إلى المجاعة. فما طبيعة مناخ المغرب الأوسط ؟ وفيه تمثلت تأثيراته على الفلاحة ؟

كان تنوع التضاريس من سهول وهضاب وصحراء، ووجود السلسلتين الجبليتين التلية والصحراوية، له الأثر البالغ في تنوع المناخ، فعرف المغرب الأوسط ثلاث مناطق مناخية، فالمنطقة الساحلية التلية تميزت بالاعتدال في الحرارة وكثرة الأمطار في فصل الشتاء، والحرارة والجفاف في فصل الصيف، إلا أنها استفادت من البحر الذي ساهم في رطوبة الهواء واعتداله، وعُرف مناخ هذه المنطقة بتذبذب تساقط الأمطار، وقد ساد المنطقة الداخلية المناخ القاري والذي تميز بالبرودة وقلة الأمطار في فصل الشتاء، والحرارة والجفاف في فصل الصيف، أما المنطقة الصحراوية فسادها مناخ قاس تميز بالبرودة وندرة الأمطار في فصل الشتاء، والحرارة والجفاف في فصل الصيف<sup>(1)</sup>، وقد تأثرت المناطق الساحلية بالرياح المشبعة بالرطوبة من البحر، وساهمت بشكل كبير في تزايد كميات تساقط الأمطار واعتدال درجة الحرارة، وكلما اتجهنا نحو الداخل تناقصت الأمطار بسبب الاختلاف في التضاريس، ولعبت جبال الأطلس التلي دوراً مؤثراً في كمية التساقط، حيث شكلت حاجزاً أمام السحب المحملة بالأمطار، فقللت من كمية تساقطها نحو الداخل<sup>(2)</sup>. ولا بد من الإشارة إلى حدوث تغيرات طرأت على المناخ من تذبذب الطقس وتراجع كميات التساقط، والتي حدثت على مدى قرون في الفترة الوسيطة، فازدادت ظاهرة الجفاف خاصة في المناطق الصحراوية، مما نجم عنه اضطراب في العلاقة بين المزارعين، وكذلك بينهم وبين الرعاة حول الموارد المائية والمراعي الخصبة<sup>(3)</sup>، وقد سادت ظاهرة تذبذب تساقط الأمطار واختلقت من سنة إلى أخرى<sup>(4)</sup>، وكانت بعض الدراسات قد أشار إلى تخوف الفلاحين المغاربة من تقلبات الطقس، الذي نسب في وقوع الجفاف والمجاعات<sup>(5)</sup>.

(1) محمد عيسى الحريري، المرجع السابق، ص 17.

(2) ألبرت حوراني، المرجع والجزء السابقان، ص 142، 143.

(3) نفس المرجع والجزء، ص 146، 147.

(4) جون أندري جوليان، المرجع السابق، ج 1، ص 11.

(5) جورج مارسيه، المرجع والجزء السابقان، ص 89.

وحسب ابن بصّال، فإن للمؤثرات المناخية علاقة مباشرة بصلاح التربة وكافة أشغال الفلاحة، وربط الإنتاج الزراعي من حبوب وثمار وفواكه بكميات التساقط<sup>(1)</sup>، واعتبر البكري أن تقلب المناخ واضطرابه أدى في كثير من الفترات إلى فيضان الأودية والأنهار في المغرب الأوسط، وأفسد المزارع والبساتين وغمر الأرض ودفع الفلاحين لهجرة أراضيهم، فكان للمناخ الأثر الواضح على حياة السكان، وفي ذلك قال: "... وتحت هذه القلعة يجري نهر سيرات، وهو النهر الذي يسقى به فحص سيرات، وطول الفحص نحو أربعين ميلاً، ليس منه شيء إلا ناله ماء هذا النهر، إلا أنه اليوم غامر وغير عامر ولا أهل فيه لأن الخوف أحلى أهلهم"<sup>(2)</sup>. وهذا يوحي بالتغيرات التي طرأت على المناخ، فكان نزول الأمطار منتظماً قبل عصر البكري، وشهدت المنطقة وجود مزارع وبساتين على ضفاف هذا النهر، ثم وقع الفساد وتضررت الأراضي الزراعية وانغمرت بالماء بسبب تذبذب المناخ ووقوع الفيضانات، فهجر الناس وساد الخراب، وهذا يعطي صورة واضحة عن مناخ المغرب الأوسط.

وقد كان المناخ وتأثيراته حاضرة في الذاكرة الشعبية، وتناقلها الأجيال عبر العصور، وحفظت آثارها السلبية التي شكلت خطراً على حياة الناس ونمط معيشتهم، ويبدو أن التداخيات المناخية وأثرها على المجال والإنسان، وارتباطها بالفلاحة ومعاش السكان قد أثرت على الذاكرة الجماعية، وصار يضرب المثل بتأمين الماء، وتفادي خطر تقلبات المناخ<sup>(3)</sup>، وفي هذا السياق حفظت لنا الكثير من المصادر المعانة التي وقعت للفلاحين، وتسببت بأضرار بالغة لحقت بكافة شرائح المجتمع، فقد ذكر ابن حماد الخطر الذي واجهه اسماعيل المنصور الفاطمي ( 334 . 341 هـ / 946 . 953 م)، في المغرب الأوسط إثر مطاردته لأبي يزيد محمد بن كيداد، حين قال: "... فرحل يريد صنهاجة وأصاحبهم مطر عظيم من ثلج كبير فمنعهم ذلك من ضرب الأخبية، ونصب الأبنية، واشتعال النيران"<sup>(4)</sup>. وهذا يعطي صورة واضحة عن قسوة المناخ وشدّة برودته وكثرة أمطاره في فصل الشتاء، والذي يشكل عائقاً أمام النشاطات البشرية، ويؤثر سلباً على وضعية الفلاحة خاصة في فترات سقوط البرد والثلج، وخلال نفس الأحداث ذكر المقرئزي ما وقع للمنصور الفاطمي في طريق عودته إلى إفريقية، حين قال: "... وأقام بها أياماً ثم عاد إلى المنصورية، فأصابه في الطريق ريح شديد، وبرد ومطر أقام أياماً، وكثر الثلج، فمات جماعة ممن معه"<sup>(5)</sup>.

وبسبب تذبذب المناخ وزيادة مستوى تساقط الأمطار في فترات وندرتها في فترات أخرى، أدى إلى إلحاق الضرر بالزرع والثمار والخضروات، ونظراً لعدم ثقة الفلاحين وعدم قدرتهم على التكهن بسقوط

(1) ابن بصّال، المصدر السابق، ص 57.

(2) البكري، المصدر والجزء السابقان، ص 252.

(3) سعيد بنحمادة: "النشاط الزراعي بالبادية المغربية والأندلسية في العصر الوسيط من خلال كتب الأمثال الشعبية"، مجلة البادية

المغربية، السنة 4، العدد 4، 2011، ص 68، 70.

(4) ابن حماد، المصدر السابق، ص 69.

(5) المقرئزي، المصدر والجزء السابقان، ص 167.

الأمطار من عدمه، لجأ هؤلاء إلى الاعتماد على مياه الآبار والعيون، وقد ذكر محمد فياض لجوء أهل تلمسان إلى وضع خطة لتوزيع المياه، مما يحفظ الثروة المائية بسبب توقف نزول المطر وتذبذبه<sup>(1)</sup>، فشهدت البلاد تأثير بالغ للمتغيرات المناخية بتعاقب السيول المهلكة والجفاف والقحط منذ العصر القديم وإلى غاية العصر الوسيط، فعانى الفلاح من الاضطرابات المناخية، والتي كانت لها الأثر المباشر على العديد من جوانب الفلاحة، فاضطر الكثير من الفلاحين إلى اعتماد الزراعة المسقية لتجاوز خطر المعيقات المناخية<sup>(2)</sup>، وقد نظمت الكثير من القصائد الشعرية حول المناخ ومخاطره، وكان الشاعر بكر بن حماد التاهري (ت 296 هـ / 984 م)، نظم أبياتاً حول الطقس بتاهرت، فقال :

" ما أَحْسَنَ الرِّيدَ وَرَيْعَانِهِ .. وَأَطْرَفَ الشَّمْسَ بِتَاهَرْتِ  
تبدو من العِيمِ إِذَا مَا بَدَتْ .. كَأَنَّهَا تَنْشُرُ مِنْ تَحْتِ  
نَحْنُ فِي بَحْرِ بِلَا لَجَةِ .. تَجْرِي بِنَا الرِّيحُ عَلَيَّ السَّمْتِ  
نَفْرُحُ بِالشَّمْسِ إِذَا مَا بَدَتْ .. كَفَرَحَةِ الذِّمِّيِّ بِالسَّبْتِ "<sup>(3)</sup>.

ورغم ما تضمنته مصادر الجغرافيا من دلائل على تنوع الإنتاج وجودته، إلا أن العديد من المصادر تثبت عدم قدرة الفلاحة على توفير حاجيات السكان المعيشية بسبب اضطراب المناخ وتذبذبه، وتباين خصائصه بين القحط والجفاف من جهة، والفيضانات والسيول الجارفة والعواصف المهلكة للزرع والثمار من جهة أخرى، وندرة الماء شكل عائقاً أمام الفلاحة، ولهذا نجد الكثير من المصادر التاريخية تصف أرض المغرب بأنها غير مأمونة بسبب تعرضها لخطر الجفاف والقحط الذي كان يصيب البلاد بشكل دوري، وكان سبب قلة تساقط المطر وتذبذبه راجع لطبيعة المناخ المتوسطي، وقد نجم عنه نزاعات بين المزارعين حول الماء<sup>(4)</sup>، فكان للمناخ تأثير مباشر على المزارعين، وقد ارتبط نظام السقي وتقنياته بكميات الماء المتوفرة، التي تزيد وتنقص حسب طبيعة المناخ، وبذلك كانت الصلة وثيقة بين البنية الزراعية وكمية الإنتاج وبين كمية التساقط والتي تعكسها خصائص المناخ، فكثيراً ما أدى تذبذب المناخ إلى مضاعفات سلبية على الفلاحة والتي ظهرت جلياً في ندرة الإنتاج الزراعي، وموت الكثير من رؤوس قطعان الماشية<sup>(5)</sup>.

ويبدو أن ظاهرة الجفاف كانت ملازمة لخصائص المناخ، وأدت إلى مضاعفات ديمغرافية واقتصادية خطيرة، والتي زادت من صعوبة تحقيق الأمن الغذائي، وكثيراً ما تعاقب وقوع القحط وسبب المجاعة وسوء

(1) صالح محمد فياض، المرجع السابق، 111.

(2) محمد حجاج الطويل، البادية المغربية، المرجع السابق، ص 35، 39.

(3) الدر الوقاد من شعر بكر بن حماد التاهري، تقدمه وجمع محمد بن رمضان شاوش، ط 1، المطبعة العلوية، مستغانم، 1966، ص 61.

(4) عبد الهادي البياض: "وضعية الزراعة بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط (دراسة في المؤثرات الطبيعية والعوامل البشرية)"، مجلة

البادية المغربية، السنة 4، العدد 4، 2011، ص 3، 4.

(5) المرجع نفسه، ص 5، 9.

الأحوال الاجتماعية، وأدى إلى أزمات نفسية وصحية<sup>(1)</sup>، ولذلك توجه أهل المعرفة إلى اعتماد الأنواء لمعرفة أوقات نزول المطر، وقد ارتبطت الأنواء بالكواكب وكذلك بمنازل القمر، فكان نوء كل كوكب يعبر عن أحوال الطقس من حرارة أو برد أو مطر أو رياح أو قحط، وغيرها من خصائص المناخ<sup>(2)</sup>، وقد ذكر الطغنجري ( كان حياً سنة 480 هـ / 1087 م )، أن " الزهرة لها من الأقاليم أرض المغرب، ومن الأيام الجمعة، ومن الألوان البياض، ومن المطاعم الدسم، وهي في السماء الثالثة، وهي باردة رطبة سعيدة ..."<sup>(3)</sup>. وكذلك اهتموا بطبيعة السحب وأحوالها للاستدلال بها بسقوط المطر ونزول الغيث أو وقوع الجفاف، فكان السحاب الأبيض المرفوق بالبرق دليل على المطر، أما السحاب الصغير المتقطع والمتباعد فذاك دلالة على غياب المطر، وكلما كان السحاب بطيئاً في حركته دليل على غزارة أمطاره، وإذا كان السحاب أصهب وأميل للبياض فذلك يدل على انقطاع المطر، ووقوع القحط والجذب<sup>(4)</sup>.

وهناك وجهة نظر مغايرة تعتبر أن المعطيات المناخية وفرت الشروط الطبيعية المساعدة على تهيئة المجال الزراعي، وتنوع الإنتاج الفلاحي، ويرى البعض أن بلاد المغرب من البلدان المأمونة التي تميز مناخها بكثرة التساقط ووفرة الماء<sup>(5)</sup>، وبمناخ معتدل مما ترتب عنه أنواع من النباتات والزراعات والحيوانات المتعددة والمختلفة<sup>(6)</sup>، وقد تناولت المصادر كثرة الماء وتعدد موارده، وجريان الأودية الذي هيأ الأرضية لوجود الزراعة والرعي، وفي ذلك قال الجزنائي: " وهذا الإقليم عند الحكماء كريم البقعة، طيب التربة، مخصب القاعة، كثير العيون والأنهار العذاب، قليل الهواء ذوات السموم، معتدل الهواء في الفصول الأربعة على قدر متقارب من الاعتدال، تتصل فوائده وفواكهه في كل الأزمنة"<sup>(7)</sup>. وهذا لاحتلال الماء المرتبة الثانية بعد التربة من حيث الأهمية بالنسبة للزراعة حسب كتب الفلاحة، والتي تناولت موضوع الماء وموارده الطبيعية في الباب الثاني بعد تخصيص الباب الأول للتربة، مع العلم أن الموارد المائية ترتبط بشكل وثيق بالمناخ<sup>(1)</sup>.

وفي الأخير، يمكن القول أن المناخ لعب دوراً هاماً في تاريخ الفلاحة بالمغرب الأوسط، والذي شكل عاملاً مؤثراً على تطور الزراعة، وطبيعة العلاقة القائمة بين المزارعين من جهة وبين المزارعين والرعاة

(1) عبد الهادي البياض، الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس (ق86هـ/1412م)، ط 1، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 2008، ص 20.

(2) عبد الحميد سلامة، المرجع السابق، ص 155، 157.

(3) الطغنجري، زهرة البستان ونزهة الأذهان، تحقيق أكسيبراثيون غارثيا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، 2006، ص 32.

(4) الدينوري، المصدر السابق، ص 176، 179.

(5) سعيد بنحمادة، التراث الفلاحي الإسلامي بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط مقوماته ومراحل تطوره، ضمن كتاب الفلاحة والتقنيات الفلاحية بالعالم الإسلامي في العصر الوسيط، إشراف حسن حافظي، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدار البيضاء، المغرب، 2011، ص 62.

(6) عبد المنعم محمد الصادق، المرجع السابق، ص 19.

(7) علي الجزنائي، جني زهرة الآس في بناء مدينة فاس، ط 2، المطبعة الملكية، الرباط، 1991، ص 06.

(1) سعيد بنحمادة، الماء والإنسان في الأندلس خلال القرنين (7 و8هـ/13 و14م)، ط 1، دار الطليعة، بيروت، 2007، ص 200.



من جهة أخرى، فالماء عنصر أساسي لديمومة الحياة، وشرط رئيسي لنجاح الأنشطة البشرية واستمرارها، فعليه تتوقف خدمة الأرض، وقد شهد المغرب الأوساط فترات عرفت الرخاء والازدهار بفضل تساقط الأمطار المنتظم، والذي ساهم في انتعاش الفلاحة ووفرة الإنتاج، وفي فترات أخرى عرفت انتشاراً للمجاعة والأوبئة بسبب القحط والجذب أو الفيضانات والسيول التي أضرت بالفلاحة وتسببت في خسائر فادحة للفلاحين، مما انعكس سلباً على الدولة والمجتمع فقلت الأقوات وتضاعفت الأسعار، وأدى ذلك إلى هلاك الناس وتراجع الفلاحة وانحطاطها.

#### 4 - الأرض والنظم الزراعية

كانت الأرض دوماً مصدر رزق ومعاش عبر العصور، وأضحى مركز الاقتصاد وأساسه في العصر الوسيط، ونظراً لهذه الأهمية التي نالتها الأرض الزراعية ورغبة في امتلاكها والاستحواذ على خيراتها، شهدت نزاعاً في المغرب الأوسط، وعرفت معاملات استغلالية متعددة، وحاولت الدول المتعاقبة على حكم هذه البلاد فرض سياسة زراعية تخدم مصالحها الاقتصادية. فما حكم وضعية الأرض بالمغرب الأوسط؟ وما هي مختلف النظم الزراعية التي ربطت أرباب الأرض بالمزارعين؟ وما هي السياسة الزراعية والجبائية التي اعتمدت من قبل الدول المتعاقبة على حكم المغرب الأوسط؟

##### أ. ملكية الأرض :

تعتبر مسألة الأرض من أخطر المسائل في تاريخ المغرب الوسيط، فقد واجهت الباحثين صعوبات تاريخية وفقهية ومنهجية شديدة التعقيد، فصار من الصعب فهم وضعية الأرض وحقيقة الملكية في المغرب الأوسط، وهذا ما دفعنا للجوء إلى مختلف المصادر وفي مقدمتها المصنّفات الفقهية لتوضيح الصورة، وإيجاد إجابات تبدد الغموض حول الإشكالية المطروحة، فلا بد من وجود حقائق تاريخية وتفسيرات فقهية للوصول إلى أرضية قانونية لتفسير وضعية الأرض والملكية في المغرب الأوسط، والتي كان لها ارتباط وثيق بالفتوحات الإسلامية، حيث أن توسع الدولة الإسلامية لتضم بلاد المغرب، ترتب عنه تنظيم الأرض بما تقتضيه المصالح الاقتصادية للدولة بالاعتماد على مرجعية سياسية ودينية واقتصادية لمعالجة وضعية الأرض، وإقرار قانون يحدد طرق استغلالها وكيفية توزيعها، وهذا ما دفع الخلفاء والولاة والفقهاء إلى الاهتمام لمعرفة وضعية الأرض وتحديداتها إن كانت عنوية أم صلحية، لأن الفصل في هذه المسألة يترتب عنه عدّة نتائج. فما حقيقة وضعية الأرض بالمغرب وأنواع الأرض وأشكال حيازتها؟

اعتنى الفقهاء بالوضعية الشرعية للأرض وإيجاد قوانين لحفظ الملكية العقارية، فالبلاد المفتوحة في المنظور الفقهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام، حيث يتمثل القسم الأول في الأرض العنوية، التي استولى عليها الفاتحون بالقوة بعد مقتل أصحابها أو وقوعهم في الأسر أو فرارهم عنها، حيث يرى الإمام مالك رضي الله

عنه (ت 179 هـ / 795 م)، أن تكون وفقاً على المسلمين ولا يجوز تقسيمها بين الفاتحين<sup>(1)</sup>، قال ابن أبي زيد القيرواني (ت 386 هـ / 996 م) : " قال سحنون : فالأرض على ثلاثة أوجه : إما عنوة أو صلح أو أرض أسلم عليها أهلها، ولكل واحدة منهن حكم، فحكم العنوة : أنها لا تقسم ولا تباع، بل توقف وتكون خراجاً للمسلمين، كما فعل عمر في مصر والعراق وغيرهما، ولا تكون فيها القطائع"<sup>(2)</sup>.

والقسم الثاني يتمثل في الأراضي التي استولى عليها المسلمون دون قتال بعد فرار أصحابها عنها بسبب الخوف من القتل أو الأسر، أما القسم الثالث يتعلق بالأراضي التي فتحت صلحاً على يد الفاتحين<sup>(3)</sup>، فحسب مذهب الإمام مالك تجوز عملية البيع والشراء في أرض الصلح، ويتحمل المبتاع كافة المصاريف، ويسقط الخراج عن الأرض في حالة اعتناق البائع للإسلام<sup>(4)</sup>، ويتضح ذلك من قول الإمام مالك : "... إذا أسلم الرجل من أهل الصلح أخذ من أرضه العشر وسقطت حصته من الصلح..."<sup>(5)</sup>. في حين لا يجوز التصرف في الأرض التي فتحت عنوة، والتي صارت ملكاً لعامة المسلمين، ويبقى من حق الإمام التصرف فيها بما تقتضيه مصلحة المسلمين، فيجوز له قسمتها<sup>(6)</sup>، ويحق للمسلمين بإذن من الإمام بإحياء الموات واستصلاح الشعاري (الغابات) من أرض العنوة أو الصلح، واعمارها وتملكها<sup>(7)</sup>، إلا أن هذه الملكية مرهونة باستمرار إحياء الأرض وعدم هجرها وتعطيلها، لأن في الأصل كانت مواتاً لا مالك لها، فالأرض حسب المرجعية الفقهية لمن يحييها، وقد قال ابن أبي زيد القيرواني : " ومن المجموعة : قال ابن القاسم : بلغني عن مالك فيمن أحي أرضاً بالعمارة فتركها حتى عفت آثارها وهلك أشجارها، وطال زمانها ثم أحيها بعد ذلك غيره، إن الثاني أحق بها إذا أحيها. قال ابن القاسم : وهذا فيمن أحي في الموات فيما ليس بأصل ملك له بخطة أو شراء، فأما ما كان له فيه أصل ملك : فهذا ليس لأحد إحياءه..."<sup>(1)</sup>.

ومما سبق، تتضح أهمية التحقيق في وضعية الأرض لما يترتب عنه من وضعية قانونية للملكيتها، وأشكال حيازتها، فرغم تصريح البلاذري الذي كان واضحاً بشأن هذه المسألة، اعتبر أن أرض المغرب فتحت عنوة، حين قال : " وحدثني القاسم بن سلام. قال: حدثنا به عبد الله بن صالح بن موسى عن علي

(1) الماوردى، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق عصام ومحمد إبراهيم، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996، ص 217.

(2) ابن أبي زيد القيرواني، المصدر والجزء السابقان، ص 489.

(3) الماوردى، المصدر السابق، ص 218.

(4) أبو الإصغ عيسى، ديوان الأحكام الكبرى أو الإعلام بنوازل الأحكام وقطر من سير الحكام، تحقيق يحي مراد، دار الحديث، القاهرة، 2007، ص 301.

(5) ياقوت الحموي، المصدر والمجلد السابقان، ص 48.

(6) ابن رشد أبو الوليد محمد (الحفيد)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2009، ص 313.

(7) ابن أبي زيد القيرواني، المصدر والجزء السابقان، ص 491.

(1) ابن أبي زيد القيرواني، المصدر والجزء السابقان، ص 508.

بن رباح اللحمي عن أبيه، قال : المغرب كله عنوة<sup>(2)</sup>. فحسب البلاذري فإن المغرب الأوسط يعد أرضاً عنوية، وقال في موضع آخر : "... لم نفتح قرية من المغرب على صلح، إلا ثلاثاً : الإسكندرية، وكفرطيس، وسلطيس ..."<sup>(3)</sup>. إلا أن الغموض ساد هذه المسألة ووقع فيها الاختلاف، ولم يتبين أمرها للفقهاء وأهل العلم، وقد قال الإمام سحنون (ت 240 هـ / 854 م) : "وأما أرض أفريقية فكشفت عن أصلها، فلم أقع منها على حقيقة من عنوة أو صلح، وكاشفت عنها علي بن زياد فلم يصح عنده أمرها ..."<sup>(4)</sup>.

وفي السياق ذاته أشار الفقيه الداودي إلى اختلاف الروايات فيما يتعلق بوضعية أرض المغرب، فتباينت الآراء بين فريقين، فمنهم من اعتبرها صلحية، ومنهم من قال عنوية، فحاول إيجاد حلاً لهذه المسألة ببقاء الملكية واستمرارية الوضعية على ما هي عليه في عصره إلا ما شاع عبر الأزمان، مما يدل على حقيقة وضعيتها القانونية، وفي ذلك قال: والذي يوجب النظر فيها : أن تجري على ما تواطأت عليه القرون في أمرها، وتقر بأيدي مالكيها، إلا ما تواترت الأخبار أنه اغتصب أو أجلي عنه أهله، والأخماس التي قد اشتهر اسمها وتواترت القرون على ذلك، وما من موضع منها يعمر بشيء قد جرى فيه، إلا توطأ على ذكره من يليه، وذكر السبب فيه، ولا يكاد مثل هذه الأشياء يخفى على أهلها وعن من يليها"<sup>(5)</sup>. فكثيراً ما وقع الخلاف بين الناس من جهة، وبين الحكام والناس من جهة أخرى حول الخراج الذي ارتبط بالوضعية القانونية لأرض المغرب، فقد سئل الفقيه الداودي حول هذه المسألة، فقيل له : "إن السلاطين يأخذوننا بمغارم يسمونها الخراج، وربما وضعوها على قيمة الأرض والشجر، وربما وضعوها على المياه السائحة، وربما وضعوها على عدد الشجر على ما ملأهم عليه كبراء كل موضع وتقادم ذلك وأخذ به جيل بعد جيل، ولا يدري كيف أصله ؟ هل كانت الأرض والبلاد خراج ؟ أو إنما هو ظلم أخذوا به ! وذلك بأرض المغرب"<sup>(1)</sup>.

بعد دراسة وتمعن لم يستطع الإمام سحنون الفصل في وضعية أرض المغرب، إن كانت فتحت صلحاً أم عنوة أم أسلم أهلها عليها، فأقر بحق الملكية التي بيد أصحابها، واستثنى منها ما عرف بين الناس على أنها أرض أخماس، أو ما هو متعارف عليه أنها أرض مغصوبة، أو أرض أخذت من أهلها ظلماً، أو هجرها بسبب الحروب والنزاعات، فامتلكت من قوم آخرين بغير حق وطال زمانها، ولكن أمرها مشهور عند الناس<sup>(2)</sup>، وقد استعرض كافة الأخبار التي تواترت حول أرض المغرب وأبدى رأيه فيها، فقال : "...

(2) البلاذري، المصدر السابق، ص 203.

(3) المصدر نفسه، ص 207.

(4) ابن أبي زيد القيرواني، المصدر والجزء السابقان، ص 492.

(5) الداودي، المصدر والجزء السابقان، ص 79.

(1) الداودي، المصدر السابق، ج 4، ص 177.

(2) الداودي، نفس المصدر والجزء، ص 178.

وكانت إذ دخلها العرب عامرة، فلا أدري صالح عليها أهلها ثم جلبوا عنها من غير صلح، فهذا الذي نظن أنه كان من شأنها، فإن كانوا جلبوا عنها وهي عامرة حين دخلها العرب من غير صلح فصارت عنوة، ثم عطلها المسلمون حتى صارت شعارى ومواتاً، فهي لمن أحيائها...<sup>(3)</sup>.

ويبدو من قراءة المصادر أنها تشير إلى كلتا الحالتين، فهناك نصوص تتضمن إشارات على أنها أرض صلحية وأخرى توحى بأنها أرض عنوية، فذكر الرقيق القيرواني محاولة عقبة بن نافع فتح قلعة بجانة ومدينة باغاية، ووقوع معارك طاحنة بين الطرفين، واستمرار عقبة في سياسته الرامية للاستيلاء على المدن عنوة، فرحف إلى إقليم الزّاب، وحاول السيطرة على مدينة أذنة ثم واصل مسيره إلى تاهرت، فألحق الهزيمة بالبيزنطيين والبربر الذين اضطروا للتخلي عن المدينة<sup>(4)</sup>، وتحدث الدّباغ عن هذه الوقائع فأشار إلى حصاره لمدينة تلمسان، وزوال نفوذ البيزنطيين وحلفائهم من الزّاب بعد الهزائم التي منيوا بها<sup>(5)</sup>، وفي هذا السياق قال ابن خلدون: "... وفرّ منه الروم والفرنجة فقاتلهم، وفتح حصونهم مثل لميس وباغاية، وفتح أذنة قاعدة الزّاب بعد أن قاتله ملوكها من البربر فهزمهم، وأصاب من غنائمهم..."<sup>(6)</sup>.

وهناك شواهد تاريخية تؤكد وقوع بعض المناطق عنوة في يد الفاتحين، وكان حسان بن النعمان قد ألحق الهزيمة بالبربر وقتل الكاهنة وافتتح منطقة أوراس عنوة، وفي ذلك قال ابن خلدون: "واستحنته فلقني الكاهنة وقتلها، وملك جبل أوراس وما إليه، ودوّخ نواحيه وانصرف إلى القيروان، وأمن البربر، وكتب الخراج عليهم وعلى من معهم من الروم والفرنج..."<sup>(7)</sup>. إلا أن ابن خلدون كان صريحاً في موضع آخر، حين قال: "... وأوقع بهم وقتل الكاهنة، واقتحم جبل أوراس عنوة واستحلم فيه زهاء مائة ألف"<sup>(1)</sup>.

وقد تضمنت المصادر إشارات توحى بأن أرض المغرب فتحت صلحاً، فقد ذكر ابن عذاري المراكشي أن حسان بن النعمان صالح أهل المغرب على دفع الخراج في سنة 83 هـ<sup>(2)</sup>، وفي ذات السياق قال ابن خلدون: "... وانصرف حسان إلى القيروان فدوّن الدواوين وصالح من ألقى بيده من البربر على الخراج، وكتب الخراج على عجم إفريقية ومن أقام معهم على النصرانية من البربر والبرانس"<sup>(3)</sup>. وقد ذكر الدّباغ اقدام حسان بن النعمان ضمن سياسة واضحة لدفع البربر لاعتناق الإسلام، فقسم الأراضي والفيء

<sup>(3)</sup> ابن أبي زيد القيرواني، المصدر والجزء السابقان، ص 493.

<sup>(4)</sup> الرقيق القيرواني، المصدر السابق، ص 42، 43.

<sup>(5)</sup> الدّباغ، المصدر والجزء السابقان، ص 48، 49.

<sup>(6)</sup> ابن خلدون، المصدر السابق، م 4، ص 222.

<sup>(7)</sup> نفس المصدر والمجلّد، ص 224.

<sup>(1)</sup> ابن خلدون، المصدر السابق م 7، ص 11.

<sup>(2)</sup> ابن عذاري المراكشي، المصدر والجزء السابقان، ص 38.

<sup>(3)</sup> ابن خلدون، المصدر السابق، م 6، ص 129.

بين البربر، ويتبين ذلك من قوله: "... أخرجهم مع العرب يفتحون أفريقية ويقتلون الروم ومن كفر من البربر فمن ذلك صارت الخطط بإفريقية للبربر فكان يقسم الأراضي والقيء بينهم"<sup>(4)</sup>.

ويتضح من هذه النصوص أن هناك أراضي فتحت عنوة، بسبب رفض أهلها اعتناق الإسلام أو دفع الجزية واتخاذ خيار القتال، وأراضي فتحت صلحاً بفضل خضوع أهلها للدولة الإسلامية، وتفضيل عقد الصلح على القتال، وأراضي صارت في يد المسلمين دون قتال بعد فرار أهلها خوفاً من القتل، وقد عرض علي الجزنائي مختلف الآراء حول وضعية بلاد المغرب، التي تراوحت بين عنوية وصلحية، إلا أنه فصل في المسألة بتأكيد الرأي الثالث، بقوله: "... الثالث أنها مختلطة هرب بعضهم من بعض فتركوها فمن بقي بيده شيء كان له، وهو الصحيح، والله أعلم"<sup>(5)</sup>. وقد خلص بعض الباحثين إلى أن الفاتحين لم يغيروا شيئاً في طبيعة الملكية، وتركوها في أيدي أصحابها باعتبارها أرضاً صلحية<sup>(6)</sup>.

وقد ارتبط الخراج بطبيعة الأرض، حيث فرض على أصحاب أرض العنوة والصلح، لكن الفرق أن الأرض الصلحية يحق لأهلها تملكها وبيعها، في حين لا يحق لأصحاب الأرض العنوية بيعها أو التصرف فيها لأنها ملك للمسلمين، أما الصدقات ففرضت على أرض المسلمين<sup>(7)</sup>، ولكن بإسلام أهل الأرض الصلحية يسقط عنهم الخراج، ويفرض عليهم العشر، وهذا أدى إلى تراجع موارد الدولة الأموية فاختلفت الآراء حول هذه المسألة، فمنهم من رأى أن تبقى أراضي خراج حتى وإن أسلم عليها أهلها، ومنهم من رأى أن تتغير وضعيتها القانونية لتصير أرض عشرية، وفريق ثالث رأى أن تكون أرضاً خراجية وعشرية معاً<sup>(1)</sup>، وعلاوة على ذلك فإن آراء المستشرقين حول الجزية والخراج، أجمعت على أن العرب لم يفرقوا بين الجزية والخراج إلى غاية سنة 121 هـ<sup>(2)</sup>، فإن صح ذلك، فإن بعض المصادر قد تضمنت معطيات تدل على تمييز المسلمين بينهما، حين قال البلاذري: "... كما فعل عمر بالسواد فعلى رقاب أهلها الجزية، وعلى الأرض الخراج، وليسوا برقيق..."<sup>(3)</sup>.

والحقيقة أن الخراج لم يسقط على المسلمين، فقد استمرت الدول التي تعاقبت على حكم بلاد المغرب فرض الخراج على البربر رغم إسلامهم، وقد ذكر ذلك أبو زكرياء يحيى الوريحاني، بقوله: " وبلغنا أن

(4) الدباغ، المصدر والجزء السابق، ص 67.

(5) علي الجزنائي، المصدر السابق، ص 07.

(6) جودت عبد الكريم، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (9 . 10 م)، ديوان

المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 11.

(7) ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج 1، ص 47.

(1) محمد ضيف الله بطاينة، المرجع السابق، ص 199.

(2) فاطمة مصطفى، تاريخ أهل الذمة في مصر الإسلامية (من الفتح العربي إلى نهاية العهد الفاطمي)، ج 1، الهيئة المصرية العامة للكتاب،

مصر، 200، ص 07، 08.

(3) البلاذري، المصدر السابق، ص 396.

عامل المسودة جعل على بني يهراسن من الخراج شيئاً...<sup>(4)</sup>. وأشارت المصادر وفي مقدمتها القاضي النعمان (ت 363 هـ / 973 م)، على إحياء عبيد الله المهدي (297 . 322 هـ / 913 . 934 م)، ديوان الخراج الذي أحرق عقب سقوط دولة الأغالبة<sup>(5)</sup>، وكثيراً ما تساءل المغاربة حول وضعية الأرض والخراج، وقد نقل لنا أبو الوليد محمد بن رشد الحفيد (ت 595 هـ / 1198 م)، هذا الخلاف، بقوله: "وأما اختلافهم في أرض الخراج إذا انتقلت إلى المسلمين هل فيها عشر مع الخراج أم ليس فيها عشر؟...<sup>(6)</sup>". ويبدو أن الكثير من الأراضي أسلم عليها أهلها وصارت عشيرية، فالروايات تشير إلى أن حنش بن عبد الله الصنعاني (ت 100 هـ / 718 م)، يعتبر أول من جمع زكاة الأرض ببلاد المغرب سنة 100 هـ<sup>(7)</sup>.

ويرى بعض الباحثين أن مشكل ملكية الأرض ظهر منذ الفتح الإسلامي لبلاد المغرب، ففي ظل الفتوحات واجهت الدولة الإسلامية مشاكل مرتبطة بانتقال الملكية وكيفية استغلالها، لكن بعد انتهاء عملية الفتح واستقرار الأوضاع، ظهرت حسب رأيه ثلاثة أنواع من الملكية، تمثلت في: ملكية الدولة والفتنة الحاكمة، والملكية الفردية، والتي تكون إما في يد الفلاحين القرويين، أو بيد كبار ملاك الأراضي الذين يسكنون المدن، ويستغلون الأرض بتوظيف الأجراء أو استخدام العبيد لخدمتها، والملكية الجماعية والتي أغلبها في يد القبائل، وإلى جانب هذه الملكيات الثلاث وجدت أراضي الوقف<sup>(8)</sup>.

ولابد من الإشارة إلى أن الأنظمة المتعاقبة على حكم المغرب الأوسط، كان لها الأثر على تعدد أشكال حيازة الأرض، إلا أن الغموض يكتنف أنواع ملكيتها، بسبب الظروف التي مرت بها البلاد، وكذلك عدم توفر خرائط جغرافية للأرض الزراعية توضح أنواع الملكية السائدة آنذاك، ومواقع توزيعها والظروف التي أحاطت بها في ظل وجود الدولة وزوالها، فالمصادر لم تقدم معلومات وافية عن طرق حيازتها وانتقالها، حيث تعتبر إشكالية ملكية الأرض من الإشكاليات الصعبة في تاريخ المغرب الأوسط، فرغم أن كتب الجغرافية اهتمت بالفلاحة، إلا أنها لم تميز نوعية الملكية، واكتفت بذكر الموارد ورصد الإنتاج الزراعي، ولكن رغم هذا يمكننا الاستعانة بالمصادر والدراسات لفهم حقيقة الملكية وتحديد أنواعها، والتي تمثلت في:

### الملكية الخاصة :

اتخذ حق الملكية في الإسلام طابعاً سياسياً ودينياً، فكانت الأراضي التي حافظ أصحابها على ملكيتهم لها إما لاستجابتهم للفاتحين واعتناق الإسلام أو لدخولهم ضمن الصلح، فاستمرت بذلك ملكية

<sup>(4)</sup> أبو زكرياء يحيى الوريحاني، سير الأئمة وأخبارهم، تحقيق إسماعيل العربي، المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1979، ص 167.

<sup>(5)</sup> القاضي النعمان، افتتاح الدعوة الزهراء، تحقيق فرحات الدشاوي، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، تونس، 1986، ص 303.

<sup>(6)</sup> ابن رشد أبو الوليد محمد الحفيد، المصدر السابق، ص 200.

<sup>(7)</sup> جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص 13.

<sup>(8)</sup> جمال أحمد طه، المصدر السابق، ص 232.

الأفراد للأرض، كما ظهر ملاك جدد استفادوا عن طريق السلطة القائمة، وقد أشارت بعض الدراسات أن تحصيلها كان يتم بأربع طرق تتمثل في : الإقطاع، والهبة، والشراء، والوراثة<sup>(1)</sup>، وأشارت بعض المصادر إلى امتلاك ولاية المغرب الأراضي والضياع، فكان الوالي يزيد بن حاتم ( 155 . 170 هـ / 771 . 786 م)، يمتلك أراضي زراعية شاسعة وكان يلجأ للوكلاء لخدمتها، كما امتلك عدد كبير من أهل المشرق عقارات وأراضي واسعة، اضطروا فيما بعد لاستخدام الوكلاء لإدارتها وتسيير إنتاجها<sup>(2)</sup>.

وقد حافظ حسان بن النعمان على الملكية الخاصة، حين أعطى الأمان لكل من أعلن خضوعه وولائه للإسلام، ووقف في صف المسلمين، فالروايات تشير إلى استنجد ملاك الأراضي من البيزنطيين والبربر بحسان بن النعمان ضد الكاهنة، فأمنهم على أرواحهم وممتلكاتهم<sup>(3)</sup>، فاستمرت بذلك الملكية بأيديهم وأيدي أبنائهم من بعدهم، ولا بد من الإشارة إلى أن الملكية تنوعت بين الملكيات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وقد شملت الملكيات الكبيرة : الضياع إلى جانب عدة أصناف من القرى والإقطاعات الكبيرة، أما فيما يتعلق بالملكيات المتوسطة فقد شملت البساتين والجنان، وفيما يخص الملكيات الصغيرة شملت كل من الحقول، والقدادين، والمجاشر<sup>(1)</sup>. وانتشرت الملكيات الزراعية الكبرى خلال القرنين الأول والثاني الهجريين، وكانت الأراضي المفتوحة عنوة ملك للدولة الإسلامية<sup>(2)</sup>.

وقد تطرقت المصادر لذكر موارد الدولة الرستمية، فأجمعت على أنها شملت الجزية والخراج والعشر، وقد ذكر ابن الصغير المالكي جمع الأموال من الخراج والصدقات بين يدي عبد الرحمن بن رستم (162 . 171 هـ / 776 . 787 م)، الذي كان يتصرف فيها بما ينفع الناس<sup>(3)</sup>، ويرجح أن يكون الخراج والعشر شمل ملكيات خاصة كانت بيد المسلمين وأهل الذمة، مما يوضح وجود الملكية الخاصة في اقتصاد الدولة الرستمية، والتي كانت في وضع قانوني وبتأمين وحماية من قبل الدولة التي استفادت من الضرائب الشرعية المفروضة على ملاك المزارع والضياع والبساتين، ويبدو أن استتباب الأمن وسيادة العدل، ووجود قوانين تسهل الاستثمار والتملك شجع الكثير من أهل المغرب والمشرق للاستيطان والعمارة، فلم تقتصر الملكية على الإباضيين بل وقعت في أيدي الغرباء أمثال البصريين، والكوفيين، والقيروانيين، وغيرهم<sup>(4)</sup>، وانتشرت

(1) عز الدين عمر موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2003، ص 148.

(2) الأخضر العيساوي : "النشاط الفلاحي والحرفي في ولاية أفريقية زمن بني الأغلب"، مجلة الجامعة المغربية، السنة 03، العدد 05، 2008، ص 100.

(3) ابن خلدون، المصدر السابق، م 6، ص 128.

(4) يحي أبو المعاطي، الملكيات الزراعية وآثارها في المغرب والأندلس، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ الإسلامي، جامعة القاهرة، 2000، ص 23.

(2) إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 10.

(3) ابن الصغير المالكي، المصدر السابق، ص 41، 42.

(4) المصدر نفسه، ص 36، 37.

الملكية الخاصة بتاهرت، فقد ذكرت بعض الروايات أن محمد بن جبري ( من أهالي القرن الثالث الهجري )، كان يمتلك أراضي شاسعة، وفي ذلك قال الشماخي : " وكفأك في غاية مدحه قول الإمام عبد الوهاب رحمه الله : لولا أنا ومحمد بن جبري، ويبيب بن زلغين لحرب بيت مال المسلمين، أنا بالذهب، ومحمد بن جبري بالحرب، وابن زلغين بالأنعام" (5).

وكان لسيطرة الدولة العبيدية على المغرب الأوسط تأثير مباشر على الملكية، حيث أن أول إجراء اتخذته عبيد الله المهدي تمثل في إحياء ديوان الخراج، وإنشاء ديوان الكشف، وديوان الضياع، واستنصفي أموال وأملاك الموالين للأغالبة، ووزع الأراضي والأرزاق على مواليه وأنصاره (6)، ويرجح أن هذه الإجراءات والقوانين أدت إلى غضب الملكية الخاصة، التي حاول الداعية الشيعي عدم المساس بها خوفاً من اندلاع الثورات، فانتقلت الملكية ووقع عليها تغيير واضح خلال القرن الرابع الهجري، حيث لجأت الدولة العبيدية إلى الإقطاع لضمان ولاء شيوخ القبائل وكمقابل للخدمة العسكرية، وقد قاموا بإعادة مسح الأراضي الزراعية لتوزيعها على أسس جديدة (7)، وكان الإجراء الذي اتخذته عبيد الله المهدي بتكليف القاضي أبي معمر عمران للقيام بإصلاحات جذرية على الخراج سنة 303 هـ، أرق الملاك بضرائب مستحدثة كالتقسيم والتضييع، الذي كان له الأثر السلبي على الملكية الخاصة، فتضرر أصحاب الضياع وضاقوا ذرعاً من هذه السياسة (1)، وقد تضمنت إحدى النوازل التي عرضت على الفقيه الداودي مدى معاناتهم من كثرة الخراج، وهذا نصّها : " وقيل له : فهل ترى لمن قدر أن يتخلص من غرم هذا الذي يسمى بالخراج إلى السلطان أن يفعل ؟ " (2).

وقد تضررت الملكية أوقات الفتن والحروب، ووقع على أصحابها الغبن والغصب، فقد أورد ابن رشد الجدل (ت 520 هـ / 1126 م)، مسألة حول الإكراه والغبن في شراء العقارات، حيث تعرض ملاك الأرض للابتزاز، وغالباً ما كان يتم ذلك باستخدام النفوذ والسلطة والمال (3)، وجاء في إحدى النوازل : " وسئل رضي الله عنه، في رجل شهد عليه أنه استغل ضيعة رجل ظلماً وعدواناً، ثم شهد الشهود : أن قيمة غلة الضيعة على التقريب، مائتا مثقال وخمسون مثقالاً. هل تجوز شهادة الشهود على التقريب دون معاينة بيع المستغل بقيمة محدودة أم لا ؟ وأثبت الرجل المطلوب أنه كان يعمر الضيعة ويقوم عليها ويؤدي عليها

(5) الشماخي، كتاب السير، ج 2، تحقيق محمد حسن، ط 1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2009، ص 341.

(6) القاضي النعمان، المصدر السابق، ص 303، 304.

(7) فاطمة بلهوارى، النشاط الاقتصادي في بلاد المغرب الإسلامي خلال القرن الرابع الهجري / 10 م، دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2004. 2005، ص 43، 79.

(1) الحبيب الجحاني، دراسات مغربية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي، ط 1، دار الطليعة، لبنان، 1980، ص 65.

(2) الداودي، المصدر السابق، ج 4، ص 179.

(3) ابن رشد أبو الوليد محمد الجدل، مسائل أبي الوليد ابن رشد (الجدل)، م 1، تحقيق محمد الحبيب التحكائي، ط 2، دار الجيل، بيروت، لبنان، دار الآفاق الجديدة، المغرب، 1993، ص 271.



الخراج للسلطان. هل يجب أن يقطع له ممّا شهد به عليه، حق العمارة وما أراده من الخراج أم لا ؟<sup>(4)</sup>. وكان زحف قبائل بني هلال على المغرب الأوسط، والفساد الذي أحدثوه في المدن والأرياف، وأمام ضعف الدولة الحمادية وفشلها في طردهم اضطرت لمنحهم الإقطاعات والهبات<sup>(5)</sup>، ويرجح أن يكون هذا الإقطاع على حساب أملاك الفلاحين، خاصة وأن الكثير من القرويين اضطروا لهجرة أراضيهم التي صارت مسرحاً للقبائل العربية، التي شكلت خطراً على الملكية الخاصة بالمغرب الأوسط، وقد وصف لسان الدين ابن الخطيب ذلك الوضع، بقوله: " فسبوا البلاد وأيتموا الأولاد، وانتهبوا الطارق والتلاد، وحسبك ... إلى اليوم فالخطب بهم لا يرفع، والوطن الخصب الرحيب قفر بلقع ..."<sup>(6)</sup>.

ورغم تمكن الدولة المرابطية من فرض نفوذها على الجزء الغربي من المغرب الأوسط، وسنها قوانين سمحت لولايتها بانتزاع ملكية أراضي أعدائها والمعارضين لسلطانها، إلا أن عقيدة المرابطين التي ارتبطت بأحكام الفقهاء المالكية، دفعتهم لحماية وإقرار الملكية الخاصة<sup>(1)</sup>، إلا أن الظروف السيئة التي نتجت عن الصراع بين المرابطين والموحدين، دفعت ملاك الأراضي إلى بيع ممتلكاتهم بالرغم من تدني أسعارها خوفاً من التعدي والغصب، ودفع بعضهم الظلم والابتزاز إلى رهن مزارعهم وضياعهم، ولجأ البعض الآخر إلى ما يعرف بالإنزال كوسيلة للحفاظ على ملكيتهم، حيث يقوم المنزل بكراء الأرض على فائدة المال فقط، وكثيراً ما كان يمتنع عن دفع الكراء ممّا يتسبب في الضرر لمالك الأرض<sup>(2)</sup>.

وخلاصة القول، أن الملكية الخاصة كانت حاضرة في تاريخ المغرب الأوسط، إلا أنها تأثرت بالمرجعية السياسية والفقهية للدول المتعاقبة على حكم البلاد، وكثيراً ما تعرضت للضرر والفساد بسبب النزاعات والفوضى التي سادت أوقات الثورات والحروب، وغالباً ما تم انتزاعها من أصحابها الشرعيين، ونقلها لأصحاب السلطة والمال، ممّا دفعهم للاحتيال عن طريق الوقف وغيره للحفاظ عليها، وقد تأثرت بهذه الظروف فعرفت تفاوتاً في الزيادة والنقصان من فترة إلى أخرى.

### الملكية الجماعية :

يشمل هذا النوع من الملكية أراضي القبائل وسكان الأرياف، كما تدخل فيه العقارات التي تمتلكها الأسر، وهي تشكل ملكية مشتركة تقوم على أساس العمل الجماعي في خدمة الأرض والإنتاج، وصار من الصعب على الباحثين فهم حقيقة ما وقع للملكية الجماعية في تاريخ المغرب الأوسط، في ظل السياسة المنتهجة من قبل الدول المتعاقبة على حكم هذه البلاد.

<sup>(4)</sup> نفس المصدر والمجلّد، ص 268.

<sup>(5)</sup> عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص 130.

<sup>(6)</sup> لسان الدين ابن الخطيب، أعمال الأعلام فيمن يبيع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام وما يتعلق بذلك من الكلام، ج 2، تحقيق كسروي حسن، ط 1، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، 2003، ص 324.

<sup>(1)</sup> عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص 132، 133.

<sup>(2)</sup> المرجع نفسه، ص 132، 133.

ولم تؤثر الصراعات السياسية وما خلفته من حروب ومآسي على استمرارية الملكية الجماعية، التي تعايشت جنباً إلى جنب مع الملكية الخاصة<sup>(3)</sup>، والأكيد أن قادة الفتح الإسلامي لم يتعرضوا لنزع ملكية أراضي القبائل، إلا من عارضوا الوجود الإسلامي وقاوموا الفاتحين، وتم مصادرة الأراضي التي هجرها أصحابها، لكن الولاة لم يغتصبوها بل اتخذوا إجراءات ترمي لتقسيم الأراضي على القبائل التي أسلمت وساهمت في نشر الإسلام، واحتفظت القبائل بملكيتها بمجرد إعلان الصلح<sup>(4)</sup>، ويمكن أن نجزم أن الملكية الجماعية شهدت انتشاراً في ظل الفتوحات الإسلامية، وبعد استقرار الوضع لصالح المسلمين، وتذكر الروايات أن عبد الرحمن بن رستم حين أراد بناء مدينة تاهرت، اضطر للتفاوض مع القبيلة التي تمتلك الأرض، وفي ذلك قال الشماخي: "... فاتفق رأي المسلمين على بنائها، فجعلوا لأهلها عليه خراجاً معلوماً، يأخذونه من غلتها..."<sup>(5)</sup>.

وكان شائعاً خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين الأراضي المشتركة بين أفراد القبيلة، وكثيراً ما كانت تتحول هذه الأراضي إلى ملكية خاصة عن طريق بيعها<sup>(1)</sup>، وقد تعرضت هذه الأراضي للغصب، وكانت مسرحاً للصراعات بين القبائل خاصة إذا توفرت على الخصوبة والماء، فقد سئل الفقيه الدّاودي: "عن قوم غصبوا أرضهم، ثم قدروا على الانتصاف، وقد زرعها الغاصب زماناً، ووجدوا فيها زرعاً قائماً"<sup>(2)</sup>. ويرجح أن الكثير من القبائل اهتمت بإحياء أرض الموات، إما رغبة في زيادة أملاكها وتوسيع مواطنها، أو محاولة تعويض ما فقدته في مواطنها بسبب غصب من قبل أصحاب النفوذ، أو بدفع وغلبة من قبائل أخرى استولت على أملاكها، وقد جاء عند ابن أبي زيد القيرواني: "الإحياء في الموات البعيد عن العمران، حفر الآبار، وشق العيون، وغرس الشجر، وبناء البنيان، وتسييل الماء عن الردعة من الأرض، وقطع الغياض، والفحص عن الأرض مما تعظم مؤونته، وتبقى منفعتة حتى يصير مالاً يُعتدُّ به، وتبقى منفعتة، فهذا وشبهه إحياء"<sup>(3)</sup>.

واهتمت الدولة العبيدية بنزع الملكية من القبائل المناوئة لها، وقام عبید الله المهدي بمنح إقطاعات واسعة لقبائل كتامة لاسترضائها وكسب ولائها<sup>(4)</sup>، ويبدو أن تمرد القبائل في المدن والأرياف والبوادي وإعلان الثورات، ومساندتهم لحركة أبي يزيد مخلد بن كيداد<sup>(5)</sup>، كان رداً على السياسة الفاطمية المحففة في

<sup>(3)</sup> إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 19.

<sup>(4)</sup> الدّباغ، المصدر والجزء السابقان، ص 67.

<sup>(5)</sup> الشماخي، المصدر والجزء السابقان، ص 265.

<sup>(1)</sup> عمارة علاوة، المرجع السابق، ص 132.

<sup>(2)</sup> الدّاودي، المصدر السابق، ج 4، ص 183.

<sup>(3)</sup> ابن أبي زيد القيرواني، المصدر والجزء السابقان، ص 505.

<sup>(4)</sup> القاضي النعمان، المصدر السابق، ص 302، 303.

<sup>(5)</sup> المصدر نفسه، 327، 328، 329، 332.

حقهم، والتي شكلت خطراً على حق الملكية للقبائل التي خالفتهم في المذهب، وكانت ترى أنهم يشكلون تهديداً على وجودها، وهذا ما تفتن إليه المنصور الفاطمي، فعمل على إرضاء قبائل زناتة واستمالتهم، وكسب ود أميرهم محمد بن خزر الذي منحه مبلغ عشرة آلاف دينار، ومنحهم الأرزاق والعطايا<sup>(6)</sup>، واستمر على هذه السياسة في مداهنة زناتة وأمرائها وحفظ أملاكهم، وإسقاط الجباية عنهم<sup>(7)</sup>.

لكن من الصعب الحديث عن أراضي القبائل أو الملكية الجماعية في ظل زحف القبائل العربية الهلالية على المغرب الأوسط، التي عاثت فيه خراباً واستبداداً فغالباً ما اضطرت قبائل البربر بعد الهزيمة وعدم القدرة على الدفاع عن مضاربها إلى الهجرة، فاستولى العرب عليها وانتقلت الملكية إليهم، كما أن الحماديين لجأوا إلى إقطاع الأرض للعرب لتجنب خطرهم، ويتضح ذلك من قول ابن خلدون: "... وأظهروا في الأرض الفساد، وهجروا ملوك إفريقية والمغرب من صنعها وولاية أعمالهم في الأمصار، وملكوا عليهم الضواحي يتحيفون جوانبهم ويقعدون لهم بالمرصد، ويأخذون لهم الإتاوة على التصرف في أوطانهم"<sup>(1)</sup>.

وإذا كانت الدولة المرابطية راعت المرجعية الفقهية المالكية فيما يتعلق بملكية الأرض، وحفظ حقوق الأفراد والجماعات، فإن الموحدين حين استولوا على البلاد عنوة، اعتبروها أرضاً خراجية تقطعها الدولة لمن تشاء<sup>(2)</sup>، لكن يمكن الجزم أن الموحدين حاولوا الحفاظ على أراضي القبائل وعدم المساس بها، وإبقاء الملكية على ما كانت عليه لضمان مداخل الخراج، وقد ذكر السلاوي قيام عبد المؤمن بن علي (526. 558 هـ / 1131. 1163 م)، بمسح أراضي بلاد المغرب، وفرض الخراج على القبائل، بقوله: "... وما بقي قسط عليه الخراج، وألزم كل قبيلة بقسطها من الزرع والورق..."<sup>(3)</sup>. وبناءً على هذه الرواية فإن عبد المؤمن بن علي لم يهتم بوضعية الأرض، إن كانت فتحت صلحاً أم عنوة أم أسلم عليها أهلها، فحل اهتمامه كان منصباً على جباية الخراج، وإلزام القبائل بدفعه.

وقد شهدت الأراضي الجماعية نزاعاً بين مالكيها، فمنهم من كان يسعى لتقسيمها من أجل بيعها أو استغلالها، ومنهم من سعى لتكريس التملك الجماعي للأرض، وكثيراً ما كانوا يلجئون إلى ممارسة حق الشفعة مما يؤزم الوضع بين المتخاصمين، كما كانت مسألة الهبة حاضرة في المعاملات بين الأفراد في الملكية المشتركة، وقد حفظت كتب النوازل الكثير من هذه الظواهر التي أحاطت بالملكية الجماعية في ظل الظروف الطبيعية والبشرية المختلفة كالأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك الجوائح التي

<sup>(6)</sup> ابن حماد، المصدر السابق، ص 68، 69.

<sup>(7)</sup> المصدر نفسه، ص 70، 71.

<sup>(1)</sup> ابن خلدون، المصدر السابق، م 6، ص 24.

<sup>(2)</sup> عز الدين أحمد موسى، المرجع السابق، ص 139.

<sup>(3)</sup> السلاوي، الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، م 1، اعتنى به محمد عثمان، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007، ص

ألحقت أضراراً بالغة بالأراضي الجماعية<sup>(4)</sup>، وقد ذكر أبو الأصبغ عيسى مسألة تتعلق بخلاف حول أراضي مشتركة بين أفراد أسرة، استغلوا قرى وعقارات وأراضي لمدة تزيد عن عشرين سنة بعد وفاة أبيهم، ثم وقعوا في خلاف حول هذه الملكية<sup>(5)</sup>.

وفي الأخير، يمكن القول أن الملكية الجماعية مرت بظروف كان لها الأثر الخطير على وضعيتها القانونية، فلم تسلم من التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فكثيراً ما تأثرت بالتوترات السياسية التي انعكست بشكل مباشر على الأراضي الجماعية للقبائل، والأرض المشتركة بين العائلات والأسر، وكانت محل أطماع من أطراف عدّة داخل السلطة وخارجها، وغالباً ما أدت الصراعات القبلية خاصة في فترة دخول العرب الهلالين إلى الإضرار بالملكية وتغيير هوية أصحابها.

### أراضي الوقف :

تعتبر مسألة الأوقاف من المسائل المتميزة في تاريخ المغرب الأوسط، لارتباطها بشكل وثيق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وكان الوقف حاضراً ومؤثراً في القضايا المتعلقة بملكية الأرض، وقد وفرت لنا المصادر الفقهية مادة علمية غزيرة تساعد الباحث في دراسة وضعية الأرض التي خضعت لنظام الأوقاف، والإمام بكافة جوانبها.

يعتبر الوقف من أهم الظواهر الدينية والاجتماعية التي تميز بها المجتمع بالمغرب الأوسط، فكانت الأراضي والأرزاق تحبس على المساجد ودور العلم، وكذلك على الأفراد والجماعات، وقد عرّف الفقيه أبو الإصبع عيسى الحبس، وبيّن شروطه، حين قال: "اعلم أن الحبس من شروط صحته حوزة عن محبسه في صحته، كالصدقة والهبة وغيرهما، مما هو في معنى عطية، وقد تقدم هذا، ولا خلاف فيه بين مالك وأصحابه"<sup>(1)</sup>. ويبدو أن الفاتحين هم أول من حبس الأراضي في تاريخ المغرب، حيث اعتبروا الأراضي التي فتحت عنوة وبقاً لعامة المسلمين، اقتداءً بسياسة الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه (13-23هـ/632-643م)، وقد أجمع فقهاء المالكية على ذلك<sup>(2)</sup>.

ولا بد من الإشارة إلى موقف الفقهاء من ظاهرة الابتزاز والاحتيال، التي مارسها البعض للاستحواذ على أراضي الوقف، ممّا دفعهم لسن القوانين ووضع الحدود لحماية الوقف من الغصب، ونظراً لهذه المخاطر، قال ابن أبي زيد القيرواني: "ومن مات من أهل الحبس فنصيبه على من بقي، ويؤثر في الحبس

<sup>(4)</sup> ينظر: ابن رشد أبو الوليد محمد الجد، المصدر والمجلّد السابقان، ص 241؛ القاضي عياض، مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، تحقيق محمد بن شريفة، ط 3، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2011، ص 219، 248، 249.

<sup>(5)</sup> أبو الأصبغ عيسى، المصدر السابق، ص 415.

<sup>(1)</sup> أبو الإصبع عيسى، المصدر السابق، ص 562.

<sup>(2)</sup> ابن أبي زيد القيرواني، المصدر والجزء السابقان، ص 489.

أهل الحاجة بالسكنى والغلة، ومن سكن فلا يخرج لغيره إلا أن يكون في أصل الحُبس شرط فيمضي، ولا يُباع الحُبس وإن خربَ ويُباع الفرس الحُبس يَكَلْبُ وَيُجَعَلُ ثَمْنُهُ في مثله أو يُعَانُ به فيه، واختلف في المعاوضة بالرَّبْعِ الخَرَبِ برِيعِ غيرِ خَرَبِ رَبِّ" (3).

وقد تضمنت العديد من المصادر روايات تشير إلى قيام الدولة العبيدية بمصادرة أراضي الوقف، فذكر المالكي أن عبيد الله المهدي أمر بالاستحواذ على أموال الأحماس، وعطل عمل الفقهاء، حيث منعهم من الفتوى وتحرير عقود الوثائق (4)، ففي نظر العبيديين أن الأحماس التي وجدت من قبلهم وعقدت على يد فقهاء المالكية غير شرعية، ولهذا تم الاستيلاء عليها وضمها إلى أملاكهم، ثم أقدموا على إعادة تنظيم أراضي الأوقاف وفق منظورهم السياسي والفقهية، وكان المعز لدين الله الفاطمي قد أنشأ ديوان الأحماس لتقييد الأوقاف العامة والخاصة، والنظر فيها والعمل على تأمينها (1)، فقد أحدثت الدولة العبيدية ضريبة تفرض على الأحماس، وانتهج الأمراء والولاة أسلوباً جديداً للاستحواذ على أراضي الوقف عرف " بالاستلاف"، وأمام هذا الخطر لجأ الناس إلى بيع الأراضي ومنحها للفقراء والمساكين بدلاً من تحبيسها لتجنب وقوعها في يد المغتصبين، ولهذا أجمعت الدراسات على تراجع معدلات التحبيس، وتناقص أراضي الوقف في العهد الفاطمي (2).

ولم تلق الأحماس الكثير من الاهتمام من قبل المرابطين والموحدين، وكانت الأراضي من مزارع وبساتين تحبس لفائدة المساجد، والمؤسسات العلمية، والأبناء، والمرضى، وغيرهم، ومما زاد انتشار ظاهرة التحبيس ظهور الزهد والتصوف، والرغبة في التقرب إلى الله عن طريق الأوقاف، فانتشرت في هذه الفترة أراضي الوقف إلى جانب أنواع الملكيات الأخرى (3)، واستحدثت الدولة الموحدية تنظيمات إدارية ومالية نجم عنها اعفاء أراضي الحبس من الضرائب (4)، ويبدو أن الخوف من نزع الملكية والاستحواذ عليها، دفع الكثير من أرباب الأراضي للجوء إلى الحيلة للحفاظ على أملاكهم والاطمئنان بانتقالها لأولادهم بعد وفاتهم، أو تحريماً من دفع الضرائب المستحقة، فكان اللجوء إلى التحبيس، وقد ذكر القاضي عياض (ت 544 هـ / 1149 م)،: " عقد تضمن تحبيس فلان على ابنه فلان وفلان بجميع أرضه بالسوية بينهما والاعتدال حبسها عليهما وعلى أعقابهما حبساً مؤبداً، وتم عقد الحبس على واجبه وحوزه، ومات الأب

(3) ابن أبي زيد القيرواني، رسالة في فقه الإمام مالك، ضبط وتصحيح عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص 87.

(4) المالكي، المصدر السابق، ج 2، ص 56.

(1) نجم الدين الهنتاني: "الأحماس بإفريقية وعلماء المالكية إلى منتصف القرن 6 هـ / 12 م"، مجلة العلوم الإنسانية، السنة 03، العدد 174. 1996، جامعة تونس الأولى، ص 98، 99.

(2) المرجع نفسه، ص 100. 102.

(3) عز الدين أحمد موسى، المرجع السابق، ص 154، 155.

(4) المرجع نفسه، ص 156.

والابنان بعده وتركوا عقباً كثيراً وعقب أحدهما أكثر من عقب الآخر، وفي بعضهم حاجة، فكيف ترى قسمة هذا الحبس بين هؤلاء الأعقاب...<sup>(5)</sup>. وذكر الدبّاغ نقلاً عن سبقه من المؤرخين، وقوع الاستيلاء على الأراضي المحبسة في بلدة تبسة<sup>(6)</sup>، وتطرق ابن رشد الجدل لخلاف وقع حول ضيعة، حيث ادّعى أحد الطرفين بملكيتها والآخر بتحبيسها، وطرح عليه العديد من المسائل المتعلقة بمحاصرة الأحباس ضد الحيازة والتقدم والتحاييل بعرضها للبيع<sup>(7)</sup>، ومن بين المسائل التي أثارها النقاش في الأوساط الفقهية كراء أراضي الوقف لفترة طويلة، والذي أثار مخاوف حول محاولة الاستيلاء عليها، ومنها مسألة طرحت على أبي الوليد محمد ابن رشد الجدل<sup>(8)</sup>.

وخلاصة القول، تعرضت أراضي الوقف إلى نفس الأخطار التي أحاطت بمختلف أنواع الملكية، فوقع عليها الاحتيال والابتزاز رغبة في الاستيلاء عليها، مما دفع أصحاب الوقف إلى إيجاد طرق بديلة لتجنب وقوع الأرض في يد المعتصبين، كما كان الحبس وسيلة للتهرب من دفع الضرائب، وعموماً كان الوقف حاضراً فيما يتعلق بمسألة ملكية الأرض.

### أراضي الدولة والإقطاع :

لعبت الملكية العقارية دوراً هاماً في التاريخ الاقتصادي للمغرب الأوسط، حيث تمكنت الدول المتعاقبة على حكم البلاد من امتلاك أراضي زراعية شاسعة بعد انهيار الأنظمة التي سبقتها، كما كان لها السلطة المطلقة على أراضي الموات والغابات تقطعها لمن تشاء، ولهذا تعترض الباحث إشكالية تتعلق بالوضعية القانونية لانتقال الملكية عبر الدول المتعاقبة على حكم المغرب الأوسط، وتطور ظاهرة الإقطاع وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد استولت الدولة الأموية على الأراضي التي فتحت عنوة، والتي جلى عنها أهلها خوفاً من القتل، وصارت ضمن أملاك الدولة ويضاف إليها أراضي الموات، وعمدت إلى إقطاع هذه الأراضي لصالح القبائل والجنود، وقد أشارت بعض الدراسات إلى إقدام السلطة الأموية على تقسيم الأراضي التي كانت ملكاً للنبلاء البيزنطيين على القبائل العربية<sup>(1)</sup>، إلا أن بعض الدراسات الأخرى ترى أن التغيير الذي شهدته أفريقية بامتلاك القبائل العربية للكثير من الأراضي، لم يحدث في المغرب الأوسط حيث بقيت الملكية في يد البربر<sup>(2)</sup>.

<sup>(5)</sup> القاضي عياض، المصدر السابق، ص 197.

<sup>(6)</sup> الدبّاغ، المصدر والجزء السابقان، ص 29، 30.

<sup>(7)</sup> ابن رشد أبو الوليد محمد الجد، المصدر والمجلد السابقان، ص 256، 257، 275، 276.

<sup>(8)</sup> نفس المصدر والمجلد، ص 235.

<sup>(1)</sup> الحبيب الجناحي، المرجع السابق، ص 18.

<sup>(2)</sup> عمارة علاوة، المرجع السابق، ص 131.

وتعتبر أرض الحمى من أهم أملاك الدولة، التي تخصص لرعي المواشي والدواب<sup>(3)</sup>، ولا بد من الإشارة إلى أن ظاهرة الإقطاع ملازمة للدولة، فهناك نوعين من الإقطاع، فالنوع الأول يعرف بإقطاع تمليك، ويضم أرض الموات، والمعادن، والأرض العامر، والنوع الثاني يعرف بإقطاع استغلال، ويضم الأرض التي فرض عليها الخراج، وكذلك التي قسمت على قواد الجيش وكل من تربطه علاقة الولاء أو مصالح مشتركة مع الدولة ورجالها<sup>(4)</sup>، ويفرض على أرض القطائع العُشر لأنها بمنزلة الصدقة، وهذا راجع لحكم الإمام لأن صاحب الإقطاع يعمل في حفر الأنهار، وخدمة الأرض، وإنشاء البيوت، والقطائع مستحبة لكن بشرط إقطاع أرض لا مالك لها ولا عمارة فيها، وذلك لإحياء الأرض وعمارتها وزيادة في الخراج، وفي ذلك قال القاضي أبو يوسف يعقوب: "... ولا أرى أن يترك أرضاً لا ملك لأحد فيها ولا عمارة حتى يقطعها الإمام فإن ذلك أعمر للبلاد وأكثر للخراج..."<sup>(1)</sup>.

وكان يتم إقطاع الأرض الزراعية، لضمان استمرار ولاء القادة العسكريين وشراء ذمم القبائل، والتمكن من إنشاء أحلاف ضد الأخطار التي تشكل تهديداً لأمن وبقاء الدولة، والحفاظ على ممتلكاتها، ولكن هذا الإقطاع اتخذ على حساب الملكيتين العامة والخاصة<sup>(2)</sup>، ولهذا نجد أن الخليفة الوليد بن عبد الملك أقطع كوراً في بلاد المغرب لصالح بن منصور الحميري، لما قدمه من مجهود معتبر في حركة الفتح وإسلام بعض القبائل<sup>(3)</sup>، وقيام مسروق وهو أحد عمال موسى بن نصير بإقطاع قرى بأكملها لابنه محمد بن مسروق الزاهد (ت بداية القرن 3 هـ)<sup>(4)</sup>.

وأما بالنسبة لأراضي الدولة الرسمية كانت مشاعة بين القبائل تستغلها مقابل دفع الخراج، وعلى عاتق الدولة إنجاز المشاريع المتعلقة بالري والصيانة، وكان أمراء الدولة يملكون أراضي عرفت " بجنان الأمير"، وقد دفعت الاضطرابات والثورات التي شكلت تحدياً أمام الدولة الرسمية إلى الاستغناء عن نظام الأرض المشاعة، ولجأت إلى سياسة الإقطاع لاستقطاب ولاء القبائل والجنود، حيث استعانوا في أواخر عمر دولتهم بالقبائل العربية المستقرة بإفريقية لوضع حد للقبائل النائرة والناقمة على الدولة<sup>(5)</sup>، ويحمل محمود إسماعيل الإقطاعيين مسؤولية خراب المزارع وهجرة الفلاحين، ويؤكد أن السبب راجع لجهلهم بأساليب الزراعة وتقنياتها، ورغبتهم بمضاعفة المداخيل دون مراجعة أحوال الفلاحة، فيعمدون لاستنزاف الأرض

<sup>(3)</sup> إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 11.

<sup>(4)</sup> المرجع نفسه، ص 12.

<sup>(1)</sup> أبو يوسف يعقوب، كتاب الخراج، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1979، ص 58، 61.

<sup>(2)</sup> محمود إسماعيل، المرجع السابق، ج 2، ص 20، 21.

<sup>(3)</sup> بلال أحمد محمود، الإقطاع، التمليك، الاستغلال، المنفعة في صدر الإسلام، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2008، ص 68.

<sup>(4)</sup> محمد سويسي، المرجع السابق، ص 203.

<sup>(5)</sup> محمود إسماعيل، المرجع والجزء السابقان، ص 31، 32.

وإهمال قنوات الري مما ينهكها ويضعفها<sup>(6)</sup>، وحول الانعكاسات السلبية للإقطاع في الفترة الرستمية، قال: "فبلاد المغرب الأوسط المشهورة بكونها، أحد معادن الدواب والماشية والغنم والبغال والبراذين في عصر الصحوة البرجوازية أكل سكانها الكلاب والجيف في ظل الإقطاعية المرتجعة"<sup>(7)</sup>.

كان محمود إسماعيل من الذين دافعوا عن الدولة الفاطمية، واعتبرها حركة تغيير إصلاحية، جاءت لتقضي على الإقطاعية المنتشرة في بلاد المغرب ونشر العدالة، واتهم في ذلك فقهاء وعلماء السنة بتشويه صورة عبيد الله المهدي وخلفائه، لأنهم صادروا ممتلكاتهم ووضعوا حداً لعصر الإقطاعية<sup>(1)</sup>، إلا أن المصادر الشيعية الإسماعيلية تعارض هذا الرأي، وتتضمن نصوصاً تدل على سيادة الإقطاع في ظل الدولة الفاطمية، حيث قال القاضي النعمان: "... وفرق أكثرهن على وجوه كتامة، وقسم عليهم أعمال إفريقية وجعل لكل عسكر من كتامة ناحية منها، ومن غيرها من البلدان حيث انتهت طاعته وبلغ أمره، واستعمل وجوههم على مدائنها ... وكثرت نعمهم لما أصابوا من الأعمال وملكوا من البلدان ..."<sup>(2)</sup>. واتخذ المعز لدين الله الفاطمي ( 341 - 365 هـ / 952 - 975 م)، إجراءات ترمي لإقطاع القبائل الموالية له والجنود، وكل من كانت له حضوة عنده أراضي وضياع، ويتضح ذلك من قول القاضي النعمان: "... ويفرق عليهم السلاح والزوامل والمضارب، وجميع أدوات السفر إذا سافروا، مع إقطاعهم القطائع والضياع، واستعمالهم على الأعمال ..."<sup>(3)</sup>.

وقد تضمنت المصادر معلومات هامة حول انتقال ملكية الأراضي من الأمراء والأعيان بعد سقوط دولهم إلى أمراء وأعيان الدولة الفاطمية في سياق سياسة الإقطاع، حيث اصطلاح على هذا النوع من الأراضي المقتطعة "بالضياع السلطانية"، وكان لفقهاء المالكية موقفاً معارضاً لهذه الإقطاعيات، حيث عرفت في الأوساط الفقهية "بالأراضي المدنسة" أو "الأراضي المغصوبة"<sup>(4)</sup>، وذكر ابن خلدون انفراد كتامة بهذه الإقطاعيات على يد عبيد الله المهدي<sup>(5)</sup>.

ورغم كثرة المصادر التي أبدت اهتماماً واضحاً بالزحف العربي، وما خلفه من آثار خطيرة على الحضارة المغربية، ووقوع العديد من الأراضي في يد العرب إما عن طريق الإقطاع أو الاستيلاء عليها عنوة، فإن شح المعلومات حول ظاهرة الإقطاع في ظل الدولة الحمادية يصعب على الباحثين فهم هذه الظاهرة وأبعادها، إلا أن لسان الدين ابن الخطيب يسعفنا بمعلومة هامة تتعلق بإقطاع قرية بأكملها لحميد الخلال

<sup>(6)</sup> نفس المرجع والجزء، ص 36.

<sup>(7)</sup> نفس المرجع والجزء، ص 39، 40.

<sup>(1)</sup> محمود إسماعيل، المرجع والجزء السابق، ص 123.

<sup>(2)</sup> القاضي النعمان، المصدر السابق، ص 302، 303.

<sup>(3)</sup> القاضي النعمان، المجالس والمسائرات، ج 26، تحقيق الحبيب الفقي و آخريين، ط 1، دار المنتظر، بيروت، لبنان، 1996، ص 532.

<sup>(4)</sup> فاطمة بلهوارى، المرجع السابق، ص 45.

<sup>(5)</sup> ابن خلدون، المصدر السابق، م 4، ص 44.



أحد الأدباء الأندلسيين على يد الأمير المنصور بن الناصر بن علناس (481. 498هـ / 1088 . 1104 م)، والذي تولى منصب الكتابة، وفي ذلك قال: " لما فرّ من ألمرية أمام المرابطين، فأقطعه تأس، ونظرها وأسكنه بما حسبما هو معروف "(6).

والجدير بالذكر أن الإقطاع كان حاضراً في دولة المرابطين، حيث استأثر الفقهاء والوزراء والولاة والكتاب بإقطاعات واسعة، كما عملوا على إعادة الأراضي المقتطعة لأصحابها<sup>(1)</sup>، وكانت أراضي الدولة والموات والأراضي المغتصبة من يد القبائل الثائرة، يتم إعادة إقطاعها وتوزيعها كلما انهارت دولة وحلت محلها أخرى، فقد انتهجت الدولة الموحدية سياسة الإقطاع لتشجيع استغلال الأرض وإحيائها ورفع من قيمة إنتاجها، واستفادت القبائل العربية من هذه السياسة، حيث تحصلت على العديد من الأراضي المقتطعة ضمن استراتيجية شاملة اعتمدها عبد المؤمن بن علي، بمسح بلاد المغرب وإعادة تنظيمها وتوزيعها لرفع مداخيل الخراج<sup>(2)</sup>.

خلاصة القول، أن المغرب الأوسط شهد مختلف أنواع الملكية، وقد وجدت الملكية العامة بجانب الملكية الخاصة، رغم الظروف التي عايشتها الوضعية القانونية لكلا الملكيتين من تعسف وغصب، وكان لتعاقب الدول تأثير مباشر على استقرار الملكية العقارية في تاريخ المغرب الأوسط، حيث كان للإقطاع الدور الفعال في إحياء الموات، كما كان سبباً للإهمال وتراجع الفلاحة.

## ب. النظم الزراعية :

شكلت الفلاحة أحد أبرز معالم التاريخ الاقتصادي للمغرب الأوسط، وقد تعددت أشكال الاستغلال الزراعي وتنوعت فشملت المزارعة، والمغارسة، والمساقاة، وسادت مختلف أصناف الشركة في هذه الفترة، إلا أنه تم استثناء المحاقلة<sup>(3)</sup>، بسبب نهي الرسول صلى الله عليه وسلم عن ذلك، حيث ورد في صحيح البخاري: " ثم حَدَّثَ عن رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن كراء المزارع، فذهب ابن عمر رضي الله عنه إلى رافع فذهب معه فسأله فقال : نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن كراء المزارع، فقال ابن عمر : قد علمت أننا كُنَّا نُكْرِي مزارعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بما على الأربعاء وبشيء من التبن "(4).

## المزارعة :

(6) لسان الدين ابن الخطيب، المصدر والجزء السابقان، ص 333.

(1) إبراهيم القادري بوتشيش، إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، ط 1، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 2002، ص 78.

(2) إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 18 . 21.

(3) المحاقلة تعني كراء الأرض. ينظر : الربيع بن حبيب الأزدي البصري، الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب، ترتيب أبي يعقوب الوردجاني، دار الفتح، بيروت، لبنان، مكتبة الاستقامة، مسقط، عُمان، بدون تاريخ، ص 152.

(4) الإمام البخاري، صحيح البخاري، تقدم أحمد محمد شاكر، ط 1، دار ابن الهيثم، القاهرة، مصر، 2004، ص 266.

يقوم نظام المزارعة على الشراكة بين طرفين، حيث يُقدّم الشريك الأول الأرض والبذور وآلة الحرث والحيوانات، ويقوم الشريك الثاني بالحرث والزرع ثم الحصاد والدرس، ويتعهد بالعمل والمتابعة إلى غاية جني المحصول على أن يحصل على كمية من هذا الإنتاج حسب ما نص عليه عقد المزارعة<sup>(1)</sup>، وجاء في الموطأ أنه تجوز المزارعة في الأرض البيضاء على الشطر، والثالث، والرابع<sup>(2)</sup>، وهناك معاملة أخرى كانت فيها المزارعة على الخمس، بحيث يحصل المزارع على خمس المحصول، في حين يأخذ صاحب الأرض أربعة أخماس، وهذا على أساس تقديم صاحب الأرض البذور والآلة والحيوانات، وعلى المزارع العمل والمتابعة والصهر على الإنتاج<sup>(3)</sup>، وقد حدد القاضي الباجي (ت 474 هـ / 1081 م)، شروط الشركة بقوله: "والجائز في المزارعة أن يكون البذر بينهما على قدر الجزء الذي يشتركان عليه ويتكافآن فيما بعد ذلك على قدر ذلك الجزء، وإن كانت الأرض لأحدهما والبقر والعمل من الآخر، وقيمة كراء الأرض مثل قيمة العمل وكراء البقر، فذلك جائز وإن اختلفت القيمتان لم يجز ذلك، ولا يجوز أن يكون البذر من أحدهما ومن الآخر الأرض، لأنه يصير كراء الأرض بالطعام، وإن اكتريا الأرض فأخرج أحدهما جميع البذر والآخر البقر وجميع العمل وكانت قيمة البذر قيمة كراء البقر والعمل جاز ذلك"<sup>(4)</sup>.

واستعرض القاضي يعقوب بن إبراهيم (ت 182 هـ / 798 م) كافة آراء المذاهب حول المزارعة، وأشار إلى كره أصحاب المذهب المالكي للمزارعة في الأرض البيضاء بالنصف والثالث، وإجازتهم ذلك في المساقاة<sup>(5)</sup>، وقد أدى هذا النوع من الشركة إلى وقوع مشاكل ونزاعات بين أرباب الأرض والمزارعين، فتضمنت النوازل معلومات هامة حول هذه الظاهرة، وقد سئل الإمام عبد الله بن وهب (ت 197 هـ / 812 م)، عن شركة مزارعة بين رجلين اختلفا حول الزريعة<sup>(6)</sup>، وذكر ابن أبي زيد القيرواني إحدى هذه المسائل، بقوله: "... فيمن أقر أنه أصاب في زرع ثلاثين مُدّاً، وقال هي بيني وبين فلان شاركني في الحرث وقد أنفقت على الدواب والعمل عشرة أمداد وبذرت خمسة أمداد، وكلامه متصل، وقال الآخر ماله عندي

(1) كمال أبو مصطفى، جوانب من حضارة المغرب الإسلامي من خلال نوازل الوئشريسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 65.

(2) الإمام مالك، الموطأ، تحقيق عبد الوهاب، ط 2، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010، ص 295.

(3) بيداء محمود، الزراعة والري في الأندلس في عصري الإمارة والخلافة (138 . 422 هـ / 756 . 1030 م)، قسم التاريخ، جامعة بغداد، 2005، ص 202.

(4) القاضي أبو الوليد سليمان الباجي، فصول الأحكام وبيان ما مضى عليه العمل عند الفقهاء والحكّام، تحقيق محمد أبو الأجنان، ط 1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2002، ص 225، 226.

(5) القاضي أبو يوسف يعقوب، المصدر السابق، ص 88.

(6) المجموع المذهب في أحوبة الإمامين ابن وهب (ت 197 هـ) وأشهب (ت 204 م)، جمع وتقديم حميد لحر، ط 1، منشورات وزارة الأوقاف، المغرب، 2009، ص 115.

من نفقة الأعوان ولا من الزريعة شيء والثلاثون مدي بيننا، فإن أقام المقر بيّنة أمه ولي الحرث معه، فالمقر مدّع...<sup>(7)</sup>.

وقد أشارت العديد من المصادر الفقهية إلى وقوع الظلم والتعدي بين الشريكين، فقال ابن أبي زمنين (ت 399 هـ / 1008 م) : " وسئل ابن القاسم عن الرجل يعطي أرضه وبقره رجلاً، وزريعة يعمل بها، على أن يخرج عند دفع الزرع ما أعطاه من زريعته، ثم يقسمان ما بقي على النصف ثم يزعم الذي أمسك الزوج، أن له نصف الزريعة وهو مقر لصاحبه بأرضه وبقره وبنصف الزريعة، وأنكر الآخر أن يكون له شيء إلا عمله بيده، فالقول قول من تراه؟"<sup>(1)</sup>. وفي إحدى المسائل التي وردت عند أبي الوليد ابن رشد الجدل تعطي صورة على تجاوز أرباب الأرض عقد المزارعة والاستحواذ على حقوق المزارعين، فقد أشارت إحدى النوازل إلى استيلاء صاحب الأرض على المحصول دون شريكه رغم أن الزريعة مشتركة بينهما<sup>(2)</sup>، وفي مسألة أخرى، قال : " وسألته عن رجلين اشتركا في الحرث على النصف أو على الثلث لأحدهما الأرض والآخر يعمل بيديه وزوجه، فقال أحدهما لصاحبه اجعل الزريعة كلها وعلى نصفها أو ثلثها أرضها عليك، فعملها جميعاً على ذلك فصلح الزرع أو هلك، وكيف ن فقال له : أسلفني بعدما عقد الشركة ؟"<sup>(3)</sup>.

وقد دفعت هذه النزاعات الفقهاء إلى توثيق عقد المزارعة، ولحسن الحظ احتفظت لنا بعض المصادر بهذه الوثائق، فقد عرض المؤرخ عبد الواحد المراكشي نماذج عن وثيقة مزارعة في الفترة المرابطية والموحدية، وقدم معطيات عن العقود المنحزة بين الشريكين، ودور الموثقين في اتمام صفقة الشركة وحفظ حقوق الطرفين<sup>(4)</sup>، وقد ذكر القاضي أبو إسحاق (ت 579 هـ / 1183 م)، الشروط الواجب توفرها في الموثق، وشروط المتعاقدين، فأقر عدم جواز حل الوثيقة إلا برضاء المتعاقدين واستثنى من ذلك المزارعة والمغارسة<sup>(5)</sup>، وحدد مضمون عقد المزارعة واشترط نسختين من العقد لضمان حفظ مصالح الشريكين<sup>(6)</sup>. وقد شاعت هذه المسائل في الفترة الرستمية، وتعطي إجابات أفصح بن عبد الوهاب (ت 208 . 261 هـ / 823 . 874 م)، صورة عن العلاقات بين الشريكين، حيث قال : " وذكرت رجلاً اشترك مع

<sup>(7)</sup> ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، المصدر السابق، ج 9، ص 312، 313.

<sup>(1)</sup> ابن أبي زمنين، منتخب الأحكام، ج 1، تحقيق عبد الله بن عطية، مؤسسة الريان، المكتبة المكية، السعودية، بدون تاريخ، ص 165.

<sup>(2)</sup> ابن رشد أبو الوليد محمد الجدي، المصدر والمجلد السابقان، ص 166، 167.

<sup>(3)</sup> ابن رشد أبو الوليد محمد الجدي، البيان والتحصيل، ج 15، تحقيق أحمد الحبابي، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1988، ص

385.

<sup>(4)</sup> عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، تحقيق حسين مؤنس، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1997، ص 533.

543.

<sup>(5)</sup> القاضي أبو إسحاق الغرناطي، الوثائق المختصرة، إعداد مصطفى ناجي، ط 1، مركز إحياء التراث المغربي، الرباط، المغرب، 1988، ص

13.

<sup>(6)</sup> المصدر نفسه، ص 35.

الآخر في زرع لأحدهما الزريعة وللآخر الدابة، فأراد صاحب الزريعة أن يخرجها من تلك الزريعة، هل له ذلك أم لا؟<sup>(1)</sup> كما اهتم أحمد الفرستائي النفوسي (ت504هـ/ 1110 م)، بالمسائل المتعلقة بالمزارعة في المجتمع الإباضي، وعالج قضايا تتعلق بالشركة في الحرث والزريعة<sup>(2)</sup>، وكان شائعاً خلال هذه الفترة المزارعة على النصف، كما أثبتت المصادر التاريخية والفقهية على وجود باقي نظم المزارعة بالثلث والرابع<sup>(3)</sup>. وقد عانى المزارع من الظلم والجور بسبب الاستغلال الذي تعرض له من قبل أرباب الأرض، والتجاوز على ما أتفق عليه في عقد المزارعة بين الشريكين خاصة في العهد المرابطي، الذي شاعت فيه مختلف أنواع المزارعة، ووقع الاستبداد في حق المزارعين الذين غالباً ما كان يفرض عليهم خدمة حيوانات صاحب الأرض، وحرمانهم من الحصول على التبن بعد الحصاد والدّرس، وفي بعض الحالات يُحرم المزارع من المشاركة في الإنتاج إذا لم يستطع توفير نصف البذر، وهذه التجاوزات لم تقع في عهد الموحدين<sup>(4)</sup>، الذين أنشئوا ما يعرف " بديوان المختص " يشرف عليه أمين الضياع، ويتولى مراقبة المزارعة في أراضي المخزن، وكان يسمى الإقطاع عند الموحدين " بالإسهام "، وقد اتخذ صفة المزارعة حيث تكون الدولة شريكاً للملاكين في حال الأرض التي فتحت عنوة<sup>(5)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن مختلف أنواع المزارعة عرفها المغرب الأوسط خلال القرن السادس الهجري، حيث وقعت الشركة بين أرباب الأرض والمزارعين على النصف والثلث والرابع، وقد ساد نظام الخماسة الذي اضطر إليه المزارع الفقير البائس، ويعد هذا النظام من أبشع المعاملات الزراعية، حيث لا تتجاوز حصة المزارعين ثُمس الإنتاج، رغم ما يبذلونه من جهود شاقة تشمل الحرث، والسقي، والحصاد، والدّرس<sup>(6)</sup>، وكثيراً ما كان يسعى أرباب الأرض إلى الهيمنة والسيطرة على المزارعين وإخضاعهم عن طريق استغلال ظروفهم المادية السيئة، فيلجئون إلى تسليفهم الحيوانات والبذور قبل بداية العمل على ما ينص عليه عقد المزارعة، وهذا على شرط أن الالتزام بدفعها يكون قبل موسم الحصاد، وفي حالة المناصفة كان يشترك الطرفين في دفع الزرع وأدوات الحرث مناصفة، وعلى الشريك الأول الأرض، وعلى الشريك الثاني القيام بكافة الأعمال من حرث وزرع وحصاد ودرس، ويتم تقسيم المحصول مناصفة بين الشريكين<sup>(1)</sup>.

(1) أفلح بن عبد الوهاب، من جوابات الإمام أفلح بن عبد الوهاب، تحقيق عمر بن الحاج، مذكرة تخرج، معهد العلوم الشرعية، سلطنة عمان، 2005، ص 24.

(2) أبو العباس أحمد الفرستائي النفوسي، القسمة وأصول الأرضين، ج 6، تحقيق بكر بن محمد ومحمد بن صالح، ط 2، المطبعة العربية، جمعية التراث، القارة، غرداية، الجزائر، 1997، ص 399-411.

(3) جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص 24، 25.

(4) صالح محمد فياض، المرجع السابق، ص 115.

(5) عز الدين أحمد موسى، المرجع السابق، ص 140، 141، 147.

(6) إبراهيم القادري بوتشيش: "العلاقات الإنتاجية بين المزارعين وأرباب الأراضي في المغرب والأندلس خلال القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، مجلة دراسات عربية، السنة 34، العدد 7، 8، ماي 1998، لبنان، ص 111.

(1) إبراهيم القادري بوتشيش، العلاقات الإنتاجية، المرجع السابق، ص 112.

خلاصة القول، أن العلاقات الإنتاجية التي ربطت بين أرباب الأرض والمزارعين عرفت كافة أنواع المزارعة على الثلث والرُّبع والنصف، ولكن أخطرهما كان على الخمس، والذي عُرف بنظام الخماسة، وكان مجحفاً في حق المزارعين الذين غالباً ما انتهكت حقوقهم، وإلى جانب المزارعة انتشرت المزارعة والمساقاة.

### المُغَارَسَةُ :

تعتبر من أهم المعاملات الزراعية التي تدخل ضمن استغلال الأرض، وتُتميز العلاقات الإنتاجية التي تربط بين أرباب الأرض والمزارعين، وقد عرّفها الفقيه عبد الله بن أحمد، بقوله: "... المزارعة تجوز فيما ذكر، وهي الأشجار أو ما يطول بقاءه ومكثه في الأرض سنين، ولا يجوز فيما ليس كذلك ممّا يزرع كل سنة..."<sup>(2)</sup>. فكان مالك الأرض يستأجر عاملاً يتقن الغرس في فترة قد تتجاوز أحياناً عشر سنوات، ويقوم العامل بكافة الأشغال من غرس الأشجار، وسقيها، والاعتناء بها إلى غاية ظهور ثمارها ويقسم المحصول مناصفة بينهما<sup>(3)</sup>، وقد أجاز الفقهاء المزارعة على شرط أن يكون العامل شريكاً لصاحب الأرض في الأصول الثابتة للشجر، كالنخل، والتين، والرمان، والزيتون، والكرم<sup>(4)</sup>، ومن بين الشروط التي أجازها الفقهاء على العامل، القيام بكافة الأشغال المتفق عليها في عقد المزارعة كتنقية الأرض وتزريبها والبناء حولها، والقيام عليها حتى تنمو وتظهر ثمارها وتنضج<sup>(5)</sup>.

وقد تتعرض الأشجار للإتلاف على يد بعض المفسدين لبناء موضعها أو غرس شجر آخر، أو تكون عرضة للحيوانات، أو عرضة للقطع والتخريب بأمر من الحكام كعقوبة لصاحب الأرض، وهذا ما وقف عليه الفقهاء، ولهذا أجازوا تنفيذ العقوبة بالمال لا بإتلاف الشجر<sup>(6)</sup>، وقد اجتهدوا لتوثيق عقود المزارعة لتجنب النزاعات بين الشريكين ووضع حد للتجاوزات، وقد عرض عبد الواحد المراكشي بعض الوثائق المتعلقة بعقود المزارعة وذكر فحواها<sup>(7)</sup>، وتضمنت المصادر الفقهية العديد من عقود المزارعة بضبط شكلها ومضمونها بما يحفظ حقوق الشريكين<sup>(1)</sup>، ورغم هذا وقعت الكثير من المنازعات بين أرباب الأرض والمزارعين، فقد ذكر الفقيه اللخمي (ت 478 هـ / 1086 م)، نازلة تتعلق بتقسيم الثمار على رؤوس النخل أو بعد حرسها بالقرعة<sup>(2)</sup>، وقد أطلعنا إحدى النوازل بنقض صاحب الأرض لعقد المزارعة، حيث

<sup>(2)</sup> عبد الله بن أحمد، مخطوط التعرّيج والتبرّيج في ذكر أحكام المزارعة والتصبير والتولّيج، مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء، المغرب، رقم 471، ص 03.

<sup>(3)</sup> إبراهيم القادري بوتشيش، العلاقات الإنتاجية، المرجع السابق، ص 113.

<sup>(4)</sup> عبد الستار الخويلدي: "المزارعة"، مجلة الهداية، العدد 185، ديسمبر 2012، تونس، ص 33.

<sup>(5)</sup> عبد الله بن أحمد، المصدر السابق، ص 07.

<sup>(6)</sup> المصدر نفسه، ص 11.

<sup>(7)</sup> عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص 575، 581.

<sup>(1)</sup> ينظر: ابن رشد أبو الوليد محمد الجدي، مسائل أبي الوليد، المصدر والمجلد السابقان، ص 140، 141.

<sup>(2)</sup> فتاوى أبي الحسن اللخمي القيرواني، من نفائس فتاوى فقهاء الغرب الإسلامي، جمع وتحقيق حميد بن محمد لحر، دار المعرفة، الدار البيضاء، المغرب، بدون تاريخ، ص 111.

اقتسم الثمار مناصفة مع شريكه ثم حرمه من حقه في السنوات التالية<sup>(3)</sup>، ممّا يعد تعدياً على المغارسين وهضم حقه من قبل أرباب الأرض، وهذا كان شائعاً آنذاك، وتضمنت نازلة أخرى مسألة تتعلق بالعمل أراد بيع ما عمل بعد أن غرس، ولقح غرسه وأقام عليه عام أو عامين ثم عجز عن اتمام الممارسة، فوقع النزاع بينه وبين رب الأرض<sup>(4)</sup>، وقد أطلعنا بعض المصادر عن وقوع الممارسة حتى في الأرض المحبسة، وكان القاضي أبو المطرف المالقي (ت 497 هـ / 1103 م)، قد ذكر نازلة تتعلق بأرض وقف استغلت من قبل مغارس بأمر من الحاكم<sup>(5)</sup>.

ورفض الفقهاء في العهد المرابطي إخضاع الأرض المحبسة للممارسة، إلاّ بأمر من القاضي، وفي المقابل أجازوا المزارعة لأن أجلها قصير إذا ما قورن بطول مدة الممارسة، وهذا لحفظ ملكية الوقف ووضع حد للتلاعب بها<sup>(6)</sup>، وقد أدت الجوائح المتكررة في القرن السادس الهجري بالفقهاء إلى وضع شروط للممارسة لتجنب وقوع خصومات بين الشركاء، وهذا ارتبط بطبيعة المتغيرات المناخية التي تسود الأرض، والتي صنّفت إلى قسمين وهما، أراضي مأمونة وأخرى غير مأمونة<sup>(7)</sup>.

خلاصة القول، عرفت الممارسة نفس الظروف التي أحاطت ببقية أنواع المعاملات الزراعية، ورغم محاولات الساسة والفقهاء حماية أطراف الشركة وحفظ حقوقهم بتشريع القوانين، وتوثيق العقود، إلاّ أنه وقع النزاع بين الشركاء وساءت العلاقة بين أرباب الأرض والمغارسين، وتعرضت أراضي الوقف لمحاولات التعدي والاستيلاء في ظل نظام الممارسة، ممّا أوجب على الفقهاء التدخل لحمايتها.

## المُساواة :

يبدو أن هذا النوع من الاستغلال كان سائداً بين ملاك الأرض والعمّال، وقد حدّد الجوهري (ت 393 هـ / 1002 م)، مفهوم المساواة بقوله: " أن يستعمل الرجل رجلاً في نخيل أو كروم ليقوم بإصلاحها على أن يكون له سهم معلوم ممّا تغله"<sup>(1)</sup>، وقد اختلفت آراء الفقهاء والمذاهب في ذلك، فمنهم من

(3) ابن رشد أبو الوليد محمد الجد، البيان والتحصيل، المصدر السابق، ج 15، ص 405.

(4) ابن رشد أبو الوليد محمد الجد، فتاوى ابن رشد، ج 2، تحقيق المخطار بن الطاهر التليبي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1987، ص 1360، 1361.

(5) القاضي أبو المطرف المالقي، الأحكام، تحقيق الصادق الحلوي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1992، ص 179.

(6) عز الدين أحمد موسى، المرجع السابق، ص 156.

(7) عبد الهادي البياض، الكوارث الطبيعية، المرجع السابق، ص 242.

(1) الجوهري، الصحاح، ج 6، تحقيق أحمد عبد الغفور، ط 4، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1987، ص 2379، 2380.

أجازها في النخل فقط، ومنهم من أقرها في النخل والكرم فقط، أما الإمام مالك فأجازها في كل الأصول الثابتة كالزيتون، والرمان، والتين، وغيرها، وفي الأصول غير الثابتة كالبطيخ والمقاثي<sup>(2)</sup>.

فكان صاحب البستان أو الجنان يقدم الآلات والحيوانات، ويتعهد المساقى بالعناية والسقي والتسميد والحماية من الطيور والحشرات وللصوص، وكل ما يشكل خطراً على الشجر، وبعد جني الثمار يتحصل على حصة من المحصول حسب عقد المساقاة<sup>(3)</sup>، وذكر الماوردي أن المساقاة كانت تعقد بين الفلاحين والحكام في الأرض التي وقعت في يد المسلمين الفاتحين بعد هجرة أصحابها، والتخلي عنها خوفاً من المسلمين<sup>(4)</sup>، وقد وردت مسائل تتعلق بمساقاة زيتون في أرض المغرب، وما أثير حولها من خلاف<sup>(5)</sup>، وخلصت بعض الدراسات إلى أن الموحدين فرضوا على بعض القبائل الثائرة حُكم المساقاة في أرضهم، بإجبارهم على دفع نصف الغلات تأديباً لهم على الثورة ضدهم<sup>(6)</sup>، وحسب الوثائق التي أطلعنا عليها عبد الواحد المراكشي، فإن المساقاة شملت الضياع والأراضي الشاسعة في عهد المرابطين والموحدين بتفويض المساقين للاشتغال بها، فكانت تعرف " بوكالة التفويض "، ففي إحدى الوثائق التي حملت عنوان " وثيقة وكالة التفويض "، ورد فيها: " وَكَلَّ فلان، فلان بن فلان على النظر في تسمير ضياعه بمزارعة ما يصلح مزارعته منها، وتقبييل ما رأى تقبييله، ومُساقاة ما وجب مُساقاته وعلى الإكراء على خدمة ما يجري خدمته على بدنه كم مرمة دور الضياع المذكورة وتسييخ أرضها وزبر كرماتها وحفرها وعلى قبض مستغل جميع أملاكه وضياعه ... وعلى تدبير جميع ماله من ضياع وأملاك ودواب وحيوان وغير ذلك ..."<sup>(7)</sup>. ونظراً لأهمية المساقاة في خدمة الأرض وإحيائها، فقد أفتى الفقهاء بجواز عقد مُساقاة واحد لعدد من الضياع والبساتين<sup>(8)</sup>.

في الأخير، نقول أن المغرب الأوسط شهد عقد أشكال مختلفة من الاستغلال الزراعي بين أرباب الأراضي والمزارعين، والتي شملت المزارعة، والمغارسة، والمساقاة، وكان للظروف السياسية والطبيعية تأثير واضح على هذه العلاقة، وكثيراً ما وقع النزاع بين الشريكين بسبب رغبة أحدهما التعدي والغصب والإخلال بما نص عليه عقد الشركة، وكانت لهذه المعاملات دور في استغلال الأرض وديمومة الإنتاج، وصارت العلاقات الإنتاجية بين الملاك والعمّال الزراعيين رهينة الظروف المتقلبة التي عاشها المغرب الأوسط.

(2) ابن رشد أبو الوليد محمد الحفيد، المصدر السابق، ص 546.

(3) أنور الرفاعي، المرجع السابق، ص 246.

(4) الماوردي، المصدر السابق، ص 218.

(5) ابن رشد أبو الوليد محمد الحد، البيان والتحصيل، المصدر السابق، ج 12، ص 178.

(6) عز الدين أحمد موسى، المرجع السابق، ص 137.

(7) عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص 527.

(8) سعيد بنحمادة، الماء والإنسان، المرجع السابق، ص 40.





## الفصل الثاني:

# السياسة الزراعية للدول المتعاقبة على حكم المغرب الأوسط

1. السياسة الزراعية للدولة الرستمية
2. السياسة الزراعية للدولة الفاطمية
3. السياسة الزراعية للدولة الحمادية
4. السياسة الزراعية للدولة المرابطية
5. السياسة الزراعية للدولة الموحدية

لقد اعتمد اقتصاد الدول المتعاقبة على حكم المغرب الأوسط منذ نشأتها إلى غاية زوالها، على الأرض وما تزخر به من تربة خصبة وتوفر المراعي والبيئة الداعمة لتحقيق نهضة زرعية، لما يتوفر عليه الإقليم من ثروة مائية وقابلية بشرية للإنتاج، وحين كان حكام الدول وولاتها يحسنون استغلال هذه الموارد صلحت الزراعة ونمت المراعي، بانتهاج سياسة تنمية ناجحة، وعندما أفسدوا في الأرض بالنهب والسلب واتباع سياسة فاسدة تقوم على حرق المدن والقرى والمزارع تأديبا لمخالفيهم تدهورت الفلاحة وتراجعت، ولجأوا لكافة الوسائل لفرض سلطانهم وجباية الخراج. الذي كان له تأثير بالغ على وضع الفلاحة وأحوال الفلاحين. فما هي السياسة الزراعية المعتمدة من قبل هذه الدول ؟ وفيما تتمثل انعكاساتها على واقع الفلاحة ؟

نحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أحد أهم المجالات الاقتصادية الوسيطية المتمثلة في الفلاحة، والتي تعاني من نقص الدراسات المهمة بمثل هذه المواضيع في تاريخ المغرب الأوسط، وقد ينم هذا التقصير عن ندرة وشح المصادر المؤلفة حول الفلاحة، التي تعد عماد اقتصاد الدول والمجتمعات الوسيطية، فالأرض كانت مصدر دخل رئيسي للدول على مر العصور، ووسيلة لجمع الثروة في مختلف المجتمعات، فنالت بذلك منزلة رفيعة لدى الدولة والمجتمع في المغرب الأوسط، وقد أشار ابن عبد ربه إلى أقوال الحكماء الذين اعتبروا أن أساس الملك العدل وصلاح الدول في حسن سياستها ومراقبة وولاتها وعاملها، حين قال: "كان إذا ولي لم يطابق بين جفونه، وأرسل العيون على عيونه، فهو غائب عنهم شاهد معهم، فاحسن راج والمسيء خائف"<sup>(1)</sup>.

وقد عكست المصادر التاريخية الدور الخطير الذي مثلته السياسة الضريبية في توجيه النشاط الفلاحي، والحقيقة يصعب الالمام في هذه الفترة بكافة جوانب السياسة الجبائية للدول القائمة بالمغرب الأوسط أو التي فرضت نفوذها على هذا الإقليم، وإن طبيعة الدراسة تدفعنا للوقوف على الآثار التي كانت تخلفها الجباية على المزارعين واستمرارهم في مزاولة نشاطهم، وبناءً على ذلك تجلّى موقف الشرع من عمال الجباية، وقد ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم، أنه قال: "من تقلد خراجا فقد تقلد ذلا، ومن تقلد ذلا فليس منّا"<sup>(2)</sup>. ولا طالما اهتم الحكام والولاة باختيار الجباة لأن صلاحهم ينجم عنه صلاح الفلاحة وازدهارها، وفسادهم ينجم عنه فسادها وأنحطاطها، وقد ورد عند الدّينوري وصايا أبرويز ملك الفرس لابنه شيرويه، حين قال: "انتخب لخراجك أحد ثلاثة: إما رجلا يظهر زهدا في المال، ويدعي ورعا في الدين، فإن كان كذلك عدل على الضعيف، وأنصف من الشريف، ووقّر الخراج، واجتهد في العمارة، فإن هو لم يرع ولم يعف إبقاء على دينه، ونظرا لأمانته كان حريا أن يخون قليلا ويوفر كثيرا، استسارارا بالرجاء واكتنما بالخيانة فإن ظهرت على ذلك منه عاقبته على ما خان، ولم تحمده على ما وقّر وإن هو جلّح في الخيانة

(1) ابن عبد ربه، المصدر السابق، م 1، ص 47، 48.

(2) - نقلا عن - الدّودي، المصدر السابق، ج 1، ص 63.

وبارز بالرياء نكّلت به في العذاب واستنظفت ماله مع الحبس، أو رجلا عالما بالخراج غنيا في المال، مأمونا في العقل، فيدعوه عمله بالخراج إلى الاقتصاد في الحلب والعمارة للأرضين، والرفق بالرعية... أو رجلا عالما بالخراج مأمونا بالأمانة مقترأ من المال...<sup>(1)</sup>.

وقد ربط ابن خلدون بين تدهور الفلاحة ووقوع المجاعة وبين السياسة الزراعية للدولة وقي مقدمتها السياسة الجبائية، وحمل الدولة خاصة في مرحلة ضعفها تنامي بعض الظواهر خطيرة كانهدام الأمن الغذائي، التي تؤدي إلى ندرة المنتجات الزراعية في الأسواق مقابل ارتفاع أسعارها وتتسبب في خسائر فادحة للفلاحين وانتشار المجاعة<sup>(2)</sup>، وقد ارتبط مقدار الخراج بتقدير مساحة الأرض الزراعية ومدى جودتها، وكمية الإنتاج وأنواع الزراعات<sup>(3)</sup>، وذكر الألويسي أوقات الجباية والنظام المعتمد في ذلك، حين قال: "... حينئذ يجوبون في سني الشمس حاصل الغلات المقسومة وخراج الأراضي المسوحة ويحسبون في سنة الهلالي الجوالي والصدقات والأرجاء والمقاطعات، وسائر ما يجري على المشاهرات"<sup>(4)</sup>. فكان تطور الزراعة مرتبطا بشكل مباشر بالسياسة المنتهجة للدولة، ولهذا سنحاول تسليط الضوء على طبيعة السياسة الزراعية للدولة، والإستراتيجية التنموية المعتمدة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

## 1 - السياسة الزراعية للدولة الرستمية :

تعتبر الدولة الرستمية من بين الدول التي نجحت في تدبير سياسة زراعية محكمة، نجم عنها تحقيق ازدهار زراعي ورفي اقتصادي، فإذا أخذنا بالروايات التاريخية التي تحدثت عن خراب المغرب الأوسط على يد الكاهنة وسلمنا بها، فالمرجح أن الولاة الأمويين لم يحققوا شيئا ملموسا في تحسين وتطوير الزراعة والنهوض بها، كما كانت عليه قبل خرابها، بل هناك روايات تحملهم مسؤولية هذا الخراب، وهذه الحقيقة وردت على لسان الإمام سحنون، حين قال: "فتحت العرب أفريقية، فلما كثر الظلم، خربت البلاد وزالت العمارة منها، وكانت إذ دخلها العرب عامرة... ثم عطلها المسلمون حتى صارت شعاري ومواتا"<sup>(5)</sup>. فأمكننا القول بأن الدولة الرستمية حققت تغييرا جذريا على المجال الزراعي، ونجحت في إقامة مشاريع مائة ساهمت في تطور الفلاحة وتوسيع المساحات المزروعة، وقد أشارت المصادر إلى الازدهار الفلاحي الذي عاشته تاهرت خلال القرن الثالث الهجري، فكانت حول تاهرت عدد لا يحصى من البساتين وتنتج أجود أنواع الفواكه<sup>(1)</sup>.

(1) الدّينوري محمد بن مسلم بن قتيبة، عيون الأخبار، ج 1، تعليق الداتي بن منير، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2014، ص 35.

(2) ابن خلدون، مقدمة، المصدر السابق، ص 316، 317.

(3) صالح بن قرية، المرجع السابق، ص 78.

(4) الألويسي، بلوغ الإرب في أحوال العرب، ج 3، ط 1، مطبعة دار الإسلام، بغداد، العراق، 1882، ص 81.

(5) ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، المصدر السابق، ج 10، ص 492، 493.

(1) ابن عذاري المراكشي، المصدر والجزء السابقان، ص 198.

وأعطت المصادر الجغرافية صورة واضحة عن الثراء الذي بلغته الدولة الرستمية، فذكرت كثرة الإنتاج وتنوعه، وأشارت إلى انتشار زراعة الكتان والسمسم ومختلف أنواع الحبوب، وشساعة الأرض الزراعية المستغلة، مما أثارت إعجاب وانبهار كل من زارها<sup>(2)</sup>، ويبدو أن المغرب الأوسط كان وسطا فلاحيا قرويا قليل التمسير<sup>(3)</sup>، حيث نجحت السياسة التنموية في تحقيق الإعمار، وتمكنت السلطة من استثمار كافة الموارد البشرية المحلية والدخيلة كالبصريين والكوفيين والقيروانيين وغيرهم المستقرين بتاهرت في دمج الخبرات المشرقية والمغربية لتحقيق التنمية<sup>(4)</sup>.

وقد أحسن عبد الرحمن بن رستم تديير وتوظيف الأموال التي بعث بها بأباضية المشرق، فذكر ابن الصغير المالكي ذلك، بقوله: "... ثم شرعوا في العمارة والبناء وإحياء الموات وغرس البساتين، وإجراء الأنهر، واتخاذ الرحاء والمستغلات، وغير ذلك، واتسعوا في البلد، وتفسحوا فيها وأتتهم الوفود والرفاق من كل الأمصار وأقاصي الأقطار، فقال: ليس أحد ينزل بهم من الغرباء إلا استوطن معهم وابتنى بين أظهرهم، لما رأى من رخاء البلد وحسن سيرة إمامه وعدله..."<sup>(5)</sup>. فكانت هذه النجاحات سببا في استقطاب الناس من أرجاء بلاد المغرب والمشرق، ويرجح أن هؤلاء بدورهم ساهموا في تحسن أوضاع الفلاحة، ورغم إقامتهم في المدينة إلا أن هذا لا يعني عدم اهتمامهم بالفلاحة، وبفضل السياسة الزراعية الحكيمة، والقدرة على التحكم في الموارد المالية وحسن استغلالها، استفادت الدولة من تدفق الأموال من المشرق، ذكر ذلك أبو زكرياء يحيى الوريحاني، بقوله: " فلما رجع الرسل إلى المشرق، أخبروا أهل دعوتهم بعدل عبد الرحمن وفضله وورعه، فبعثوا له بأموال أكثر من الأول"<sup>(6)</sup>. وقال ابن الصغير: "... فوجدوا الأمور قد تبدلت وأحوال المدينة والأشياء قد حالت وذلك أنهم نظروا إلى قصور قد بنيت وإلى بساتين قد غرست وإلى أرحاء قد نصبت وإلى خيول قد ركبت..."<sup>(7)</sup>.

واحتفظت المصادر بشواهد تؤكد نجاح السياسة الرستمية في خلق بيئة زراعية، فقد بلغ هذا الثراء أوجه في عهد عبد الوهاب بن رستم، وقد ذكر الشماخي أن يبيب بن زلغين ( من أهالي اق 3 هـ )، امتلك لوحده ثلاثمائة ألف شاة وثلاثين ألف ناقة واثني عشر ألف حمار، وامتلاك محمد بن جربي الأراضي الزراعية الشاسعة من مزارع وبساتين<sup>(1)</sup>، فكان مقدار الزكاة التي يدفعها لعمال الجباية يقدر بالآلاف الأحمال

(2) اليعقوبي، البلدان، المصدر السابق، ص 149.

(3) جورج مارسيس، المرجع السابق، ص 337، 338.

(4) CHIKH Bekri, le Royaume Rostemide le premier Etat Algérien, Enag editions alger 2005, p 113

(5) ابن الصغير المالكي، المصدر السابق، ص 35، 36.

(6) أبو زكرياء يحيى الوريحاني، المصدر السابق، ص 54.

(7) ابن الصغير المالكي، المصدر السابق، ص 38.

(1) الشماخي، المصدر والجزء السابقان، ص 340، 341.

في السنة من الحبوب، إلى أن بلغ أندر زرعه كالجبال يرى من مسافات بعيدة<sup>(2)</sup>، واستمر أفلح بن عبد الوهاب على نفس النهج محققا نجاحات باهرة، نقل لنا ابن الصغبر المالكي صورة عنها، حين قال: "... وعمرت معه الدنيا وكثرت الأموال والمستغلات وأتته الرفاق والوفود من كل الأمصار والآفاق بأنواع التجارات، وتنافس الناس في البنيان حتى ابتنى الناس القصور والضياع خارج المدينة وأجروا الأنهر... وانتشرت القبائل وعمرت العمائر وكثرت الأموال بأيديهم... وأمنت الساحات وكثرت الأموال حتى أظغت أهل الحواجر والبوادي..."<sup>(3)</sup>.

والجدير بالذكر أن السياسة الضريبية خضعت للشريعة الإسلامية، حيث اقتصرت الجباية على الزكاة والعشور، والمرجح أن السياسة الرستمية القائمة على السلم والمهادنة في أغلب الأحيان، لم يدفعها إلى فرض المزيد من الضرائب لعدم الحاجة إليها، وقد فرض حكام الدولة قيوداً على عمال الجباية، وألزموهم بعدم التعدي والظلم في الجباية، وهذا يتضح جلياً من قول ابن الصغبر: "... وأهل الصدقة على صدقاتهم، يخرجون في أوان الطعام قبضون أعشارهم في هلال كل... من أهل الشاة والبعير، قبضون ما يجب على أهل الصدقات لا يظلمون ولا يظلموا، فإذا حضر جميع ذلك يصرف الطعام على الفقراء و بيعت الشاة والبعير، فإذا صارت أموالاً دفع منها إلى العمال لدرء ما يستحقون على عملهم."<sup>(4)</sup>. وتظهر هذه السياسة أكثر وضوحاً من خلال الرسالة التي وجهها أبو عبيدة مسلم إمام الأباضية في البصرة إلى عبد الوهاب بن رستم، جاء فيها: "...والذي يوجد عن المسلمين أيما إمام جبي أرضاً جباها غيره من الجبابة، فلم يمنعهم من الظلم لضعف منه، أو مدهانة هو إمام جائر فاسق نخلعه..."<sup>(5)</sup>.

وكان عبد الوهاب قد تمكن من تحقيق نصر ساحق على الأغالبة، وعقد الصلح الذي سمح للدولة الرستمية بفرض سلطانتها على الساحل الممتد من جنوب مدينة صفاقس إلى غاية مدينة سرت، ثم امتد نفوذها ليشمل مدينة قابس وكل القرى والمزارع والمراعي إلى أن استولت على جربة، وعيّن عبد الوهاب عملاً عليها<sup>(6)</sup>، فكان الخراج والصدقات تجبي من هذه المناطق، وقد أطلعنا اليعقوبي عن هذا الوضع، بقوله: "... ومن أطرابلس إلى أرض نفوسة وهم قوم عجم الألسن إباضية كلهم، لهم رئيس يقال له إلياس لا يخرجون عن أمره، ومنازلهم في جبال أطرابلس في ضياع وقرى ومزارع وعمارات كثيرة لا يؤدون خراجاً إلى سلطان ولا يعطون طاعة إلا إلى رئيس لهم بتاهرت، وهو رئيس الأباضية يقال له عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم..."<sup>(1)</sup>. وبذلك تتضح لنا أن السياسة المنتهجة كانت ترمي لتوسيع نفوذ الدولة لتشمل

(2) محمد عيسى الحريري، المرجع السابق، ص 234.

(3) ابن الصغبر المالكي، المصدر السابق، ص 61، 62.

(4) (1) ابن الصغبر المالكي، المصدر السابق، ص 41.

(5) سليمان الباروني، الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الأباضية، م 2، ط 3، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 2002، ص 211، 212.

(6) تابلت عمر، هؤارة ودورها في تاريخ المغرب، ط 1، دار الأملية، الجزائر، 2011، ص 96، 97.

(1) اليعقوبي، البلدان، المصدر السابق، ص 135، 136.

أراضي زراعية ورعوية على حساب دولة الأغالبة، وقد وجدت في هذه المناطق البيعة الإباضية التي احتضنت المشاريع التوسعية الرستمية، فازدادت مداخيلها المالية التي استثمرت في تطوير المنشآت المائية ودعم المخططات الزراعية، وكان للآراء الفقهية تأثير واضح على التفاف الإباضية حول الدولة الرستمية، ودفع الصداقات والخراج لأئمتها والتمرد والثورة على الأغالبة<sup>(2)</sup>.

ومن دراسة تاريخ الرستمين يتبين لنا أن تاهرت كانت مركزا زراعيا هاما في المغرب الأوسط، حيث انتشرت الضياع والجنان والبساتين على ضفاف الأنهر، فحققت الدولة الرستمية الاكتفاء الذاتي بفضل سياستها الزراعية الحكيمة<sup>(3)</sup>، ووصفت بكثرة بساتينها وضياعها وتنوع ثمارها وامتلاكها شبكة متنوعة من الأودية والموارد المائية<sup>(4)</sup>، وقد شملت خبرة الرستمين صناعة الطواحين، حيث أنشئوا الكثير منها على ضفاف الأنهر، بعد جلب الحجارة من أفريقية لبنائها<sup>(5)</sup>، وتمكنوا من تطوير تقنيات الفلاحة، واستغلال أمثل للموارد المائية، فأحدثوا ثورة زراعية، إلا أن الأغالبة بسطوا نفوذهم على أجزاء واسعة من المغرب الأوسط، وصاروا عند حدود تاهرت، ووقع التعسف والجور من قبل عمال جبايتهم، فقد ورد عند الشماخي حين تطرق لترجمة سليمان بن علي من أهالي الطبقة الخامسة (200 – 250 هـ) فذكر تعسف عمال الأغالبة في الجباية ومبالغتهم في جمعها، مما تسبب في أضرار بالغة لحقت بالفلاحة في تلك المناطق<sup>(6)</sup>، وقد وصل نفوذ الأغالبة إلى جوار مدينة تاهرت عاصمة الدولة الرستمية، حيث أسسوا مدينة بالقرب منها سموها العباسية سنة 239 هـ، إلا أنها صارت خرابا على يد أفلح بن عبد الوهاب<sup>(7)</sup>.

ويمكننا اكتشاف بعض جوانب هذه السياسة بمجرد الاطلاع على بعض الروايات التاريخية، التي أسعفتنا بمعلومات هامة تتعلق بمنح السلطة بعض الصلاحيات لشيوخ الإباضية لممارسة الحسبة بدلا من عمال الدولة في سياق الاهتمام بالفلاحة وتأمينها، وفي ذلك قال الدرجيني خلال حديثه عن محمد بن يانس وتوليه أعمال الحسبة: "... فكان يتفقد المزارع والجنان والطرق محتسبا ثواب الله، فمتى وجد أحدا أهم بإفساد شيء من ذلك، أو بإدخال شر على أحد من المسلمين صرفه عن ذلك..."<sup>(1)</sup>.

إلا أنه من المهم الإشارة إلى بقية مناطق المغرب الأوسط، التي لم تخضع للرستمين، بحيث أن بعض الجهات الشرقية كانت خاضعة للأغالبة، الذين انتهجوا سياسة ترمي للنهوض بالنشاط الزراعي

(2) النفوسي أبو حفص عمروس، أصول الدينونة الصافية، تحقيق حاج أحمد بن حمو، ط 1، منشورات وزارة التراث والثقافة، مسقط، عمان، 1999، ص 43.

(3) إحسان عباس: "الاجتمع التاهوتي في عهد الرستمين"، مجلة الأصاله، السنة 5، العدد 45، ماي 1975، ص 24 – 29.

(4) ابن عذاري المراكشي، المصدر والجزء السابقان، ص 198.

(5) محمد عيسى الحريري، المرجع السابق، ص 232.

(6) الشماخي، المصدر والجزء السابقان، ص 661، 662.

(7) البلاذري، المصدر السابق، ص 219، 220.

(1) الدرجيني، طبقات المشايخ بالمغرب، ج 2، تحقيق إبراهيم طلاي، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، بدون تاريخ، ص 297.

ومستلزماته، حيث سخروا قدراتهم لجلب الماء وإقامة نظام ري يتناسب مع البيئة المناخية السائدة، فأنشأوا جهازاً لمراقبة الموارد المائية وترشيد استهلاكها، فكان يترأس هذا الجهاز موظف يعرف بصاحب المياه، والذي يصهر على مراقبة وصيانة المنشآت المائية، وفي سياق هذا المخطط التنموي جلب الأغلبية مهندسين لتطوير وسائل وتقنيات الزراعة والري<sup>(2)</sup>، أما الأدارسة ففرضوا سلطانهم على الجهات الغربية من المغرب الأوسط، وشجعوا زراعة الكتان من المنطقة الممتدة من فاس إلى تاهرت، وعملوا على مضاعفة إنتاج الحبوب من شعير وقمح وذرة<sup>(3)</sup>، فهناك إشارة واضحة في المصادر على اعتناء الأدارسة بالفلاحة، واعتمادهم سياسة تقوم على تشجيع الزراعة والغراسة واستصلاح الأراضي<sup>(4)</sup>.

صفوة القول، شهد المغرب الأوسط نهضة زراعية على يد الرستميين، الذين أوجدوا نظاماً فلاحياً ناجحاً، بفضل اعتماد سياسة زراعية هادفة مبنية على استغلال أفضل للموارد الطبيعية والبشرية، وعلى نفس الخطى كان مصير المناطق التي وقعت تحت نفوذ الأغلبية والأدارسة.

## 2. السياسة الزراعية للدولة الفاطمية:

نشأت الدولة الفاطمية على أنقاض دول المغرب الإسلامي، ووقع المغرب الأوسط في قبضتها، فكان مصير أمصاره وبواديه الراضية للوجود العبيدي الحرق والدّمار، والإضرار بالفلاحة ضمن سياسة الأرض المحروقة، ويتبين ذلك من حديث الدّرجيني عن سياسة الداعية أبي عبيد الله الشيعي تجاه تاهرت، حين قال: "ودخل المدينة فانتهبها وانتهك حرمتها، وأجلى كثيراً من أهلها، وجعل أعزة أهلها أذلة ... وأهلك الحرث والنسل ..."<sup>(5)</sup>. وهذا ما ذهب إليه ابن حوقل في وصف تاهرت، بقوله: "... وقد تغيرت تاهرت عما كانت عليه وأهلها وجميع من قاربها من البربر في وقتنا هذا فقراء بتواتر الفتن عليهم، ودوام القحط وكثرة القتل والموت ..."<sup>(6)</sup>.

واستمرت هذه السياسة في سياق الحروب والنزاعات التي أعقبت قيام الدولة العبيدية، وغزوها للمغرب الأوسط بشكل يكاد يكون دائماً، أفقد المغرب الأوسط استقراره فاضطربت أحوال الفلاحة وتأثرت العمالة الزراعية، فقد ورد في إحدى النوازل عند الفقيه الدّاودي، أن الخراب والدّمار أتى على المزارع والبساتين، وأجبر أهل تلك القرى على الهجرة<sup>(1)</sup>، وذكر ابن حماد إقدام إسماعيل المنصور الفاطمي على حرق مدينة غديروان وقلعة كيانة الواقعة بالقرب من قلعة بني حماد، وقتل سكانها وسبي ذريتها، وحرق

(2) الأخصر العيساوي، المرجع السابق، ص 97. 99.

(3) سعدون عباس سعد الله، دولة الأدارسة في المغرب العصر الذهبي (176. 243 هـ / 788. 835 م)، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1987، ص 139.

(4) علي الجزنائي، المصدر السابق، ص 26.

(5) الدّرجيني، المصدر السابق، ج 1، ص 94.

(6) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 96.

(1) الدّاودي، المصدر السابق، ج 4، ص 181.

مزارعها وبساتينها، وسلب عدد لا يحصى من رؤوس الأغنام والإبل والخيل في خضم حروبه مع أبي يزيد مخلد بن كيداد<sup>(2)</sup>.

يبدو أن السياسة العبيدية كانت واضحة المعالم، حيث تقوم على الحرق والخراب وإتلاف الزرع وقطع الشجر عقابا لمعارضيهما، ومن جهة أخرى تسعى إلى البناء والعمارة وإحياء الموات وتوفير الموارد المادية والبشرية لذلك، وتتضح معالم هذه السياسة من قول المعز لدين الله الفاطمي: "ما ألونا في طلب عمارتها ولكنها وغيرها من المدن التي واقعت أوليائنا في ابتداء أمرنا لن تُفلح أبدا، ولا تزال الفتن بها حتى تأتي عليها ... ثم ذكر المدن التي سلمت ودخلت في الطاعة وما أعقبها الله به من الأمن والخير والعمارة"<sup>(3)</sup>. وعلى هذا النهج سار خلفاء بني عبيد، فكان عبيد الله المهدي يقرب أوليائه من كتامة بالاقطاعات والأموال، حيث قسّم عليهم العمالات، ومنحهم إقطاعات واسعة، فصاروا من أكثر قبائل المغرب ثروة<sup>(4)</sup>، وفي سياق المخططات التنموية أنشأ ابنه القاسم مدينة المسيلة وأمر بإحياء الأرض وشجع الزراعة<sup>(5)</sup>، وقام من بعده إسماعيل المنصور على توزيع الأموال والأرزاق على قبائل المغرب الأوسط<sup>(6)</sup>، فكان سببا في الإصلاح والعمارة وانتعاش الفلاحة، قال ابن حماد: "... وجاءت لإسماعيل القبائل من كل جهة، واستنفرهم من كل وجهة، واستمالهم بالطعام والكسي، ووسع على كل من جاءه وأحسن إلى كل من طاعه ..."<sup>(7)</sup>. وفي موضع آخر، قال: "ونزل إسماعيل المسيلة فأقام بها أياما، تعدل أعواما، مما فرق فيها من الأموال وسدد من الأحوال ..."<sup>(8)</sup>.

يعود الفضل إلى عبيد الله المهدي في تنظيم شؤون الدولة، وترتيب دواوينها، وتنظيم أقاليمها التي ولى عليها حلفاءه من كتامة<sup>(1)</sup>، فاشتهر بذكائه السياسي وحسن تدبيره<sup>(2)</sup>، ويطلعنا ابن حوقل على السياسة الضريبية للدولة العبيدية، التي كانت تقوم على تنظيم ديوان الخراج، حيث وضع عبيد الله المهدي ديوانا جامعا لكافة خراج بلاد المغرب في مدينة القيروان، ويتم فيه تسجيل أموال الجباية من كافة الأقاليم

(2) ابن حماد، المصدر السابق، ص 72، 73.

(3) القاضي النعمان، المجالس والمسائرات، المصدر السابق، ج 8، ص 203.

(4) تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب، القسم الخاص من كتاب عيون الأخبار للداعي إدريس عماد الدين، تحقيق محمد البعلاوي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1985، ص 176.

(5) ابن حماد، المصدر السابق، ص 46، 47.

(6) المصدر نفسه، ص 65، 70.

(7) نفسه، ص 66.

(8) نفسه، ص 67.

(1) ابن خلدون، المصدر السابق، م 4، ص 44.

(2) ابن الخطيب، المصدر السابق، ج 1، ص 233.



بما فيها المغرب الأوسط<sup>(3)</sup>، ولم يكتف بديوان الخراج، بل أحدث دواوين أخرى كديوان الضياع، وديوان الكشف<sup>(4)</sup>، فشملت الجباية المزارع والبساتين والضياع والمراعي، وفرضت المكوس على السمك والمرجان<sup>(5)</sup>. وقد اهتمت الدولة العبيدية بتحصيل الضرائب فتعددت وتنوعت وأرهقت كاهل الفلاحين، فقد احتفظت لنا المصادر ببعض أنواع ضريبة الخراج، حيث فرض عبيد الله المهدي ضريبة أسماها "التقسيط" على ضياع المغرب سنة 303 هـ، ولم يكتف بهذا بل أمر بضريبة أخرى سنة 305 هـ، أسماها ضريبة "التضييع"، ونظرا للضرر الذي أصاب الفلاحين وأثار سخطهم جراء كثرة الضرائب وتنوعها، لم يجد عبيد الله إلا أنه زعم أنها من بقايا "التقسيط"<sup>(6)</sup>، وحين انتقل المعز لدين الله إلى مصر، قرض ضريبة على كتامة شملت الأراضي الزراعية والمراعي، وأمر بجمع الصدقات لتكون هذه الأموال عوناً له في وقت الحاجة، مما أثار سخط الناس، ورفضوا دفعها، وردوا عليه قائلين: "...وكيف تؤدي كتامة الجزية، ويصير عليها في الديوان ضريبة؟..."<sup>(7)</sup>. وكانت سياسته الجبائية واضحة المعالم، حيث لا تسامح ولا تخاذل في جمعها، وقد ورد في إحدى الوصايا الثلاث التي أوصى بها بلكين بن زيري واليه على بلاد المغرب: "... إياك أن ترفع الجباية عن أهل البادية..."<sup>(8)</sup>.

يولابد من الإشارة إلى أن أولويات بني عبيد كان تحصيل أكثر قدر من الأموال، نظرا لتزايد حاجاتهم العسكرية بسبب كثرة الثورات وطموحاتهم التوسعية، وقد كان ذلك على حساب الفلاحين، مما كان له أثر سلبي على أحوال الفلاحة، وقد أسعفتنا المصادر بإحصاء أموال بيت المال، وتقديم معطيات عن مقدار مداخيل الجباية، فقد ذكر الداعي إدريس ما حصله أمين بيت المال من أموال لعبيد الله المهدي، فقال: "...وقيل إن صاحب بيت المال رفع إليه تحصيل ما خرج من الصلّات في شهر رمضان، وقد بلغ مائة ألف دينار من العين..."<sup>(1)</sup>. وذكر ابن حوقل أن ديوان الخراج جمع حوالي ثمانمائة ألف دينار سنة 336 هـ<sup>(2)</sup>، في حين بلغت الجباية من الخراج والصدقات حوالي أربعة وعشرين ألف دينار سنة 357 هـ<sup>(3)</sup>. فالنظام الجبائي الفاطمي كان صارما في جمع الأموال، وقد عانت حواضر وأرياف المغرب الأوسط من هذه السياسة، وانعكست سلبا على الفلاحة، حيث تسببت في أضرار بالغة الخطورة، وأدت إلى تراجع

(3) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 96.

(4) القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، المصدر السابق، ص 303.

(5) عبد المنعم محمد الصادق، المرجع السابق، ص 81، 82، 91.

(6) ابن عذارى المراكشي، المصدر السابق، ج 1، ص 173، 181.

(7) المقرئ، المصدر السابق، ج 1، ص 174.

(8) نفس المصدر والجزء، ص 177.

(1) الداعي إدريس، المصدر السابق، ص 177.

(2) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 96، 97.

(3) المقرئ، المصدر السابق، ج 1، ص 173.

رهيب في عدد المزارعين، في حين تضاعفت مداخيل بيت المال، وكان ابن حوقل بليغا حين أعطى صورة واضحة عن واقع السياسة الجبائية، فقال عن مدينة مرسى الخرز خلال حديثه عن صيد المرجان: "... مرسى الخرز ولسلطان المغرب بها أمناء على ما يخرج منه وناظر على صلاتها ومعاونها ويلزم ما يخرج من هذا المعدن..."<sup>(4)</sup>. وخلال وصفه لمدينة تنس، قال: "... ولسلطانها بها من الأموال الكثيرة كالخراج والجوالي والصدقات والأعشار..."<sup>(5)</sup>. وبعد ذكره لمدينة المسيلة وخيراتها من غلات ومنتجات وكثرة الماشية والدواب، قال: "... وعليهم صدقات وخراج غزير..."<sup>(6)</sup>. وبسبب هذا التعسف والتعدي في جباية الخراج والصدقات، لجأ الكثير من الفلاحين إلى استعمال الحيلة والمكر والاحتتيال على عمال الجباية<sup>(7)</sup>.

كما أن الفاطميين أحدثوا ديوانا آخر يعرف بديوان المواريث، الذي يختص بتسجيل الأراضي والضياح التي لا وارث لها، فتنحدر إلى أملاك الدولة، وصار الخليفة الفاطمي له الحق في التصرف فيها كما يشاء<sup>(8)</sup>، واستعمل العمال كافة الطرق والأساليب التعسفية الظالمة في تحصيل الضرائب والصدقات، التي كانت متنوعة أثقلت كاهل الفلاحين خاصة إذا علمنا أن الجباة كانوا يأخذون أجرتهم من هذه الجباية<sup>(9)</sup>، فهذه السياسة الجائرة دفعت لقيام الثورات ضد الفاطميين<sup>(10)</sup>، وكانت ثورة مخلد بن كيداد أخطر الثورات التي شكلت تهديدا حقيقيا للدولة الفاطمية، والتفت حوله القبائل خاصة من المغرب الأوسط، بسبب سخطهم على السياسة المذهبية والمالية الفاطمية، مما دفع الفاطميين لإعادة النظر في هذه السياسة بسن تشريعات مالية لا تثير غضب القبائل<sup>(1)</sup>.

ولابد من الإشارة إلى أن السياسة الفاطمية وجدت في المرجعية الفقهية الإسماعيلية سندا قويا لتبرير إجراءاتها التعسفية، فحسب القاضي النعمان أن الزكاة على كل ما يخرج من الأرض، وهي ملك للخليفة الفاطمي يتصرف فيها كما يشاء<sup>(2)</sup>، فالاختلاف الفقهي بين المذاهب حول هذه المسائل أثار الاضطرابات فأشعل الفتن والحروب، حيث تتضح رؤية أهل السنة والجماعة من قول الإمام مالك رضي الله عنه: "لا زكاة في الخضروات ولا في جوز ولا لوز ولا فستق ولا قسطل ولا تين ولا غيره من جميع الفواكه خلا التمر

(4) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 75.

(5) المصدر نفسه، ص 77.

(6) المصدر نفسه، ص 86.

(7) الدرجيني، المصدر السابق، ج 1، ص 521، 522.

(8) كمال أبو مصطفى، المرجع السابق، ص 85.

(9) جورج مارسيه، المرجع السابق، ج 1، ص 168.

(10) محمود إسماعيل، الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري، ط2، دار الثقافة، المغرب، 1985، ص 220.

(1) فاطمة بلهاري: "نشأة الحركة المذهبية الخارجية ببلاد المغرب الإسلامي خلال القرن الرابع الهجري / ق 10 م (ثورة أبي يزيد الخارجي

نودجا)، مجلة المواقف، عدد خاص، أبريل 2008، ص 295، 298.

(2) القاضي النعمان، دعائم الإسلام، ج 1، تحقيق علي آصف بن علي، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1963، ص 265.

والعنب والحبوب والزيتون...<sup>(3)</sup>. في حين تتضح الآراء الفقهية الأباضية من أقوال الفقيه النفوسي عمروس<sup>(4)</sup>، وحسب هذا الاختلاف المذهبي وجدت السياسة الفاطمية رفضاً في الأوساط السنية والأباضية، ووصل بها الحد أمام التعسف والظلم في الجباية إلى الإحتيال في بعض الأحيان والثورة في أحيان أخرى، ويتضح هذا الموقف جلياً من قول القاضي عياض: "... كتب إلى الأبهري، أبي بكر يسأله عما يأخذ بنو عبيد من الزكاة فأجاب بأنها لا تجزيء، لم يؤدوا شيئاً فلأن يؤدوا بتأويل خير من تركها عامدين، قال أبو محمد: وكنت أستحب ذلك، إذا كانوا يشحون بيت المال، وقد أعطوا ذلك اليهود والنصارى وأنفقوها في الخمر، وحالوا بينها وبين أهلها..."<sup>(5)</sup>. وقال في موضع آخر: "... إن حال بني عبيد، حال المرتدين والزنادقة، بما أظهوره من خرف للشريعة فلا يورثون بالإجماع، وحال الزنادقة بما أخفوه من التعطيل، فيقتلون بالزندقة..."<sup>(6)</sup>.

ومن خلال التراجم التي عقدها القاضي عياض لعلماء وفقهاء المالكية، الذين اعتبروا حكام الدولة الفاطمية وولاتها بالمغرب معتدين خارجين عن الشريعة الإسلامية، حيث وصف السلطان الفاطمي بالغاصب، وهذا ما يجري على عماله من التعدي على المسلمين الذين يخالفوهم في المذهب<sup>(7)</sup>، وقد سئل الفقيه اللخمي: "عمن له ريع يقوم به، ودار يسكنها فدخل اختياراً في جباية السلطان في الديوان الذي أسسه بنو عبيد، فظلم الناس وحبى الأموال وحمل على القوي والضعيف وهو مع ذلك مجاهر بالفجور وشرب الخمر..."<sup>(1)</sup>.

وهناك من يدافع عن بني عبيد، ويعتبرهم أنهم انفردوا بسياسة حكيمة هادفة ساهمت في تغيير الأوضاع الاقتصادية ودفعت إلى تحقيق ازدهار زراعي، ومن هؤلاء محمود إسماعيل، الذي قال: "هكذا اجتمعت السياسة الجباية الفاطمية بين مصلحة الدولة والعدل في الرعية"<sup>(2)</sup>. كما أن الدباغ ذكر أن المنصور الفاطمي تميز بحسن السياسة والتدبير، وأسقط الخراج عن الفلاحين حتى صلحت الفلاحة، وتحسنت الأحوال<sup>(3)</sup>، وكان المعز لدين الله صارماً فيما يتعلق بمراقبة العمال وتأديبهم، وقد لعب القاضي النعمان دوراً بارزاً في هذه المسألة، حيث كان يأمر القضاة بالخروج إلى العمالات للوقوف على أحوال

(3) الداودي، المصدر السابق، ج 3، ص 157.

(4) ينظر: النفوسي أبو حفص عمروس، المصدر السابق، ص 76، 77.

(5) القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ج 2، ضبط وتصحيح محمد سالم، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998، ص 287، 288.

(6) نفس المصدر والجزء، ص 292.

(7) نفس المصدر والجزء، ص 28، 31.

(1) أبو الحسن اللخمي، المصدر السابق، ص 116.

(2) محمود إسماعيل، سوسولوجيا الفكر الإسلامي، المرجع السابق، ج 2، ص 124.

(3) الدباغ، المصدر السابق، ج 1، ص 26.

الرعية والفلاحين، ومحاسبة الولاة والعمال<sup>(4)</sup>، لكن رغم هذا وقع الغبن والتعدي على الفلاحين من قبل عمال الجباية، وازدادت هذه الوضعية سوءاً حين أصر المعز لدين الله عدم محاسبة عمّاله، وقال: "... ولو ذهبنا أن تكف يده في أول ما قيل فيه ولم نقف على صحيح أمره لذهبت الحقوق والواجبات، وتعطلت الجبايات، وانكسرت الأموال..."<sup>(5)</sup>.

إلا أن القاضي النعمان ذكر حوادث عدّة تشيد إلى صرامة المعز لدين الله تجاه العمال الفاسدين، ومنها عزله لعامله على الزاب، رغم ما حصله من كثرة الأموال بعد أن وصلته الأخبار على تعسفه في الجباية، فكانت توجيهاته للعمال بالعدل والقيام بالعمارة وحفظ الأمانة<sup>(6)</sup>، وتوجهت اهتماماته لتطوير الفلاحة بجر الأنهر وإقامة المنشآت المائية، وإنشاء قنوات جر الماء لسقي المزارع وتشجيع الناس على العمارة<sup>(7)</sup>، وبالرغم من أن هناك اختلاف حول طبيعة السياسة الزراعية الفاطمية، التي تتخبط بين القسوة والجور وبين العدل والتنمية، إلا أن القاضي النعمان كان صريحاً في رسم هذه السياسة، التي أراد إلزام الولاة والعمال بها، حين قال: " وفيه ما ينبغي للوالي أن يتعهده من أمر أهل الخراج: تعاهد أهل الخراج، وانظر كل ما يصلهم، فإن في صلاحهم صلاح من سواهم، ولا صلاح لمن سواهم إلا بهم، لأنه الشمال دون غيرهم، والناس عيال عليهم، فليكن نظرك في عمارة أرضهم، وصلاح معاشهم أشد من نظرك في زجاء خراجهم"<sup>(8)</sup>.

ولابد من الإشارة إلى أن أجزاء واسعة من المغرب الأوسط، كانت تتأرجح بين سلطة الفاطميين والأمويين بالأندلس، فلم يستقر نفوذ كلا الطرفين، وقد تمكن عبد الرحمن الناصر (300 . 350 هـ / 912 . 962 م)، من فرض سلطته على المناطق الغربية من المغرب الأوسط، وبايعته قبائل زناته فامتد نفوذه إلى غاية مدينة تاهرت<sup>(1)</sup>، واستولى على تلمسان، وملك وهران سنة 341 هـ<sup>(2)</sup>، واستمر طموح خلفاء بني أمية لضم المغرب الأوسط لما يتوفر عليه من ثروة زراعية وحيوانية، وانتهج من بعده الحكم المستنصر (350 . 366 هـ / 962 . 976 م)، نفس السياسة وأخضع أرجاء واسعة من المغرب الأوسط،<sup>(3)</sup> وكان المنصور بن عامر قد أخضع تلمسان، وتاهرت، والمسيلة، وبلاد الزاب، وصارت ضمن أملاك

(4) القاضي النعمان، المجالس والمسائرات، المصدر السابق، ج 1، ص 53.

(5) المصدر نفسه، ج 15، ص 334، 335.

(6) نفسه، ج 24، ص 492.

(7) نفسه، ج 22، ص 469، 470، 472.

(8) القاضي النعمان، دعائم الإسلام، المصدر والجزء السابقان، ص 362.

(1) السلاوي، المرجع والمجلد السابقان، ص 155.

(2) مؤلف مجهول، تاريخ الأندلس، تحقيق عبد القادر بويابة، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2009، ص 209.

(3) المقرئ التلمساني، نفع الطيب من غضن الأندلس الرطيب، م 1، تحقيق إحسان عباس، ط 1، دار الأبحاث، الجزائر، 2008، ص

الدولة الأموية بالأندلس سنة 391 هـ، بفضل حليفها زيري بن عطية المغراوي<sup>(4)</sup>، وتذكر الكثير من المصادر حسن السياسة الأموية الرامية للتخفيف عن الفلاحين، بإسقاط الضرائب وتشجيع الزراعة ودعمها، فمثلا أقدم عبد الرحمن الناصر على إسقاط الضرائب والمكوس<sup>(5)</sup>، مما أدى إلى ازدهار الزراعة في عهده حتى بلغت الجباية من كافة الأقاليم بما فيها المغرب الأوسط حوالي خمسة آلاف قنطار<sup>(6)</sup>، وكان الحكم المستنصر صارما تجاه الولاة والعمال فارضا عليهم الرقابة، وتتضح سياسته جليا في سنة 355 هـ، حين قاد حملة إصلاح ومحاسبة لكل العمال فخلع البعض، وسجن البعض الآخر<sup>(7)</sup>، والمرجح أن عمال الأمويين بالمغرب الأوسط تعرضوا لنفس المحاسبة، وكان قد بعث برسائل إلى هؤلاء العمال يجرّضهم على جمع الصدقات في نطاق الشريعة الإسلامية<sup>(8)</sup>، وشهدت البلاد الازدهار والرخاء، وكثرت أموال الخراج<sup>(9)</sup>.

خلاصة القول، أن المغرب الأوسط استفاد من المخططات التنموية المعتمدة من قبل العبيديين بإفريقية، والأمويين بالأندلس، وفي الوقت ذاته عانى من تعسف الجباة الذين أرهقوا الفلاحين بكثرة الضرائب، فكانت الثروة الزراعية والحيوانية سببا في وقوع المغرب الأوسط بين أطماع الدولتين العبيدية والأموية، مما تسبب في حدوث الاضطرابات والفوضى صار الإقليم مسرحا للحروب بين الطرفين مما أضر بالفلاحة.

### 3. السياسة الزراعية للدولة الحمادية :

تركزت الدولة الحمادية بصماتها في تاريخ المغرب الأوسط، فكان لها مساهمة فعالة في تطور الفلاحة وريقها، وانتهجت سياسة زراعية ناجحة حققت نهضة فلاحية بفضل مساعي أمرائها وفي مقدمتهم حماد بن بلكين (408 . 419 هـ / 1017 . 1028 م)، والذي أطلق حملة تنموية معتمدا في ذلك على الموارد الطبيعية التي يزخر بها المغرب الأوسط، فأعلن عن الإعمار والإصلاح تزامنا مع بنائه مدينة القلعة واتخاذها عاصمة له، فشجع الناس على الإعمار وإحياء الموات وإقامة البساتين، وإنجاز المنشآت المائية خدمة للفلاحة، وحرص الناس على الاستقرار وممارسة الزراعة، وفي ذلك قال ابن الخطيب: "... واتخذ فيها

(4) السلاوي، المرجع والمجلد السابقان، ص 168.

(5) المقرئ التلمساني، المصدر والمجلد السابقان، ص 354.

(6) ابن الأزرقي الأندلسي محمد، بدائع السلك في طبائع الملك، ج 2، تحقيق محمد بن عبد الكريم، الدار العربية للكتاب، تونس، 1977، ص 755.

(7) مؤلف مجهول، تاريخ الأندلس، المصدر السابق، ص 214.

(8) ابن حيان الأندلسي، المقتبس في أخبار بلد الأندلس، اعنى به صلاح الدين الهواري، ط 1، الدار النموذجية، بيروت، لبنان، 2006، ص 85، 86.

(9) السلاوي، المرجع والمجلد السابقان، ص 170.

القصور العالية، والقصاب المنيع، والمساجد الجامعة، والبساتين الأنيقة، ونقل إليها الناس من سائر البلاد  
»(1).

وقد عرف المغرب الأوسط خلال هذه الفترة الفوضى والاضطرابات التي كان لها الأثر السلبي على  
الفلاحة، بسبب الصراع بين الدولتين الزيرية والحماذية<sup>(2)</sup>، وكثر فساد القبائل التي عمدت للسلب والنهب  
وألحقت أضراراً بالغة بالزراعة، وتراجعت مداخيل الجباية، فاضطر حماد لعقد الصلح واسترجاع الأراضي التي  
خرجت عن طاعته، ونهض لتأديب تلك القبائل وفرض الأمن والاستقرار، مما هيأ الظروف لاستئناف  
الفلاحين لأعمالهم ونشاطهم، فازدهرت الزراعة وحقق بذلك الرخاء والازدهار الاقتصادي سنة 409  
هـ<sup>(3)</sup>، ويرجح من رواية ابن خلدون أن الناصر بن علناس (481.454 هـ / 1083 . 1110 م)، انتهج  
نفس السياسة فأسس مدينة الناصرية التي اشتهرت باسم بجاية، ودشن جملة من المشاريع واهتم بالزراعة  
ووضعها ضمن أولوياته، فاتجهت سياسته الضريبية في بداية الأمر إلى إسقاط الخراج لدفع حركة التنمية،  
فازدهرت الزراعة وانتشرت المزارع والبساتين<sup>(4)</sup>.

وقد اتضحت معالم هذه السياسة في عهد المنصور بن الناصر (481 . 498 هـ / 1110 .  
1127 م)، الذي أبدى عناية بالزراعة، وشجع الناس على الزراعة، وسخر كافة الموارد الطبيعية والبشرية  
لهذا الغرض، فأنفق على المنشآت المائية ودعم الفلاحين للنهوض بالزراعة، وفي ذلك قال ابن خلدون: "  
... وهو الذي حضر ملك بني حماد، وتأنق في اختطاط المباني وتشييد المصانع واتخاذ القصور وإجراء المياه  
في الرياض والبساتين..."<sup>(1)</sup>. وكانت أموال الخراج والصدقات تمثل أهم الموارد المالية للدولة، وحين ضعفت  
الدولة وتغلب العرب على البلاد وأثاروا الفوضى والفساد، اضطرت الدولة للاستعانة بهم في الجباية<sup>(2)</sup>. إلا  
أن الإدريسي يسعفنا بمعلومات هامة توضح حقيقة الوضع الذي آلت إليه بعض الجهات من المغرب  
الأوسط، والذي وصل فيه الضعف إلى حد تمرد الكثير من القبائل ورفضها دفع الخراج والصدقات،  
وصارت الدولة عاجزة على فرض سلطتها في تلك المناطق، إلا باللجوء إلى العنف والقوة العسكرية<sup>(3)</sup>.  
وعلى العموم فإن السياسة الحماذية نجحت في تحقيق أهدافها، فساد الرخاء وتضاعفت الثروات،  
حتى بلغت عائدات الجباية من مدينة عنابة لوحدها حوالي عشرين ألف دينار، ومن مرسى الخرز حوالي

(1) لسان الدين بن الخطيب، المصدر السابق، ج 2، ص 329.

(2) النويري، المصدر السابق، ج 24، ص 114.

(3) محمد الطمار، المغرب الأوسط في ظل صنهاجة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 88، 89.

(4) ابن خلدون، المصدر السابق، م 6، ص 207.

(1) ابن خلدون، المصدر السابق، م 6، ص 206، 207.

(2) عبد الحليم عويس، دولة بني حماد، ط 2، دار الصحوة، القاهرة، مصر، 1991، ص 211.

(3) الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 267، 268.

عشرة آلاف دينار، وبلغ مهر زواج عبد الله بن حماد حوالي مائة ألف دينار<sup>(4)</sup>، وهذا يدل على ثراء الدولة الحمادية بفضل كثرة أموال الخراج والصدقات الناجمة عن التطور الذي حققه في ميدان الفلاحة، فقد أشاد عبد الحليم عويس بالسياسة الحمادية الحكيمة التي حققت ازدهارا زراعيا، وتمكنت بذلك من رفع قيمة صادراتها من المنتجات الزراعية والحيوانية<sup>(5)</sup>، وهذا يتضح جليا من الأخبار التي وردت على لسان ابن عذاري، حيث ذكر أن والي بسكرة قدم هدية لسلطان الدولة الزيرية تمثلت في أربعمائة فرس، وعدد من البغال، وأكثر من مائة حمل من المال<sup>(6)</sup>، مما يدل على كثرة الخصب وتوفر الأمن، وتطبيق سياسة زراعية محكمة ساهمت في تضاعف الثروة الزراعية والحيوانية، إلا أن هذه الوضعية لم تدم طويلا، حيث ينقل لنا البكري حجم الأضرار التي لحقت بالفلاحة، بسبب الصراعات السياسية والمؤثرات المناخية، فأشار إلى خراب مدينة ميلة على يد الأمراء الزيريين، والدمار الذي لحق بمدينة أشير سنة 440 هـ، على يد يوسف بن حماد بن زيري، فصارت خراباً وهجر سكانها، ولم تعمّر إلا في سنة 455 هـ<sup>(7)</sup>، وذكر وقوع فياضان نهر سيرات الذي أفسد المزارع والبساتين، واضطر أصحابها للهجرة والتخلي عنها<sup>(8)</sup>.

بناءً على هذه المعطيات التاريخية يرجح فرضية فشل السياسة الزراعية المعتمدة، حيث فشل الولاية في التصدي لظاهرة الجوائح المائية، وعدم قدرتهم على تطوير نظام ري يصمد أمام هذه المخاطر، والمتبع لتاريخ المغرب الأوسط يلاحظ بسهولة خراب المدن وتردي أحوال الفلاحة بسبب الصراعات السياسية والمؤثرات المناخية.

وفي الأخير، يمكن القول أن الحماديين أولوا عناية كبيرة بالفلاحة، لما لها علاقة مباشرة باستقرار الدولة والمجتمع، وركزوا جهودهم على تطويرها، فشهد بذلك المغرب الأوسط ازدهارا زراعيا، سرعان ما تراجع في فترات مختلفة من تاريخ الدولة الحمادية، بسبب تدهور الأوضاع السياسية وتأثير الاضطرابات المناخية وفي مقدمتها الجوائح المائية.

#### 4. السياسة الزراعية للدولة المرابطية :

انتهجت الدولة المرابطية سياسة زراعية شاملة مست كافة جوانب الفلاحة في القسم الغربي من المغرب الأوسط، حيث شهدت تلمسان خلال الفترة المرابطية الاستقرار الأمني والازدهار الزراعي، الذي مكّنهم من تحسين أحوال الفلاحة وتحقيق الرخاء الاقتصادي<sup>(1)</sup>، وقد اتجهت الدولة لاستصلاح الأراضي وتوسيع المساحات المزروعة، فظهر ذلك جليا في قلعة ابن الجاهل ضواحي تلمسان، وشجعت السياسة

(4) عبد الحليم عويس، المرجع السابق، ص 211، 212.

(5) المرجع نفسه، ص 221.

(6) ابن عذاري المراكشي، المصدر والجزء السابقان، ص 274.

(7) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 241.

(8) نفس المصدر والمجلد، ص 252.

(1) محمد الطمار، تلمسان عبر العصور دورها في سياسة وحضارة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 54.

المرابطية غرس شجر التوت ودفع الفلاحين لتربية دودة القز، وذلك لرفع إنتاج الحرير، ومن جهة أخرى اعتمدت الدولة المرابطية سياسة بناءة لوضع حد لأزمة الماء من خلال توظيف عمال يعرفون بالقياسين، تكمن مهمتهم في السهر على تنظيم توزيع الثروة المائية بين المزارعين لتفادي الإسراف والتبذير، والعمل على ترشيد استغلال الماء بما يخدم الفلاحة<sup>(2)</sup>.

وبالرغم من أن الشواهد التاريخية تشير إلى أهمية الفترة المرابطية في تطور الفلاحة وتقنياتها، وما بذله ولاة هذه الدولة لتحسين مستوى الإنتاج الزراعي وتنويعه، إلا أن إبراهيم القادري بوتشيش يعتقد أن المرابطين لم يهتموا بالزراعة كاهتمامهم بالحروب، لما تدره هذه الأخيرة من غنائم وأموال، والتحكم في المحطات التجارية خاصة طرق تجارة الذهب<sup>(3)</sup>، والمرجح أن سيطرة المرابطين على المحطات التجارية وامتداد نفوذهم إلى الصحراء قد ساهم في تجارة الرقيق، حيث كان الإقبال على امتلاك الرقيق وتوظيفهم في خدمة الأرض سائدا في المغرب الأوسط، بالرغم من شح الأخبار المتعلقة بعبيد الأرض، وإن كانت هناك إشارات عدّة على استغلال الرقيق في المغرب الأوسط، ويرى عبد الإله بنمليح أن ملاك الأرض كانت لهم الرغبة في امتلاك العبيد للاستعانة بهم في العمل الزراعي، نظرا لخبرة هؤلاء في خدمة الأرض وقدرتهم على التحمل<sup>(4)</sup>.

ولم يقتصر دور المرابطين على توفير العمالة الزراعية خاصة من الرقيق، بل تمكنوا من تطوير أنظمة الري، وجلب الماء من منابعه إلى أراضي الفلاحين دون عناية أو تكلف، وقد قامت السياسة الزراعية المرابطية على نظام التطبيب أو التثليث، وكذلك التخميم حيث يفرض على الراغبين في الانضمام للمرابطين دفع الثلث أو الخمس من أموالهم للدولة<sup>(1)</sup>، كما اعتمدوا سياسة ترمي لمواجهة كافة الأخطار التي تعترض الفلاحين، والسعي لحفظ أمنهم ومصالحهم عن طريق تحصين المدن والقرى، وتوفير الأمن والتشديد على اللصوصية ووضع حد لظاهرة التعدي على حقوق المزارعين<sup>(2)</sup>.

والجدير بالذكر أن المرابطين تقيّدوا بالشريعة الإسلامية، حيث التزموا بفرض الضرائب الشرعية التي اقتضت على الزكاة والعشور والجزية، وقد تضمنت المصادر جملة من الأخبار عن السياسة الضريبية للدولة المرابطية، فقد أطلعنا ابن أبي زرع عن معلومات تتعلق بطبيعة السياسة الجبائية والنتائج الإيجابية على قطاع

(2) صالح محمد فياض، المرجع السابق، ص 103، 107، 114.

(3) إبراهيم القادري بوتشيش، حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة في الغرب الإسلامي، ط 1، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 2006، ص 27.

(4) عبد الإله بنمليح، الرق في بلاد المغرب والأندلس، ط 1، دار الانتشار العربي، بيروت، لبنان، 2004، ص 86، 87، 345، 346.

(1) عبلة محمد سلطان، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مدن جنوب المغرب عصر المرابطين والموحدين (450 هـ / 1058 م إلى 668 هـ/

1269 م)، ط 1، الدار الأفريقية الدولية، القاهرة، مصر، 2013، ص 78.

(2) عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص 158.



الفلاحة<sup>(3)</sup>، وفي ذلك قال السلاوي: "... وملك بعدوة المغرب من جزائر بني مزغنة إلى طنجة إلى آخر السوس الأقصى إلى جبال الذهب من بلاد السودان، ولم ير في بلد من بلاده ولا عمل من أعماله على طول أيامه رسم مكس ولا خراج لا في حاضرة ولا في بادية إلا ما أمر الله به وأوجبه حكم الكتاب والسنة من الزكوات والأعشار وجزيات أهل الذمة وأخماس الغنائم ... وقد رد أحكام البلاد إلى القضاة وأسقط ما دون الأحكام الشرعية، وكان يسير في أعماله بنفسه فيتفقد أحوال الرعية في كل سنة ..."<sup>(4)</sup>.

وإذا كان يوسف بن تاشفين (454 . 500 هـ / 1062 1106 م )، ملتزماً بالشرعية الإسلامية التي رسمت حدود سياسته الضريبية، وأملت عليه الالتزام بمراعاة حقوق الفلاحين ودعمهم، فإن محمد عبد الله عنان يرى عكس ذلك، حيث يعتبر أن يوسف بن تاشفين قد اضطر تحت الضغوط السياسية والعسكرية إلى فرض المزيد من الضرائب، والتي تضاعفت على يد علي بن يوسف (500 . 537 هـ / 1106 . 1143 م)، الذي لجأ إلى فرض ضرائب متنوعة غير شرعية، واستعمل أهل الذمة في جباية الضرائب، مما كان له انعكاس خطير على الفلاحة<sup>(1)</sup>، وفي ذلك قال ابن سماك العاملي: "... وهو أول من استعمل الروم بالمغرب، وأركبهم وقدمهم على جباية المغارم ..."<sup>(2)</sup>.

وقد أجمعت معظم الدراسات على أن السياسة الضريبية للمرابطين، قد تغيرت ولم تلتزم بالقوانين الشرعية، فتعددت أنواع الجباية وشملت ضريبة الرحاب التي أرهقت كاهل الفلاحين، إلى جانب القبالة والمعونة والخرص والتعيب، وأمام تضاعف الضرائب وعدم القدرة على تسديدها اضطر الفلاح إلى الهجرة، فاتسعت الأراضي البور وتقلصت الأراضي المزروعة، وقد أدى هذا الإهمال إلى تردي أوضاع الفلاحة خاصة أن الجباة استخدموا كافة الطرق والوسائل للتعدي على الفلاحين رغبة في تحصيل أكبر قدر ممكن من الأموال<sup>(3)</sup>، ورغم هذا الاجتهاد في استخلاص الضرائب من الفلاحين، إلا أن هؤلاء العمال فشلوا في إصلاح أحوال الفلاحة، وحل مشكلة الماء التي أرقت كثيراً الفلاحين، ونكتشف في بعض المصادر إشارات تدل على فشل السياسات المتعاقبة لحل هذه الأزمة، فقد ذكر ابن سعد الأنصاري معاناة سكان وهران

<sup>(3)</sup> ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، تصحيح وترجمة كارل يوحن تورنبرغ، مطبعة أوبسالة، دار الطباعة المدرسية، 1863، ص 108.

<sup>(4)</sup> السلاوي، المرجع والمجلد السابقان، ص 216، 217.

<sup>(1)</sup> محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس العصر الثالث عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، ط 2، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1990، ص 420، 421.

<sup>(2)</sup> ابن سماك العاملي، الحلال المشوية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق عبد القادر بوباوية، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010، ص 149.

<sup>(3)</sup> عبد الهادي البياض، وضعية الزراعة، المرجع السابق، ص 26، 27.

عبر العصور من ذلك، بقوله: "...وقد رامه قديما من نزل وهران من الملوك وأهل جباية الأموال، فلم يهتدوا إليه وأعوذهم سبيله..."<sup>(4)</sup>.

وفي الوقت الذي لم تساهم فيه الدولة بشكل فعّال في إقامة المنشآت المائية وصيانتها، كانت حريصة على الجباية باعتماد كافة الوسائل المتاحة، ولم تشهد التقنيات الزراعية وطرق الإنتاج تطوراً خلال هذه الفترة<sup>(5)</sup>، ونظرا لتعدد أنواع الضرائب وعدم قدرة الفلاحين على مواجهة هذه المشكلة، لجأوا إلى التحايل على السلطة والتهرب الجبائي، وتفادي إنتزاع الملكية، ولهذا توجه الكثير منهم إلى حبس مزارعهم وبساتينهم وضياعهم على أبنائهم لضمان الاحتفاظ بالملكية، فهناك العديد من النوازل تشير إلى هذه الظاهرة، فقد جاء عند القاضي عياض: "جواب الفقيه الأجل أدام الله تأييده في عقد تضمن تحبيس فلان على ابنه فلان وفلان بجميع أرضه بالسوية بينهما والاعتدال حبسها عليهما حبسا مؤبدا، وتم عقد الحبس على واجبه وحوزه..."<sup>(6)</sup>.

وكان الإقطاع سائداً في الفترة المرابطية، حيث استفاد الفقهاء وقواد الجيش وشيوخ القبائل من إقطاعات واسعة، كما شاع إقطاع التمليك الذي كان له أثر إيجابي، حيث فتح الباب على مصراعيه لإحياء أرض الموت وإعمارها<sup>(1)</sup>، إلا أن جل القرائن تؤكد علاقة الاضطرابات السياسية والحروب بفساد الفلاحة ووقوع المجاعة، حيث تتعرض المزارع والبساتين للإتلاف والحرق كعقاب للأعداء والمخالفين، وقد تسبب الصراع المرابطي الموحدى بأضرار بالغة لحقت بالفلاحة، فقلت الأقوات وتراجعت الجباية<sup>(2)</sup>. خلاصة القول، اعتبرت الفلاحة من أولويات المرابطين، رغم ما قيل خلاف ذلك، وقد شهدت المناطق الخاضعة لهم من المغرب الأوسط عناية بالغة بالزراعة، والدعم غير المحدود للمزارعين، رغم السياسة الضريبية التي أرهقت الفلاحين في فترة ضعف المرابطين.

## 5. السياسة الزراعية للدولة الموحدية :

اعتبرت الدولة الموحدية أن أرض المغرب فتحت عنوة، مما سمح لها بمصادرة أملاك الفلاحين، وتقنينها لتصير من أملاك الدولة، ومعاملة أصحابها كما يعامل أهل الذمة الذين فتحت أرضهم عنوة<sup>(3)</sup>، وهذا كان مصير المغرب الأوسط من مصادرة الأراضي والحرق والخراب الذي شمل المزارع والضياع، وارتكبت جرائم قتل فيها الكثير من الناس، ومن تمكن من النجاة سارع للهجرة، مما ألحق الضرر بالفلاحة، وقد

<sup>(4)</sup> ابن سعد الأنصاري التلمساني، روضة النسر في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخرين، تحقيق يحي بوعزيز، ط 1، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2002، ص 155.

<sup>(5)</sup> إبراهيم القادري بوتشيش، حلقات مفقودة، المرجع السابق، ص 28.

<sup>(6)</sup> القاضي عياض، المصدر السابق، ص 197.

<sup>(1)</sup> عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص 142، 143.

<sup>(2)</sup> عبد الهادي البياض، وضعية الزراعة، المرجع السابق، ص 15.

<sup>(3)</sup> محمد القبلي، الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط، دار تونقال، الدار البيضاء المغرب، 1987، ص 35.

استعرض ابن سمالك العاملي بعض جوانب هذه السياسة، بقوله: " دخل عبد المؤمن بن علي وهران، ثم انصرف بعد ذلك إلى تلمسان، فملكها ودخلها عنوة، وقتل أهلها وسي حرمها، ودخل كل واحد من الموحدين من الموضوع الذي يليه، فأخذوا فيها من الأموال مما لا يحصي عدده إلا الله، وذكر ابن اليسع أنه بلغ عدد القتلى إلى مائة ألف أو أزيد... "(4).

ولابد من الإشارة إلى أن الموحدين استندوا إلى المرجعية الفقهية المتمثلة في أحكام المهدي بن تومرت، لتبرير سياستهم العقابية ضد المرابطين والمعارضين لهم، ويتجلى ذلك من خلال الرسالة التي وجهها المهدي بن تومرت إلى الموحدين بإهدار دم المرابطين وكل من تعاطف معهم، ومصادرة ممتلكاتهم واعتبارهم كفرة مرتدين<sup>(5)</sup>، فارتكبت مجازر فظيعة ضد سكان وهران وتلمسان، إلا أن الأمر اختلف مع الحماديين حيث أحسن عبد المؤمن بن علي معاملة الأمراء الحماديين وحفظ أملاكهم، وفرض الأمن والاستقرار في بجاية والقلعة وقسنطينة وعنابة، وانتهج سياسة إصلاحية اعتمد في تطبيقها على العمال الموحدين الذين عينهم على مدن وبوادي المغرب الأوسط<sup>(1)</sup>.

ففي بداية الأمر انتهج عبد المؤمن بن علي سياسة تقوم على مصادرة أملاك المخالفين، وتعرضت العديد من القبائل للتخميم وانتزاع الملكية، إلا أن هذه السياسة تغيرت بعد تحقيق الأمن واستتباب الأمر للموحدين، حيث توجه عبد المؤمن إلى إقطاع الأرض للقبائل المناوئة لهم لكسب ولائهم، فأقطع لابن منديل أمير مغراوة أراضي خصبة بوادي شلف، كما أنه أقطع لطلبة بجاية أراضي شاسعة<sup>(2)</sup>، وقد اجتهدت الدولة الموحدية لتقنين الملكية لصالح الموحدين بعد انتزاعها من أصحابها، وقامت السياسة الضريبية على مسح الأراضي وإحصائها لتحديد قيمة الخراج، ويعتبر عبد المؤمن بن علي أول من فرض ضريبة الخراج في بلاد المغرب<sup>(3)</sup>، ضمن حركة إصلاحية ضريبية تدخل في سياق التقويم الجبائي، وقد بين ابن أبي زرع الفاسي هذه السياسة، بقوله: " وفي هذه السنة أمر عبد المؤمن بتكسير بلد أفريقية والمغرب... وأسقط من التكسير الثلث في الجبال والشعاري والأنهار والسبخات والطرق والخزوق، وما بقي سقط عليه الخراج، وألزم كل قبيلة قسطها من الزرع والورق، فهو أول من أحدث ذلك بالمغرب... "(4). ويتضح من الرسالة التي وجهها إلى طلبة تلمسان، اعتماد سياسة عقابية ضد الولاة والعمال الجائرين، وحرصه على حفظ الحقوق، وعمد إلى جمع الطلبة وأشياخ الموحدين والولاة من كافة الأقاليم لتقصي الحقائق والوقوف على

(4) ابن سمالك العاملي، المصدر السابق، ص 206.

(5) محمد بن تومرت، أعز ما يطلب، تحقيق عمار طالبي، دار موفم، الجزائر، 2011، ص 260، 261.

(1) عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005، ص 144، 145.

(2) عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص 136، 145، 147.

(3) السلاوي، المرجع والمجلد السابقان، ص 272.

(4) ابن أبي زرع الفاسي، المصدر السابق، ص 229.

حقيقة الوضع، وخص بالذكر حاضرة تلمسان وبواديها<sup>(5)</sup>، فأعطى الأولوية في سياسته الزراعية للمغرب الأوسط، ووجه أوامره بإصلاح أحواله، فقد جاء في إحدى تلك الرسائل: "... وكانت بعض أيام مذاكرة من الشيوخ والطلبة والعمال ومن حضر ذلك من الغرب الأوسط في ترتيبه وتهذيبه، وضمه إلى قوانين النظر السديد وأساليبه، فرأوا أن الذي يعقد أمره بمعاقد السداد، ويبنى شأنه على قواعد الاتصال والاطراد..."<sup>(6)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض القرائن تشير إلى التزامه بالضرائب الشرعية، ويتضح ذلك سنة 543 هـ، حين قال: "ولقد ذكر لنا في أمر المغارم والمكوس والقبالات وتحجير المراسي وغيرها، ما رأينا أنه أعظم الكبائر جرماً وإفكاً، وأدناها إلى من تولاها دماراً وهلكاً..."<sup>(7)</sup>. وبهذا شدد على عمال الجباية وحذرهم من مغبة التعدي على الفلاحين، فقال لهم: "... ولئن نقل إلينا والله الشاهد أن نوعاً من هذه الأنواع المحرمة، أو صنفاً من تلك الأصناف المظلمة، يتولاه أحد هنالك من البشر، أو يأمر بشيء من ذلك الفعل المستنكر، لنعاقبه بمحو أثره، عقاباً يبقى عظة لمن اعطى..."<sup>(1)</sup>. فكان حريصاً على إعداد وتكوين الولاة والعمال، وأنشأ في قصره ما يشبه المدرسة جمعت ما بين حفظ القرآن والفقهاء وفنون الحرب<sup>(2)</sup>، وبعد تخرجهم كان يكلفهم بتسيير المدن وجباية الضرائب، وقد نال المغرب الأوسط حظاً من خرابي هذه المدرسة، وكان من ثبت سوء سيرته أو فساده حكم عليه بالسجن والنفي، فقد أتهم ابن حيون شيخ قبيلة كومية والمشرف على مدينة تلمسان بالفساد، فكان مصيره السجن ثم النفي إلى الأندلس<sup>(3)</sup>.

وكانت وصايا محمد بن تومرت منبع السياسة الموحدية، التي على أساسها سعت الدولة لتطوير الفلاحة وتحسين ظروف المزارعين، وحماية الأرض من الأخطار التي تتهددها، فقد أوصى الموحدون بتأمين الزرع والثمار وصيانتها من أهل الفساد<sup>(4)</sup>، وكانت هذه السياسة مبنية على تشجيع الزراعة وتربية الماشية، ودعم الناس للتهوض بالفلاحة وتوسيع المساحات المزروعة، فقد تضمنت المصادر إشارات واضحة عن السياسة الزراعية للموحدين بالمغرب الأوسط، حيث أفادت بعض الروايات بإقطاع أراضي خصبة واسعة لعائلة بإحدى القرى بضواحي مدينة بجاية بأمر من عبد المؤمن بن علي، والذي منح لكل فرد من هذه

<sup>(5)</sup> مجموع رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية، اعتنى باصدارها لافي بروفنسال، المطبعة الاقتصادية، الرباط، المغرب، 1941، ص 50، 63.

<sup>(6)</sup> المصدر نفسه، ص 64.

<sup>(7)</sup> مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 193.

<sup>(1)</sup> مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 194.

<sup>(2)</sup> ابن سهاك العاملي، المصدر السابق، ص 228.

<sup>(3)</sup> حميد الحداد، النفي والعنف في المغرب الإسلامي، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2013، ص 37، 41.

<sup>(4)</sup> ابن القطان المراكشي، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تحقيق محمود علي مكّي، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص 169.

العائلة ألف رأس من الغنم، وألف رأس من البقر، وأربعة آلاف ديتار<sup>(5)</sup>، ولهذا وجه رسالة إلى الجماعات والأفراد الراغبين في استصلاح الأرض وخدمتها، والمساهمة في الإعمار بتقديم كل الدعم المادي مع التعهد بدفع ظلم عمال الجباية ومحاسبة الولاة الفاسدين<sup>(6)</sup>، وفي هذا السياق اجتهد حكام الدولة الموحدية لاختيار الولاة على أساس العلم والكفاءة وحسن التدبير، وقد ذكر ابن سعيد الأندلسي أن الموحديين أصابوا حين وقع اختيارهم على أبي الحسن علي بن أبي حفص عمر بن عبد المؤمن واليا على مدينة تلمسان، حيث اشتهر باتقانه لأمر الري والفلاحة والبناء، وكان قبل ذلك مقيما بمدينة بجاية، وقد نال شهرة عالية بفضل نجاح مشاريعه الزراعية وتطويره لنظام الري، فشهد الإقليم على يديه الازدهار العمراني والزراعي، وساهم بشكل فعال في ترقية أنظمة الري بتلمسان<sup>(1)</sup>. يبدو أن ولاية تلمسان نجحوا في تطبيق السياسة الزراعية المخطط لها من قبل الدولة، فتوجهوا لإحصاء عدد السكان وتحديد المناطق الخصبة، ودعم وتشجيع الفلاحين لإحيائها مع تحديد قيمة الخراج بما يتناسب مع إنتاج الأرض وقدرة الفلاحين، وأدت هذه السياسة إلى تضاعف الإنتاج وارتفاع عائدات الخراج<sup>(2)</sup>.

كان لهذه السياسة الوقع الإيجابي على الفلاحة في المغرب الأوسط، حيث تطورت التقنيات وتحسنت طرق وأساليب الإنتاج، وتضاعفت رؤوس الماشية وكثرت الأموال، فحسب عبد الواحد المراكشي فإن خراج إفريقية لوحدها تجاوز حمولة مائة وخمسين بغلا، وهذا باستثناء خراج بجاية وتلمسان وأعمالهما<sup>(3)</sup>، فقد اشتهر المغرب الأوسط بإنتاج الفواكه والثمار المتنوعة خلال الفترة الموحدية<sup>(4)</sup>، وهذا بفضل السياسة التي انتهجها عبد المؤمن وحلفاؤه، حيث ارتكزت على دفع الناس وتشجيعهم بكافة السبل للاستقرار في الأرياف، وتوفير كافة الإمكانيات المتاحة وتوظيفها في إحياء الموات وتسريع حركة الإنتاج وتنويعه، والحرص على استثمار أموال الجباية في دعم الفلاحين خاصة في فترات وقوع الجوائح والكوارث الطبيعية، وتطوير نظام الري<sup>(5)</sup>.

وقد تعرض المغرب الأوسط مثل باقي أقاليم المغرب إلى أزمة فلاحية أثرت بشكل خطير على الحياة الريفية، فلجأ الولاة إلى ما يعرف "بالتسليف الزراعي" لانقاذ المزارعين والحفاظ على نظم الاستغلال

(5) المصدر نفسه، ص 176.

(6) المصدر نفسه، ص 193، 194، 195، 202، 203.

(1) ابن سعيد الأندلسي، الغصون اليانعة في محاسن شعراء المائة السابعة، ج 2، تحقيق إبراهيم الإيباري، ط 4، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1990، ص 150، 151.

(2) محمد الطمار، المرجع السابق، ص 73.

(3) عبد الواحد المراكشي، المعجب، المرجع السابق، ص 181.

(4) محمد الشريف سيدي موسى: "بعض الجوانب الاقتصادية في الدولة الموحدية"، الملتقى الوطني الثاني حول عبد المؤمن بن علي

الكومي الندرومي الجزائري والدولة الموحدية، ندرومة، (3. 6) نوفمبر 1998، ص 64.

(5) محمد رجراج: "السياسة الاقتصادية الاجتماعية عند الخليفة عبد المؤمن بن علي"، الملتقى الوطني الثاني حول عبد المؤمن بن علي

الكومي الندرومي الجزائري والدولة الموحدية"، ندرومة، (3. 6) نوفمبر 1998، ص 72، 74.

الزراعي، حيث قدموا البذور للمزارعين الذين تضرروا من جراء الجوائح المتعاقبة على البلاد<sup>(6)</sup>، ففي سنة 535 هـ، وقعت مجاعة شملت كل أقاليم بلاد المغرب، وتضاعف خطرهما سنتي 591 هـ و 596 هـ، وأمام هذه المعضلة اضطر القضاة إلى تحرير عقود خاصة بالجوائح لاثبات الضرر، تتضمن المتضرر، ونوع الجائحة والمنتوج المحاح، مع تقييد الشهود كإجراء لتعويض المتضررين وتأمين الفلاحة<sup>(7)</sup>،

وفي الأخير، يمكن القول أن المغرب الأوسط خضع لإعادة توزيع الأراضي الزراعية كلما حل نظام حكم جديد محل آخر، فكان نجاح السياسة الزراعية رهين العلاقة بين الأنظمة الحاكمة والفلاحين، فكلما كانت العلاقة بينهما جيدة تحققت النهضة الزراعية، لذا كان على هذه الدول تفعيل دور الفلاحين وتقديم كامل الدعم وتذليل كافة العقبات، لأنهم كانوا يمثلون العنصر الفاعل في تحقيق التنمية الزراعية، ويشهد التاريخ الاقتصادي للمغرب الأوسط بنجاح السياسة الزراعية في تطوير تقنيات الفلاحة والمنشآت المائية، رغم العقبات الطبيعية والسياسية.

---

<sup>(6)</sup> محمد صالح فياض، المرجع السابق، ص 114.

<sup>(7)</sup> الحسين بولقطيب، جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين، منشورات الزمن، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002، ص 27، 45.

## الفصل الثالث:

### مساهمة الجاليات في تطور الفلاحة

1 . مساهمة الأندلسيين في تطور الفلاحة وتقنياتها

2 . مساهمة أهل الذمة في تطور الفلاحة

3 . مساهمة العرب الوافدين في تطور الفلاحة

### الفصل الثالث : مساهمة الجاليات في تطور الفلاحة.

تضافرت عوامل كثيرة لتجعل من المغرب الأوسط بلدا زراعيا بامتياز، حيث لم تكن المؤثرات الطبيعية لوحدها المؤثر في التطور الزراعي الحاصل، بل أسهمت القدرات البشرية لتقدم طابعا فريدا ومميزا جمع بين خبرة الوافدين من الأندلس بنظرائهم من المشرق لتنصهر مع خبرة المغاربة، فنجم عن هذا التداخل والتمازج تطور تقنيات الفلاحة، وتحسن مستوى أنظمة الري بما يخدم استغلال أفضل لكافة الموارد الزراعية والرعية التي يزخر بها المغرب الأوسط، وقد ساهم التركيب البشري والتنوع العرقي الذي ميّز المجتمع في تكوين الثقافة الزراعية واستنارة الفكر الفلاحي، مما انعكس ايجابا على الخريطة الزراعية للمغرب الأوسط. وهذا يدفعنا للتساؤل : ما هي الجاليات التي كانت تدخل ضمن مكونات المجتمع؟ وكيف ساهمت في تطور الفلاحة وتقنياتها؟ وما هو الدور الذي لعبته في تاريخ الفلاحة بالمغرب الأوسط؟

#### 1 . مساهمة الأندلسيين في تطور الفلاحة وتقنياتها:

تتفق العديد من المصادر على مساهمة الأندلسيين في التطور الحضاري الذي شهدته بلاد المغرب، وبفضل الإمكانيات الطبيعية واتساع المجال الجغرافي للمغرب الأوسط، استقطب الكثير من الأندلسيين الباحثين عن الثروة، والفارين من التدهور الأمني والسياسي، ولا شك أن هجرة اليد الأندلسية الخيرة بالزراعة من موطنها ساهم في ثراء الإقليم، رغم أننا نجهل حجم أعداد المهاجرين خلال هذه الفترة، وإذا كانت هذه مشكلة أولى تصادف الباحث، فإن هناك مشكلة أخرى ترتبط بمعدل اليد العاملة الزراعية من مجموع الهجرات الأندلسية، إلى جانب فرضية كون أن بعض هؤلاء الأندلسيين المهتمين بالعمل في مجال الزراعة قد لجأوا إلى توظيف يد عاملة مغربية ولا علم لهم بفنون الفلاحة، ورغم عدم وجود معلومات وفيرة على امتهاهم الزراعة والرعي بالمغرب الأوسط، إلا أن هناك إشارات واضحة على الوجود الحضاري الأندلسي، والجدير بالذكر أن البكري تحدث عن دور البحارة الأندلسيين في تأسيس مدينة تنس وإعمارها<sup>(1)</sup>، والمرجح أنهم نقلوا إليها بعض مكنسباتهم في علم الفلاحة، ويؤكد البكري استقرار أعداد منهم في مدينة مرسى الدجاج، ومدينة جليدش، ومدينة وهران التي ساهموا في بنائها، كما كان لهم وجود في مدينة بجاية<sup>(2)</sup>.

ساهم التقارب الجغرافي في حدوث تكامل اقتصادي بين المغرب والأندلس<sup>(1)</sup>، وأدى التواصل والارتباط الوثيق بينهما إلى نقل تقنيات الزراعة والغرس على أيدي الأندلسيين إلى الفلاحين المغاربة<sup>(2)</sup>،

(1) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 242.

(2) نفس المصدر والمجلد، ص 242، 246، 252.

(1) محمد القبلي، المرجع السابق، ص 14، 15.

(2) الحسن السايح، الحضارة المغربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 2000، ص 168.



فصاحبها تطور الزراعة ونظام الري، وازدهار العمارة ورافقتها زيادة ديمغرافية أنعشت قطاع الفلاحة<sup>(3)</sup>، وحسب ناصر الدين سعيدوني بدأ الاستقرار الأندلسي على سواحل المغرب الأوسط منذ منتصف القرن الثالث الهجري، وكانوا يشكلون النسبة الغالبة في بعض المدن كجاية<sup>(4)</sup>، وقد لعبت الدول المتعاقبة على حكم المغرب الأوسط دورا بارزا في استقطاب الأندلسيين، حيث استفادت تاهرت وما جاورها من التوطين الأندلسي في المنطقة باكتساب خبرة زراعية ساهمت في الثراء الاقتصادي، وقد ذكر شيخ بكري أثر الفكر الفلاحي الأندلسي الوافد على تاهرت وكافة أقاليم المغرب على الثقافة الفلاحية المكتسبة في عهد عبد الرحمن بن رستم وحفيده أفلح بن عبد الوهاب<sup>(5)</sup>.

وقد شجع الاستقرار السياسي والأمني والتسامح الديني والمذهبي والرخاء الاقتصادي الذي عرفه المغرب الأوسط في الفترة الرستمية الكثير من الأندلسيين على الاستقرار بتاهرت والمناطق المحاذية لها، واستثمار إمكاناتهم المادية والمعرفية لانعاش الزراعة، وامتلاك المزارع والبساتين والضياع، وقد احتفظت لنا بعض المصادر معلومات تتضمن إشارات عن مساهمة الأندلسيين في حركة الإستيطان والتعمير، وقد أشار ابن الصغير المالكي إلى تحول تاهرت إلى قطب اقتصادي فعّال جلب الناس من كل البلاد الإسلامية، والذين ساهموا في عمارتها وراثتها<sup>(6)</sup>، وقد تجلّى دور الأندلسيين في غرس شجر الزيتون والكروم وأنواع مختلفة من الفواكه والثمار، وأقاموا السدود وحفروا الآبار، واهتموا بتشييد قنوات الماء بما يتلاءم وطبيعة المنطقة، فساهموا في تعمير أكثر من عشرين بلدا<sup>(7)</sup>.

وكان للسياسة العقابية التي اعتمدها المرابطون ومن بعدهم الموحدون، والتي قامت على مصادرة أراضي الأندلسيين وتقنينها لتصير من أملاك الدولة خاصة أراضي الأمراء والولاة وأتباعهم كعقاب لهم على معاداة السلطة<sup>(8)</sup>، وصدور في حقهم القرار بالنفي من الأندلس، ومنهم من اختار الفرار إلى عدوة المغرب خوفا من السجن أو القتل، وقد لجأ العديد من هؤلاء المنفيين إلى المغرب الأوسط، فعلى سبيل المثال انتقل الأديب محمد بن هانيء إلى الزّاب، ولجأ عبد الحق الأزدي الإشبيلي المعروف بابن الخياط (ت 582هـ/ 1186 م)، إلى مدينة بجاية وتوفي بها، وانتقل محمد بن جعفر اللخمي (ت 544هـ/ 1149 م)، إلى منفاه بمدينة وهران<sup>(1)</sup>.

<sup>(3)</sup> محمد عبده حتملة، الأندلس تاريخ والحضارة والمحنة دراسة شاملة، مطابع الدستور التجاري، عمان، الأردن، 2000، ص 910.

<sup>(4)</sup> ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية مظاهر التأثير الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2003، ص 18، 19.

<sup>(5)</sup> CHIKH Bekri , opcit, p 111

<sup>(6)</sup> ابن الصغير المالكي، المصدر السابق، ص 36، 37.

<sup>(7)</sup> محمد عبده حتملة، المرجع السابق، ص 911.

<sup>(8)</sup> عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص 133، 135، 137.

<sup>(1)</sup> حميد حداد، المرجع السابق، ص 79، 90، 129.

فإذا سلمنا بحقيقة فقدان هؤلاء لأراضيهم وأملاكهم في الأندلس، فإن المرجح أنهم رغبوا في تعويضها بعقارات وأرزاق في المغرب الأوسط، ويبدو أن الكثير منهم حقق هذه الرغبة، فامتلكوا اقطاعات واسعة من مزارع وضياع، ووصل البعض منهم إلى حد امتلاك قرى بأكملها، فقد أسعفتنا بعض المصادر بمعلومات توضح الإمتيازات التي تحصل عليها بعض الأندلسيين من طرف الأمراء والولاة، فقد تحدثت بعض الروايات عن منح المنصور بن الناصر بن علناس بلدة "تدلس" بأكملها لمعز الدولة بن صمادج المعروف بحميد الخلال، الذي فرّ من الأندلس خوفاً من المرابطين سنة 484 هـ، وقربه إليه وعينه في منصب الكتابة وحظي عنده بمكانة رفيعة، فكان شاعر البلاد الحمادي في زمانه<sup>(2)</sup>.

من المرجح أن هذه الهجرات أعطت دفعا قويا لحركة الإنتاج، وساهمت في تحسين أداء أنظمة الري، فكان لانصهار الخبرة الأندلسية المغربية الأثر البارز على تطور آليات العمل الزراعي، وأساليب إنتاج أجود أنواع الخيول والدواب، واستفاد ملاك الماشية من البيطرة الأندلسية، وقد تناولت العديد من النوازل مسائل تتعلق بالأندلسيين وحقهم في امتلاك الأرض والدواب ببلاد المغرب، فقد طرحت على الإمام مالك رضي الله عنه مسألة تتعلق بنزاع بين أندلسي هاجر إلى بلاد المغرب وعمّر أرضاً، فحفر الآبار واستخرج الماء، واستصلح الأرض وأحدث ضياعاً، وبين أحد المغاربة ادعى ملكيته للأرض<sup>(3)</sup>، وقد أكدت بعض الدراسات أن الأمن والاستقرار الذي عرفه المغرب الإسلامي كان عاملاً هاماً في استقطاب الأندلسيين الذين وجدوا أرضاً خصبة، فأنشأوا المزارع والضياع وأدخلوا إلى بلاد المغرب تقنيات الفلاحة الأندلسية<sup>(4)</sup>.

يمكننا القول أن المزارعين والرعاة استفادوا كثيراً من الخبرة والمهارة الأندلسية في الزراعة وتربية الحيوانات، واستعانوا بالأندلسيين الوافدين على المنطقة، ونجحوا في القضاء على الكثير من الآفات والأخطار التي كانت تهدد الفلاحة، وأدخلوا طرقاً جديدة لتحسين إنتاج الحيوانات وأساليب رعي الماشية ومضاعفة أعدادها<sup>(5)</sup>، وتتوفر بين أيدي الباحثين العديد من القرائن التي تثبت استفادة ممالك أوروبا من الرقيق المسلم الذي جلب من المغرب والأندلس، وبفضله انتعشت الفلاحة وتطورت بهذه الممالك<sup>(1)</sup>، مما يدل على تطور المعرفة الفلاحية بفضل تمازج الخبرة الأندلسية مع نظيرتها المغربية، والمرجح أن الرقيق الأندلسي لعب دوراً مؤثراً في تطور الفلاحة بالمغرب الأوسط، لكن للأسف امتنعت المصادر عن الحديث فيما يتعلق بمسألة الرقيق المجلوب من الأندلس وتوظيفه في خدمة الأرض ورعي الماشية لاتقانه هذا العمل في موطنه الأصلي بالأندلس، إلا أن هناك إشارات واضحة على اقتناء العبيد واستغلالهم في الفلاحة، فقد

(2) لسان الدين بن الخطيب، المصدر السابق، ج 2، ص 333؛ ابن خلدون، المصدر السابق، م 6، ص 208.

(3) ابن رشد أبو الوليد محمد الجد، البيان والتحصيل، المصدر السابق، ج 11، ص 158.

(4) عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص 150.

(5) محمد الطويل، الفلاحة المغربية في العصر الوسيط، رسالة دكتوراه، شعبة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1987.

1988، ص 113.

(1) عبد الإله بنمليح، المرجع السابق، ص 347.

أفادت بعض الروايات بوجود العبيد في المجتمع التاهريقي وانتشارهم في الحواضر والبوادي واستغلالهم في رعي الماشية<sup>(2)</sup>.

وهناك الكثير من الإشارات تثبت وجود الرقيق، فقد ذكرت بعض الروايات إفساد العبيد للزرع والثمار في وارجلان، وامتلاك عبد الوهاب بن رستم وغيره للرقيق<sup>(3)</sup>، وتوضح الصورة أكثر في الرواية التي ذكرها القاضي النعمان والتي تتعلق ببيع الأسرى الأندلسيين في الأسواق<sup>(4)</sup>، وجزء من هؤلاء يبيع في أسواق المغرب الأوسط، والمرجح أن هؤلاء الأندلسيين العبيد قد استخدموا في فلاحه الأرض ورعي الماشية، فقد أشار القاضي النعمان بامتلاك كتامة للعبيد، وإن سلمنا بوجود الرقيق الأندلسي بالمغرب الأوسط، تم استغلالهم في الزراعة والرعي، رغم صمت المصادر فيما يتعلق بهذه المسألة، فيمكن اعتبار أن الرواية التي ذكرها القاضي النعمان التي تتضمن شكوى تقدم بها أحد الملاكين بسبب سلب الماشية ونهب الأموال واتلاف المحاصيل الزراعية وأخذ العبيد الذين اعتمد عليهم في العمل الزراعي، ومن المرجح بأن جزء من هؤلاء العبيد من الأندلسيين الذين أسروا في المعارك أو جلبوا من الأندلس<sup>(5)</sup>، وفضل الأندلسيين أحراراً كانوا أو عبيداً على تطور الفلاحة بالمغرب الأوسط حقيقة مسلم بها، لكن لابد التسليط الضوء على حقيقة أخرى تتعلق بنقل الخبرة من المغرب إلى الأندلس، والأكد أن الفلاحين المغاربة أدخلوا إلى الأندلس نظام المدرجات التي كانت تقام على منحدرات الجبال واستغلالها في الزراعة، والحد من تدفق مياه السيول، وأدخلوا تحسينات على وسائل الري، وشيدوا منشآت مائية ساهمت في تطور الفلاحة الأندلسية<sup>(6)</sup>.

خلاصة القول، بعض الأندلسيين وجدوا كافة الظروف والعوامل الطبيعية والبشرية التي شجعتهم على العمل في الفلاحة بالمغرب الأوسط، فأدخلوا بعض التقنيات والطرق التي ساهمت في تطورها، ولم يقتصر دورهم على الزراعة، بل تعداه إلى تربية الماشية، وأوجدوا حلولاً ناجعة لبعض الآفات والأخطار التي واجهت مصير الفلاحة، إلا أنه لا يمكن تجاهل حقيقة استفادة الأندلسيين من الخبرة المغربية، فتمازج الخبرة والمعارف الأندلسية والمغربية أحدث تحولا واضحا على واقع الفلاحة بالمغرب الأوسط.

## 2. مساهمة أهل الذمة في تطور الفلاحة:

شهدت بلاد المغرب حركة هجرة واستيطان للنصارى واليهود منذ القدم، وقد مثلت الموارد الطبيعية والدوافع السياسية أحد أهم عوامل الاستقطاب، واقترن وجود أهل الذمة بالتطور الحضاري الحاصل ببلاد المغرب، وتتفق معظم الدراسات على الدور الاقتصادي الذي لعبه أهل الذمة، بالرغم من

(2) ابن الصغير المالكي، المصدر السابق، ص 107.

(3) أبو زكرياء يحيى الوريحاني، المصدر السابق، ص 68، 162.

(4) القاضي النعمان، المجالس والمسائرات، المصدر السابق، ج 8، ص 194.

(5) المصدر نفسه، ج 15، ص 322، 337.

(6) أنور الرباعي، النظم الإسلامية، ط 1، دار الفكر، دمشق، 1973، ص 248.

تجاهل المصادر التاريخية لهذه الحقائق، ولكن رغم تعاضم هذا الدور إلا أن الدراسات الحديثة لم تسلط الضوء بشكل كافٍ على المساهمة الفعالة لأهل الذمة في تطور الفلاحة بالمغرب الأوسط، ففي ظل إغفال المصادر عن ذكر إسهاماتهم في هذا المجال، مما صعب على الباحثين فهم حقيقة دور أهل الذمة في التطور الزراعي الحاصل بالمغرب الأوسط خلال هذه الفترة، ومن هنا نتساءل: كيف ساهم أهل الذمة في تطور الفلاحة وتقنياتها؟ وهل اقتصر دورهم على العمل الزراعي أم تعدى ذلك إلى ممارسة الرعي؟ وما مدى تأثير الظروف السياسية والعقدية على مساهمة أهل الذمة في الحياة الفلاحية؟

لقد تضاربت الروايات فيما يتعلق بتاريخ هجرة اليهود إلى بلاد المغرب واستيطانها، لكن المرجح أن هذا الإستيطان حدث على دفعات، فقد ذكر عبد الملك أن وجود اليهود بالمغرب كان في القرن الثالث قبل الميلاد، بسبب اضطرابهم للهجرة إثر سقوط عاصمة دولتهم أورشليم، وأما الهجرة الثانية لهم كانت عقب الفتح الإسلامي، فاستوطنوا المدن والقرى الساحلية ثم توغلوا في المناطق الداخلية<sup>(1)</sup>، وأكدت بعض الدراسات على قدم وجود اليهود ببلاد المغرب، واعتبرت أن النصارى المتواجدين في المجتمعات المغربية هم ممن حافظ على ديانتهم المسيحية بعد الفتح الإسلامي<sup>(2)</sup>، ولا بد من الإشارة إلى أن العديد من قبائل البربر اعتنقت الديانة المسيحية واليهودية<sup>(3)</sup>.

وقد مارس النصارى الفلاحة، واجتهدوا لتطوير تقنياتها وتحسين أساليب وطرق الإنتاج، وقد حافظوا على أملاكهم واستمروا في ممارسة نشاطهم عقب الفتح الإسلامي، وهناك العديد من القرائن تثبت امتلاكهم للمزارع والضياع، ومساهماتهم في تطور الفلاحة بالمغرب الأوسط، فقد تضمنت الروايات معلومات تشيد بالشراء الزراعي والازدهار العمراني، حيث أن بلاد الرّاب ضمت أكثر من ثلاثمائة قرية عامرة أثارت إعجاب العرب الفاتحين، حتى أنهم ذهلوا لجودة نتاج الخيل بمنطقة الأوراس<sup>(1)</sup>، وأطلعنا المصادر عن السياسة التخريبية التي انتهجتها الكاهنة وألحقت أضرارا بالغة بالفلاحة، مما أجبر النصارى للاستجداد بالمسلمين وطلب الأمان حفاظا على مزارعهم وضياعهم<sup>(2)</sup>، والأكد أن أهم عامل ساهم في استمرار النصارى في ممارسة الزراعة والاعتناء بتربية الماشية يرجع إلى العهد الذي قطعه حسان بن النعمان للنصارى بتأمين ممتلكاتهم، وإنشاء ديوان للخراج لإحصاء أرزاقهم وتحديد قيمة الضريبة المفروضة عليهم<sup>(3)</sup>.

(1) عبد الملك، إضاءات على المغرب العربي، دار البصائر، الجزائر، 2011، ص 68.

(2) محمد ولد دادة، مفهوم الملك في المغرب من انتصاف القرن الأول إلى انتصاف القرن السابع، دراسة في التاريخ السياسي، ط 1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1977، ص 17.

(3) مؤلف مجهول، مفاخر البربر، تحقيق عبد القادر بوبايا، ط 1، دار أبي رقرق، الرباط، المغرب، 2005، ص 196.

(1) الرقيق القيرواني، المصدر السابق، ص 42.

(2) المالكي، المصدر والجزء السابقان، ص 53.

(3) ابن عذاري المراكشي، المصدر والجزء السابقان، ص 38.

إن استقرار عدد كبير من النصارى في قرى وأرياف المغرب الأوسط، فرض عليهم العمل الزراعي وممارسة الرعي والصيد، ومما يدل على ديمومة مساهمتهم في النهوض بالفلاحة في القرن الثالث الهجري، ما ذكره اليعقوبي عن استمرارية وجودهم في المغرب الأوسط ومساهمتهم في إعمار مدن وقرى عدّة بالزّاب<sup>(4)</sup>، وقد أجمعت المصادر التاريخية على الثراء الاقتصادي والاستقرار السياسي الذي عاشته الدولة الرستمية، والذي شكل عاملاً جذب الناس من المغرب والمشرق، فقد ذكر أن تاهرت استقطبت أتباع كافة الأديان والمذاهب، لما توفرت عليه من أمن وتسامح ديني ومذهبي<sup>(5)</sup>، وقد أفادت المصادر الفقهية ببعض المؤشرات الدالة على اشتغال النصارى بالزراعة وغرس الشجر، وما يتصل بها من رعي الماشية في تاهرت وما جاورها، حيث يطلعنا أفلح بن عبد الوهاب في إحدى المسائل المتعلقة بالنصارى عن امتلاكهم للجنان والبساتين واستغلال كنائسهم لتسويق منتجاتهم التي وجدت رواجاً في أوساط المسلمين، فالمسألة المطروحة تشير إلى إقبال الناس على شراء منتجاتهم لجودتها، مما يعطي صورة واضحة عن المشاركة الفعّالة للنصارى في الازدهار الزراعي الذي عرفته تاهرت في الفترة الرستمية<sup>(6)</sup>.

ومن ثمة فإن المؤشرات التاريخية تثبت المشاركة الفعلية لأهل الذمة في تهيئة المجال الزراعي والرعي، باعتبارهم حلقة وصل بين الفكر الفلاحي المتراكم منذ القدم بالمغرب الأوسط، والفكر الفلاحي القادم من المشرق عن طريق العرب، وصار بذلك المغرب الأوسط مركزاً انصهر فيه التراث الفلاحي الموروث، فكان للنصارى الفضل في دمج خبرات الأمم مما نتج عنه تطور الفلاحة، وصار أهل الذمة مثل باقي الفرق الدينية والمذهبية في المجتمع التاهري تساهم في تحسين طرق وأساليب الزراعة ونظام الري، وتدفع ما عليها من خراج، وقد تطرق ابن الصغير المالكي لمسألة جباية خراج أهل الذمة، بقوله: "... ثم ينظر إلى ما اجتمع من مال الجزية وخراج الأرضين، وما أشبه ذلك، فيقطع لنفسه وحشمه وقضاته وأصحاب شرطته والقائمين بأمره..."<sup>(1)</sup>. وبفضل هذه الجهود والمساهمة الحقيقية في تطور الزراعة نالوا منزلة رفيعة في عهد أبي بكر بن أفلح<sup>(2)</sup>.

لم يقتصر دور النصارى على المناطق الشرقية من المغرب الأوسط، بل امتد إلى المناطق الغربية، حيث يرجع وجودهم بتلمسان وبقية الحواضر إلى فترة ما قبل الفتح الإسلامي<sup>(3)</sup>، وأشار إليهم البكري في

(4) اليعقوبي، البلدان، المصدر السابق، ص 140.

(5) الشماخي، المصدر والجزء السابقان، ص 286.

(6) أفلح بن عبد الوهاب، من جوابات الإمام أفلح بن عبد الوهاب، تحقيق عمر بن الحاج فخار، مذكرة تخرج، معهد العلوم الشرعية، سلطنة عمان، 2005، ص 20.

(1) ابن الصغير المالكي، المصدر السابق، ص 41، 42.

(2) محمد عيسى الحريري، المرجع السابق، ص 18.

(3) محمد الطمار، المرجع السابق، ص 42.

القرن الخامس الهجري<sup>(4)</sup>، وقد مارسوا النشاط الزراعي وسعوا لامتلاك المزارع والضياع وتطوير نظام الري، واستمروا على ذلك في فترة المرابطين، فقد ذكرت الروايات أن الدولة المرابطية فرضت عليهم الجزية والخراج وفقاً للشريعة الإسلامية<sup>(5)</sup>، وتزايد أعداد النصارى بالمغرب الأوسط في عهد المرابطين على إثر الخيانة التي ارتكبوها ضد المسلمين، فاتخذ الأمير علي بن يوسف بن تاشفين قراراً يقضي بنفيهم من الأندلس إلى أقاليم بلاد المغرب<sup>(6)</sup>، وقد حظي النصارى ببعض الوظائف، حيث لم يقتصر دورهم في المساهمة بتطوير الفلاحة والعمل على تحسين طرقها وأساليبها، بل امتد ذلك إلى تولي الجباية، وقد ذكرت المصادر استخدام الأمير علي بن يوسف النصارى في جباية الضرائب<sup>(7)</sup>.

والجدير بالملاحظة أن الكتب الفقهية تناولت مواضيع ذات الصلة بممارسة أهل الذمة للعمل الزراعي خاصة فيما يتعلق بالشركة، ففي إحدى المسائل تضمنت إقرار الشركة بين ذمي ومسلم<sup>(8)</sup>، واستفاد أهل الذمة من التشريعات الإسلامية العادلة، التي فتحت لهم المجال لكراء أرض المسلمين مع إعفائهم من دفع الزكاة وإلزامهم بالخراج<sup>(9)</sup>، وارتبط تاريخ أهل الذمة بالأرض وما يتصل بها من الاشتغال بالزراعة والرعي وبعض الصناعات الزراعية كصناعة الخمر، فقد ورد في إحدى المسائل سؤال يتعلق بالنصارى، جاء فيه: "السؤال التاسع عشر في بيع أصول الكروم من النصارى وهم يعصبون ثمرتها خمرًا. هل يجوز ذلك؟"<sup>(10)</sup>.

أما فيما يخص موضوع اليهود وممارسة الفلاحة بالمغرب الأوسط، فالمسألة هنا تختلف لأن اليهود أكثر الناس حباً للمال وأميلهم للغلو في العقائد والشرائع الدينية، ففي حكم الشريعة اليهودية تحريم بيع الأرض الزراعية وإلزام الجماعة بالتضامن لمنع وقوع ذلك، فالأرض مقدسة في نظرهم، والشريعة اليهودية سنّت قوانين لتنظيم العمل الزراعي وآلياته، وحددت طرق وأساليب الإنتاج، فاليهود يعتمدون على الدورة الزراعية إلا أنها تستند لمرجعية دينية، حيث يقومون بزرع الأرض ست سنوات، ويريجونها في السنة السابعة، فحرت عندهم العادة إراحة الأرض كل سبع سنوات، وقد أجبرتهم هذه التشريعات على زراعة نوع واحد

(4) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 259..

(5) السلاوي، المصدر والمجلد السابقان، ص 216، 217.

(6) ابن سماك العمالي، المصدر السابق، ص 149، 150، 163.

(7) المصدر نفسه، ص 149.

(8) ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، المصدر السابق، ج 9، ص 305.

(9) اللداودي، المصدر السابق، ج 2، ص 78.

(10) ابن رشد أبو الوليد محمد الجد، فتاوى ابن رشد، المصدر السابق، ج 2، ص 1281.

من المزروعات في حقل واحد، والامتناع عن جني الثمار إلا بعد مرور أربع سنوات من غرس الشجر<sup>(1)</sup>، ولا يجوز لهم مزاوله النشاط الزراعي يوم السبت<sup>(2)</sup>.

وقد أقرت الدراسات بوجود مجتمع يهودي بتاهرت في الفترة الرستمية<sup>(3)</sup>، وقد ساهموا في خدمة الفلاحة وإعمار المغرب الأوسط، إلا أن البعض منهم تعرض لحمالات التهجير التي أفقدتهم ممتلكاتهم من حقول وبساتين، فقد قام بلكين بن زيري بنقل اليهود من تلمسان إلى أشير<sup>(4)</sup>، وتكشف لنا النوازل امتلاك اليهود الأراضي الزراعية بتلمسان، وإجبارهم على التحلي عنها والهجرة إلى مدينة أشير، وقد أشارت إحدى النوازل لامتهان اليهود زراعة الكروم، بسبب ارتباطها بصناعة الخمر التي تفوق فيها أهل الذمة، ولم يقتصر دورهم على غرس شجر الكروم بل تعداه لأنواع مختلفة من المزروعات، وقد شجعهم على ذلك ما تتمتع به تلمسان من خصوبة التربة واعتدال المناخ<sup>(5)</sup>.

والجدير بالذكر أن اهتمام اليهود لم يقتصر على الاشتغال بالزراعة، بل تعداه لامتهان الرعي وتربية الماشية، ونظرا لتوفر المراعي الخصبة والفوائد الجمة التي تعود عليهم من الألبان واللحوم والأصواف والجلود لارتباطها بأنواع مختلفة من الصناعات<sup>(6)</sup>، برز دورهم جليا حين نجحوا في إنتاج أجود أنواع البغال عن طريق التهجين بين الخيل والحمير في منطقة الأوراس، حيث امتلكوا الكثير من الخيل وساهموا بتوفير البغال في بلاد المغرب<sup>(7)</sup>، وقد أكدت العديد من الدراسات ممارسة اليهود للنشاط الزراعي والرعي<sup>(8)</sup>، وهذا ما تكشفه النوازل، فقد تضمنت إحداها مسألة تتعلق بخلاف حول استغلال اليهود لنهر يجري في أرض المسلمين<sup>(9)</sup>، ورغم امتناع العديد من المصادر الحديث عن مساهمة اليهود في الفلاحة، إلا أن هناك إشارات واضحة على ممارستهم الزراعة والرعي، فقد أفاد الشماخي في إحدى التراجم امتلاك يهودي الغنم والمتاجرة فيها، ويعد هذا من القرائن التي تفيد بدور اليهود في النشاط الزراعي وتربية الماشية<sup>(1)</sup>.

(1) عماد علي عبد السميع، الإسلام واليهودية دراسة مقارنة من خلال سفر اللاويين، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004، ص 494، 495، 499.

(2) عبد السلام الترماني، الرق ماضيه وحاضره، عالم المعرفة، الكويت، 1979، ص 56.

(3) عبد الرحمن بشير، اليهود في المغرب العربي (22. 462 هـ / 642. 1070 م)، ط 1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2001، ص 149.

(4) فاطمة بوعمامة، اليهود في المغرب الإسلامي خلال القرنين السابع والثامن الهجريين الموافق لـ 14. 15 ميلادي، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011، ص 32.

(5) عبد الرحمن بشير، المرجع السابق، ص 89.

(6) المرجع نفسه، ص 91.

(7) المرجع نفسه، ص 92، 93.

(8) حاييم الزعفراني، اليهود في الأندلس والمغرب، ج 2، مرسوم الرباط، الرباط، المغرب، 2000، ص 392.

(9) أبو الحسن اللخمي القيرواني، المصدر السابق، ص 101.

(1) الشماخي، المصدر والجزء السابقان، ص 492.

وإذا أمكن لليهود امتلاك المزارع والبساتين واستغلال المراعي في عدة مناطق من المغرب الأوسط، فإنهم لم يحفظوا بذلك في مناطق أخرى، فمثلا لم يسمح لهم امتلاك الأراضي الزراعية واستغلال الآبار في منطقة بني ميزاب<sup>(2)</sup>، وقد تضاربت الروايات حول دور اليهود في نشأة الفقارة بصحراء المغرب الأوسط، واتفقهم للهندسة المائية<sup>(3)</sup>، ورغم ما حظي به اليهود من حرية وتسامح في الفترة المرابطية<sup>(4)</sup>، إلا أن يوسف بن تاشفين فرض ضريبة معتبرة على اليهود في كافة الأقاليم الخاضعة لسلطة المرابطين<sup>(5)</sup>

وقد تغيرت حياة اليهود جذريا بعد سقوط المغرب الأوسط في يد الموحدين، حيث تعرض بعض اليهود في تلمسان للتهجير<sup>(6)</sup>، وكان عبد المؤمن بن علي قد أصدر قراراً يقضي بتهجير أهل الذمة باستثناء من أسلم منهم<sup>(7)</sup>، فكانت سياسة الموحدين صارمة تجاه اليهود ترمي إلى تقييدهم بين الإسلام أو الهجرة ومصادرة الأملاك<sup>(8)</sup>، ونجم عن ذلك تراجع أعدادهم، وقد أدى التضييق عليهم خاصة في المغرب الأقصى وإفريقية إلى استيطان بعضهم حواضر وأرياف المغرب الأوسط كقلعة بني حماد، وبجاية، وتلمسان، واشتغلوا بالزراعة في الأرياف وضواحي الحواضر الكبرى<sup>(9)</sup>، ويبدو أن الكثير منهم لم يجد مخرجاً للحفاظ على أرضه إلا عن طريق التظاهر باعتناقهم للإسلام، وهذا ما تكشفه الروايات من تأكيد شكوك الموحدين من حقيقة إسلام اليهود<sup>(10)</sup>.

خلاصة القول، أن أهل الذمة كانت لهم مشاركة فعالة في تطور الفلاحة، وساهموا بشكل مباشر في الإنتاج وتحسين نظام الري، وكان لهم الدور البارز في تهجين الدواب وإنتاج أجود الأنواع، وبذلوا جهوداً معتبرة في تحسين التصنيع الزراعي، إلا أن هذا الدور تراجع في فترة الموحدين، ولكن المسألة التي أثارها الاهتمام في هذا الموضوع تتعلق بالموقف الفقهي والسياسي من حكم استفادة أهل الذمة من إجراءات التخفيف الجبائي في حالة الجوائح، وكذلك مشروعية أهل الذمة في إحياء أرض الموات.

### 3. مساهمة العرب الوافدين في تطور الفلاحة:

المتبع لتاريخ المغرب الأوسط يكتشف الدور الذي لعبه العرب في تطور الفلاحة منذ الفتح الإسلامي مروراً بدخول قبائل بني هلال وسليم واستيطانهم للمنطقة، ويمكن التعويل على الأسباب

(2) يوسف بن بكير، تاريخ بني ميزاب دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية، ط 2، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 2006، ص 74.

(3) مبروك مقدم، تغير البنيات الزراعية في المجتمع التواتي، ج 3، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 38.

(4) فاطمة بوعمامة، المرجع السابق، ص 34.

(5) ابن عذاري المراكشي، المصدر السابق، ج 4، ص 23.

(6) فاطمة بوعمامة، المرجع السابق، ص 36.

(7) محمد عبد الله عنان، المرجع السابق، ص 404.

(8) عز الدين عمر موسى، دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، ط 1، دار الشروق، بيروت، 1983، ص 106.

(9) مسعود كواتي: "أهل الذمة في عهد عبد المؤمن بن علي"، الملتقى الوطني الثاني حول عبد المؤمن بن علي الكومي الندرومي

الجزائري والدولة الموحدية، ندرومة، تلمسان، (3. 6) نوفمبر 1998، ص 76-78.

(10) عبد الواحد المراكشي، المعجب، المصدر السابق، ص 217.



الديمغرافية المرتبطة بالظاهرة الاقتصادية والسياسية، والتي نرجح أنها حاسمة في ظل الاختلافات بين الباحثين فيما يتعلق بمسألة الأزمة الفلاحية، ومقدار تأثير القبائل العربية الطارئة على المنطقة، والذي يدفعنا للتساؤل حول أوضاع الفلاحة قبل دخول قبائل بني هلال وبعد استيطانهم، فطبيعة الدراسة تلزمنا وضع مقارنة بين الحالتين، واستقراء كافة النصوص التاريخية التي تناولت هذه الظاهرة، ولا بد من فهم حقيقة العلاقة التي جمعت بين الفلاحين والرعاة، ومصير هذه العلاقة في ظل وجود القبائل العربية، حيث أن معظم المصادر لم تسلط الضوء بشكل كافٍ على طبيعة هذه العلاقة، إلا بعد بروز خطر العرب الوافدين على المغرب الأوسط، وهذا يدفعنا للتساؤل: ما مدى مساهمة عرب المشرق في تطور الفلاحة بالمغرب الأوسط؟ وما مدى تأثير القبائل العربية الوافدة على الفلاحة ومصير الحياة الريفية؟

ساهم العرب في خلق تقنيات متنوعة أحدثت تطوراً في مجال الفلاحة، وكان لهم الفضل في إدخال أنواع مختلفة من الزراعات كالقطن، وقصب السكر، والأرز، والخوخ، والمشمش، والبطيخ الهندي، والرمان، والزعفران<sup>(1)</sup>، والليمون بنوعيه الحلو والحامض<sup>(2)</sup>، إلى جانب العديد من أصناف الخضر والفواكه<sup>(3)</sup>، وبذلك استفادت بلاد المغرب بما فيها المغرب الأوسط، الذي حظي بحجرة العرب الوافدين حيث استفاد من انتقال خبراء في الهندسة المائية من المشرق إلى بلاد المغرب على يد الأغالبة، الذين ساهموا في تطوير نظام الري<sup>(4)</sup>.

اشتغل العرب في الفلاحة بالمغرب الأوسط، وعملوا على توظيف خبرتهم في تطويرها، ويتضح هذا الدور أكثر من خلال الرواية التي ذكرها ابن الصغير المالكي، التي أشار فيها إلى استيطان البصريين والكوفيين تاهرت، لما عرفت به آنذاك بالرخاء الاقتصادي والأمني والسياسي<sup>(5)</sup>، وما تزخر به من موارد طبيعية ساعدت على العمل في مجال الفلاحة، ومن المرجح أنهم نقلوا إليها معارفهم ومهاراتهم الزراعية، وأدخلوا معهم أدوات ووسائل ساهمت في تحسين الإنتاج الزراعي وأداء المنشآت المائية، فقد ذكر ابن حوقل تردد وفود التجار البصريين والكوفيين والبغداديين على المنطقة، ويحتمل أن يكون هؤلاء قد ساهموا في نقل بعض تقنيات الفلاحة، لما لهم من دراية بالزراعة والرعي<sup>(1)</sup>، ويكتشف من رواية البكري أن عرباً من اليمن والحجاز استوطنوا الصحراء وعمروها فأقاموا المزارع والبساتين التي احتوت شجر الزيتون والنخيل والأعناب

(1) محمد سويسي، المرجع السابق، ص 196، 197.

(2) أحمد فؤاد باشا، المرجع السابق، ص 141.

(3) محمد زنيبر، المغرب في العصر الوسيط، الدولة، المدينة، الاقتصاد، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1999، ص 36.

(4) الأخضر أبو القاسم العيساوي، المرجع السابق، ص 99.

(5) ابن الصغير المالكي، المصدر السابق، ص 36.

(1) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 65.

وأشكال مختلفة من الفواكه<sup>(2)</sup>، وبذلك ساهم الفكر والتراث الفلاحي المشرقي في رقي الفكر الفلاحي المغربي<sup>(3)</sup>.

علاوة على ذلك، أشارت بعض الدراسات إلى إقبال العراقيين على نقل خبرتهم في غرس شجر النخيل واستحداث الكثير من الواحات<sup>(4)</sup>، وقد حاول العرب الوافدين جلب البذور من المشرق وزرعها في بلاد المغرب بالاستفادة من المقومات الزراعية المتوفرة والمؤهلات الفلاحية المغربية<sup>(5)</sup>، وكان قد تم نقل أحد أنواع الرمان المعروف بالرمان السفري من بلاد الشام إلى الأندلس، وتمكنوا بنجاح من غرسه<sup>(6)</sup>، ولا نستبعد أن تكون هذه النجاحات تحققت أيضا بالمغرب الأوسط، فقد ذكر البكري أن عرباً من قريش استوطنوا مدينة تمودا واستصلحوا الأرض وتمكنوا من إقامة المزارع والبساتين وواحات النخيل، وأنتجوا أنواعاً مختلفة من الفواكه والثمار<sup>(7)</sup>.

لكن لا بد من التأكيد على أن بلاد المغرب ليست لوحدها من استقطبت الخبرة الفلاحية المشرقية، بل أن بلاد الشام استقطبت أيضا الخبرة الفلاحية المغربية بسبب عدّة عوامل طبيعية وسياسية ودينية، وكذلك اقتصادية حيث شكلت الفلاحة عامل جذب للمغاربة<sup>(8)</sup>، الذين امتلكوا المزارع والضياع وتولوا إدارتها وتسييرها<sup>(9)</sup>، فقد نقل لنا ابن جبير صورة واضحة عن هذه المسألة، حين قال: "وقد جلب الله إليها من المغاربة ذوي البصارة بالفلاحة والزراعة فأحدثوا فيها بساتين ومزارع، فكانوا أحد الأسباب في خصب هذه الجهات، وذلك بفضل الله عز وجل..."<sup>(1)</sup>.

(2) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 254.

(3) أحمد الطاهري، الطب والفلاحة في الأندلس بين الحكمة والتجريب مساهمة في التأصيل التاريخي للتراث العلمي بالغرب الإسلامي، ط 1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1997، ص 96، 97.

(4) سعدون عباس، دولة الأدارسة في المغرب العصر الذهبي (176 . 243 هـ / 788 . 835 م)، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1987، ص 140.

(5) سعيد بنحمادة، التراث الفلاحي الإسلامي، المرجع السابق، ص 72، 73.

(6) الخشني القروي، قضاة قرطبة، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط 2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1989، ص 53.

(7) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 255.

(8) الحاج عيفة: "عوامل استقطاب المغاربة إلى بلاد الشام ما بين القرن السادس والتاسع الهجريين"، مجلة دراسات تاريخية، العدد 1، 2013، الجزائر، ص 42.

(9) ابن جبير، رحلة ابن جبير، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، دار موفم للنشر، الرغاية، الجزائر، 1988، ص 257.

(1) ابن جبير، المصدر السابق، ص 92.

إلا أن هذا التأثير عرف نقطة تحول جذرية في تاريخ الفلاحة بالمغرب الأوسط بدخول القبائل العربية<sup>(2)</sup>، التي تسببت في خراب الأراضي الزراعية وفساد الفلاحة<sup>(3)</sup>، فقد حملهم الدبّاغ مسؤولية ذلك الخراب والدمار الذي لحق بالبلاد<sup>(4)</sup>، وأشارت بعض الروايات إلى سيطرة بني هلال وسليم على المغرب الأوسط بعد تحقيقهم لانتصار ساحق في معركة سببية سنة 457 هـ على الأمير الناصر بن علناس<sup>(5)</sup>، وقد وصف لسان الدين ابن الخطيب الواقع المأساوي الذي تسببت فيه القبائل العربية، بقوله: "... فسبوا البلاد، وأيتموا الأولاد، وانتهبوا الطارف والتلاد ... إلى اليوم والخطب بهم لا يرفع، والوطن الخصب الرحيب قفر ..."<sup>(6)</sup>. وكان عبورهم إلى المغرب الأوسط سبباً في وقوع السلب والنهب، ولم يكتفوا بذلك بل قاموا بإتلاف وتخریب المزارع والبساتين المنتشرة ضواحي مدينة القلعة، وطبنة، والمسيلة، وواصلوا سياسة التخریب مع بقية الحواضر والقرى<sup>(7)</sup>.

وقد أدى سيطرة القبائل العربية على البادية إلى وقف الحرث وتسبب في خراب الفلاحة<sup>(8)</sup>، وتغيير النمط الاقتصادي بحيث تحولت الكثير من المساحات الزراعية إلى أراضي رعوية، واضطر الكثير من الناس هجرة أراضيهم وترك مزارعهم<sup>(9)</sup>، واستوطنتها القبائل العربية التي اعتمد نظام معيشتها على الرعي وحياة البداوة، وحولت المزارع والحقول مراعي للماشية، وأهملت العناية بالفلاحة فكان لذلك نتائج وخيمة على الزراعة في المغرب الأوسط<sup>(10)</sup>، فلم ينحصر هذا الخراب على الأرض الزراعية، بل شمل المنشآت المائية وتغيير الموارد المائية من آبار وعيون<sup>(1)</sup>، وهذا ما وقع للعديد من الأمصار، فقد أشارت بعض الروايات التاريخية لخراب مدينة سدراته الإباضية على أيديهم، وقد كانت مزدهرة بحقولها وضياعها وكثرة إنتاجها،

<sup>(2)</sup> ذكر ابن كثير أن دخول بني هلال وسليم لإفريقية سنة 441 هـ، بأمر من الخليفة الفاطمي المستنصر للإنتقام من المعز بن باديس الذي أسقط الدعاء عنهم في الخطبة، ودعى للخليفة العباسي، وذكر محمد الطمار أن فلول العرب وصلت إلى جنوب المغرب الأوسط سنة 447 هـ، فوجدت مقاومة من قبل زناتة، وفي سنة 457 هـ، دخلوا المغرب الأوسط وعاثوا فيه فساداً بعد انتصارهم في معركة سببية، وفرار الناصر بن علناس وتحصنه في مدينة القلعة. ينظر: ابن كثير، المصدر السابق، ج 6، ص 793؛ محمد الطمار، المغرب الأوسط في ظل صنهاجة، المرجع السابق، ص 106، 108.

<sup>(3)</sup> ابن حماد، المصدر السابق، ص 104.

<sup>(4)</sup> الدبّاغ، المصدر والجزء السابقان، ص 15.

<sup>(5)</sup> النويري، المصدر والجزء السابقان، ص 123.

<sup>(6)</sup> لسان الدين ابن الخطيب، المصدر والجزء السابقان، ص 324.

<sup>(7)</sup> محمد الطمار، المغرب الأوسط في ظل صنهاجة، المرجع السابق، ص 108، 109.

<sup>(8)</sup> عز الدين عمر موسى، دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، المرجع السابق، ص 114.

<sup>(9)</sup> عبد الجواد الصادق الشيباني، الهجرة الحلالية إلى إفريقية الزيرية وآثارها العامة، ط 1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2007، ص 125، 126.

<sup>(10)</sup> عبد الله القروي، مجمل تاريخ المغرب، ج 2، ط 2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2009، 255.

<sup>(1)</sup> عبد الحميد سلامة، المرجع السابق، ص 340، 341.

ووفرة عيون الماء التي مثلت أهم الموارد المائية التي اعتمد عليها سكان المدينة في الزراعة، إلا أنها أتلفت وغورت جميعها على يد العرب<sup>(2)</sup>.

وكان خطرهم واضحا، حيث تراجعت أحوال الفلاحة وتدهورت، حتى شبههم بعض المستشرقين بالجراد الذي أتى على الأخضر واليابس، وأدى لحدوث كارثة إنسانية واقتصادية أضرت بالحياة الريفية<sup>(3)</sup>، وأمام تزايد هذا الخطر اضطر سكان المدن والأرياف للخضوع والتسليم للقبائل العربية<sup>(4)</sup>، بدفع جزء من محاصيلهم الزراعية أو دفع الضرائب والصدقات لهم، وقد ذكر ذلك البكري خلال حديثه عن مدينة سطيف، حين قال: "... غلبتهم عليها العرب، وكانوا يعشرونهم إذا دخلوها ..."<sup>(5)</sup>. فالهزائم التي منيت بها الدولة الحمادية فتح المجال على مصراعيه لانتشار القبائل العربية في المغرب الأوسط وفرض نفوذهم، وأمام عجز الحماديين اضطروا لمهادنتهم بمنحهم الإقطاعات الواسعة<sup>(6)</sup>، وامتلكوا الأراضي الزراعية الخصبة التي تحولت إلى أرض موات بسبب احتراق القبائل العربية للرعي وعدم معرفتها بالزراعة، واضطرار اليد العاملة الزراعية الخبيثة للهجرة بسبب انعدام الأمن وانتشار الخوف في أوساط المزارعين، وقد ذكر الإدريسي خطر غارات العرب وما تسببت فيه من أضرار بالغة، فسادت أجواء الفوضى والاضطرابات التي وصلت إلى غاية جبال الباب جنوب بجاية<sup>(7)</sup>، وأعطى نظرة عن هذه الأوضاع، بقوله: "ثم إلى حصن الناظور إلى سوق الخميس وبه المنزل وهذه الأرض كلها تجولها العرب وتضر بأهلها، وسوق الخميس حصن في أعلى جبل وبه مياه جارية ولا تقدر العرب عليه لمنعته وبه من المزارع والمنافع قليل"<sup>(8)</sup>.

وقد اختار البعض سياسة الاحتواء، حيث لجأ سكان وادي ميزاب لعقد تحالفات معهم وإرضائهم، واستقطبوا أبناء العرب وسعوا لتوظيفهم في الزراعة، فتحول العرب من خطر يهدد الفلاحة إلى عامل ساهم في ازدهارها<sup>(9)</sup>، إلا أنه بناءً على ما كشفتها المصادر فإن انعدام الأمن كان له الأثر البالغ على أحوال الفلاحة، حيث تقلصت الأراضي الزراعية وتناقصت اليد العاملة وتراجع الإنتاج، فقد أفادت بعض الروايات بحجم التهديد الذي مثله العرب حتى اضطرت الناس للاحتباء بالحصون والقلاع، وفي ذلك قال الإدريسي: "ومنه إلى المظماطة وهو فحص في أعلى جبل ومنه إلى سوق الإثنين وبه المنزل وهو قصر حصين والعرب محدقة بأرضه وفيه رجال يجرسونه مع سائر أهله ... إلى حصن القلعة مرحلة وجميع هذه

(2) شريد حورية وآخرون، الجزائر تراث وحضارة، المتحف الوطني للأثار القديمة، الجزائر، 2010، ص 62.

(3) جورج مارسيه، المرجع السابق، ج 2، ص 240.

(4) نفس المرجع والجزء، ص 244.

(5) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 259.

(6) عز الدين عمر موسى، النشاط الاقتصادي، المرجع السابق، ص 130.

(7) الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 262.

(8) الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 262، 263.

(9) يوسف بن بكير، المرجع السابق، ص 47.

الحصون أهلها مع العرب في مهادنة وربما أضر بعضهم ببعض غير أن أيدي الأجناد فيها مقبوضة وأيدي العرب مطلقة في الاضرار وموجب ذلك أن العرب لها دية مقتولها وليس عليها دية فيمن تقتل"<sup>(1)</sup>.

وتبين المعلومات المتوفرة أنهم فرضوا الجباية على المناطق التي استولوا عليها، ومنعوا الناس من الحركة والتنقل إلاّ بإذنهم وتحت حراستهم ومراقبتهم مثلما كان الحال في ضواحي جبل أوراس كحصن بادس، وتضررت الفلاحة في مناطق عدة، نذكر منها: دار ملّول، وميلة، والقل، وعنابة، وباغاي، وغيرهم من الأمصار التي حاصروا أهلها ومنعوهم من الاتصال بمزارعهم وبساتينهم، واضطر سكان قسنطينة لإشراك العرب في الحرث والإنتاج<sup>(2)</sup>، وقد تضمنت العديد من النوازل مفاسد العرب واضرارهم بالفلاحة، فقد ورد في إحدى المسائل: "وسئل: عمّن ابتلي به المسلمون من هؤلاء العرب الذين اقتطعوا أرضهم ورباعهم ومنازلهم، واقتسموها بالسيف، وحالوا بينهم وبينها، فيخرج الناس إلى الحرث والحصاد، وجمع الزيتون، مستوجزين مستعجلين إلى الرجوع إلى مدائنهم، فيخاف كل واحد منهم إن تأخر عن أصحابه على نفسه وماله، يتركون في الحرث أرضهم ويحرقون غيرها بحكم وقسم العرب ويتركون كثيرا من زيتونهم عند جمعه لبعدهم عنه..."<sup>(3)</sup>. كما أن العديد من الروايات تحمل العرب مسؤولية خراب الفلاحة في إقليم الجريد<sup>(4)</sup>.

وهنالک موقفا مغايرا لا يحمل القبائل العربية مسؤولية الخراب الذي لحق بالفلاحة، والدّمار الذي شمل الحواضر والأرياف، حيث يرى بعض الباحثين أن القبائل العربية الوافدة على بلاد المغرب لا تتحمل مسؤولية انهيار الفلاحة، واتساع نطاق الرعي على حساب الأراضي الزراعية، وإنما ترجع لأسباب أخرى لا علاقة لها بوجودهم في المنطقة، وتحملهم جزء يسير فقط من هذه المسؤولية<sup>(5)</sup>، وتؤكد العديد من الدراسات أن دخول القبائل العربية كان له أهمية اقتصادية<sup>(6)</sup>، فضلا على ذلك أن استيطانهم في المنطقة ليس السبب الحقيقي للخراب الذي شهدته البلاد، بل كان الوضع الاقتصادي أصلا هشا قبل قدومهم<sup>(1)</sup>.

وإن سلمنا بمسؤوليتهم عن التخلف الاقتصادي الذي وقع ببلاد المغرب، إلا أن بعض المصادر تشير إلى هجرة الأيدي العاملة الزراعية الخبيرة من إفريقية إلى المغرب الأوسط بسبب ضغط القبائل العربية، فساهموا في احداث نهضة زراعية، وأشار النويري إلى ذلك، بقوله: "... فلما رحل المعز من القيروان وصار إلى المهديّة، وتمكنت العرب، وأخربوا البلاد ونهبوا الأموال، انتقل الكثير من أهل القرى والبلاد إلى بلاد بني

(1) الإدريسي، المصدر والمجلّد السابقان، ص 263.

(2) نفس المصدر والمجلّد، ص 263، 264، 265، 267، 277، 291.

(3) فتاوى المازري، جمع وتحقيق الطاهر المعموري، الدار التونسية للنشر، تونس، 1994، ص 360.

(4) الزهري، المصدر السابق، ص 107.

(5) ألبرت حوراني، المرجع والجزء السابقان، ص 149.

(6) دومنيك، المرجع السابق، ص 66.

(1) عبد الجواد الشيباني، المرجع السابق، ص 128.

حماد لحصانتها، فعمرت بلادهم وكثرت أموالهم...<sup>(2)</sup>. ويمكننا القول أن البيئة الطبيعية والبشرية للمغرب الأوسط كان لها التأثير المباشر على تأقلم القبائل العربية واستقرار بعضهم وتحولهم من رعي الماشية إلى الزراعة، حيث تؤكد بعض الدراسات على دور العامل الطبيعي الفعّال والمؤثر على نمط حياة الجماعات البشرية، وقد يدفع الناس لتغيير حرفتهم ونمط معيشتهم، فقد تتحول القبائل من حرفة الرعي إلى حرفة الزراعة<sup>(3)</sup>.

رغم أن معظم الدراسات تتهم القبائل العربية الوافدة بالفساد والخراب وتراجع الفلاحة، إلا أن هناك قرائن تثبت مساهمة بعض هذه القبائل في الإعمار والاشتغال بالزراعة، والمشاركة في الحياة الاقتصادية بالمغرب الأوسط، ونستدل في ذلك بقول الإدريسي خلال حديثه عن مرسى الخرز: "... وهي قليلة الزرع، وإنما يجلب إليها قوتها من بوادي العرب المجاورة لها..."<sup>(4)</sup>. فامتلكت هذه القبائل الأراضي الزراعية وبسطت يدها على المزارع والبساتين، واشتغلت فيها فساهمت في تقدم العمل الزراعي، وقد أشار الإدريسي لسيطرة القبائل العربية على أعمال بسكرة وامتلاكها عمارات كثيرة<sup>(5)</sup>، وعلى العموم كانت مشاركة العرب منذ الفتح الإسلامي بالمغرب الأوسط واضحة في تمصير المدن والقرى، والمساهمة الفعلية والحقيقية في تطور الفلاحة، وقد أسعفنا ابن حوقل بمعلومات هامة تشير إلى حقيقة الدور الذي لعبه العرب في الحياة الاقتصادية، بقوله: "... ومدينة بلزمة حصن لطيف فيه رجال جلد وله ماء جار وهو في وسط فحوص عليه سور تراب وزروعهم تسقى بمائهم وهو بلد محدث للعرب وفيه بقاياهم إلى الآن، وهو من الرخص والسعة وكثرة الكراع والماشية والعزّ والمنعة في غاية حسنة..."<sup>(6)</sup>.

من كل ما سبق، يتضح أنه كان للعرب دور فعّال ومؤثر في واقع الفلاحة بالمغرب الأوسط، فقد ساهموا في تمصير المدن والقرى والاشتغال بالزراعة، ونقلوا تقنيات وطرق جديدة من المشرق أحدثت قفزة نوعية في مجال الزراعة والرعي، بفضل تضافرها مع الخبرة المغربية، وأجروا تحسينات على المنشآت المائية بفضل التطور الذي اشتهرت به الهندسة المائية العربية، ومهما قيل عن الدور السلبي للقبائل العربية الوافدة على المنطقة في القرن الخامس الهجري، إلا أنها مع مرور الوقت ساهمت في البناء الحضاري بفضل تواصلها مع البيئة المغربية وانصهارها في المجتمع المغربي.

(2) النويري، المصدر والجزء السابقان، ص 122.

(3) يسرى الجوهري، المضمون البشري في الجغرافيا، ط 1، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 134، 135.

(4) الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 291.

(5) نفس المصدر والمجلد، ص 270.

(6) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 93.

## الفصل الرابع :

### الصيد البري والبحري واستغلال الغابة

1. الصيد البحري والنهري

2. الصيد البري

3. استغلال الغابات

عرف سكان المغرب الأوسط الصيد منذ القدم، ويعد أحد أهم أصناف معاش الناس، وقد ساهم بشكل فعال في تحسين معيشة السكان وتنوع مواردهم الاقتصادية، وكان لهذا القطاع تأثير واضح على المداخيل بفضل ضخامة عائداته المالية، وكانت له انعكاسات إيجابية على الاقتصاد والمجتمع، وقد تميز المغرب الأوسط بامتداد السواحل وتعدد الموانئ، وكثرة الأنهر والأودية والبحيرات والبرك، ونجم عن تباين أقاليمه الطبيعية إلى تنوع الغطاء النباتي وكثرة الغابات ووفرة الحيوانات بمختلف أنواعها، مما أوجد بيئة طبيعية متنوعة إلى جانب وفرة الموارد البشرية، ففتح الباب على مصراعيه لتطور الصيد في المغرب الأوسط، وبفضل ضخامة الإنتاج وتنوعه بلغت شهرته الآفاق، وتنوعت الرغبة في الصيد بين الهواية والمتعة، وبين الحاجة الماسة للحم والجلود لتلبية الحاجيات المعيشية، أو توفير طلبات التجار المتزايدة على الفراء والجلود، كما اشتهر سكان المغرب الأوسط بقدرتهم على الاستغلال الأفضل للغابات، وهذا الموضوع يثير عدة تساؤلات تمثلت في: فيم تتجلى المقومات الطبيعية والبشرية التي كان يزخر بها قطاع الصيد؟ وكيف كان واقع الصيد في المغرب الأوسط؟ وما هي الوسائل والأدوات المعتمدة في الصيد؟ وهل ساهم الصيد بنوعيه البحري والبري في تطور الاقتصاد وتحسن معيشة السكان؟ وهل تمكن سكان المغرب الأوسط من تحقيق استغلال أفضل للغابات؟ وكيف ساهمت الغابات في تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكان المغرب الأوسط؟

## 1. الصيد البحري :

تتميز المغرب الأوسط بتنوع كبير في موارده البحرية كالأسمك والمرجان والعنبر وغيرها، وبفضل امتداد سواحلها ووفرة امكانياته من المراسي المأمونة والمراكب، ووسائل الصيد إلى جانب توفر الخبرة شهد ضخامة الإنتاج وتنوعه، فكانت له مساهمة معتبرة في إنعاش الاقتصاد، ولم يقتصر الأمر على مهارة الصيادين بل تعداه إلى قدرة الناس على حفظ الأسماك وتخزينها إلى جانب تصنيعها وتسويقها، وقد تضمنت المصادر الفقهية مسائل عدة تتعلق بالصيد، حيث كره الإمام مالك رضي الله عنه الإسراف في الصيد، وأجازت الشريعة الإسلامية صيد كل ما في البحر وأكله<sup>(1)</sup>.

لا يمكن الحديث عن الصيد البحري دون التطرق للموانئ، حيث تعتبر أحد أهم ركائز قطاع الصيد البحري، واشتهر المغرب الأوسط بكثرة موانئه المأمونة، التي امتازت بمحصانيتها الطبيعية من الأعاصير وأمواج البحر، ولهذا اعتبر أغلبها من المراسي التي يأمن فيها الصيادون على حياتهم ومراكبهم، وقد أبدى اليعقوبي إعجابه بهذه المراسي فذكر منها: مرسى جيحل، ومرسى قلعة خطاب، ومرسى إسكيدكة، ومرسى مابر، ومرسى دنهاجة<sup>(2)</sup>، ثم ذكر ابن حوقل المراسي المتواجدة على امتداد الساحل مثل مرسى عطا بالقرب من وهران، ومرسى واسلن، وقد سجل إعجابه بهذه المراسي نظرا لما توفره من حماية للمراكب، وفي وصفه

(1) ابن رشد الحفيد، المصدر السابق، ص 352.

(2) اليعقوبي، البلدان، المصدر السابق، ص 140.



لمرسى وهران، قال: "... ولمدينة وهران مرسى في غاية السلامة والصّون من كل ريح وما أظن له مثلاً في جميع سواحل البربر سوى مرسى موسى فقد كنفته الجبال وله مدخل أمن عليها..."<sup>(1)</sup>. وقال أيضاً حين تطرق لمدينة أرجكوك: "... ومرساها في جزيرة لها فيها مياه... كثيرة المراكب..."<sup>(2)</sup>.

أفاد البكري بإنشاء موانئ حديثة إلى جانب الموانئ العتيقة، فذكر إقامة مرفأ جديد للسفن والمراكب بجوار مرسى مدينة الخرز المشهورة بكثرة المرجان، الذي يعد من المراسي المأمونة، ولنفس السبب وقع اختيار بعض الأندلسيين على مرسى تنس، واجتهدوا في بناء المدينة وهذا لا يعني أن جميع موانئ المغرب الأوسط مأمونة، فمنها ما كان يفتقر للسلامة والأمان بسبب صعوبة التضاريس وانفتاح المنطقة على البحر من كافة الجهات، وقد أشار البكري إلى مرفأ مدينة مرسى الدجاج واعتبره من المراسي غير المأمونة التي لا يأمن فيها على المراكب من أمواج البحر والعواصف<sup>(3)</sup>.

ولا بد من الإشارة إلى أن الإدريسي اجتهد في ذكر مراسي المغرب الأوسط، وأشاد بأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية، فبدأ بذكر مرسى القل ثم ميناء جيغل، وأشار إلى وجود ميناء آخر شمال هذه المدينة يعرف بميناء الشعراء، كما أفاد بوجود ميناء غير مأمون وعمر يقع جنوبها، ومرسى استورة الذي يبعد حوالي عشرين ميلاً عن مدينة القل، كما يوجد مرسى الروم الذي يبعد حوالي ثلاثين ميلاً عن مرسى استورة، أما مرسى الزيتون فيقع على بعد خمسين ميلاً من مدينة جيغل، ومنه في تجاه الغرب مرسى تامدغوس الذي يبعد حوالي ثمانية عشر ميلاً من مدينة الجزائر، ثم يليه مرسى الدجاج على بعد عشرين ميلاً، وقد ذكر بعض المراسي التي تكتسب شهرة عالية على ساحل الجهة الغربية من المغرب الأوسط، فذكر منها مرسى فروخ الذي يقع على مقربة من مدينة مستغانم، ومرسى امتكوا الذي لا يبعد كثيراً عن نفس المدينة، ثم يليه مرسى وقور الذي يبعد عن مرسى امتكوا أقل من أربعين ميلاً، وفي المقابل يبعد عن مدينة برشك حوالي عشرين ميلاً، ويليه على الساحل في تجاه الغرب مرسى ارزاو الذي يقع بالقرب من مدينة وهران<sup>(4)</sup>، ولا بد من الإشارة إلى مرسى ندرومة الذي يعد من أشهر المراسي المأمونة في الجهة الغربية<sup>(5)</sup>.

بفضل وفرة المراسي وامتيازها بالأمان وما توفره من سلامة للمراكب والصيادين، نظراً لكثرة الخلدان على طول امتداد سواحل المغرب الأوسط، وحصانتها الطبيعية من الأمواج والعواصف هيأت كافة الظروف الملائمة لقيام نشاط بحري مميز ساهم في ازدهار حركة الصيد البحري، حيث اشتهرت العديد من

(1) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 77، 78.

(2) المصدر نفسه، ص 78.

(3) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 234، 252، 246.

(4) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 267. 275.

(5) مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 135.

المدن والقرى الساحلية بكثرة الأسماك وتعدد أنواعها وأحجامها وألوانها، وطيب مذاقها وحسنها، فقد تضمنت العديد من كتب الجغرافية معلومات وافية ودقيقة عن واقع صيد السمك في هذه المدن وما اشتهرت به من أسماك جلييلة القدر حلوة المذاق، مثل عنابة<sup>(1)</sup> وجيجل<sup>(2)</sup>.

يبدو أن الصيد ساهم بشكل كبير في تحسن عائدات الاقتصاد، فقد أبدى ابن حوقل إعجاباه بازدهار الصيد في بعض المدن كمدينة مرسى الخرز، وجودة أنواع سمكها، حيث قال: "... وفيها من صبور السمك ما لم أر ببلد مثله سمنًا وربما منع جانبه من أكل ما يصاد بها وسيما وقت الغلات"<sup>(3)</sup>. وقد امتهن سكان قرية جون هور التي تقع في خليج بالقرب من مدينة شرشال الصيد واشتهروا به<sup>(4)</sup>، ولم يقتصر الأمر على الصيد في البحر، بل ازدهرت حركة الصيد في الأنهر والأودية والبحيرات والبرك والعيون، فقد سجلت كتب الجغرافية انتعاش الصيد في الكثير من الأنهر والأودية بالمغرب الأوسط، واحتوائها على أنواع نادرة من السمك تثير إعجاب ودهشة كل من شاهدها، فمثلا اشتهر نهر مدينة المسيلة بوفرة " سمك صغير فيه طرق حمر حسنة ولم ير في بلاد الأرض المعمورة سمك على صفته، وأهل المسيلة يفتخرون به ويكون مقدار هذا السمك من شبر إلى ما دونه، وربما اصطيد منه الشيء الكثير، فاحتمل إلى قلعة بني حماد ..."<sup>(5)</sup>.

امتازت مدينة عنابة بوجود بركة ماء تقع في غربها نالت شهرتها بفضل ما تتوفر عليه من أسماك جلييلة القدر حسنة طيبة المذاق، وكان التجار يقصدونها لشراء هذه الأسماك<sup>(6)</sup>، وعرفت عيون ماء بقرية مسكيانة بكثرة أنواع السمك ورخص أسعارها<sup>(7)</sup>، فقد تضمنت المصادر معلومات هامة تشير إلى وفرة السمك وجودته وتعدد أنواعه وتباين أحجامه وألوانه مثل سمك التون، وسمك البوري، وسمك الشلاح، وسمك الأكتوبري، وسمك العبانق، وسمك الأشبارس، وسمك المنكوس، وسمك البقونس، وغيرها<sup>(8)</sup>، وتجدر الإشارة إلى أن أكثر أنواع السمك وفرة وشهرة سمك صبور الذي أصطيد في العديد من الجهات خاصة بمدينة مرسى الخرز<sup>(9)</sup>.

(1) مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 127.

(2) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 268.

(3) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 75.

(4) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 273.

(5) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 254.

(6) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 238.

(7) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 84.

(8) جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص 70.

(9) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 75.

ومكن تنوع الوسائل والأساليب الصيادين من صيد أصناف مختلفة من السنك وبكميات معتبرة، وقد استخدمت آلات وأدوات كانت شائعة الاستعمال في هذه الفترة، حيث كان يصطاد السمك بنصب الزروب في الماء بمهارة، وكانت هذه الطريقة والوسيلة مثمرة مكنت الصيادين من توفير السمك<sup>(1)</sup>، وتحصيل قوت يومهم، كما استعملت الصنارة والقصبة، وقد استخدم بعض الصيادين الصنارة والخيط، والجدير بالذكر أن الأمر لم يقتصر على استخدام الزروب والصنارة فقط، بل كانت هناك وسائل وأساليب أخرى لجأ إليها الصيادون في صيد السمك كالسلال، والشباك، والحجارة، وفي بعض الأحيان اضطروا للصيد بأيديهم، وتجدر الإشارة هنا إلى أن استخدام هذه الأنواع المختلفة من الآلات والوسائل يتوقف على طبيعة المياه والمنطقة، وكمية الأسماك وأنواعها وأحجامها، ولهذا فالأمر في مجمله يتوقف على خبرة الصيادين<sup>(2)</sup>.

الأمر المثير للاهتمام انفراد المغرب الأوسط بكثرة المرجان وجودته الذي بلغت شهرته جميع الأقطار والبلدان، فقد اتفقت كتب الجغرافية على وفرة المرجان بمرسى الخرز، وامتيازه بحسن هيأته وألوانه، واعتباره أجود أنواع المرجان في العالم، ولنستعرض بعض أقوال الجغرافيين الذي أبدوا إعجابهم بهذا المعدن ووفرته في مرسى الخرز بالمغرب الأوسط، حيث قال المقدسي: "... ومنها يرتفع المرجان لا معدن له غيرها، ولا يخرج إلا من بحرها..."<sup>(3)</sup>. وقال أيضا: "ومن خصائص الإقليم المرجان يخرج من جزيرة في البحر اسم مدينتها مرسى الخرز يدخل إليها في طريق دقيق..."<sup>(4)</sup>. وأفاد ابن حوقل بمعلومات وافية عن صيد المرجان وأهمية هذا المعدن في اقتصاد الدولة ورفاهية المجتمع، حيث قال: "... مرسى الخرز ولسلطان المغرب بها أمناء على ما يخرج منه، وناظر يلي صلاحها ومعادتها وما يلزم ما يخرج من هذا المعدن وللتجار بها أموال كثيرة من أقطار النواحي عند سماسرة وقوف لبيع المرجان وشرائه ويعمل بها في أكثر الأوقات في اثاره المرجان الخمسون قاربا وما زاد على ذلك، مما في القارب العشرون رجلا، إلى ما زاد ونقص، والمرجان نبت ينبت كالشجر في الماء ثم يستخرج في نفس الماء بين جبلين عظيمين..."<sup>(5)</sup>.

فقد أفاد ابن حوقل بأهمية صيد المرجان وأعطى صورة واضحة عن المراحل التي يمر بها هذا المعدن ابتداءً من مرحلة الصيد إلى غاية مرحلة التسويق ودفع الجباية، حيث لعب السماسرة دوراً هاماً في تسويقه، وقد تميزت طرق وأساليب ووسائل صيد المرجان التي ابتكرها الصيادون، والتي كانت تتم على النحو الآتي: "... يخرجون إلى جمعه في قوارب ومعهم صلبان من خشب قد لُقوا عليها شيئاً من الكتان المحلول وربطوا في كل صليب جبلين يأخذهما رجلان فيرميان بالصليب ويدير النواقي القارب فيتعلق بالقرن، ثم يجذبونه

(1) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 281.

(2) محمد الطويل، الفلاحة المغربية، المرجع السابق، ص 134.

(3) المقدسي، المصدر السابق، ص 226.

(4) المصدر نفسه، ص 239.

(5) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 75.

فمنهم من يخرج عشرة آلاف إلى عشرة دراهم<sup>(1)</sup>. ويبدو أن مصادر الجغرافية قد سجلت إعجابها بالآلات والطرق المعتمدة في صيد هذا المعدن، لهذا أملت بكافة المعلومات وبدقة حول صيد المرجان<sup>(2)</sup>.

ولم يقتصر الصيد على السمك والمرجان، بل امتد لاستخراج العنبر الذي يعتبر من أهم ما يصطاد في البحر، نظرا لقلته لأنه ينتج في بطن أحد أنواع الحوت الذي يلقيه في البحر، ويتميز بألوانه المختلفة وتباين أحجامه وأهميته البالغة في صناعة العطر وعلاج بعض الأمراض، فقد أشارت المصادر إلى أن العنبر كان من أهم منتجات بلاد المغرب<sup>(3)</sup>، وذكرت الروايات التاريخية أن السبب وراء الخلاف وتدهور العلاقة بين الخليفة الأموي بالأندلس والأمير الإدريسي الحسن بن قنون يعود إلى قطعة عنبر كبيرة الحجم حسنة اللون، كان الأمير الإدريسي قد جلبها معه من بلاد المغرب إلى منفاه بالأندلس، وبسبب قطعة العنبر نفى من الأندلس إلى مصر حين أصر على عدم التحلي عنها<sup>(4)</sup>.

تجدد الإشارة إلى أن هذه الرواية تضمنت دليلا على وجود العنبر ببلاد المغرب بما فيه المغرب الأوسط، ويبدو أن سكان بلاد المغرب من الساسة والعامّة كانوا مولعين بالصيد، فقد أشارت بعض الروايات إلى إقدام جوهر الصقلي بعد إخضاعه المغريين الأوسط والأقصى على صيد السمك ونقله في قلال ماء إلى إفريقية<sup>(5)</sup>، وقد اهتمت الدول المتعاقبة على حكم المغرب الأوسط بالصيد، فنجد أن الحماديين أولوا عناية بالغة بمجال الصيد، وسارعوا إلى بناء المراسي وتوفير أدوات ووسائل الصيد، وعملوا على مضاعفة إنتاج المرجان لما له من عائدات مالية ضخمة<sup>(6)</sup>، وقد عرف الصيد البحري ظهور شراكة بين الصيادين والتجار، وكذلك بين الصيادين أنفسهم<sup>(7)</sup>.

خلاصة القول، ازدهرت حركة الصيد البحري على طول امتداد سواحل المغرب الأوسط، بفضل ما امتلكه من مقومات طبيعية كالخلجان سهلت إقامة المراسي المأمونة، وبتوفر كافة وسائل وأساليب الصيد وخبرة الصيادين وقدراتهم المعرفية والمهارية، تميز هذا الإقليم عن غيره بوفرة إنتاج كافة أنواع السمك والمرجان

(1) المقدسي، المصدر السابق، ص 239.

(2) في السياق ذاته، قال الإدريسي: "... أهلها لها على صيد المرجان، والمرجان يوجد بما كثيرا، وهو أجل جميع المرجان الموجود بسائر الأقطار ... ويقصد التجار من سائر البلاد إلى هذه المدينة فيخرجون منه الكثير إلى جميع الجهات، ومعدن هذا المرجان في هذه المدينة مخدوم في كل سنة ويعمل فيه في كل الأوقات الخمسون قاربا والزائد والناقص، وفي كل قارب العشرون رجلا، وما زاد ونقص، والمرجان ينبت كالشجر ثم يتحجر في نفس البحر بين جبلين عظيمين، ويصاد بالآلات ذوات ذوائب كثيرة تصنع من القنب تدار هذه الآلة في أعلى المراكب فتلتف الخيوط على ما قاربها من نبات المرجان فيجذبه الرجال إلى أنفسهم ويستخرجون منه الشيء الكثير مما يباع بالأموال الطائلة وعمدة أهلها على ذلك ...". ينظر: الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 290، 291.

(3) الكرخي، المصدر السابق، ص 45؛ ابن حوقل، المصدر السابق، ص 97.

(4) السلاوي، المرجع والمجلد السابقان، ص 189.

(5) نفس المرجع والمجلد، ص 157.

(6) عمورة عمارة، موجز في تاريخ الجزائر، ط 1، دار ربحانة، الجزائر، 2002، ص 61.

(7) كمال أبو مصطفى، المرجع السابق، ص 87.

والعنبر، والجدير بالذكر أن الصيد لم يقتصر على البحر بل امتد ليشمل الأنهر والأودية والبحيرات والبرك والعيون، فاتسعت الأسواق واستقطبت التجار من جميع الأقطار والبلدان.

## 2. الصيد البري :

اشتهر المغرب الأوسط بتعدد بيئته الطبيعية التي ساهمت في تنوع الثروة الحيوانية ووفرتها، وإلى جانب الصيد في البحر والأنهر مارس الناس الصيد في الغابات والبراري والصحاري، فقد أجازت المرجعية الفقهية أكل الطرائد التي قضت عليها كلاب الصيد والجوارح وغيرها على شرط ذكر اسم الله عند إطلاقها على الطرائد، وبشرط أن لا تأكل منها، وكذلك السهام والرماح لا بد من ذكر اسم الله عند إطلاقها على الطرائد، وقد صنّف الفقهاء وسائل وأدوات الصيد إلى ثلاثة أنواع: أولها الحيوانات الجارحة، وثانيها ما يعرف بالمخدّد وهي الرماح والسهام والسيوف وغيرها، وثالثها المثقل ويشمل المعراض والحجر، وقد اختلف الفقهاء حول المثقل، فمنهم من أجازته، ومنهم من حرم أكل الطرائد المصطادة بالمثقال، إذا قتلت الطريدة دون خرقها، واتفق الفقهاء على كره الاصطياد بالكلب الأسود، ومنهم من أجاز استخدام جميع الطيور الجارحة في الصيد، ومنهم من اختلفوا حول استخدام بعض الأنواع مثل: البازي، وقد اختلف الفقهاء على استخدام الكلاب والطيور الجارحة في الصيد على أن تتوفر فيها شرط التعليم<sup>(1)</sup>.

الجدير بالذكر أن الطرائد من شتى أنواع الحيوانات كانت متوفرة بالمغرب الأوسط، فمن بين الطيور المصطادة شائعة الصيit التي نالت شهرة عالية، نذكر طائر الكيكل الذي يعرف باسم الخواص يعيش في البركة المشهورة بمدينة عنابة وقد تزايد الطلب على هذا الطائر بسبب جلد الفراء الذي يعمل منه ثياب جميلة لينة تُباع بأسعار مرتفعة، وكانت حركة الصيد نشطة في هذه البركة طلباً لهذا الطائر، الذي يُشاع أنه حساس جداً فيكشف الإنسان والحيوان من مسافة بعيدة، لهذا يلجأ لرفع العش بفراخه برجليه ويمضي به إلى وسط البركة لحماية فراخه من الاصطياد أو الوقوع فريسة للحيوانات<sup>(2)</sup>.

وكان يتم اصطياد الأنواع المختلفة من الطيور كالبط البري، والإوز، والكرابي، والبزاة، والسماي، والزرزور وغيرها، وكان طائر السماي متوفر بكثرة في منطقتي جيغل<sup>(3)</sup>، ومرسى الدجاج<sup>(1)</sup>، أما طائر الكراكي ينتشر بكثرة في الغابات وبمحاذاة المدن والقرى، ويعرف أيضاً باسم الغرائيق، حيث يعد من الطيور المفضلة للاصطياد خاصة عند الملوك والأمراء<sup>(2)</sup>، وقد أشارت بعض الروايات التاريخية باستخدام بيض النعام لأغراض عدة، فمثلاً استخدم سكان وارجلان بيض النعام لتخزين الشعير<sup>(3)</sup>، مما ينم على

(1) ابن رشد الحفيد، المصدر السابق، ص 353، 354.

(2) مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 127؛ البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 238.

(3) جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص 69.

(1) مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 131.

(2) سعيد بنحمادة، البيطرة والبيزة، المرجع السابق، ص 99.

(3) أبو زكرياء يحيى الورجلاني، المصدر السابق، ص 113.

وجود النعام ووفرته بالمنطقة، ويوحي باهتمام سكان المغرب الأوسط باصطياده، لهذا نجد أن بعض الدراسات أشارت لاستخدام الصيادين الخيل لمطاردة النعام بسبب سرعته وقدرته على التحمل في مناطق الهضاب والصحراء<sup>(4)</sup>، وقد تنوعت وسائل اصطياد الطيور، فمثلا كانوا يضعون عصفورا في الشباك ليجذب العصافير، وحين تقع في الشرك ينقض عليها الصياد، كما كان يلجأ البعض إلى نقع الحبوب في خليط من الماء والعسل والحلثيت لمدة يوم وليلة، ثم يلقي للطير فبمجرد أكله للطعم يغشى عليه ويسهل على الصياد اصطياده<sup>(5)</sup>.

كان الصيد منتشرا عبر أرجاء المغرب الأوسط لتوفره على ثروة حيوانية معتبرة، حيث وجود الغزلان والنعام وحيوان الفنك وأنواع مختلفة من الحيوانات المتوحشة التي تعيش في الغابات والبراري إلى جانب الكثير من الحيوانات المفترسة، حيث توحى العديد من التراجم بوجود الوحوش بالقرب من المدن والقرى، مما دفع سكان هذه الأمصار لاصطيادها<sup>(6)</sup>، وكانت القبائل تمارس الصيد والقنص وفي مقدمتها زناتة<sup>(7)</sup>، وكتامة التي كانت تستأذن موسى بن نصير الخروج للصيد<sup>(8)</sup>، وقد ذكرت المصادر انتشار حيوان الفنك واللمط في بلاد الجريد والصحراء، وهما من الطرائد التي تستقطب الصيادين في هذه المناطق<sup>(9)</sup>.

في السياق ذاته، نكتشف من قراءة التراجم انتشار صيد الظبي في المغرب الأوسط، وكثافة الغابات التي تحوي على أنواع عديدة من الوحوش كالأسود<sup>(10)</sup>، هذا ما تشير إليه الكثير من الروايات التاريخية، وقد أشارت بعض الروايات عند الإقدام على بناء مدينة تاهرت وجدت أنواع مختلفة من الحيوانات المفترسة، حيث خرج من الغابة أسد نصب له فخ، فاصطيد حيا قبل أن يقتل<sup>(11)</sup>، هذا ينم على ممارسة الرستميين للصيد، الذي كان شائعا في المجتمع الرستمي، ولم يقتصر الأمر على الرستميين، بل تشير العديد من المصادر إلى ممارسة الحماديين للصيد، وتبني سياسة تهدف لتشجيع حركة الصيد والجدير بالذكر أن أمراء الدولة الحمادية كانوا مولعين بالصيد، فقد شاع عندهم اصطياد كافة أنواع الطيور كالزرزور وغيره، وكذلك مختلف أنواع الحيوانات المتوحشة والمفترسة، فقد أفادت الروايات أن آخر أمراء بني حماد كان مولعا بصيد

(4) سعيد بنحمادة، البيطرة والبيزة، الرجع السابق، ص 100.

(5) الدّينوري مسلم بن قتيبة، عيون الأخبار، المصدر السابق، ج 2، ص 82.

(6) المالكي، المصدر السابق، ص 18.

(7) محمد بن عميرة، المرجع السابق، ص 24.

(8) الدّينوري مسلم بن قتيبة، الإمامة والسياسة، المصدر السابق، ج 2، ص 231.

(9) عز الدين عمر موسى، النشاط الاقتصادي، المرجع السابق، ص 203.

(10) الشماخي، المصدر والجزء السابقان، ص 264، 456.

(11) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 250.

الوحوش، واستمر على هذه السيرة حتى في منفاه بالمغرب الأقصى، حيث اصطاد أسدا ووضعه في قفص من حديد<sup>(1)</sup>.

في سياق السعي لتحصيل المعاش من جهة، والترفيه والهواية والمتعة من جهة أخرى، توجه سكان بجاية لاصطياد أصناف مختلفة من الحيوانات التي تزخر بها المنطقة خاصة بجبل ميسون، حيث شاع اصطيد القردة وحيوان الذرب المشوك<sup>(2)</sup>، وليس غريبا أن نلاحظ إقبال سكان المغرب الأوسط على صيد هذه الأنواع من الحيوانات، فمنها ما يصطاد لجلوده وفرائه، ومنها ما يصطاد للحومه، ومنها ما يصطاد للترفيه والمتعة كالقردة، لهذا تضمنت بعض كتب الجغرافية إشارات عامة عن وجود حيوانات رخيصة الأسعار إلى جانب الحيوانات الأليفة والمستأنسة<sup>(3)</sup>.

تعددت وسائل وأدوات الصيد وتنوعت بين استخدام الطيور الجارحة والكلاب المدربة وبين استخدام الآلات، فقد أشارت بعض الدراسات باستخدام الجوارح والكواسر باختلاف أنواعها وأحجامها وإقبال الناس على شرائها للاستعانة بها في الصيد، ونظرا لأهميتها ازدهرت تجارتها<sup>(4)</sup>، فقد استعملت السهام والحرب والكلاب<sup>(5)</sup> والصقور، وذكرت بعض الروايات أن كلاب الصيد والصقور كانت من بين الهدايا التي تقرب بها ولاية بلاد المغرب من خلفاء بني أمية لضمان بقائهم في حكم الولاية<sup>(6)</sup>، وتعد الكلاب السلوقية من أجود أنواع كلاب الصيد، التي تتميز عن غيرها باحتداد قليل في ظهرها وطول رقابها ورشاقة جسمها، وتمتاز بالسرعة والإصرار على صيد الطرائد دون أن يظهر عليها الملل أو التعب، فحين يعجز الصائد عن إصابة الطريدة بالرمح، تتمكن الكلاب السلوقية من اصطيدها وجلبها لصاحبها<sup>(7)</sup>.

تجدر الإشارة إلى أحد أجود أنواع الطيور الفارحة المعروفة بقدرتها الكبيرة على الصيد، حيث أفادت بعض المصادر بمعلومات هامة عن الشذائفات أحد أهم الطيور الجارحة المدربة على الصيد، التي تنتشر في أرجاء بلاد المغرب، حيث كان يليان حاكم سبتة يقدمها كهدايا ثمينة لاسترضاء لذريق ملك القوط<sup>(1)</sup>، ونظرا لأهمية الصيد فقد تضمنت كتب الفقه مسائل كثيرة تتعلق بالحيوانات المتخذة للاصطياد والمشاكل والحوادث التي أحاطت بقضايا الصيد، جاء في إحداها: "قلت لسحنون فرجل طرد صيدا أو

(1) ابن سماك العاملي، المصدر السابق، ص 226.

(2) مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 130.

(3) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 97.

(4) أندريه ميكيل، جغرافية دار الإسلام البشرية حتى منتصف القرن الحادي عشر، ج 3، ترجمة إبراهيم خوري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1993، ص 88.

(5) جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص 70.

(6) جورج مارسيه، المرجع والجزء السابقان، ص 29.

(7) الدّينوري مسلم بن قتيبة، المعاني الكبير، المصدر السابق، ج 2، ص 171 . 176.

(1) السّلاوي، المرجع والمجلد السابقان، ص 85.

رماه بسهمه أو رمحه، أو أرسل عليه جوارحه من البزاة أو الكلاب، وأتبعه حتى دخل دار رجل فبادر لأخذه. لمن تراه؟ هل للصائد أو لصاحب الدار؟<sup>(2)</sup>.

وقد كان اهتمام الصيادين منصبا على اقتناء أفضل الآلات والحيوانات المدربة على الصيد، حيث أشارت الدراسات لاستخدام بعض الآلات والأدوات كالشباك، والفؤوس، والمخاريف، والكلاليب، والاستعانة بالطيور الجارحة التي تمتاز بالسرعة والقنص مثل العقاب، والصقور، والشواهين، وقد شاع استخدام البزاة أو البازي بعد تدريبه على الصيد، ويعرف هذا الطائر في بلاد المغرب بالبياز<sup>(3)</sup>، ونظرا للأهمية البالغة الذي يمثلها هذا الطائر فقد انتشرت ظاهرة كراء البازي في أوساط الصيادين<sup>(4)</sup>.

تضمنت كتب الفقه والحسبة مسائل تتعلق ببيع كلاب الصيد والحراسة<sup>(5)</sup>، ومسائل أخرى تتعلق ببيع حيوان النمس بغرض الصيد<sup>(6)</sup>، ويبدو من خلال هذه المسائل أن الصيادين وجدوا أنفسهم في حرج بسبب الاختلاف الواقع بين الفقهاء حول استخدام بعض أنواع الحيوانات في الصيد، وقد كان استخدام الشباك في اصطياد الوحوش الأكثر شيوعا، وقد دلت على ذلك الكثير من الروايات، فمثلا نكتشف من إحدى الروايات استخدام أمراء بني حماد الشباك في اصطياد الأسود<sup>(7)</sup>، وحسب بعض الروايات يرجح أن الصيادين كانوا يلجئون إلى إثارة الضجيج والصياح والتصفير بأصوات مرتفعة لإخافة الأسد وحصاره ليقع في الشرك<sup>(8)</sup>، وحسب بعض المصادر فإن من الطرق المستخدمة في صيد السباع حفر حفرة عميقة كشرك لإيقاعها فيها، وفي إحدى الطرق كانوا يجلبون السمك الكبير ويقطعونه إلى قطع كثيرة تشوى على النار حتى ينتشر الدخان ورائحة اللحم ثم يشبع بالأفيون والخربق الأسود، ويوضع كطعم للسباع وحين تأكل منها يغشى عليها، ويسهل على الصيادين اصطيادها<sup>(1)</sup>.

وكان الصيد يشكل موردا هاما لتوفير الجلود والفراء، وساهم في توفير المواد الأولية للصناعات الجلدية، التي بدورها شجعت الصيادين على طلب الطرائد، مما نجم عنه نمو حركة الصيد في كافة أنحاء المغرب الأوسط، وقد ازدهرت صناعة ثياب الخنز وغيرها، وكان هذا النوع من الثياب يجلب من بلاد المغرب إلى الحبشة لكثرة الطلب عليه<sup>(2)</sup>، حيث أفادت المصادر بالدور الذي لعبه التجار اليهود في نقل جلود فراء

(2) محمد بن سحنون، كتاب الأجابة، ط 2، دار سحنون، تونس، 2011، ص 289.

(3) إبراهيم حرقات، المرجع السابق، ص 39.

(4) كمال أبو مصطفى، المرجع السابق، ص 91.

(5) أبو عبد الله محمد السقطي المالكي، المصدر السابق، ص 4.

(6) ابن ورد، كتاب الأجابة، تحقيق محمد بوخبزة وبدر العمراني، ط 1، دار الأمان، الرباط، المغرب، 2009، ص 79.

(7) ابن سهاك العاملي، المصدر السابق، ص 226.

(8) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 250.

(1) الدّينوري مسلم بن قتيبة، عيون الأخبار، المصدر السابق، ج 2، ص 74.

(2) الزهري، المصدر السابق، ص 124.



حيوان الحُزْر، وحيوان السَّمُور من بلاد المغرب إلى المشرق<sup>(3)</sup>، مما يرجح اتساع مجال الصيد في المغرب الأوسط ليشمل اصطياد حيوان السَّمُور والحُزْر مع تزايد الطلب على الجلود والفراء، ولم يقتصر الأمر على هذا بل قام التجار بتسويق الحيوانات المفترسة كالنمور، وكذلك الطيور الجارحة المدربة على الصيد كالبزة السود<sup>(4)</sup>.

خلاصة القول، ازدهر الصيد بنوعيه البحري والبري بفضل ما امتاز به المغرب الأوسط من تنوع بيئي، حيث لعبت المقومات الطبيعية والقدرات البشرية دورا حاسما في تطور الصيد وكافة المجالات المرتبطة به، فكان لوفرة الحيوانات وتنوعها وتوفر الخبرة والمعارف والمهارات لدى الصيادين الذين امتلكوا أجود أنواع كلاب الصيد والطيور الجارحة المدربة ومختلف أنواع الآلات والأدوات انعكاس إيجابي على حركة الصيد ومساهمته الفعالة في تقدم صناعة الفراء والجلود وانتعاش التجارة.

### 3. استغلال الغابات:

تعتبر الغابات المورد الأساسي لمادة الخشب، التي ارتبطت بحياة الإنسان منذ الخليقة، ولا يمكن له الاستغناء عنها، وقد ارتكزت العديد من الصناعات على الخشب كالصناعة المنزلية والحربية والطبية وغيرها، ولا يمكن الحديث عن بعض هذه الصناعات واستغلال الغابات دون التطرق للنجارة كصناعة تتطلب من أصحابها امتلاك المعرفة والمهارة اللازمة لتصنيع الخشب بما يوفر متطلبات وحاجيات الناس، وحسب ابن خلدون فإن " هذه الصناعة من ضروريات العمران ومادتها الخشب، وذلك أن الله سبحانه وتعالى، جعل للآدمي في كل مكون من المكونات منافع تكمل بها ضرورياته أو حاجياته، وكان منها الشجر، فإن له فيه من المنافع ما لا ينحصر مما هو معروف لكل أحد، ومن منافعها اتخاذها خشبا إذا يبست وأول منافع الخشب أن يكون وقودا للنيران ومعاشهم وعصيا للاتكاء والذود وغيرها من ضرورياتهم، ودعائم لم يخش ميله من أفعالهم، ثم بعد ذلك منافع أخرى لأهل البدو والحضر... " <sup>(1)</sup>.

تجدر الإشارة إلى أن النجارة تقوم على الخبرة والمهارة في تصنيع الخشب بما يلي حاجيات الناس الضرورية، وقد أسعفتنا بعض المصادر بمعلومات وافية عن هذا النوع من الصناعات، حيث أكدت أن نجاح النجارة يتوقف على ثلاث أصناف من النجارين، حيث تبدأ العملية بالنجار الأول المتمثل في الخطاب الذي يتحتم عليه حسن قطع الخشب وجلبه من الغابات، ثم تمر للمرحلة الثانية التي تتوقف على مهارة الصانع الثاني المتمثل في النجار الذي يتقن قطع ونشر وشق الخشب، وتنتهي بالمرحلة الأخيرة التي ترتبط

<sup>(3)</sup> ابن خرداذبة، المصدر السابق، ص 153؛ الكرخي، المصدر السابق، ص 45.

<sup>(4)</sup> الجاحظ، التبصر بالتجارة، تصحيح وتعليق حسين عبد الوهاب التونسي، ط 2، المطبعة الرحمانية، مصر، 1935، ص 27.

<sup>(1)</sup> ابن خلدون، المقدمة، المصدر السابق، ص 427، 428.

بحبرة ومعرفة الصانع الثالث المتمثل في النجار الذي يعمل على تركيب الألواح وتسميرها لتصنيع الآلات والأدوات التي يحتاجها الناس<sup>(2)</sup>.

الجدير بالذكر أن المغرب الأوسط امتاز بشرة غابية كثيفة ومتنوعة، حيث أفادت كتب الجغرافية بكثافة الشعراء التي غطت أرجاء شاسعة من هذا الإقليم، فمثلا في الجهة الغربية عُرفت فكّان والمناطق المجاورة لها بكثرة الغابات وكثافتها خاصة بجبل أوشيلاس<sup>(3)</sup>، وفي الجهة الشرقية اشتهرت عنابة والمناطق المحاذية لها بكثرة الغابات وتنوع شجرها، وقد عُرفت المنطقة بوفرة شجر الزان، الذي كان يُحمل إلى إفريقية<sup>(4)</sup>، ولم تكن بجاية والمناطق التابعة لها أقل شأنًا من غيرها، حيث امتازت بوفرة غاباتها وتنوع شجرها التي غطت الجبال والأودية، وساهمت في إقامة صناعات متنوعة وفي مقدمتها صناعة السفن<sup>(5)</sup>، وقد تضمنت كتب السير والتراجم إشارات واضحة لوجود غابات كثيفة ذات أشجار ملتفة تعيش فيها مختلف أنواع الحيوانات<sup>(6)</sup>.

وقد أحسن المجتمع الرستمي استغلال الغابات في تلبية حاجياته الضرورية، حيث دلت الشواهد التاريخية على إقتناء الرستمين الموائد والكراسي والأواني من ملاحق ومغارف وصحون وكؤوس ومهاريس وأقفاص، واللوح الذي يقطع عليه اللحم، وكذلك الذي يستخدم في مد الكعك، إلى جانب تصنيع الأسرة والأبواب والأقفال والنوافذ وسقوف البيوت، وكذلك الأسلحة كالرماح والسهام والأقواس والمراكب الحربية والتجارية، وقد استخدمت في ذلك أنواع مختلفة من الشجر مثل: الزّان، والبلوط، والزيتون، والبطم، والعنّاب<sup>(7)</sup>.

واشتهرت قبائل صنهاجة بتصنيع قوالب من عود تسمى الرؤوس توضع عليها العمائم لحفظ شكلها وهيئتها<sup>(1)</sup>، وبفضل وفرة الغابات وتنوع الشجر صارت مدينة بجاية دار صناعة فبسبب وجود الخشب اقيمت معامل ومنشآت لصناعة السفن والمراكب، واستقطبت الصُّنَّاع من كل الأقاليم وصارت مقصدا للناس من كل الآفاق<sup>(2)</sup>، ولم يقتصر هذا على مدينة بجاية بل شهدت بعض المدن الأخرى إقامة

(2) الدرجمي، المصدر السابق، ج 2، ص 398.

(3) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 263.

(4) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 233.

(5) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 260.

(6) الشماخي، المصدر والجزء السابقان، ص 264.

(7) جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص 116، 117.

(1) مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 129.

(2) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 260.

صناعات متنوعة، واشتهرت بكثرة دور الصناعة لوفرة الخشب بجبالها وأوديتها كمدينة طنبنة<sup>(3)</sup>، وتميزت مدينة بسكرة بغاباتها الكثيفة المتصلة التي يزيد امتدادها عن ستة أميال<sup>(4)</sup>.

وقد أدى وفرة الشجر في كامل أرجاء المغرب الأوسط إلى تطور حركة إنشاء السفن في العهد الحمادي، وبفضل وفرة الخشب والزفت أولت الدولة الموحدية عناية خاصة بإقامة دور صناعة السفن وتطويرها في بعض مدن المغرب الأوسط مثل: عنابة، وبجاية، وهنّين، ووهران، حيث استفادت من توفر أنواع مختلفة من الشجر كالزان، والأرز، وقد امتدت مجالات استغلال الغابات حيث استخدم الخشب في بناء المستشفيات والمساجد والقصور، وقد اشتهرت مدينة تلمسان بالصناعة الخشبية خاصة فيما يتعلق بتهيئة الخيل وركوبها مثل السروج وغيرها، إلى جانب صنع الأدوات الترفيهية والألعاب والتحف خاصة في مواسم الأعياد، وكذلك الأدوات الموسيقية كالطبل والبوق والدف، إضافة إلى إنشاء المطاحن<sup>(5)</sup>، والجدير بالملاحظة أن كتب الجغرافية تضمنت إشارات هامة عن وفرة السفن والمراكب بمدن المغرب الأوسط<sup>(6)</sup> كمدينة تنس، وبجاية، ومرسى الدجاج<sup>(7)</sup>، وأرشقول<sup>(8)</sup>، لهذا تبنت الدولة الموحدية سياسة ترمي للحفاظ على الثروة الغابية وتأمينها من كافة المخاطر<sup>(9)</sup>.

في السياق ذاته، اشتهرت أمصار المغرب الأوسط بإنتاج أجود أنواع القطران والزفت، فمثلا مدينة بجاية كان " يُجلب إليها من أقاليمها الزفت البالغ الجودة والقطران ..."<sup>(10)</sup>. وأشارت المصادر إلى أن القطران كان من بين السلع التي تُجلب من وارجلان إلى بلاد الصحراء<sup>(11)</sup>، ويستخرج القطران من عروق بعض أنواع الشجر كالعرعر والتألب والعُثم، حيث تقشر وتقطع بالفؤوس، ثم تنقل وتوضع في أماكن مخصصة لذلك متصلة بمصفاة، ويتم إشعال النار في الحطب وتُغطى رؤوس تلك الأماكن حتى لا يخرج البخار، ويُشوى العرعر ويحمى فيرشح ويخرج من المصفاة في بادئ الأمر سائل قليل السواد رقيق خفيف الرائحة، ثم يخرج من بعده القطران، ويعد قطران شجر العرعر من أجود أنواع القطران، أما بالنسبة للزفت فيستخرج من شجر الصنوبر والأرز، وغالبا ما يخرج الزفت بعد استخراج القطران وانقطاعه، حيث يتميز الزفت بأنه ثخين شديد السواد<sup>(1)</sup>.

<sup>(3)</sup> نفس المصدر والمجلد، ص 263.

<sup>(4)</sup> مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 173.

<sup>(5)</sup> عز الدين عمر موسى، النشاط الاقتصادي، المرجع السابق، ص 232، 233، 236، 237.

<sup>(6)</sup> الكرخي، المصدر السابق، ص 45.

<sup>(7)</sup> الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 252، 259.

<sup>(8)</sup> المصدر نفسه، م 2، ص 534.

<sup>(9)</sup> صالح محمد فياض، المرجع السابق، ص 110.

<sup>(10)</sup> الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 260.

<sup>(11)</sup> الزهري، المصدر السابق، ص 127.

<sup>(1)</sup> الدّينوري أبو حنيفة، المصدر السابق، ج 3، ص 99، 100، 102.

تجدر الإشارة إلى أن القطران والزفت لهما استعمالات متعددة، حيث كان القطران يستخدم في علاج بعض الأمراض، ويدخل في صناعة العديد من الأدوية، فمثلا يستعمل كدواء لعلاج مرض العرّ، ومرهم لتليين الجلد، وأما الزفت فلا يمكن الاستغناء عنه في تزييت السفن والمراكب لأنه يمنع تسرب الماء في الخشب، وكان يجمد زفت القطران باستخدام النار حيث يبس ويتجمد فيكسر ويخزن إلى وقت الحاجة، فإن احتاجوا إليه خلطوه مع لبن غير مجمد حتى يذوب ويستعمل بعد ذلك<sup>(2)</sup>.

لا يقتصر الأمر على القطران والزفت بل استغلال الغابات يشمل أيضا تحصيل الصمغ والثا والمغافير والعلوك وغيرها، إلا أن هذا لا يستخرجها الناس مثل القطران والزفت، بل يخرجها الشجر من تلقاء نفسه، حيث أن المغافير تخرج كالصمغ إلا أنه حلو كالسكر، وأما الثا فتسيل وتجري مجرى العسل، واللُّك أحد أنواع الصمغ يغلف العود ويلبسه كالقرف فيؤخذ ويُطبخ ويستخرج منه اللُّك، الذي يستخدم في صبغ الجلود<sup>(3)</sup>.

استخدم النساء نبات الدُّوم لتجميل البشرة وذلك بتلطيفه على وجوههن، وكان الناس يأكلون الثَّبِيط الذي يستخرجونه من ثمر شجر الصنوبر، ويصنعون المناور من بعض أنواع الشجر كالأرز، والعُثم، والمظّ، وفي سياق استغلال شجر الغابات والانتفاع به، فقد استخدمت أعواد بعض أصناف الشجر كالدفلى، والعفار، والمرخ، والحماط وغيرها في صنع زناد لإشعال النار، حيث كان الرجل يضع قطعة خشب على الأرض، ويستخدم السكين في حَزّ وثقب فرضة فيها، ثم يثبتها برجليه ويعمل على قتل الزناد في الفرضة بعد أن يلقي فيها القليل من التراب ليحفز احتكاك الزناد بالفرضة التي يلقي عليها بعض القش سريع الإشتعال وعند قتل الزناد تشتعل النار<sup>(4)</sup>.

وقد ذكرنا سابقا أن جبل ميسون المطل على مدينة بجاية احتوى على أنواع مختلفة من الشجر خاصة ما يندرج ضمن الاستعمالات الطبية كشجر الحُضض، واليرباريس، والقنطوريون الكبير، والإفسنتين، والقسطون، والرزاوند، والسقولوفندوريون وغيرها من الشجر والحشائش الذي يحتويه هذا الجبل<sup>(1)</sup>، ويستخرج ماء الكافور من عقد خشب شجر الصنوبر وقشور شجر الكندر، ويستعمل ماء الكافور في صناعة بعض الأدوية<sup>(2)</sup>، وبفضل ما قدمته بعض أصناف الشجر من منافع مثل شجر القرظ، كان هذا الشجر يمثل أحد أهم السلع التي تُجلب من بلاد المغرب إلى بلاد المشرق وسواها من البلدان<sup>(3)</sup>.

(2) نفس المصدر والجزء، ص 100، 102، 103.

(3) نفس المصدر والجزء، ص 86، 90، 99.

(4) نفس المصدر والجزء، ص 89، 102، 103، 122، 124، 125، 127.

(1) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 259.

(2) أبو عبد الله محمد السقطي المالكي، المصدر السابق، ص 38.

(3) الجاحظ، المصدر السابق، ص 27.

تضمنت المصادر وفي مقدمتها كتب السير والتراجم معلومات هامة عن استغلال سكان المغرب الأوسط الحطب في مجالات عدة، حيث كان يستعمل في إشعال النار للتدفئة وتسخين الماء، وإشعال المصايح<sup>(4)</sup>، وبناء آبار الماء من خشب شجر العرعر<sup>(5)</sup>، كما يدخل الخشب في صناعة وسائل وأدوات الصيد، فمثلا استخدم خشب شجر القنب في صناعة آلات صيد المرجان<sup>(6)</sup>، وأفادت بعض النوازل بتربية النحل في الغابات<sup>(7)</sup>، وذكرت كتب الفلاحة استغلال بعض الشجر في حفظ وتخزين المنتجات الزراعية، فمثلا كان يستخدم رماد حطب شجر البلوط المجلوب من الغابات لحفظ الشعير من التسوس ووقايته من كافة الآفات، كما كان يستعمل خشب شجر الصنوبر لحفظ الدقيق من التلف والفساد<sup>(8)</sup>.

ويعتبر خشب شجر البلوط من بين أهم المواد التي تدخل في بناء الأرحاء<sup>(9)</sup>، وهذا النوع من الشجر متوفر بكثرة في غابات المغرب الأوسط، مما ساعد على بنائها في الأضر والأودية، إلا أن هذه الثروة التي يزخر بها هذا الإقليم واجهت أخطارا متعددة، فقد أشارت بعض المصادر إلى خطر التسوس الذي يصيب الخشب فيتسبب في تلفه<sup>(10)</sup>، وقد تضمنت المصادر الفقهية مسائل تتعلق بالغابات، حيث أفادت باستغلالها مرعى للماشية ومحتطبا لسكان القرى المحاذية لها وغالبا ما يقع النزاع بين سكان القرى حول أحقية أي طرف في استغلالها، ما دفع الفقهاء للتدخل وفض النزاع، فقد ورد في إحدى النوازل التي طرحت على الإمام أشهب: "وسئل أشهب عن الشعارى يكون مسرحا للماشية ومحتطبا ولبعض القوم حرفة في بعض ذلك المسرح بعيدة من القرى لها بياض يسير. هل يُعطى من المسرح بياضها في القسم؟" (11).

وقد سلطت المصادر الضوء على وضعية الغابات في هذه الفترة، حيث كانت مطمعا يثير النزاعات بين الناس فيقع الخلاف حول القسمة مما يستوجب تدخل القضاة والفقهاء لحل الأزمة وتحديد القسمة بالعمارة، ونكتشف في كثير من النوازل الصراع القائم بين سكان القرى حول قسمة وامتلاك الغابات، فقد جاء في إحدى المسائل: "الشعراء تكون لأهل قرية يريدون قسمتها، ولا يعلمون لما لهم من عمارة القرية أصلا إلا ما بيد كل واحد منهم من العمارة. كيف تقسم بينهم؟" (1).

(4) الشماخي، المصدر والجزء السابقان، ص 703.

(5) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 254.

(6) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 290، 291.

(7) ابن ورد، المصدر السابق، ص 106.

(8) ابن العوام الإشبيلي، المصدر السابق، ص 679، 681.

(9) صالح محمد فياض، المرجع السابق، ص 111.

(10) أبو الأصيبغ عيسى، المصدر السابق، ص 354.

(11) المجموع المذهب، المصدر السابق، ص 175.

(1) ابن رشد الجمد، فتاوى ابن رشد، المصدر السابق، ج 1، ص 833.

وفي الأخير نقول، يعتبر الصيد والثروة الغابية إحدى أهم المعايير التي تحدد مستوى تحسن معيشة السكان، وقد تأثر الواقع الفلاحي بكمية الإنتاج ونوعيته ومدى المساهمة التي قدمها الصيد البحري والبري والقدرة على الاستغلال الأفضل للغابات إلى جانب بقية القطاعات الأخرى في ازدهار الاقتصاد وانعكاسه على المجتمع، وكان انتعاش الاقتصاد ينم عن تحسن الفلاحة، إلى جانب وفرة السمك وتنوعه بفضل توفر الخبرة والمهارة لدى الصيادين وامتلاكهم للوسائل والأدوات إلى جانب امتلاكهم أجود أنواع كلاب الصيد والطيور الجارحة المدربة، وقد ساعدت وفرة وتنوع الموارد البشرية في استغلال أمثل للثروة الغابية في توفير ضروريات المجتمع وخدمة الفلاحة، مما أدى إلى تحقيق تنمية اقتصادية.

الباب الثاني: وضع الفلاحة بالمغرب الأوسط

الفصل الأول: الإنتاج الفلاحي وآلياته

1. آليات العمل والإنتاج

2. الإنتاج الزراعي

3. الإنتاج الحيواني

الفصل الثاني: الإنتاج الزراعي وطرق الحفظ والتخزين

1. طرق وأساليب الحفظ والتخزين

2. التصنيع الزراعي

3. الصناعة الطبية

الفصل الثالث: الأخطار والصعوبات التي واجهت الفلاحة

1. الأخطار التي هددت الفلاحة

2. الإجراءات التي اتخذت لعلاج المشاكل التي واجهت الفلاحة

الفصل الرابع: نظم السقي وآلياته

1 - الموارد المائية

2 - نظم السقي

3 - الزراعة المسقية

4 - المشاكل والحلول المترتبة عن استغلال الماء

الفصل الأول: الإنتاج الفلاحي وآلياته

1. آليات العمل والإنتاج

2. الإنتاج الزراعي

3. الإنتاج الحيواني



## الفصل الأول: الإنتاج الفلاحي وآلياته

لا يخفى كيف انصب اهتمام الباحثين على كشف الحقائق المتعلقة بواقع الفلاحة، لمعرفة الأدوات والأساليب التي اعتمدت في خدمة الأرض ووجني المحصول الزراعي، والطرق التي كانت شائعة في هذه الفترة لتهيئة المجال الزراعي وتوفير المراعي الخصبة لزيادة الإنتاج، إلا أن هذه الأبحاث والدراسات اقتصرت في مجملها على الأندلس وأقطار المغرب، ولم تشمل المغرب الأوسط، الذي لم ينل حظه الوافي من هذه الدراسات، إلا بعض الأعمال المحتشمة، وهذا القصور يعود في الأساس إلى ندرة المادة العلمية المتعلقة بموضوع الفلاحة في المغرب الأوسط، ووفرتها في ما يتصل بالأندلس وفي مقدمتها كتب الفلاحة والنوازل، ولهذا نسعى في هذه الدراسة المساهمة في تسليط الضوء على تقنيات الفلاحة وما يتصل بها في المغرب الأوسط.

### 1. آليات العمل والإنتاج:

لا يمكننا الحديث عن الفلاحة دون التطرق لأساليب وطرق خدمة الأرض وتحصيل الإنتاج، وقد تضمنت المصادر معلومات وافية حول هذه المسألة، فكتب النوازل تضمنت إشارات واضحة عن آليات العمل والإنتاج، ونكتشف من بعض المسائل الفقهية المطروحة لوازم العمل الزراعي، والتي تضمنت: الزريعة، والآلة التي يقصد بها سكة المحراث، والثيران، والدواب<sup>(1)</sup>، وفي حضم حديث ابن خلدون عن الفلاحة، قال: "هذه الصناعة ثمرتها اتخاذ الأقوات والحبوب، بالقيام على إثارة الأرض لها لإزديادها، وعلاج نباتها، وتعهده بالسقي والتنمية إلى بلوغ غايته ثم حصاد سنبله واستخراج حبه من غلافه وإحكام الأعمال لذلك، وتحصيل أسبابه ودواعيه..."<sup>(2)</sup>. وقد استخدمت نفس التقنيات والأدوات الفلاحية في ربوع أقاليم بلاد المغرب<sup>(3)</sup>، ولا بد من الإشارة إلى الانتقال الشفوي المعارف الزراعية بين الفلاحين، وكذلك المصنفات الفلاحية، مما ساهم في انتشار الأدوات والتقنيات المستعملة في الزراعة بين الفلاحين في الأقاليم المطللة على البحر المتوسط<sup>(4)</sup>، ولا بد من عدم تجاهل دور المسلمين في نقل أساليب وطرق الزراعة عبر كامل أرجاء البلاد الإسلامية<sup>(5)</sup>.

تعتبر طبيعة الأرض ونوعية التربة أولى ركائز العمل الزراعي، ولهذا اهتم علماء الفلاحة بدراساتها وجمع معلومات قيمة إما من كتب من سبقهم أو عن طريق العمل الميداني والتجربة أو الإلمام بمعارف عوام الفلاحين، وتبعاً لذلك حددوا لكل نوع من التربة ما يلائمه من مزروعات ويوافقه من أسمدة، وما يحتاجه

(1) أبو الإصغ عيسى، المصدر السابق، ص 400.

(2) ابن خلدون، المقدمة، المصدر السابق، ص 423.

(3) محمد زنيبر، المرجع السابق، ص 36.

(4) أحمد الطاهري، المرجع السابق، ص 95، 96.

(5) جوزيف شاخ و كليفور بوزورث، المرجع السابق، ص 247.

من ماء، وذكر قسطوس العلامات الدالة على الأرض الجيدة التي يجود فيها الزرع والغرس، بأن تحفر ثم يعاد إليها طينها فإن امتلأت وبقي زيادة من الطين فتلك أرض طيبة، وإن استوى الطين مع الحفرة فتلك أرض وسط، وإن نقص الطين عن ملئها فتلك أرض رديئة<sup>(1)</sup>.

وقد تناول الفرستائي مسائل تتعلق بالحرث وتقليب التربة والبذر، وأشار في إحدى المسائل إلى العمل والإنتاج، بقوله: "ومن أذن لرجل أن يحرث أرضه، فقلبها ونزع منها الحطب، وأصلحها بالسماذ وغيره وهياً مساقيةا ومصارفها..."<sup>(2)</sup>. فكان الفلاح يحرث الأرض ويقبلها عدة مرات حسب طبيعة الأرض ونوع الزرع، فقلب الأرض أساسياً لتهوئة التربة وتعريضها للشمس<sup>(3)</sup>، وقد أكدت العديد من المصادر أنه لن يتم الحرث والغرس إلا بتوفر المساحي والثيران<sup>(4)</sup>، وتضمنت وثائق عبد الواحد المراكشي معلومات توضح أعمال الزراعة من حرث، وقلب، وبذر، وحصاد، ودرس، حتى يصير حبا<sup>(5)</sup>، وقد استخدمت الخيل والبغال والحمير والبقر والإبل في الحرث والزرع والدّرس<sup>(6)</sup>، فكان الفلاح يستعمل البقر والمحراث لتقليب التربة، حيث يستخدم زوجين من البقر لجر المحراث<sup>(7)</sup>، وكان المحراث مصنوعاً من الخشب إلى جانب استعمال أدوات أخرى في خدمة الأرض والإنتاج كالرفش، والمسحاة، والمجرفة أو الجاروف، وفي بعض الأحيان كان الفلاح يلجأ لاستغلال الدواب لجر الجاروف الكبير في حالة الأرض الواسعة، وكذلك استخدام المنجل للحصاد، والنورج للدّرس، أما للتذرية فكان يستخدم المذراة<sup>(8)</sup>.

ولم يكن يستخدم دوماً زوج من البقر في الحرث، بل ذكرت بعض المصادر استخدام بقرة واحدة أو أكثر من ذلك، فقد أشار الشماخي لاستعمال بقرة لجر المحراث، واستخدام الحمار أيضاً لنفس الغرض<sup>(9)</sup>، ويبدو أن الفلاح كان يتحكم في توجيه الدواب وقيادتها عن طريق طوق حول عنقها وموضوع على كتفها موصول بجبلين، واختراعه يعود إلى سنة (349 هـ : 960 م)<sup>(10)</sup>، وحسب الشماخي كان يستخدم المزارق في حفر التربة وتقليبها بورجلان ومناطق عدّة من المغرب الأوسط، حيث يبدأ موسم الحرث فصل الخريف<sup>(1)</sup>، باعتباره بداية السنة الفلاحية، حيث سقوط المطر ورطوبة الهواء ومعه يجود

(1) قسطوس، المصدر السابق، ص 68، 69.

(2) الفرستائي، المصدر السابق، ج 5، ص 334، 336.

(3) عز الدين عمر موسى، النشاط الاقتصادي، المرجع السابق، ص 189.

(4) إخوان الصفا، رسائل إخوان الصفا وخلاص الوفاء، م 1، ط 1، دار صادر، بيروت، لبنان، 2011، ص 284، 285.

(5) عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، المصدر السابق، ص 560.

(6) محمد ضيف الله، المرجع السابق، ص 308.

(7) الأخصر العيساوي، المرجع السابق، ص 101.

(8) جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص 22.

(9) الشماخي، المصدر والجزء السابقان، ص 479، 482.

(10) عزيزي عبد السلام، أكثر الاكتشافات والاختراعات في تاريخ البشرية، دار مدني، الجزائر، 2001، ص 43.

(1) الشماخي، المصدر والجزء السابقان، ص 610، 734.

البذر<sup>(2)</sup>، وقد ذكر الطغنجري أن الأرض تحتاج إلى الحرث أكثر من مرة حسب طبيعة الأرض، بحيث تحرث وتقلب في شهر يناير أو فبراير، وتقلب للمرة الثانية في شهر أبريل، والمرة الثالثة في شهر ماي<sup>(3)</sup>، فكانت بعض الحقول تزرع مبكراً بالشعير، وحين تحضّر تترك مرعى للماشية، وفي فصل الربيع يمنع عنها الرعي، ويتم تنقيتها من الأعشاب الضارة وتحصد في موسم الحصاد<sup>(4)</sup>.

الجدير بالذكر، أن بعد حصاد الزرع يتم نقله بالدواب أو الإبل إلى الأندلس<sup>(5)</sup>، حيث يتم درسه بالدواب وقد أشار ابن عذاري إلى استخدام البقر في الدرس<sup>(6)</sup>، وذكر الشماخي أنه بعد الحصاد تأتي دور اللقطين، الذين يشتغلون بقطع ما تبقى من الزرع، وكان يلجأ بعض الفلاحين لتوظيف الأجراء لحصد محاصيلهم<sup>(7)</sup>، وكذلك لحرث الأرض وبذرها<sup>(8)</sup>، كما كان شائعاً استئجار الدواب والبقر للحرث والدرس<sup>(9)</sup>، وقد ذكر قسطوس العلامات الدالة على نضج الحبوب ومواسم حصادها، فقال في ذلك: " وأن علامة ذلك أوان ادراك الزرع والعدس وسائر الخلفة وحصاده أن تراه قد ضارح البياض، ولا سيما الشعير دون سائر الحبوب والعدس فحق له أن يبكر في حصاده، فإن ذلك يكون أطيب لطعمها وأسرع لنضجها إذا هي طبخت، وأعلمك إذا لم تحصد ما ضارح لونها البياض من حرثها الأول، وأخرت حصاد ما قد أدرك منه انتظار ادراك ما تناثر لذلك من الحرث ما إن تأخر حصاده بعد ادراكه لم يتناثر ولكنه يصغر حبه لشدة ما يصيبه من الحر، ويبكر حصاد الزرع كله قبل شدة ييوسه..."<sup>(10)</sup>.

هناك مسألة هامة تتعلق باستغلال العبيد في الحرث والحصاد، حيث يحل العبيد محل الدواب والبقر والإبل، فقد سئل الفقيه الداودي: " عن من اغتصب بقرا أو عبيدا فحرث بأولئك العبيد وتلك البقر أرضا حاللا بزريعة حلال، هل يجوز أن يشتري منه ما رفع من ذلك الحرث؟"<sup>(11)</sup>، وقد اعتبر القاضي الباجي أن العبيد مثل الحيوان والعقار<sup>(1)</sup>، ففي إحدى النوازل سئل الفقيه اللخمي عن العبيد العاملين بالبساتين

(2) محمد حمداوي: "المواسم الزراعية والأمثال الشعبية لدى الفلاحين التلمسانيين"، مجلة الحدائق، السنة 19، العدد 143 . 144، 2012، ص 243.

(3) الطغنجري، المصدر السابق، ص 113.

(4) محمد الطويل، الفلاحة المغربية، المرجع السابق، ص 112.

(5) الشماخي، المصدر والجزء السابقان، ص 594.

(6) ابن عذاري، المصدر والجزء السابقان، ص 135.

(7) الشماخي، المصدر والجزء السابقان، ص 308، 483.

(8) الفرستائي، المصدر السابق، ج 5، ص 339.

(9) كمال أبو مصطفى، المرجع السابق، ص 64، 91.

(10) قسطوس، المصدر السابق، ص 92.

(11) الداودي، المصدر السابق، ج 4، ص 319.

(1) القاضي أبو الوليد سليمان الباجي، المصدر السابق، ص 169.

والضبياع، فوضعهم موضع الدّواب<sup>(2)</sup>، وكان ملاك الأراضي القاطنين بالمدن، يستغلون العبيد في خدمة الأرض بالأرياف والبوادي<sup>(3)</sup>، بحفر السواقي وقلع الحجر<sup>(4)</sup>، وتصريف الماء وسقي الزرع<sup>(5)</sup>، وقد أشار الفقيه المازري لاستخدامهم في الحصاد وجني الثمار<sup>(6)</sup>.

كان العمل الزراعي في المغرب الأوسط يقوم على الدورة الزراعية الثلاثية<sup>(7)</sup>، ونظام المناوبة حيث يتم تقسيم الأرض إلى قسمين، فأحدهما يزرع والآخر يترك بورا لمدة عام، ثم في العام الموالي يحدث العكس، وكانت من أهم خطوات العمل تسوية الأرض، حيث يقوم الفلاح بنقل التربة من الأماكن المرتفعة إلى الأماكن المنخفضة، ويستخدمون في ذلك الاسطرلاب وكذلك جريان الماء للتأكد من تسوية التربة، وبعد ذلك ينتقلون إلى تقسيم الأرض لقطع، وبعدها تأتي مرحلة التسميد<sup>(8)</sup>، وكان الفلاحون يلجأون لحفر حفير حول مزارعهم لتأمينها من خطر الدواب والماشية<sup>(9)</sup>، كما تضمنت المصادر الفقهية مسائل تتعلق باستخدام الكلاب في حراسة الحقول والمزارع<sup>(10)</sup>، والاستعانة بأجراء لحراسة الزرع وحرزه من الضرر<sup>(11)</sup>.

وكان الفلاحون يقسمون الأرض بعد حرثها إلى أحواض لما تتطلبه زراعة التوابل، حيث كان يزرع الكمون والكرويا والكزبر في أول شهر يناير، ويزرع الشونيز والأنيسون في شهر مارس أو أبريل، ويتعهده الفلاح بالعناية والمتابعة بالتزليل والسقي حتى يزهر ويطيب<sup>(12)</sup>، والغرس يتطلب تعديل الأرض وتسوية التربة وحرثها على شكل خطوط مستقيمة، حيث تختلف المسافة بين الغروسات باختلاف نوع الشجر<sup>(13)</sup>، ويغرس من ثلاث أوجه من زرايع، ونوى، ونوامي، وتختلف أوقات الغرس حسب نوع الشجر، فمثلا شجر الرّمان غرسه من النوامي يختلف عن باقي الشجر لأنه يحفر لها حفرة لا يزيد عمقها

<sup>(2)</sup> فتاوى الشيخ أبي الحسن اللخمي، المصدر السابق، ص 115.

<sup>(3)</sup> محمد سويسي، المرجع السابق، ص 202.

<sup>(4)</sup> إبراهيم القادري بوتشيش، تاريخ الغرب الإسلامي قراءة جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة، ط 1، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1994، ص 26.

<sup>(5)</sup> الفرستائي، المصدر السابق، ج 5، ص 330.

<sup>(6)</sup> فتاوى المازري، المصدر السابق، ص 360.

<sup>(7)</sup> فتحي علي يونس، أثر العرب والمسلمين في الحضارة الأوربية، مطابع سجل العرب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1996، ص 43.

<sup>(8)</sup> جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص 22.

<sup>(9)</sup> يحيى بن عمر الأندلسي، كتاب أحكام السوق، تحقيق إسماعيل خالدي، ط 1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2011، ص 69.

<sup>(10)</sup> ابن أبي زيد القيرواني، الرسالة، المرجع السابق، ص 121.

<sup>(11)</sup> القاضي أبو إسحاق الغرناطي، المصدر السابق، ص 8.

<sup>(12)</sup> ابن بصال، المصدر السابق، ص 121 . 125.

<sup>(13)</sup> عز الدين عمر موسى، النشاط الاقتصادي، المرجع السابق، ص 190.

عن شبرين، وتكون الحفر متقاربة حيث لا تزيد المسافات بينها عن ستة أذرع<sup>(1)</sup>، وذكر الطغنجري أن كل الغروسات وأنواع الشجرات تنقل في فصل الخريف وتغرس<sup>(2)</sup>.

لا بد من الإشارة إلى أن بعض المصادر الاخبارية أشارت إلى طرق الغرس، فذكر أبو زكرياء الوردجاني إلى قيام الفلاحين بحفر الحفر وغرس أغصان الشجر، وربط بعضها البعض بحبال وحيوط لحمايتها من الدواب والوحوش<sup>(3)</sup>، وفي ذلك قال الدرّجيني: "... فانهزمت زواغة، وكان أكثر شجر أريصة قريب عهد الإنشاء، وكانوا لما غرسوه حفوه بأعواد أثبتوها في حفر ووصلوا ما بينها بالحبال لترد الوحوش لئلا يفسدها..."<sup>(4)</sup>. وهذه الطريقة في الغرس تناولتها كتب الفلاحة بدقة وتفصيل، فمثلا شجر الرّمان كان يضرب وتد في الأرض، ثم ينزع ويغرس مكانه وتد الرّمان، ويكون بين كل وتد وآخر ستة أذرع، وبعد الإنهاء من الغرس يجري الماء إليها<sup>(5)</sup>، وكان يُجمع بين نوعين أو أكثر من الشجر، فمثلا يصلح غرس الأترج مع الرّمان، والفسق مع اللوز، والكرّم مع الكرز والزيتون<sup>(6)</sup>، وفي المقابل لا يصح غرس بعض الأنواع متجاورة لأنها تفسد ولا تجود، فمثلا لا يغرس الكرم بجوار الكرنب، لأنه يؤدي إلى تشنج وذبل أحدهما<sup>(7)</sup>.

وتحدر الإشارة إلى أن شجر النخيل انفردت به البلاد الإسلامية دون سائر البلدان، واشتهر العرب وسكان المغرب بالمناطق الصحراوية، باتقان طرق غرسه وحنى ثمره، فكانوا يحفرون حفرة طولها وعرضها ثلاثة أذرع، وعمقها خمسة أذرع، ويخلط فيها الزبل مع الطين، ثم يغرس الفسيل ويتابع بالسقي الكثير<sup>(8)</sup>، وذكر ابن بصال طريقة غرس نوى ثمرة النخل بحفر حفرة في الأرض المألحة بعمق ذراع، ويخرج ترابها ويخلط مع الزبل بمقدار أربعة أرتال، والفلاح أعلم بالمقدار بالزيادة والنقصان بما يتساوى مع التربة، ويخلط جيدا ويحرك ثم يعاد إلى الحفرة ويرز جيدا بالأقدام حتى يستوي مع سطح الحفرة، وتؤخذ ثلاث ثمرات تشرح على ظهرها حتى تظهر النقطة التي على النوى، ثم تغرس في تلك الحفرة على عمق إصبع، حيث توجه ظهور النوى نحو القبلة، وتسقى مرتين يوم الجمعة، ويتعهد الفلاح بتغذيتها بالملح أول فصل الخريف، وتنقل بعد

(1) ابن بصال، المصدر السابق، ص 59 . 62.

(2) الطغنجري، المصدر السابق، ص 35.

(3) أبو زكرياء الوردجاني، المصدر السابق، ص 100.

(4) الدرّجيني، المصدر السابق، ج 1، ص 85.

(5) ابن بصال، المصدر السابق، ص 61، 62.

(6) بوراوي الطرابلسي، المرجع السابق، ص 116، 117.

(7) الدّينوري عبد الله بن مسلم بن قتيبة، عيون الأخبار، ج 2، ضبط وتعليق الداني بن منير آل زهوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان،

2014، ص 89.

(8) السجستاني، كتاب النخلة، تحقيق حاتم صالح الضّامن، ط 1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، 2002، ص 54.

عامين مع تراهما الذي غرست فيه<sup>(1)</sup>، والجدير بالملاحظة أن قسطوس فضّل غرس الشجر من الأغصان والقضبان على غرسه من ثمره وبذره<sup>(2)</sup>.

كان الفلاح حريصا على تقليد وتذكير الشجر في أوانه، وقد استخدم أدوات ووسائل متعددة في ذلك، كان أبرزها المقص<sup>(3)</sup>، وفي بعض الأحيان استخدم المنجل<sup>(4)</sup>، فكان الفلاح يحرص على تشميرها في صغرها، فيقطع فروع الأغصان التي خرجت على غير استقامة شريطة أن يكون التشمير قبل التلقيح فتنمو وتزهو، وفي حالة الشجر الهرم الذي ضعف وقل ثمره، كان الفلاح يعمل على قطع أعلاها وما اتسع منها حتى ترد إلى أغصانها القديمة فتنمو وتصير فتية<sup>(5)</sup>، ويذكر الشجر ليزهر ويشمر، فمثلا كان الفلاح يُذكر شجر التين في البساتين بشجر التين البري، ولهذا كان يعرف بالذُّكار<sup>(6)</sup>، فقد ورد عند الشماخي في إحدى التراجم أن شجر الكرم لم يُذكر فسقط ثمار البستان كله<sup>(7)</sup>، وقد أثار السجستاني مسألة هامة تتعلق بعدم معرفة سكان المغرب تلقيح<sup>(8)</sup> شجر النخل، وإذا أخذنا بهذا الرأي يرجح أن الفلاحين بالمغرب الأوسط لم يكونوا على علم بهذه التقنية خلال القرن الثالث الهجري، وهذا ما يستدل من قوله: "... فالذي بالمغرب بإفريقية على خمس أميال... فالبربر ومن حوله يعيشون منه، ولا يُلحح فياًكلونه وتآكل دوابهم وإبلهم..."<sup>(9)</sup>. أما فيما يخص طريقة التذكير، قال: "والأبْرُ: أن تضرب في الكافور شمرايح ثلاث ضربات فتتلفض فيه طحين شمراخ الفُحال، ويقال لذلك الطحين الصّواح... إذا انشق الكافور يقال: شقق النخل، وهو حينئذ يُؤبّر بالدّطر، وهو أن يؤتى بشمرايح من الذكور فتنبع في وليع الإناث..."<sup>(10)</sup>. وكان الفلاح يحمي الواحات ويؤمنها من كافة الأخطار بجدار من جريد النخل<sup>(11)</sup>.

يدل على تطور الفلاحة وأساليبها معرفتهم بتقنية التركيب واتقانها، واستعمالهم المناجل والسكاكين الحادة في إنجاز ذلك، فكان على الفلاح أن يكون على علم بأجناس الشجر من ذوات المياه

(1) ابن بصال، المصدر السابق، ص 60، 61.

(2) قسطوس، المصدر السابق، ص 170.

(3) جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص 22.

(4) يوسف نكادي: "الأدوات المستعملة في مجالي الزراعة والغراسة بالأندلس خلال القرن الخامس الهجري"، مجلة البادية المغربية، السنة الأولى، العدد 1، 2006، ص 29.

(5) ابن بصال، المصدر السابق، ص 89، 90.

(6) أبو الخير الإشبيلي، عمدة الطبيب في معرفة النبات، ج 1، تحقيق محمد العربي الخطابي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1995، ص 121.

(7) الشماخي، المصدر والجزء السابقان، ص 336.

(8) قال السجستاني: "المنقح من النخل، ما نُقي زهر ما حذف سعفه وكَرَّهه". ينظر: المصدر السابق، ص 93.

(9) المصدر نفسه، ص 40.

(10) المصدر نفسه، ص 65.

(11) المصدر نفسه، ص 95.

كالتفاح والسفرجل والعنب والأجاص والزمان، وذوات الألبان كالتين والدّفلى، وذوات الأصماغ كاللوز والبرقوق والخوخ وعيون البقر، وذوات الأدهان كالزيتون واللبن والضرى والرند، حيث يجوز تركيب كل جنس مع نوعه، ولا يصلح تركيبه مع الأجناس الأخرى، إلا أنه تستثنى بعض الأنواع في الجنس الواحد بسبب التنافر والتباعد بينهما، فمثلا لا يتركب التفاح مع الزمان بالرغم من أنهما من جنس واحد<sup>(1)</sup>.

وكان هناك اهتمام كبير بتحضير الأسمدة وتحسين جودتها لما لها من علاقة وثيقة بصلاح الفلاحة، واستخدموا الحيوانات لتسميد التربة بما ينفع النبات ويجود به الزرع والثمار، فحددوا أنواع الزبل بما يتناسب مع أصناف النبات، وعرفوا منافعه ومضاره، فذكر ابن بصال سبعة أنواع، حيث جمع زبل الخيل والبغال والحمير في نوع واحد، واعتبرها أجود الأسمدة ينفع النبات في فصل البرد ومنافعه تتضاعف إذا ترك سنة أو أكثر من ثلاثة أعوام ثم يستخدم، والنوع الثاني الزبل الآدمي ينفع النبات في فصل الحر، حيث تعالج به الخضروات من أعراض الاحتراق، والنوع الثالث الزبل المضاف والذي اعتبره ابن بصال من أجود أنواع الزبول ويتألف من الكناسات وغيرها، ويشترط استخدامه بعد ثلاثة أعوام أو أكثر، والنوع الرابع زبل الغنم، وهو أقل الأنواع السابقة منفعة، ولهذا وجب تركه حتى يعفن، ولا بد من خلطه مع باقي أنواع الزبل لتكون له المنفعة ويجود به النبات، والنوع الخامس زبل الحمام ويصلح استخدامه في فصل البرد لشدة حرارته، فيصح به النبات وينمو، ولا يستعمل منه إلا القليل وعند الحاجة فقط، والنوع السادس زبل الحمامات والمقصود به الرماد، وهو زبل رديء لا يستعمل إلا إذا خلط مع باقي أنواع الزبل، لأنه يتسبب في الضرر للخضر وباقي أصناف النبات، والنوع السابع الزبل المولد، وهو خليط بين العشب والتراب، لا يستخدم إلا إذا انعدمت أنواع الزبل ولم تتوفر، ويتم تحضيره لتحسين منافعه بثلاث طرق<sup>(2)</sup>، فمثلا: يجمع الزبل ويقلب جيدا ويقطع ويتم تكرار التحريك والتقطيع لينضج الزبل، ويبلغ الجودة المطلوبة على شرط أن يكون نقيًا لا يختلط إلا مع الزبل فقط، وحين يبلغ نضجه يضاف إليه ثلاثة أحمال من التراب ويستمر تحريك وتخليط الزبل والتراب، ولا يستعمل إلا بعد عام، فإنه نافع للنبات<sup>(3)</sup>.

نظرا للأهمية البالغة للزبل في العمل الزراعي، فقد اهتم علماء الفلاحة بدراسته وشددوا على تحضيره وتركه من ثلاث إلى أربع سنين ليجود وينفع النبات، إلا أن الشجر يعالج بالسماذ الذي ترك عام أو أقل، ويستخدم زبل الحمام لتكثير الثمار وتحسين جودته، وزبل البقر والدواب لزيادة عروق الشجر وتقويتها<sup>(1)</sup>، وفيما يتعلق بمدّة تحضير السماذ واستخدامه ليجود به النبات ويجنى ثماره، قال ابن العوام: "

(1) ابن بصال، المصدر السابق، ص 94، 96.

(2) المصدر نفسه، ص 49 . 53.

(3) حوسي مارية، علم الفلاحة عند المؤلفين العرب بالأندلس، تعريب عبد اللطيف الخطيب، معهد مولاي الحسن، تطوان، المغرب، 1957، ص 36.

(1) ابن العوام الإشبيلي، المصدر السابق، ص 101.

... أوصيكم به أن لا تستعملوا الزبل من جميع أنواعه من أول سنة حتى يختلط ويعفن، فإنه إن استعمل قبل سنة ماضية عليه كان ضارا وهو بعد مضي سنة ليس بالكامل الجودة والذي عتق ثلاث سنين أو أربع سنين هو أفضل ولا يستعمل ما قد أتى عليه أكثر من أربع سنين لأنه لا عمل له فإن قوته قد انقطعت، والذي يستعمل قبل تمام سنة فضرره أن يولد حيوانات ردية وديدانا صغارا وكبارا...<sup>(2)</sup>.

لابد من الإشارة إلى موقف فقهاء المالكية الذين أجازوا استخدام الزبل واعتبروه نجاسة، ولكن الضرورة تبيح استعماله، إلا أنهم اختلفوا حول بيعه فمنهم من منعه، ومنهم من أباحه<sup>(3)</sup>، وفي السياق ذاته اختلف الإباضية حول استخدام السماد الآدمي، فأجازوه معظم فقهاءهم وخالفهم في ذلك الشكاس<sup>(4)</sup> وأتباعه، ودعوا إلى عدم استعماله في تسميد الشجر باعتباره نجاسة وما ينتج عنه نجس<sup>(5)</sup>، ويرجح أن بعض الإباضية لم يستخدموا الزبل الآدمي واكتفوا ببقية أنواع الزبل في تسميد المزارع والبساتين، إلا أن جمهور إباضية المغرب الأوسط استخدموه في تسميد التربة، فقد ذكر الفقيه الإباضي الفضل بن الحواري (ت 278 هـ / 891 م)، مسألة تتعلق بجمع السماد الآدمي في الكنيف، وتضمنت العديد من النوازل الإباضية مسائل تشير إلى النزاع بين الناس حول ملكية السماد وجمعه واستخدامه، جاء في إحداها: "وسئل عن سماد في الطريق، فقال رجل هذا السماد لنا، هل يؤخذ بإزالته كله حتى يصح على غيره؟"<sup>(6)</sup>.

وكان بيع السماد شائعا في هذه الفترة، وقد تدخل الفقهاء والقضاة لمنع وقوع الاحتياال، حيث تضمنت المصادر الفقهية محاولات البعض التحايل وبيع الزبل قبل نضجه وصلاحه<sup>(7)</sup>، ونظرا لجودة السماد الآدمي وكثرة الطلب عليه سعى أرباب الفنادق لجمعه وبيعه للفلاحين، فقد ورد عند القاضي أبي إسحاق مسألة تتعلق بكراء فندق، فقال: "... ولا يجوز لرب الفندق اشتراط زبله، وله أن يشترط منه أحمالا معلومة..."<sup>(1)</sup>. ويتضح جليا تفضيل السماد الآدمي وكثرة الاجتهاد في جمعه وشراؤه، وشيوع استخدامه في تسميد الأرض من خلال ما تضمنته النوازل، ففي إحداها "سئل اللخمي عمّن حبس قاعة مرحاض معدّ لرجيع بني آدم على مسجد، وقصد بذلك القرية من الله تعالى؟. فأجاب: بأن هذا التحبيس لا يجوز. فقيل له: فكيف بما اجتمع من أثمان الرجيع الذي حصل فيه، وقد صرف في بناء المسجد وضرورياته

(2) المصدر نفسه، ص 113.

(3) هواري موسى، "تقنيات الزراعة ببلاد المغرب من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين (من القرن 1 هـ - 7 م إلى القرن 7 هـ -

13 م)"، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله، 2015 - 2016، ص 45، 46.

(4) الشكاس أحد المشايخ الذين خرجوا عن جمهور الإباضية وخالفهم في سبع مسائل. ينظر: أبو زكرياء الوجيه، المصدر السابق، ص

134، 135.

(5) الدرّجيني، المصدر السابق، ج 1، ص 118.

(6) الفضل بن الحواري، جامع الفضل بن حواري، ج 2، منشورات وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1985، ص 152، 176.

(7) القاضي أبو إسحاق الغرناطي، المصدر السابق، ص 27.

(1) القاضي أبو إسحاق، المصدر السابق، ص 34.



من هذا الثمن؟ وعادة بيع ما اجتمع في هذه المراحيض لإصلاح الزرع وغيره؟<sup>(2)</sup>. حيث كان يجفف ويسحق، ثم يستعمل فيصلح لجميع الخضضر، وكذلك الخس، ويجود به النخل، فمنافعه للنبات كثيرة<sup>(3)</sup>. خلاصة القول، عمل الفلاح كان يتطلب منه معرفة أنواع وطبيعة وخصائص التربة والسماذ والنبات، وما يصلح لكل واحد منهم، ويتحتم عليه الإحاطة بطرق وأساليب الزراعة والغرس، والإلمام بمعارف وتجارب من سبقه، لمعالجة الآفات والأمراض التي تصيب الزرع والثمار، ويتطلب منه جهدا متواصلا وحثيثا طول السنة، مما ينعكس على الإنتاج ايجابا أو سلبا حسب القدرات المعرفية والمهارية المكتسبة لدى الفلاحين والأدوات المستعملة في الفلاحة.

## 2. الإنتاج الزراعي:

اشتهر المغرب الأوسط بكثرة إنتاجه وتنوعه، فوصفه اليعقوبي ببلد الزرع والضرع في سياق حديثه عن الأمصار والبوادي<sup>(4)</sup>، ويفضل خصوبة الأرض وجودة الإنتاج شبه الكثير من الرحالة والجغرافيين مدن وقرى المغرب الأوسط بمثيلاهما في المشرق، فمثلا اشتهرت تيهرت بعراق المغرب لخصوبتها، وكثرة مياهها وتنوع وجودة منتجاتها<sup>(5)</sup>، واعتبر المقدسي أرض المغرب بلد النخيل والزيتون، وكثرة النعم وتنوعها، فقال: "هو إقليم جليل كبير طويل يوجد فيه أكثر ما يوجد في سائر الأقاليم مع الرخص كثير النخيل والزيتون... جيد الهواء والماء..."<sup>(6)</sup>. أما ابن حوقل فأعطى صورة أكثر وضوحا، بقوله: "... وأما ما حاذى أرض إفريقية إلى آخر أعمال طنجة من مرحلة إلى عشر مراحل فزائد وناقص فبلاد مسكونة ومدن متصلة الرساتيق والمزارع والضياح والمياه..."<sup>(7)</sup>.

وقد شد انتباه ابن خرداذبة الإزدهار الزراعي وأبدى إعجابه بكثرة العمارة وانتشار الفلاحة في المنطقة الممتدة من تلمسان إلى تاهرت، فقال: "... تلمسين ومن تاهرت إليها مسيرة خمسة وعشرين يوما عمران كلها..."<sup>(1)</sup>. وذكر ابن الصغير الإزدهار الزراعي وتنوع الزرع والثمار الذي شهدته تاهرت وما جاورها، وتمتعت بكثرة المزارع والضياح<sup>(2)</sup>، وأشار إلى منزل المثلث الذي اشتهر بكثرة وتنوع الشجر والنخل والمزارع والأنهر<sup>(3)</sup>، وهذا يتفق مع من عاصروه من الجغرافيين، حيث شبه اليعقوبي وادي شلف بنهر النيل في

(2) فتاوى الشيخ أبي الحسن اللخمي، المصدر السابق، ص 123، 124.

(3) ابن العوام الإشبيلي، المصدر السابق، ص 124.

(4) اليعقوبي، البلدان، المصدر السابق، ص 142.

(5) المصدر نفسه، ص 143.

(6) المقدسي، المصدر السابق، ص 236.

(7) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 83.

(1) ابن خرداذبة، المصدر السابق، ص 88.

(2) ابن الصغير المالكي، المصدر السابق، ص 35، 36، 61.

(3) المصدر نفسه، ص 106.

فيضانه وكثرة أنواع المنتجات الزراعية وجودتها على ضفافه، ويصفها بكثرة الزرع والشمر والخصب ووفرة الماء وتنوع موارده، وسجل إعجابه بقوله: "... لم يجذب زرع ذلك البلد قط إلا أن يصيبه ريح أو برد..."<sup>(4)</sup>. وكان المقدسي أكثر وضوحا حين قال: "تاهرت هي إسم القصبه أيضا، هي بلخ المغرب قد أحدق بها الأنهار والتفت بها الأشجار، وغابت في البساتين ونبتت حولها الأعين وجل بها الإقليم، وانتعش فيها الغريب، واستطابها اللبيب يفضلونها على دمشق وأخطئوا، وعلى قرطبة وما أظنهم أصابوا، وهو بلد كبير كثير الخير ورحب رفق طيب ... غزير الماء جيد الأهل ... وتاهرت السفلى على واد هظيم ذات أعين وبساتين، وفكان على واد جار ذات بساتين..."<sup>(5)</sup>. ووصفها الإدريسي بكثرة مزارعها وضياعها وتنوع غلاتها<sup>(6)</sup>.

ولم تكن تلمسان أقل حظا من تاهرت، فقد اكتسبت شهرة زراعية أثارت إعجاب الرحالة والجغرافيين وكل من نزل بها، فوصفها ابن حوقل بكثرة الأنهر والعيون وكثرة غلاتها من الحبوب والفواكه<sup>(7)</sup>، وذكر البكري تربعها على سهل واسع خصب يمتد أكثر من خمسة وعشرين ميلا<sup>(8)</sup>، وأمعن الإدريسي في وصفها، فقال: "... وما جاورها من المزارع كلها مسقي، وغلاتها ومزارعها كثيرة وفواكهها جمّة، وخيراتها شاملة..."<sup>(9)</sup>. ويبدو أن صاحب كتاب الاستبصار أبدى إعجابه بكثرة الخصب وتنوع الغلات وكثرة الماء وتعدد موارده، فذكر أنها: "كثيرة الخصب رخيصة الأسعار كثيرة الخيرات والنعم، ولها قرى كثيرة وعمائر متصلة ومدن كثيرة... كثيرة الثمار غزيرة المياه والأنهار..."<sup>(10)</sup>. فشهدت تلمسان وما حولها ازدهارا زراعيا دلّت عليه شهادة الجغرافيين الذين أمعنوا في الوصف ودققوا في جمع الأخبار، فالزهري اعتبرها بلد الزرع والضرع وكثرة المياه والخيرات لم يشهد لها مثيل<sup>(1)</sup>.

وكانت وهران ومستغانم ذات زرع وبساتين، فوصف ابن حوقل وهران بكثرة المزارع والجنان وتميزت بإنتاج شتى أنواع الفواكه، وبفضل كثرتها وجودتها كانت تنقل إلى الأندلس<sup>(2)</sup>، وهذا يتفق مع ما ذكره البكري<sup>(3)</sup>، وقد أبلغ الإدريسي في وصفها، بقوله: "... وضرب أهلها من واد يجري إليها من البر وعليه

(4) اليعقوبي، المصدر السابق، ص 149.

(5) المقدسي، المصدر السابق، ص 229.

(6) الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 256.

(7) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 89.

(8) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 260.

(9) الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 248.

(10) مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 176.

(1) الزهري، المصدر السابق، ص 113، 114.

(2) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 78.

(3) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 252، 253.

بساتين وجنّات وبها فواكه ممكنة وأهلها في خصب ...<sup>(4)</sup> . وقد أفاد البكري بطيب بلد مستغانم وكثرة عيونه وبساتينه وتوجد فيها جميع الزراعات خاصة القطن<sup>(5)</sup>، وقال عنها الإدريسي: "... وهي مدينة صغيرة لها أسواق وحمامات وجنات وبساتين ومياه كثيرة ..."<sup>(6)</sup>.

لم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل تناولت كتب الجغرافية بلدان ذاعت شهرتها وعرفت ببلاد الزرع والتمر والماء، فمثلا اشتهرت ندرومة، وهنين، وأرشقول، وافكان، ومعسكر، وعين الصفاص، والعلّوين، وتنس، وبرشك، بالمسارح الواسعة والأرض الخصبة والبوادي المزهرة ووفرة الماء وتنوع منابعه، وذكر ابن حوقل أنها بلاد ذات زرع وفواكه، جيدة الفلاحة تجود فيها شتى أنواع الزراعات<sup>(7)</sup>، وذكر البكري إفكان وندرومة فأشار إلى ما تجودان به من تنوع الزرع والثمار بفضل ما تمتلكانه من كثرة المزارع والبساتين<sup>(8)</sup>، وأشار الإدريسي إلى كثرة فواكه وبساتين مازونة وبرشك<sup>(9)</sup>، وذكر كثرة الإنتاج وتنوعه بالمعسكر، وعين الصفاص، بقوله: "... والمعسكر قرية عظيمة لها أنهار وثمار إلى جبل فرحان مارا مع أسفله إلى قرية عين الصفاص وبها فواكه كثيرة وزروع ونعم دارة مرحلة ومنها إلى يلل مرحلة ومدينة يلل بها عيون ومياه كثيرة وفواكه وزروع وبلادها جيدة للفلاحة وزروعها نامية"<sup>(10)</sup>، وقال عن تنس: "... وبها فواكه وخصب وبها إقلاع وحط ولها أقاليم وأعمال ومزارع ... وبها من الفواكه كل طريفة ..."<sup>(11)</sup>.

لا بد من الإشارة إلى ما جادت به المناطق الوسطى والشرقية من المغرب الأوسط، فقد وصف بعضها المقدسي، بقوله: "... باغاي كبيرة مسورة تحت جبل يقال أوراس يجري إليهم منه ماء كثيرة البساتين، وسوق حمزة مدينة في البحر بناؤهم من الطوب، وشريهم من نهر وأعين، وجزيرة بني مزغنة على ساحل البحر مسورة يعبر منها إلى الأندلس ولهم عيون، ومتيجة في مرج لهم ماء جار عليه أرحية وشعبة من النهر تدخل الدور، كثيرة البساتين، وهياجة على إسم رستاقها وهو واسع كثير القموح ..."<sup>(1)</sup>. وذكر بسكرة على أنها بلد النخل والأنهر، ونقاوس ذات الثمار الجلييلة الجبلية<sup>(2)</sup>، ووصف ابن حوقل مرسى الدجاج فذكر ما يوجد به من أنواع الحبوب وأصناف الفواكه وكثرة الثمار<sup>(3)</sup>، وأشاد بكثرة الجنان والبساتين

<sup>(4)</sup> الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 252

<sup>(5)</sup> البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 251.

<sup>(6)</sup> الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 271.

<sup>(7)</sup> ابن حوقل، المصدر السابق، ص 77، 78، 89.

<sup>(8)</sup> البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 263.

<sup>(9)</sup> الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 258، 271، 272.

<sup>(10)</sup> نفس المصدر والمجلد، ص 251.

<sup>(11)</sup> نفس المصدر والمجلد، ص 252.

<sup>(1)</sup> المقدسي، المصدر السابق، ص 228.

<sup>(2)</sup> المصدر نفسه، ص 230.

<sup>(3)</sup> ابن حوقل، المصدر السابق، ص 76.

وتنوع المنتجات الزراعية التي تزخر بها طبنة، والمسيلة، وغيرهما من البلدان<sup>(4)</sup>، وأكد الإدريسي على كثرة الخصب وتنوع الزرع والثمار في كافة البلاد التي يمر بها نهر شلف، فوصف البعض منها، بقوله: "ومن الخضراء إلى مدينة مليانة مرحلة وهي ... كريمة المزارع ولها نهر يسقي أكثر حدائقها وجنائها مزارعها ولها أرحاء بنهرها المذكور ..."<sup>(5)</sup>. وفي موضع آخر، قال: "... والقلعة في وقتها وقبل عمارة بجاية دار الملك لبني حماد ... وبها الفواكه المأكولة والنعم المنتخبة ما يلحقه الإنسان بالثمن اليسير ... لأنها بلاد زرع وخصب وفلاحتهم إذا كثرت أغنت وإذا قلت كفت ... والغدير مدينة حسنة وأهلها بدو ولهم مزارع وأرضون مباركة والحراث بما قائم الذات والإصابة في زروعها موجودة ..."<sup>(6)</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ما ذكرناه مجرد إشارة إلى وفرة الإنتاج الزراعي، وما يتميز به من جودة وتنوع بما تمتعت به بعض المدن والقرى، وهي لا تتعدى أن تكون صورة عن غيرها من الأمصار والبلدان التي لم نشر إليها في المغرب الأوسط، ويمكننا القول أن هذه المزارع والجنان والضياع احتوت على منتجات زراعية، نذكر من أهمها:

#### الشعير والقمح:

يعتبران من أهم المنتجات الزراعية بفضل المنزلة الرفيعة التي اكتسبتها كمادة غذائية رئيسية لا يمكن الاستغناء عنها، باعتبارها نواة الأمن الغذائي، وقد انتشرت زراعتها بشكل واسع في كامل أنحاء المغرب الأوسط، فقد أشار اليعقوبي لزراعة كافة أنواع الحبوب على ضفاف وادي شلف<sup>(1)</sup>، وأشاد المقدسي بكثرة القمح وانتشار زراعته بسهل متيجة<sup>(2)</sup>، وأبدى ابن حوقل إعجابه بكثرة الإنتاج وجودته ببونة، فقال: "... والقمح والشعير في أكثر أوقاتها كما لا قدر له ..."<sup>(3)</sup>. وهذا الوصف يتفق مع ما ذكره الإدريسي مما يدل على استمرارية بونة في إنتاج القمح والشعير الذي نال شهرة واسعة خلال هذه الفترة، فذكر الإدريسي أن "... القمح بها والشعير في أوقات الإصابات كثير جدا ..."<sup>(4)</sup>.

ولم يكن مرسى الدجاج أقل حظا من مدينة بونة، حيث اشتهر برخص أسعار الشعير والقمح<sup>(5)</sup>، بفضل كثرة الإنتاج وإقبال الفلاحين على زراعته، فذكر الإدريسي أن "... إصابة أهلها في زروعهم واسعة

(4) المصدر نفسه، ص 85 . 87.

(5) الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 253.

(6) نفس المصدر والمجلد، ص 261.

(1) اليعقوبي، البلدان، المصدر السابق، ص 149.

(2) المقدسي، المصدر السابق، ص 228.

(3) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 75.

(4) الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 291.

(5) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 76.

وحنطتهم مباركة...<sup>(6)</sup>. وكانت لمدينة الجزائر بادية واسعة تجود فيها زراعة الحنطة والشعير، وتميزت العديد من مدن المغرب الأوسط بكثرة الإنتاج ووفرته، وقد وصف الإدريسي بادية مدينة شرشال على أن " لهم من زراعة الحنطة والشعير ما يزيد على الحاجة"<sup>(7)</sup>. وقرية ماما تجود فيها الحنطة، وقد أفاد بكثرة إنتاجها ورخص أسعارها في مدينة القلعة، وحين تطرق لمدينة بجاية أشاد بباديتها التي اشتهرت بإنتاج الحنطة والشعير، فقال: "... ولها بواد ومزارع والحنطة والشعير بها موجودان كثيران..."<sup>(8)</sup>.

تكشف كتب الجغرافية اتساع نطاق زراعة الحنطة في المغرب الأوسط، حيث أفاد ابن حوقل بزراعة الحنطة والشعير في المسيلة وطبنة<sup>(9)</sup>، وهذا ما أكده الإدريسي في وصفه للمسيلة وطبنة على أنهما تمتازان بكثرة الخصب ووفرة الإنتاج من الحنطة والشعير<sup>(10)</sup>، واستمرارية هذه المدن في إنتاج هاذين النوعين من الحبوب يدل على أهميتهما في معيشة الناس واقتصاد المغرب الأوسط، فكانت قسنطينة " مطلة على فحوص متصلة ولها مزارع الحنطة والشعير ممتدة في جميع جهاتها..."<sup>(1)</sup>. وأشاد الإدريسي بمدينة باغاي التي كان أغلب غلاتها من الحنطة والشعير<sup>(2)</sup>.

قد أفاد البكري بكشف معلومات قيمة عن إنتاج البذور الجيدة وتحسينها بهدف توفيرها للفلاحين لتحسين جودة الإنتاج الزراعي، وقد اختصت مدينة تھودا بذلك، كما أن مدينة بادس اشتهرت بإنتاجها للشعير مرتين في السنة<sup>(3)</sup>، وبفضل ما نالته بعض البلدان من شهرة عالية حتى وصفها الإدريسي على أنها من أقاليم القمح والشعير كقرية البردوان وقرية أوسحت من بلاد كتامة<sup>(4)</sup>.

وقد أبدى ابن حوقل إعجابه بوفرة إنتاج الحنطة والشعير بمدينة برشك التي استطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتي، بل زاد إنتاجها عن حاجتها، وذكر كثرة غلات قصر الفلوس من القمح والشعير<sup>(5)</sup>، وقد اتفق الإدريسي مع ابن حوقل، فقال في مدينة برشك: "... وجمل مزارع وحنطة كثيرة وشعير"<sup>(6)</sup>. وأكد أن تنس تجود فيها الحنطة وسائر أنواع الحبوب<sup>(7)</sup>، إلا أن هذا الحال لم يكن سائداً في جميع مدن وقرى المغرب

<sup>(6)</sup> الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 259.

<sup>(7)</sup> نفس المصدر والمجلد، ص 258.

<sup>(8)</sup> نفس المصدر والمجلد، ص 255، 256، 269.

<sup>(9)</sup> ابن حوقل، المصدر السابق، ص 85 . 87.

<sup>(10)</sup> الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 254، 263.

<sup>(1)</sup> الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 266.

<sup>(2)</sup> نفس المصدر والمجلد، ص 277.

<sup>(3)</sup> البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 255، 257.

<sup>(4)</sup> الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 296.

<sup>(5)</sup> ابن حوقل، المصدر السابق، ص 77.

<sup>(6)</sup> الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 258.

<sup>(7)</sup> نفس المصدر والمجلد، ص 252.

الأوسط، بل كانت هناك مدن وأرياف تعاني من نقص في إنتاج الحنطة والشعير، وكثيرا ما تلجأ لجلبهما من مناطق أخرى لسد حاجتها، فمثلا تطرق ابن حوقل لوصف مرسى الخرز، فقال: "...وهي ناحية قليلة الزرع يجلب إليها ما يقوتها مما جاورها..."<sup>(8)</sup>. وذكر الإدريسي جلب الحنطة إلى مدينة أرزاو من مناطق أخرى لينقلها التجار إلى مدن تعاني ندرة من هذه المنتجات كمدينة مستغانم<sup>(9)</sup>، كما عانت مدينة نقاوس من ندرة الحنطة فكانت تستعين بالتجار لجلبها إلى المدينة من أماكن أخرى<sup>(10)</sup>.

### البقول :

تعتبر من المنتجات الزراعية الأساسية لاعتماد الناس عليها في معيشتهم، ولهذا كان الفلاح حريصا على زراعة البقول، فحسب أبو الخير الإشبيلي فإن البقل " هو كل نبات ينبت من بزره لا من أرومته الباقية تحت الأرض"<sup>(11)</sup>. وذكر ابن بصال من البقول: اللفت، والجزر، والفجل، والثوم، والبصل، والكراث، والأشقاقر، وفلفل السودان، والفوة، والأكرنب، والقنبيط، وبقل الروم، والاسبناج، والرجلة، واليربوز، والسلق، والبلاب، والشطرية، والخس، والسريس، والمامين<sup>(1)</sup>.

إلا أن الباحث يجد نفسه أمام صعوبات جمّة، حيث أن كتب الجغرافية تتضمن معلومات محتشمة عن البقول وفي العموم لا تتناول أنواعها، فمن الصعب علينا تحديد أنواع البقول التي كانت تنتج في المغرب الأوسط ومناطق انتشارها، فقد أشار المقدسي لوجود زراعة الفلفل في بلاد المغرب<sup>(2)</sup>، في حين كان البكري أكثر دقة فذكر إنتاج الفلفل بتاهرت<sup>(3)</sup>.

أمام شح المعلومات صار من الصعب علينا وضع تصور شامل عن مجالات زراعة البقول ووضع خريطة زراعية لهذا المنتج، لكن لا بد من الإشارة إلى أن المصادر الجغرافية تضمنت مصطلحات عامة توحى بتوفر كافة أنواع المنتجات الزراعية، فمثلا أشار الإدريسي خلال وصفه مدينة ندرومة إلى " زراعات كثيرة وعمارات متصلة"<sup>(4)</sup>، وحين تطرق لمدينة الغدير اكتفى بالقول: "... والحرث بها قائم الذات، والإصابة في زروعها موجودة..."<sup>(5)</sup>. وفي وصفه لمدينة طبنة ذكر أن غلاتها كثيرة ومتنوعة<sup>(6)</sup>، فاكتفاء بعض الجغرافيين بالتعميم يرحح إنتاج أنواع مختلفة من البقول في مناطق عدة من المغرب الأوسط، إلا أن هذا لا ينفي

<sup>(8)</sup> ابن حوقل، المصدر السابق، ص 75.

<sup>(9)</sup> الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 271.

<sup>(10)</sup> نفس المصدر والمجلد، ص 278.

<sup>(11)</sup> أبو الخير الإشبيلي، المصدر والجزء السابقان، ص 103.

<sup>(1)</sup> ابن بصال، المصدر السابق، ص 141 . 161.

<sup>(2)</sup> المقدسي، المصدر السابق، ص 240.

<sup>(3)</sup> البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 250.

<sup>(4)</sup> الإدريسي، المصدر السابق، م 2، ص 534.

<sup>(5)</sup> المصدر نفسه، م 1، ص 261.

<sup>(6)</sup> نفس المصدر والمجلد، ص 263، 264.

حقيقة حرص مصادر الجغرافية على ذكر البقول، فقد ذكر الإدريسي إنتاج البقول دون تحديد أنواعها في المسيلة وغيرها، وفي المقابل أشار إلى إنتاج البصل أحد أنواع البقول في كلا من بني وازلفن على نهر شلف، ومدينة بجاجة<sup>(7)</sup>.

### القطاني :

اشتهر المغرب الأوسط بأنواع مختلفة من المنتجات الزراعية، وقد دلت المصادر الجغرافية على إنتاج العديد من أصناف القطاني، وذكر ابن بصال من القطاني، الحمص، والفل، واللوبياء، والعدس، والجلبان، والفنج، والسّمسم، والقطن، والعصفر، والزعفران، والخشخاش، والحنا، والدراجين<sup>(8)</sup>، ولا بد من الإشارة إلى أن كتب النوازل تضمنت مسائل تتعلق بمنتجات القطاني، فمثلا في إحدى الأسئلة التي طرحت على الإمام الرستمي أفلح بن عبد الوهاب تتعلق بزكاة القطاني كالجلبان والفل، مما يدل على انتشار هذا النوع من الزراعات بالمغرب الأوسط<sup>(1)</sup>.

في هذا السياق أكد اليعقوبي انتشار زراعة العصفر والسّمسم على ضفاف وادي شلف<sup>(2)</sup>، وأشار ابن حوقل لإنتاج القطن بطبنة وتنس<sup>(3)</sup>، كما أكد البكري أن القطن يوجد في المسيلة ومستغانم<sup>(4)</sup>، وقد استمرت كلا من المسيلة وطبنة في إنتاجهما للقطن واشتهرتا به، فقد ذكر الإدريسي إنتاج المسيلة وطبنة للقطن في عصره<sup>(5)</sup>، ويعتبر القطن من الزراعات الدخيلة على المغرب الأوسط، حيث انتقل من المشرق إلى بلاد المغرب<sup>(6)</sup>.

وقد أبدى اليعقوبي إعجابه بوادي شلف حتى شبهه بنهر النيل لكثرة فيضانه وتنوع الزراعات من حوله ومنها زراعة الكتان<sup>(7)</sup>، وذكر ابن حوقل في سياق وصفه مدينة بونة انتشار زراعة الكتان، كما أكد أنه يوجد في طبنة<sup>(8)</sup>، وفي سياق وصفه لمتيجة، قال البكري: "... ومنها إلى قزرونة وهب مدينة على نهر عليه الأرحاء والبساتين، ويقال لها متيجة ... وهي أكثر تلك النواحي كتانا ومنها يحمل"<sup>(9)</sup>. وأفاد

<sup>(7)</sup> نفس المصدر والمجلد، ص 253، 254، 293.

<sup>(8)</sup> ابن بصال، المصدر السابق، ص 109 . 119.

<sup>(1)</sup> أفلح بن عبد الوهاب، المصدر السابق، ص 14.

<sup>(2)</sup> اليعقوبي، المصدر السابق، ص 149.

<sup>(3)</sup> ابن حوقل، المصدر السابق، ص 85، 86.

<sup>(4)</sup> البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 239، 251.

<sup>(5)</sup> الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 254، 263.

<sup>(6)</sup> أحمد فؤاد باشا، المرجع السابق، ص 141.

<sup>(7)</sup> اليعقوبي، المصدر السابق، ص 149.

<sup>(8)</sup> ابن حوقل، المصدر السابق، ص 75، 76، 85.

<sup>(9)</sup> البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 247.

الإدريسي بوجوده في مَقَرَّة واستمرارية زراعته في بونة<sup>(10)</sup>، وبفضل كثرة إنتاج الكتان وجودته، كان يحمله التجار إلى الحبشة لكثرة الطلب عليه<sup>(11)</sup>.

كما أن بني وازلفن إحدى القرى الواقعة بمحاذاة وادي شلف قد عرفت بإنتاجها للحناء والشدائج<sup>(12)</sup>، وأشار البكري خلال وصفه لتلمسان إلى موضع يقال له ولج الحناء، يرجح أنه اكتسب هذه التسمية بسبب كثرة إنتاج الحناء وجودتها<sup>(13)</sup>، وقد ذكر الزهري أن الزعفران من أهم المنتجات الزراعية التي يتم تسويقها من وازجلان إلى بلاد الصحراء، مما يدل على كثرة إنتاجها لهذا النوع من القطاني<sup>(1)</sup>، ويبدو أن الزعفران هو الآخر يعد من المنتجات الزراعية الدخيلة على المغرب الأوسط، حيث جلب من المشرق وتمت زراعته ببلاد المغرب<sup>(2)</sup>.

### التوابل :

تعتبر إحدى الزروع التي اهتم بإنتاجها الفلاحين لما لها من أثر على إصلاح الأطعمة وتحسين نكهتها، فذكر ابن بصال منها : الكمون، والكروبا، والشونيز، والأنيسون، والكزبر<sup>(3)</sup>، وذكر أبو الخير الإشبيلي أن الكروبا نوع من أنواع الكَمُون يعرف بكمون أرميني، والشونيز كمون أسود، والأنيسون كمون حبشي<sup>(4)</sup>، وللأسف امتنعت المصادر الجغرافية عن ذكر زراعة التوابل وإنتاجها بالمغرب الأوسط، وقد انفرد الإدريسي عن غيره بذكر زراعة الكمون ببني وازلفن، إلا أننا لا نعتقد أن زراعة التوابل قد اقتصر على هذا البلد، بل كانت في عموم المغرب الأوسط، وإنما المصادر تجاهلت الحديث عن هذا النوع من المنتجات الزراعية باستثناء الإدريسي الذي أشار إليها<sup>(5)</sup>.

### القثاء والبطيخ والقرع وما شابههم :

لا يمكن الحديث عن الإنتاج الزراعي دون التطرق لهذه المنتجات التي ذكر منها ابن بصال، القثاء، والبطيخ، واللفاح، والقرع، والبادنجان، والأسفرج، والكبر، والحنظل<sup>(6)</sup>، لكن للأسف لم تذكر المصادر زراعة هذه الأنواع في المغرب الأوسط، إلا أن كتب الجغرافية أشارت بصفة عامة إلى وجود أنواع مختلفة من الزروع والغللات، مما يرجح أن هذه الأصناف التي ذكرها ابن بصال قد زرعت بالمغرب الأوسط، وقد أشار لسان

(10) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 263، 291.

(11) الزهري، المصدر السابق، ص 124.

(12) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 253.

(13) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 260.

(1) الزهري، المصدر السابق، ص 127.

(2) محمد سويسي، المرجع السابق، ص 196، 197.

(3) ابن بصال، المصدر السابق، ص 121 . 125.

(4) أبو الخير الإشبيلي، المصدر والجزء السابقان، ص 330، 331.

(5) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 253.

(6) ابن بصال، المصدر السابق، ص 127 . 139.



الدين ابن الخطيب إلى الدّلاع والمعروف بالبطيخ السندي في حادثة اغتيال إدريس بن عبد الله مؤسس الدولة الإدريسية بالمغرب، مما يدعم فرضية وجود زراعة هذه الأصناف من الزراعات<sup>(7)</sup>.

### الفواكه :

اشتهر المغرب الأوسط بتنوع الفواكه والثمار، حيث عرفت مناطق عدة بكثرة إنتاجها للجوز واللوز والتين والسفرجل، وذكر المقدسي وفرة الجوز في نقاوس حتى سماها " بلد الجوز والثمار الجبلية"<sup>(8)</sup>. وحسب ابن حوقل فبفضل كثرة إنتاج التين في جزائر بني مزغنة كان ينقله التجار إلى القيروان، ولم يكن مرسى الدجاج وتاجنة أقل حظا حيث كان التين كبير الحجم يُحمل إلى بقية البلدان، وأبدى إعجابه بنوع السفرجل في برشك وتنس، فقال: " وبها من الفواكه والسفرجل المعنق ما لا أزال أحكيه لحسنه ونعمته وحلاوته وطيب رائحته"<sup>(1)</sup>.

أفاد ابن حوقل بمعلومات هامة حين أكد على أن السفرجل الذي تجود به مدينة المسيلة أصله من تنس، حيث اشتهرت المسيلة بإنتاجها الوفير لأجود أنواع السفرجل الذي كان ينقل إلى القيروان وكثير من البلدان<sup>(2)</sup>، وذكر إنتاج مدينة الخضراء لأحد أنواع السفرجل المعروف بالسفرجل الفارسي<sup>(3)</sup>، وحسب البكري فإن هذا النوع من السفرجل يعتبر من أجود وأحسن الأنواع طعما وحلاوة، وقد تميزت تاهرت بإنتاجه واشتهرت به، فقال: "... سفرجلها يفوق سفرجل الآفاق حُسنا وطعما وشحما وسفرجلها يسمى الفارس"<sup>(4)</sup>.

وقد أكد الإدريسي على استمرارية تنس ومدينة الخضراء في إنتاجهما للسفرجل جيد المذاق والطعم، ولم تكن شرشال أقل حظا، حيث قال: "... وسفرجل كبير الجرم ذو أعناق كأعناق القرع الصغار وهو من الطرائف غريب في ذاته"<sup>(5)</sup>. وقد أكد صاحب كتاب الاستبصار على احتفاظ تاهرت بمنزلتها الرفيعة في إنتاج أجود أنواع السفرجل، حين قال: "... وفيها سفرجل يفوق سفرجل جميع البلاد حسنا وطعما ورائحة..."<sup>(6)</sup>.

(7) لسان الدين ابن الخطيب، المصدر السابق، ج 2، ص 98.

(8) المقدسي، المصدر السابق، ص 230.

(1) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 70، 77، 90.

(2) المصدر نفسه، ص 85، 86.

(3) المصدر نفسه، ص 90.

(4) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 248.

(5) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 252، 253، 258.

(6) مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 178.

ولابد من الإشارة إلى أن ابن حوقل يتفق مع المقدسي في اعتبار مدينة نقاوس بلد الجوز واللوز<sup>(7)</sup>، وأكد البكري وفرته في قلعة ابن الجاهل جنوب تلمسان، ويبدو أن نقاوس استمرت في إنتاج الجوز واشتهرت به في عصر الإدريسي، الذي أبدى إعجابه بكثرتة وجودته بمدينة سطيف، بقوله: "... ومنها يحمل الجوز لكثرتة بها إلى سائر الأقطار وهو بالغ الطيب حسن ويباع بها رخيصة..."<sup>(8)</sup>. وحسب صاحب كتاب الاستبصار فإن أكثر إنتاج تلمسان كان من الجوز<sup>(9)</sup>، وقد ذكر البكري وفرة إنتاج التين بحصن تونت بترنانا على ساحل تلمسان<sup>(10)</sup>، وأكد الإدريسي على كثرة التين وجودته بقرية باجة التي تتوسط الطريق بين سوق إبراهيم وتنس، وكذلك بمرسى الدجاج، حين قال: "... والتين خاصة يحمل منها شرائح طوبا ومنتورا إلى سائر الأقطار وأقاصي المدائن والأمصار وهي بذلك مشهورة"<sup>(1)</sup>. ولم تكن بجاية أقل شأنًا في إنتاج التين وتسويقه إلى سائر البلدان واشتهرت بإنتاج كافة أنواع الفواكه<sup>(2)</sup>.

وفي السياق ذاته تميز المغرب الأوسط بإنتاج العنب والزيتون، حيث اشتهرت زراعتهما في مناطق واسعة من الإقليم، فذكر ابن حوقل انتشار شجر الكرم في يرشك، وبني واريفن على ضفاف واد شلف، وترفانة، والمسيلة<sup>(3)</sup>، وأشار البكري إلى وفرة إنتاج العنب والزيتون في بلاد بنطوس على مشارف الصحراء بضواحي بسكرة<sup>(4)</sup>، وأفاد الإدريسي بوجود شجر الكرم وإنتاج أجود أنواع العنب في بني وازلفن، والمدينة الخضراء<sup>(5)</sup>، كما أشار صاحب كتاب الاستبصار لإنتاج هذا النوع من الفاكهة في القل، وجيجل، وقلعة هواره بالقرب من تاهرت وجوار نهر سيرات، وأفاد بمعلومات هامة تشير إلى وفرة التفاح وجودته في القل، وجيجل، حتى كان ينقل إلى مدينة بجاية<sup>(6)</sup>.

فيما يخص التمر، ذكر الزهري وجود أكثر من عشرة أنواع منه في بلاد الجريد<sup>(7)</sup>، وأفاد السجستاني أن غلظ العرجون وعظمه دلالة على رداءة التمر مثل الدقلة، ودقة العرجون وعروقه دلالة على حسن التمر وجودته مثل: العُمرة، والأدمة، والمزنيّة، والغرياء، وذكر من أنواع التمر، البرشوم، والزَّاد،

<sup>(7)</sup> ابن حوقل، المصدر السابق، ص 93.

<sup>(8)</sup> الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 264، 269.

<sup>(9)</sup> مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 176.

<sup>(10)</sup> البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 264.

<sup>(1)</sup> الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 251، 259.

<sup>(2)</sup> نفس المصدر والمجلد، ص 260.

<sup>(3)</sup> ابن حوقل، المصدر السابق، ص 77، 85، 89، 90.

<sup>(4)</sup> البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 254.

<sup>(5)</sup> الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 253.

<sup>(6)</sup> مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 127، 128، 178.

<sup>(7)</sup> الزهري، المصدر السابق، ص 107.

وأجودها البرني<sup>(8)</sup>، وحسب ابن زنجويه ( ت 251 هـ / 865 م)، فمن أرداد أنواع التمر، الحشف، والجعرور، وحبيق، ومصران الفارة، أما العجوة فهي تمر متوسط الجودة، ويعد البردي والبرني من أجود أصناف التمر<sup>(9)</sup>.

رغم صمت المصادر عن ذكر أصناف التمر التي كان يزخر بها المغرب الأوسط، إلا أن في الواقع تعددت أنواع التمر الجيد والرديء بهذا الإقليم، فقد أشار الشماخي لوجود الحشف أحد أنواع التمر الرديء واليابس<sup>(10)</sup>، ومن الأنواع الرديئة أيضا الدقل الذي أشار إليه أبو يعقوب الوردجاني<sup>(11)</sup>، وبفضل شساعة المغرب الأوسط وتنوعه تميز عن غيره من أقاليم بلاد المغرب بانتشار الواحات وكثرة إنتاج مختلف أصناف التمر، فقد وصف المقدسي نفزاوة وبسكرة على أنهما من " بلدان النخيل والأنهار"<sup>(1)</sup>. وفي موضع آخر، قال: " هو إقليم جليل كبير طويل يوجد فيه أكثر ما يوجد في سائر الأقاليم من الرخص كثير النخيل ..."<sup>(2)</sup>. وقد انتشرت واحات النخيل في بلاد بنطوس بنواحي بسكرة وكذلك تهودا<sup>(3)</sup>، قال الإدريسي في وصفه بسكرة: "... وبه أيضا من التمر كل غريبة طريفة"<sup>(4)</sup>. وهذا ينم عن تنوع التمر وجودته في بسكرة مثل التمر المعروف بالكسبا، وكذلك اللباري الأبيض الأملس الذي بلغ غاية الشهرة بفضل حلاوته وطيبه حتى كان يُحمل إلى ملوك القيروان<sup>(5)</sup>، ولم تكن نقاوس وباغاي أقل حظا منها، فقد اعتبر الإدريسي أن باغاي " أول بلاد التمر"<sup>(6)</sup>.

خلاصة القول، تنوعت المحاصيل الزراعية بالمغرب الأوسط، واشتهر بوفرة الإنتاج وجودته، حيث دلت الخريطة الزراعية على الثراء الفلاحي، ويمكننا القول أن كافة الأنواع والأصناف من الحبوب، والقطاني، والتوابل، والبقول، والفواكه وغيرها، أنتجت بالمغرب الأوسط خلال هذه الفترة، ورغم عدم ذكر المصادر للعديد من أصناف المنتجات الزراعية، إلا أن كتب الجغرافية عمدت إلى التعميم في كثير من الأحيان، واقتصر اهتمامها على ذكر بعض المنتجات التي اشتهرت بها تلك البلدان، وإهمال ذكر بقية أنواع المنتجات التي يُعتقد أنها أدرجت ضمن ذلك التعميم.

<sup>(8)</sup> السجستاني، المصدر السابق، ص 80، 84، 85.

<sup>(9)</sup> ابن زنجويه، كتاب الأموال، ج 12، تحقيق شاكر ذيب فياض، ط 1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 1986، ص 1050 - 1052.

<sup>(10)</sup> الشماخي، المصدر والجزء السابقان، ص 652.

<sup>(11)</sup> أبو يعقوب يوسف الوردجاني، حاشية الترتيب، ج 8، مطبوعات وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1983، ص 23.

<sup>(1)</sup> المقدسي، المصدر السابق، ص 230.

<sup>(2)</sup> المصدر نفسه، ص 236.

<sup>(3)</sup> البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 254، 255.

<sup>(4)</sup> الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 264.

<sup>(5)</sup> مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 173.

<sup>(6)</sup> الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 277، 278.

### 3. الإنتاج الحيواني :

تعد الماشية والدواب أساس الازدهار الفلاحي، حيث توفر الماشية اللحم، والألبان، والسمن، والأصواف، والجلود، وتستغل الدواب في الزراعة، والنقل، والترحال، والتجارة، وغيرها من حاجيات ومتطلبات الناس، كما أنه لا يخلو الإنتاج الحيواني من تربية النحل ودودة القز لتوفير العسل والحريز، ومن هذا المنطلق نتساءل: ما واقع الرعي في المغرب الأوسط؟ وما هي حقيقة الإنتاج الحيواني من الماشية والدواب؟ وكيف كان واقع تربية النحل ودودة القز في إنتاج العسل والحريز بالمغرب الأوسط؟

#### الماشية والدواب :

اشتهر المغرب الأوسط بالخصب وكثرة المراعي، مما شجع الكثير من القبائل لتربية الماشية والدواجن، وامتلاك الأنواع المختلفة من الدواب<sup>(7)</sup>، فوصفها اليعقوبي في كثير من المواضع ببلاد الزرع والضرع<sup>(1)</sup>، وقد أبدى ابن حوقل إعجابه بكثرة الماشية والدواب وتنوعها من الخيل، والإبل، والبراذين، والبغال، والغنم، والبقر وغيرها حتى رخصت أسعارها<sup>(2)</sup>، وقال: "... والمال فيهم من الماشية كثير غزير..."<sup>(3)</sup>. وفي موضع آخر، قال: "... وأجازوهم إلى متوسط بلاد المغرب، وجميعهم يبيحون البلاد للمراعي والزرع والمياه لورود الإبل والماشية..."<sup>(4)</sup>. وأشاد البكري بوفرة المراعي الخصبة الواسعة والكأ في عدة مناطق مثل متيجة، وبني وارين، وتلمسان، وأرشقول، وندرومة، وتاهرت، وبادس، وغيرها<sup>(5)</sup>، وفي ذلك قال صاحب كتاب الاستبصار: "وللمغرب الأوسط مدن كثيرة قد ذكرنا أكثرها في البلاد الساحلية وهي كثيرة الخصب والزرع كثيرة الغنم والماشية، طيبة المراعي، ومنها تُجلب الأغنام إلى بلاد المغرب وبلاد الأندلس لرخصها وطيب لحومها"<sup>(6)</sup>.

وقد انتشرت تربية الماشية في مناطق كثيرة من المغرب الأوسط، واشتهرت مدينة بونة بتربية البقر مع رعي الغنم<sup>(7)</sup>، وفي ذلك قال ابن حوقل: "... وأكثر سوائمهم البقر ولهم إقليم واسع وبادية وحوزة بما نتاج كثير..."<sup>(8)</sup>. وقد أشار البكري إلى اعتماد سكانها في أغلب الأحيان على لحوم البقر<sup>(9)</sup>، وذكر

<sup>(7)</sup> جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص 65، 66.

<sup>(1)</sup> اليعقوبي، البلدان، المصدر السابق، ص 142، 147.

<sup>(2)</sup> ابن حوقل، المصدر السابق، ص 97.

<sup>(3)</sup> المصدر نفسه، ص 100.

<sup>(4)</sup> المصدر نفسه، ص 103.

<sup>(5)</sup> البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 241، 247، 257، 261، 262، 264.

<sup>(6)</sup> مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 179.

<sup>(7)</sup> ابن حوقل، المصدر السابق، ص 75.

<sup>(8)</sup> المصدر نفسه، ص 76.

<sup>(9)</sup> البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 234.

الإدريسي أن أكثر ماشيتهم من البقر<sup>(10)</sup>، ويبدو أن الكثير من المدن كانت تزخر بأرياف وبوادي واسعة وتمتع بمراعي خصبة مما ساهم في امتلاكها لآلاف الرؤوس من الماشية كمدينة الجزائر، ومرسى الدجاج، وبرشك، وتنس، ووهران، وواسلن، وأرجكوك، وطبنة، والمسيلة، وتاهرت<sup>(11)</sup>، وهذا ما يتفق مع ما ورد عند البكري من شواهد، حيث ذكر أن من وفرة الماشية حتى رخصت أسعار اللحم في كثير من البلدان كمدينة المسيلة، والغدير، وسطيف، وبونة، فمثلا بلغ سعر رطل اللحم في مدينة تنس حوالي سبعة وستون أوقية<sup>(12)</sup>، وفي سياق وصفه لمدينتي الوجدات الواقعة على الطريق الرابط بين تلمسان ووجدة، ذكر أن شحم شاة واحدة يصل إلى مائتي أوقية<sup>(13)</sup>.

وقد اتفق الإدريسي مع من سبقه في اعتبار أن هذه البلدان تميزت بكثرة الماشية وتنوعها، مما يدل على استمرارية ممارسة النشاط الرعوي وامتلاك عدداً لا يحصى من رؤوس الماشية، فقد أشاد الإدريسي بوفرة الماشية وكثرة الأموال السائمة بجزيرة أرجكوك<sup>(1)</sup>، وأفاد أن كثرة الغنم والبقر ووفرتها بتاهرت، ووهران، وشرسال، وجزائر بني مزغنا، ومرسى الدجاج، وتدلّس، والمسيلة، وقلعة بني حماد، وحصن تاكلات، وبونة، أدى إلى رخص أسعارها وتوفر اللحم بأثمان يسيرة<sup>(2)</sup>.

وقد تضمنت كتب الجغرافية معلومات وافية عن الدواب وأنواعها في المغرب الأوسط، فاشتهرت بونة بنتاج أحوذ أنواع الخيل، ولم تكن تاهرت أقل شأنًا حيث عُرفت بإنتاجها لسائر أنواع الدواب ومنها البغال والبراذين الفراهية<sup>(3)</sup>، كما أن المسيلة رغم امتلاك أهلها لمختلف أصناف الدواب إلا أنهم اشتهروا أيضا بإنتاج أفضل الخيول<sup>(4)</sup>، وقد أبدت المصادر إعجابها بأحوذ وأفضل الخيول التي كانت من إنتاج أوراس، فقال الرقيق القيرواني: "... وأخذ لهم خيلا كثيرة، ولم ير المسلمون في مغازيهم أصلب منها، وكانت من نتاج خيل أوراس..."<sup>(5)</sup>. هذا لا يعني أن بقية بلدان المغرب الأوسط لم تمتلك الدواب، بل نعتقد وجودها بكافة أنواعها في عموم أرجاء المغرب الأوسط، فمثلا أشار ابن حوقل لامتلاك تنس وطبنة لسائر أنواع الدواب<sup>(6)</sup>، وذكر الإدريسي وفتها بمدينة القلعة<sup>(7)</sup>.

(10) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 291.

(11) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 76، 77، 78، 85، 86.

(12) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 234، 239، 240، 250، 259.

(13) نفس المصدر والمجلد، ص 264.

(1) الإدريسي، المصدر السابق، م 2، ص 534.

(2) المصدر نفسه، م 1، ص 252، 254، 255، 256، 258، 259، 261، 262، 291.

(3) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 76، 78.

(4) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 254.

(5) الرقيق القيرواني، المصدر السابق، ص 42.

(6) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 85، 86.

(7) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 261.

وفيما يتعلق بالإبل، فقد تميز المغرب الأوسط بكثرة إنتاجه للإبل وانتشارها في الصحاري، وفي ذلك قال ابن حوقل: "... وعندهم من الجمال الكثيرة في براريهم، ومكان صحاريهم التي لا تدانيها في الكثرة إبل العرب..."<sup>(8)</sup>. وقد ذكر الشماخي امتلاك يبيب بن زلغين (من أهالي القرن 3 هـ)، لأكثر من ثلاثين ألف ناقة، واثنى عشر ألف حمارة، وثلاثمائة ألف شاة<sup>(9)</sup>، وأشار أبو زكرياء يحيى الوردجاني لكثرة الماشية بورجلان<sup>(10)</sup>، وذكر ابن عذاري أن والي بسكرة بعث بهدية إلى المعز بن باديس قوامها أكثر من أربعمائة فرس وعدد كبير من البغال<sup>(11)</sup>، وأفاد ابن القطان المراكشي إلى منح عبد المؤمن بن علي حين دخل المغرب الأوسط لكل فرد من أفراد إحدى العوائل ما يقارب ألف رأس من الغنم ونفس العدد من البقر<sup>(1)</sup>، وقد اشتهرت من أنواع الإبل ما يعرف بالمهاري والنحبيي، وبفضل وفرتها بيعت بأسعار رخيصة لم تتجاوز عشرة دنانير<sup>(2)</sup>.

حسب ما ورد في الكثير من المصادر فإن ملاك الماشية غالبا ما كانوا يلجئون إلى رعاة مستأجرين أو أبنائهم أو عبيدهم في رعي الماشية، كما استخدموا الكلاب في الحراسة والرعي، فقد طرحت على أفلح بن عبد الوهاب بعض النوازل أشارت لاستخدام الرعاة من الخدم والأبناء<sup>(3)</sup>، وأشار ابن الصغير المالكي لاستغلال العبيد في الرعي بتاهرت وما جاورها لكثرة الماشية والخيل<sup>(4)</sup>، وحسب ما ذكر فإن تاهرت كانت تمتلك ثروة ضخمة من الشاة والإبل، وكان حصن بنماليث بضواحي المدينة يقطنه العبيد المرابطون فيه لرعي الماشية وحمايتها<sup>(5)</sup>، وأشارت العديد من الدراسات إلى مشاركة المرأة في رعي الماشية وتربية الدواجن<sup>(6)</sup>، وفيما يتعلق بكلاب الرعي، فقد سئل الفقيه ابن رشد عن امتلاك كلاب الماشية<sup>(7)</sup>، وقد أفادت وثائق عبد الواحد المراكشي بشيوع استئجار راعي الغنم<sup>(8)</sup>، ولم يقتصر الأمر على راعي البقر بل في بعض الأحيان

<sup>(8)</sup> ابن حوقل، المصدر السابق، ص 98.

<sup>(9)</sup> الشماخي، المصدر والجزء السابق، ص 340.

<sup>(10)</sup> أبو زكرياء يحيى الوردجاني، المصدر السابق، ص 186.

<sup>(11)</sup> ابن عذاري المراكشي، المصدر والجزء السابق، ص 274.

<sup>(1)</sup> ابن القطان المراكشي، المصدر السابق، ص 176.

<sup>(2)</sup> فاطمة بلهاري: "النشاط الرعوي في بلاد المغرب خلال القرن الرابع الهجري - العاشر الميلادي"، مجلة كان التاريخية، السنة 3، العدد

8، ص 30.

<sup>(3)</sup> أفلح بن عبد الوهاب، المصدر السابق، ص 18، 37.

<sup>(4)</sup> ابن الصغير المالكي، المصدر السابق، ص 63.

<sup>(5)</sup> ابن الصغير المالكي، المصدر السابق، ص 41، 107.

<sup>(6)</sup> ألبرت حوراني، المرجع والجزء السابق، ص 150.

<sup>(7)</sup> ابن رشد، البيان والتحصيل، المصدر السابق، ج 9، ص 354.

<sup>(8)</sup> عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطون والموحدين، المصدر السابق، ص 479.

كان يلجأ ملاك الماشية لاستئجار جماعة من الرعاة لرعي الغنم<sup>(9)</sup>، وكذلك استئجار العبيد إن دعت الحاجة لذلك<sup>(10)</sup>.

كان للظروف الطبيعية والنزاعات القبلية تأثير على المجال الرعوي وإنتاج الماشية، ففي أغلب الأحيان كانت القبائل تتفق على سن قوانين عرفية لتنظيم الرعي<sup>(11)</sup>، وحسب الدرجيني كانت الماشية ترعى في المزارع والحقول بعد الحصاد وجني المحصول<sup>(12)</sup>، وكان الرعاة يعرفون حمل الشاة من علامات تظهر عليها كانتفاخ خاصرتها، وحسن وصفاء شعرها، وكانت الشاة تحمل مرة أو مرتين في السنة، وإذا تتابع حملها مرتين كل سنة ضعفت وانكسرت<sup>(13)</sup>، وكان يحدد عمر الشاة من أسنانها، قال الأصمعي: " فإذا وقعت ثنية الشاة، قيل: قد أثنى ... فإذا وقعت رباعيته قيل قد أربع إرباعاً، وهو رباع، وهي رباعية، فإذا أوقع سدسها وهي السن التي تلي الرباعية، قيل: قد أسدس، وهو سدس الذكر والأنثى فيه سواء، فإذا وقعت السن التي خلف السدس، قيل: صلغت ..."<sup>(1)</sup>. وقال ابن مماتي أن ذكور الغنم يقال لها حروف وحين تبلغ السنة الثانية يقال لها ثني، وفي السنة الثالثة يقال كبش، أما إناثها فهي رميس ثم عبورة، وفي السنة الثانية يقال ثنية، وفي الثالثة نعجة<sup>(2)</sup>، أما الجمل فيهم ويضعف ويشيخ في السنة التاسعة من نتاجه<sup>(3)</sup>.

### تربية النحل :

يعتبر العسل من أهم المواد الغذائية والصحية التي عرفها الإنسان منذ القدم، ونظراً لأهميته ورد ذكره في القرآن الكريم والسنة النبوية، وقد تضمنت المصادر معلومات وافية عن حياة النحل، وطرق وأساليب تربيته وعلاجه، وحددت أنواع العسل وكيفية تحصيله، وذكر الدينوري من أسماء العسل، الشهد، والطم، والتسيل، والدوب، والسلوى، والمزج لحلاوة طعمه، والأري، ومن أنواعه ذكر: عسل الضرم، وهو أجود أنواع العسل، ولونه أبيض، والعسل اللوزي وهو أشد اعتدالاً من كافة أنواع العسل، وتغلب عليه رائحة نور اللوز، والعسل الصعترى وهو أرق أنواع العسل<sup>(4)</sup>، وقد ذكر الدينوري العلامات الدالة على

<sup>(9)</sup> المصدر نفسه، ص 486.

<sup>(10)</sup> المصدر نفسه، ص 513.

<sup>(11)</sup> حميد إحدى: " الإنسان والبيئة بواحات الجنوب الشرقي المغربي من خلال الوثائق والأعراف المحلية"، مجلة فكر ونقد، العدد 84، ديسمبر 2006، ص 67.

<sup>(12)</sup> الدرجيني، المصدر السابق، ج 2، ص 293.

<sup>(13)</sup> الأصمعي، كتاب الشاء، تحقيق صبيح التميمي، ط 1، دار أسامة، بيروت، لبنان، 1987، ص 47 . 50.

<sup>(1)</sup> الأصمعي، المصدر السابق، ص 61.

<sup>(2)</sup> الأسعد بن مماتي، كتاب قوانين الدواوين، تحقيق عزيز سوريال، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1991، ص 351.

<sup>(3)</sup> الأصمعي، المصدر السابق، ص 62.

<sup>(4)</sup> الدينوري أبو حنيفة، كتاب النبات، ج 3، تحقيق برنهارد ليفين، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، 2009، ص 258 . 265.

معرفة العسل الجيد من الرديء، فقال: "... وأجود العسل عند العلماء به ما طابت ريحه وعذب طعمه وصدقت حلاوته ومثمن حتى إذا مددته أمد وشاكه لونه لون الذهب، الذي إذا قطر على الأرض استدار واستجمع إلى نفسه كما يجتمع قاطر الزئبق، وقالوا: إذا أوعي العسل في الجرار علا أرقه وسفل أمتته وأجوده، فأما ما شاكله السواد فرديء إذا لم يكن من تقادم فإن العسل إذا تقادم ضارع السواد ونقصت حلاوته"<sup>(5)</sup>.

يبدو أن البلاد الباردة ثلاثم تربية النحل، وفي كثير من الأحيان يصنع النحل الخلية في شجر البرية بالجبال، خاصة شجر الزمان البري ويعرف عسله باسم عسل المذخ<sup>(6)</sup>، وحسب أهل اللغة فإن خلية النحل هي الجبح<sup>(7)</sup>، وهذا المتعارف عليه في المغرب الأوسط، حيث تسمى الأجباح، فقد أفاد ابن حوقل أن سكان مدينة برشك يشتررون العسل من الأجباح، وكذلك من الشجر الذي تزخر به المنطقة لكثرة النحل بها<sup>(1)</sup>، وكانوا يستعينون في ذلك ببعض الأدوات كالمحاض وهي عيدان أو أوتار يستخدمونها في طرد النحل وإبعاده عن الأجباح، ويحملون معهم الصفن وهو وعاء يجمع فيه العسل الذي يشتررونه عن طريق الأخراس وهي أعواد يستخدمونها لإخراج العسل ووضعها في الصفن، وكانوا يلجئون إلى استعمال الدخان لطرده النحل وإخراجه من أجباحه، ليتسنى لهم أخذ العسل أو الشهد، وإذا كانت الأجباح في الشجر بالجبال استخدموا الأوتاد والجبال لصعود الجبل والوصول إليها لاستخراج العسل<sup>(2)</sup>.

إن إنشاء الأجباح وتربية النحل والقيام على رعيه يحتاج إلى جمع فراخه من بداية شهر فيفري إلى بداية شهر مارس، وهو ما يعرف عند المصريين شهر أمشير، وطانوا يختارون هذا الشهر لبرودته ويبدء بالنمو والحياة ما بين بداية شهر أفريل إلى بداية شهر ماي، وهو ما يعرف عند المصريين بشهر برمودة لأنه يعتبر شهر النماء والحياة، وحين يتخوفون عليه من شدة البرد يسقون أمهاته العسل، وقد يصل إنتاج العسل في السنة حوالي ستة قناطير، أما الشمع ما يقارب العشرين رطلا<sup>(3)</sup>.

وأدى سهولة تربيته وتوفر مراعيه إلى دفع الكثير من سكان المغرب الأوسط لاصطياد النحل وتفريخه في الأجباح، والعناية به حتى أجمعت المصادر على كثرة العسل وجودته، فذكر ابن حوقل وفرة العسل بمدن عدة، منها: بونة، ومرسى الخرز، وتاهرت<sup>(4)</sup>، وخلال وصفه مدينة جزائر بني مزغنة، قال: "

<sup>(5)</sup> نفس المصدر والجزء، ص 266.

<sup>(6)</sup> نفس المصدر والجزء، ص 267.

<sup>(7)</sup> الفيروزآبادي، الدرر المبثثة في الغرر المثلثة، تحقيق أحمد الزاوي، ط 2، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2004، ص 63.

<sup>(1)</sup> ابن حوقل، المصدر السابق، ص 77.

<sup>(2)</sup> الدنيوري محمد بن مسلم بن قتيبة، كتاب المعاني الكبير، م 2، ج 4، ط 1، دار صادر، بيروت لبنان، 2011، ص 12، 13، 14، 16.

<sup>(3)</sup> الأسعد بن ممان، المصدر السابق، ص 353.

<sup>(4)</sup> ابن حوقل، المصدر السابق، ص 75، 76، 86.



... ولهم من العسل ما يجهز عنهم ...<sup>(5)</sup>. وكان أكثر دقة حين تطرق إلى برشك، فقال: "...ولها بادية يشتارون العسل من الشجر والأجباح، لكثرة النحل بالبلد ..."<sup>(6)</sup>. وذكر البكري كثرة إنتاج العسل بمدينة بونة<sup>(7)</sup>، وأفاد الإدريسي بكثرة العسل في وهران، وتاهرت، ومامازونة، وشرشال، وقسنطينة، وجيجل<sup>(8)</sup>، ويستخلص مما ورد عند الإدريسي إقبال سكان المغرب الأوسط على إنشاء الأجباح وجمع النحل وتربية فراخه، والسهر على رعيه بفضل توفر مراعيه بالبلاد، ولهذا اشتهر المغرب الأوسط بكثرة إنتاج العسل، الذي كان ينقل إلى سائر البلدان، ففي سياق وصفه لمدينة جزائر بني مزغنة، قال: "... ويتخذون النحل كثيرا فلذلك العسل والسمن كثير في بلادهم وربما يتجر بهما إلى سائر البلد والأقطار المجاورة لهم والمتباعدة عنهم ..."<sup>(1)</sup>.

### تربية دودة القز وإنتاج الحرير :

تتوقف دودة القز على وجود شجر التوت، حيث تبقى البيوض بعد وضعها إلى أن تفقس في فصل الربيع مع بروز أوراق شجر التوت التي تتغذى عليها، وبعد أسابيع تنتج اليرقة شرنقة من الحرير، حيث تنسجها من فمها، وقد وصف ذلك المقدسي عز الدين، بقوله: "... فإذا تمت أيام حملي، وأذنت القدرة بجمع شملي، انفصل عن ذلك الحمل نسلي، وحصل من ذلك الفصل وصلي ... فإذا تم حولي، وبدت قوتي وحولي بادرت إلى شكر من أنعم عليّ ومكافاة من أحسن إليّ ... فأنسج باقدام القدير، ما يعجز عنه أهل التدبير، فأسيل من لعابي ما أشكر عليه بعد ذهابي، واستخرج من صنعة صانعي ملابس ..."<sup>(2)</sup>.

وقد اعتبر جوردن إيست أن أصل دودة القز وشجر التوت يعود إلى الصين، ودخولها إلى بلاد المغرب الإسلامي كان متأخرا، بسبب شدة البرد والجليد في الشتاء، والجفاف وشدة الحر في الصيف، مما يشكل خطرا على يرقة دودة القز ولا يلائم شجر التوت<sup>(3)</sup>، وقد أكدت بعض الدراسات هذا الرأي، حيث أشارت إلى أن دخول شجر التوت والإقبال على تربية دودة القز في بلاد المغرب، لم يكن إلا في القرن التاسع الهجري<sup>(4)</sup>.

(5) المصدر نفسه، ص 76.

(6) المصدر نفسه، ص 77.

(7) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 234.

(8) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 252، 256، 258، 265، 268، 271، 272، 291.

(1) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 258.

(2) المقدسي عز الدين، كشف الأسرار عن حكم الطيور والأزهار، تحقيق يوسف اليودورس، دار الطباعة السلطانية، باريس، 1821، ص 103، 102.

(3) جوردن إيست، الجغرافيا توجه التاريخ، ترجمة جمال الدين، ط 2، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1982، ص 136، 137.

(4) محمد الطويل، الفلاحة المغربية في العصر الوسيط، المرجع السابق، ص 128.

في المقابل رفضت بعض الدراسات هذا الرأي، واعتبرت أن سكان المغرب عرفوا زراعة شجر التوت وتربية دودة القز قبل العهد المرابطي<sup>(5)</sup>، في حين يُعتقد أن وجود شجر التوت والإقبال على تربية دودة القز وإنتاج الحرير عرفته بلاد المغرب بما فيها المغرب الأوسط خلال القرن الرابع الهجري، حيث تدل القرائن المتوفرة بين أيدينا على إنتاج الحرير في هذه الفترة، وهذا ما ذكره الكرخي حين تطرق لإنتاج بلاد المغرب<sup>(6)</sup>، وأشار ابن حوقل في وصفه لمدينة قابس إلى إنتاج الحرير، بقوله: "... ويُعمل بها الحرير الكثير الغزير..."<sup>(7)</sup>. كما أنه حين تطرق لمنتجات بلاد المغرب، فذكر منها الحرير<sup>(8)</sup>.

خلاصة القول، أنه من الصعب تحديد ووصف آليات العمل والإنتاج في المغرب الأوسط، إلا أن التبادل المعرفي وسهولة الحركة بين أقاليم الغرب الإسلامي، يدفعنا للاعتقاد أن الطرق والأساليب والوسائل المعتمدة في المغرب الأوسط كانت كمثيلاً في المغرب والأندلس، وما وصلنا إليه في ختام هذا الفصل حقيقة تنوع وجودة المنتجات الزراعية حتى وصل الأمر أن تفوق المغرب الأوسط على بقية أقاليم المغرب في إنتاج أجود بعض أنواع المنتجات الزراعية.

كما لا بد من التأكيد في هذه الخلاصة على تميز المغرب الأوسط بكثرة الماشية والدواب وتنوعها، بفضل امتلاكه للمقومات الطبيعية والبشرية، حتى تميز عن باقي الأقاليم بكثرة اللحم ورخص أسعاره، وإنتاجه لأجود وأفضل الخيول، والبغال، والحمير وغيرها من الدواب، وعرف المغرب الأوسط تربية النحل ودودة القز وإنتاج العسل والحرير في فترات متقدمة من العصر الوسيط، فكان بذلك مركزاً لإنتاج اللحوم، والألبان، والسمن، والعسل، التي كانت تُحمل إلى سائر الأقاليم.

<sup>(5)</sup> محمد صالح فياص، المرجع السابق، ص 107.

<sup>(6)</sup> الكرخي، المصدر السابق، ص 45.

<sup>(7)</sup> ابن حوقل، المصدر السابق، ص 70.

<sup>(8)</sup> المصدر نفسه، ص 97.

## الفصل الثاني:

### الإنتاج الزراعي وطرق الحفظ والتخزين

1. طرق وأساليب الحفظ والتخزين

2. التصنيع الزراعي

3. الصناعة الطبية

يتمتع المغرب الأوسط بوفرة الإنتاج الزراعي والحيواني وتنوعه، لهذا يسعى الباحث لفهم حقيقة الطرق والأساليب التي استخدمت في هذه الفترة لحفظ وتخزين المنتجات الفلاحية، وتفادي فسادها، ووضع صورة شاملة لمختلف أنواع الصناعات التي اعتمد فيها على المقدرات الفلاحية، للتعرف على أصناف التصنيع الزراعي الذي كان يزخر به المغرب الأوسط. ومن هنا نتساءل: كيف كان يتم حفظ وتخزين المنتجات الزراعية؟ وما هي أنواع الصناعات الفلاحية؟ وكيف كان وضعها في ظل التطور الذي شهدته الفلاحة؟ وهل انفرد سكان المغرب الأوسط عن غيرهم باستخدام تقنيات أكثر تقدماً في مجال حفظ وصيانة المنتجات الزراعية؟

### 1. طرق وأساليب الحفظ والتخزين :

تمكن عموم الفلاحين من إيجاد طرق وتقنيات لحفظ منتجاتهم الفلاحية وتخزينها، وهناك الكثير من الشواهد والقرائن تدل على قدرة الفلاحين على حفظ وتخزين كافة المنتجات الزراعية والحيوانية، وقد تضمنت كتب النوازل إشارات لاستخدام المطامير في حفظ وتخزين المنتجات الزراعية، فمثلاً سئل أفلح بن عبد الوهاب: "وذكرت رجلين اشتراكا في مطمورة، فصب كل واحد منهما عشرة أحمال طعاما، ثم طمروها حتى لف إليها أحد منهما، فحمل طعامه أو أقل من طعامه، ولم . . . المطمورة، وذهب ما بقي فيها، إن كان يضمن أو لا."<sup>(1)</sup>.

وقد أشار الفرستائي إلى استخدام المطامر لتخزين الحبوب<sup>(2)</sup>، وكذلك ابن الصغير المالكي حين ذكر تخزين الطعام في الأهرام<sup>(3)</sup>، وحسب تراجم الشماخي كانت تستخدم المطمورة إلى جانب المزود المصنوع من الجلد في حفظ وتخزين الحبوب<sup>(4)</sup>، وذكر أبو زكرياء الورجلاني استغلال بيض النعام لتخزين الشعير في وارجلان<sup>(5)</sup>، وفي ذلك قال الدررجيني: "... وأخرجوا له البيضة المملوءة شعيراً"<sup>(6)</sup>. وبذلك اشتهرت مدن وأرياف المغرب الأوسط بقدرتها على حفظ وتخزين المنتجات لفترات طويلة دون أن يمسه فساد، ومن ذلك ما ذكره الإدريسي في وصفه لمدينة القلعة، حين قال: "... والحنطة تحتزن بما فتبقى العام والعامين لا يدخلها الفساد ولا يعتريها تغيير..."<sup>(7)</sup>. فكان نجاح سكان مدينة القلعة وبقية المدن في حفظ الحبوب لفترة طويلة، قد شجع الناس على إنشاء المطامر والاكثار منها، فاشتهرت قسنطينة بكثرة مطاميرها

(1) أفلح بن عبد الوهاب، المصدر السابق، ص 41.

(2) الفرستائي، المصدر السابق، ج 5، ص 325، 326.

(3) ابن الصغير المالكي، المصدر السابق، ص 41.

(4) الشماخي، المصدر والجزء السابقان، ص 443، 783.

(5) أبو زكرياء يحي الورجلاني، المصدر السابق، ص 113.

(6) الدررجيني، المصدر السابق، ج 1، ص 96.

(7) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 261.

حتى بلغت حوالي أربع مطامر في كل دار، وكانت منقورة في الحجر لتحتفظ ببرودتها واعتدال هوائها، وبذلك تحقق كافة الشروط المطلوبة لحفظ المنتجات<sup>(1)</sup>.

و بجاية كثيرة المطامر، والتي اشتهرت بحفظها للحبوب لسنوات عدة دون أن يصيبها تسوس، وكان يتم حفر المطامر مع التحقق من عدم بلل أو رطوبة الأرضية والجدران، وغالبا ما كان الفلاح يلجأ إلى استخدام مصائد للفئران، وكذلك بعض المواد السامة كالزرنخ للقضاء عليها وحفظ منتجاته<sup>(2)</sup>، ويبدو من رواية ابن حماد أن مطامر مدينة المسيلة احتفظت بالحبوب وسائر أنواع الأطعمة إلى ما يقارب عشرين سنة<sup>(3)</sup>، وحسب الإدريسي فإن مطامر قسنطينة احتفظت بالحنطة لأكثر من مائة سنة<sup>(4)</sup>.

ومن بين الطرق المعمول بها في حفظ وتخزين الحبوب، كان الشعير يحفظ من الآفات بتركه في سنبله، فلا يفسد ويحفظ لأكثر من مائة سنة، وإذا وضع الشعير مع خليط من ورق الرمان أو رماد حطب البلوط فإنه يسلم من التسوس وكافة الآفات، أما القمح فكان ينشر عليه رماد عيدان شجر الكرم أو ينشر عليه بعير الطآن، فلا يصيبه تسوس ولا أي نوع من أنواع الآفات<sup>(5)</sup>، كما أن من طرق حفظ الدقيق أنه كان يعمد إلى خشب شجر الصنوبر الذي يمتاز بكثرة الدهنية فيوضع في صرر بعد دقه وسحقه، وتحفظ تلك الصرر داخل الدقيق، فتحفظه من التلف والفساد، وهناك طريقة أخرى يجمع فيها الكمون وما يساويه من الملح، وبعد سحقهما يبذر منهما على الدقيق أو يسحق الملح والكمون ويخلطان بالخل ويصنع منهما أقراصا تدس في مواضع مختلفة من الدقيق، فيحفظ من الآفات ولا يمسه فساد<sup>(6)</sup>.

وقد تنوعت طرق الحفظ والتخزين فحسب بعض المصادر كان يتم إبقاء الزرع في سنبله حتى لا يفسد ويجمع في مواضع ثم يوضع الطين عليه حتى يصير كالتلال، وهذه تعد إحدى طرق حفظ وتخزين القمح والشعير بالمغرب الأوسط<sup>(7)</sup>، ويستخلص من إحدى النوازل استعمال المزود لتخزين السمن والعسل<sup>(8)</sup>، وأيضا كانت القرباب تستخدم في حفظ وتخزين العسل<sup>(9)</sup>، وحسب ما ورد عند ابن أبي زمنين تستخدم الجرار لتخزين الزيت<sup>(1)</sup>، وكان يحفظ الزيت في الأماكن الباردة واليابسة، حيث يخلط بملح أو ورق

(1) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 266.

(2) صالح محمد فياض، المرجع السابق، ص 103.

(3) ابن حماد، المصدر السابق، ص 46، 47.

(4) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 265.

(5) ابن العوام الإشبيلي، المصدر السابق، ص 679.

(6) ابن العوام الإشبيلي، المصدر السابق، ص 681.

(7) السلاوي، المرجع والمجلد السابقان، ص 269.

(8) المجموع المذهب، المصدر السابق، ص 101.

(9) ابن زنجويه، المصدر السابق، ج 13، ص 1095.

(1) ابن أبي زمنين، المصدر السابق، ج 1، ص 198.

زيتون مدقوق ورنده وورق أترج ومجرك الخليط جيدا في إناء نظيف ومغلى جيدا، ويحفظ ويخزن في الظل، وهذه إحدى الطرق التي كانت مستخدمة في حفظ الزيوت<sup>(2)</sup>.

وكان يتم وضع التبن في المطمورة قبل وضع القمح لحفظه من الرطوبة وغيرها<sup>(3)</sup>، وكانت تقنية حفظ العنب تقوم على لي العناقيد ليلتين أو أكثر حتى تجف، ثم يقطفها بعناقيدها ويضعها داخل الجرار بشرط أن يضع ورق الكرمة من تحتها وفوقها ويطين عليها، ويعددها عن الأمكنة الباردة والرطوبة وكذلك عن الدخان<sup>(4)</sup>.

وقد تضمنت كتب الفلاحة معلومات وافية عن طرق وتقنيات الحفظ والتخزين، والتي كانت ناجحة في حماية المنتجات الزراعية والحيوانية من التلف والفساد، وكان عموم الفلاحين على علم بهذه التقنيات، ويعملون على استخدام كافة الطرق والوسائل لحفظ منتجاتهم وإبقائها سالمة لفترات طويلة للاستعانة بها أوقات الحاجة، فقد ذكر ابن بصال طريقة لحفظ فاكهة التفاح، التي يعتمد فيها الفلاح بتترك التفاح على شجره حتى يبلغ أقصى نضجه في شهر أكتوبر، ثم يتم جنيه على شرط أن يقطف بالليل ولا يمسه ضرر كأن ينجرح أو يتطبع منه شيء، ثم يوضع في الخزان المعدة لذلك بأن تفرش قيعانها بسيقان نبات الكتان ثم يوضع عليها التفاح مرتبا جنبا إلى جنب، ثم يوضع فوق التفاح سيقان الكتان ليضع تفاحا آخر فوق ذلك التفاح، بحيث يفصل بينهما سيقان الكتان، وحين تمتلىء تغطي أيضا بسيقان نبات الكتان، هذه التقنية تسمح بحفظ وتخزين التفاح إلى غاية شهر جوان، بشرط أن يتعهد الفلاح بتفقدته كل شهر لتنقيته وإزالة الفاسد منه حتى يتجنب فساد بقية التفاح، ويشترط أن يكون البيت الذي يخترن فيه التفاح باردا لكي يضمن عدم فسادها<sup>(5)</sup>.

أما فيما يخص فاكهة الرمان، فكان الفلاح يعتمد نفس الطريقة التي استخدمها في حفظ وتخزين فاكهة التفاح، بحيث يجمع الرمان الذي لم يصب بشيء كأن ينجرح أو يتشقق، ويضعه في المخازن لكن في هذه الحالة لا يضع سيقان الكتان بل يتلطف بالرمان ويضعه جنبا إلى جنب، وكذلك فوق بعضه البعض، فإذا امتلأت المخازن يرد الغطاء ويضع عليه الحص، ويراقبه كل شهر لإزالة الفاسد منه، وهناك طريقة أخرى يقوم فيها الفلاح بحفر حفرة يفرشها بالرمل، ثم يضع الرمان، وحين ينتهي يضع فوقه الرمل، ليضع الرمان من جديد، وهكذا يكرر العملية حتى تمتلىء الحفرة، فيضع عليها الغطاء، ثم يضع عليه التراب فيحفظ الرمان ويبقى طازجا لأكثر من عام<sup>(1)</sup>.

(2) ابن العوام الإشبيلي، المصدر السابق، ص 678.

(3) ابن رشد، البيان والتحصيل، المصدر السابق، ج 9، ص 359.

(4) صالح محمد فياض، المرجع السابق، ص 106.

(5) ابن بصال، المصدر السابق، ص 179.

(1) ابن بصال، المصدر السابق، ص 179، 180.

وفيما يتعلق بحفظ البلوط والقسطل واللوز والجوز وغيرها، فقد ذكر ابن بصال طريقة محكمة من طرف الفلاحين، بحيث تحفر الحفر بعمق ثلاثة أشبار وتفرش بالرمل، ويضع فيها القسطل والبلوط، حتى يبقى بينهما وبين فم الحفرة ما يقارب الشبر ليملاً بالرمل، فيحفظهما لأكثر من ستة أشهر، وفيما يخص اللوز والجوز، فلا بد أن يقشرا ثم يغسلا جيدا، ويتركا لأيام حتى يجفيا ويصفر لونهما، وهذا كله يكون بعد نضجهما في شهر سبتمبر، وبعد اتمام هذه العملية تحفر لهما الحفر، ويتم تخزينهما كما يخزن القسطل والبلوط، والأهم في عملية الحفظ أن يغسل اللوز والجوز بعد تقشيرهما، لأن إذا لم يتم ذلك، فإن لونهما يتغير ويفسد بعضهما البعض، والتزام الطريقة الصحيحة يؤدي لحفظ اللوز والجوز لفترة تتجاوز عامين<sup>(2)</sup>.

ولابد من الإشارة إلى أن ليست كل أنواع المنتجات الزراعية قابلة للحفظ والتخزين، ففي كل صنف هناك أنواع صالحة للتخزين وأخرى غير صالحة لذلك، وقد ذكر أبو الخير الإشبيلي أن من جميع أصناف البصل، لا يمكن تخزين إلا البصل البستاني، وفي ذلك قال: "والبستاني يزرع البكير منه في أكتوبر، ويغرس نقله في فبراير، ويؤكل في مايو، ويزرع المؤخر في يناير، وينقل في أبريل، ويؤكل في أغسطس، وهو الصالح للتخزين"<sup>(3)</sup>. وحين تطرق لفاكهة التفاح حدد أنواعها، وذكر منها التفاح الخزائي، وسمي بذلك للقدرة على تخزينه، ويعد من أجود أنواع التفاح لأنه كان يخصص للرؤساء والمرضى والأضياف لحلاوته وطيب مذاقه، ويتضح ذلك من قوله: "... ومنه الخزائي، وهو شتوي ينضج في الشتاء، صلب، يبقى السنة أو أكثر في الشجرة معلقا لا يطيب إلا في الشتاء، أحمر شديد الفوح، وهذا هو الذي يدّخر للرؤساء والأضياف والمرضى في الخزائن..."<sup>(4)</sup>.

وفي سياق الحديث عن التخزين، أشار البكري لاستغلال القصور كمخازن<sup>(5)</sup>، ولم يقتصر الحفظ والتخزين على الحبوب والخضر والفواكه، بل شمل حفظ السمن والعسل واللحم وغيرها من المنتجات الزراعية والحيوانية، حيث أفاد البكري بحفظ الحوت في العسل، فيبقى لفترة طويلة طريا طيب المذاق دون أن يفسد، وهذه الطريقة في حفظ اللحم كانت شائعة في هذه الفترة، وهذا ما يستنتج من قوله: "وكان يُحمل إلى عبيد الله حوتها في العسل فيحفظه ويظل طريا"<sup>(6)</sup>. ومن الشواهد التي تثبت قدرة سكان المغرب الأوسط على حفظ السمك وإبقائه طازجا وطريا لفترة طويلة دون أن يتعرض للفساد، ما ورد عند الإدريسي فيما يتعلق بنقل السمك المصطاد في نهر المسيلة إلى مدينة القلعة، حين قال: "... ولم ير في

(2) المصدر نفسه، ص 180.

(3) أبو الخير الإشبيلي، المصدر السابق، ج 1، ص 94، 95.

(4) نفس المصدر والجزء، ص 119.

(5) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 258.

(6) نفس المصدر والمجلد، ص 237.

بلاد الأرض المعمورة سمك على صفته، وأهل المسيلة يفتخرون به، ويكون مقدار هذا السمك من شبر إلى ما دونه، وربما اصطيد منه الشيء الكثير فاحتمل إلى قلعة بني حماد...<sup>(1)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن الفلاحين اكتسبوا خبرة كافية لحفظ منتجاتهم الفلاحية، التي مكنتهم من تسويقها إلى سائر الأقاليم دون أن تتعفن أو تفسد، فقد ذكر ابن حوقل أن العسل والسمن ينقل من مدينة الجزائر إلى القيروان وسائر البلدان، ولم يقتصر الأمر على هذا بل شمل بقية المنتجات الزراعية كالتين<sup>(2)</sup>، الذي كان يحفظ على شكل شرائح قبل تسويقه، وفي ذلك قال الإدريسي: "... ويُعمل بها من التين شرائح على مثال الطوب وبذلك تسمى وتحمل منها إلى كثير من الأقطار"<sup>(3)</sup>.

للأسف لم تتطرق كتب الجغرافية إلى تقنيات حفظ وتخزين المنتجات التي اعتمدها الفلاحون، بل اكتفت بإشارات للدلالة على الخبرة والقدرة المكتسبة في الحفظ والتخزين التي مكنتهم من نقل منتجاتهم إلى أقاصي البلدان دون أن تفسد، ففي هذا السياق قال الإدريسي خلال وصفه لمدينة الجزائر: "... ويتخذون النحل كثيرا ولذلك العسل والسمن كثير في بلدهم، وربما يتجر بهما إلى سائر البلاد والأقطار المجاورة لهم والمتباعدة عنهم..."<sup>(4)</sup>. إلا أن بعض المصادر أسعفتنا بمعلومات هامة عن كيفية اختبار أصالة العسل وتجنب الوقوع في الاحتيال، والتأكد من صحته، فقد ذكر الجاحظ طريقة مميزة كانت معتمدة في تلك الفترة، حيث تلقى قطرة من العسل في الأرض فإن بدت حركتها كالزئبق ولم تختلط بشيء من الأرض، فهذا دليل على جودة العسل ونقاوته، كما أنه أكد على أن العسل أفضل ما يحفظ به اللحم لفترات طويلة، وقد يبقى طريا لا يعتريه فساد<sup>(5)</sup>.

كانت من الطرق الشائعة في حفظ اللحم تقديده أو تخفيفه ثم تملحه ليحفظ من التلف والعفن، وهذا ما نكتشفه من الرواية التي ذكرها ابن حماد فيما يتعلق بقيام إسماعيل المنصور الفاطمي بحفظ جثة أبي يزيد مخلد بن كيداد<sup>(6)</sup>، وقد أشار الزهري إلى تسويق بعض المنتجات الزراعية إلى بلاد الحبشة، مما يدل على القدرة في حفظ المنتجات الفلاحية لتبقى صالحة دون أن تتعفن أو تفسد لفترة طويلة<sup>(7)</sup>.

خلاصة القول، تمكن سكان المغرب الأوسط من استخدام طرق وتقنيات مكنتهم من حفظ وتخزين مختلف أنواع المنتجات الزراعية والحيوانية، فكان الادخار من أولويات الفلاحين، حيث يستعان به أوقات القحط والجفاف ووقوع المجاعات، كما أن تسويق هذه المنتجات إلى بقية البلدان والأقاليم يتوقف

(1) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 254.

(2) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 76.

(3) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 251.

(4) نفس المصدر والمجلد، ص 258.

(5) الجاحظ، كتاب الحيوان، ج 1، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط 2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1965، ص 202.

(6) ابن حماد، المصدر السابق، ص 76.

(7) الزهري، المصدر السابق، ص 124.



على القدرة على حفظها وتخزينها للتمكن من إيصالها للأسواق صالحة، وهذا يعد من أهم معالم ازدهار الفلاحة.

## 2. التصنيع الزراعي :

شهدت حواضر المغرب الأوسط وجود الكثير من دور الصناعة، فاشتهرت بأنواع مختلفة من الصناعات، وكانت المنتجات الزراعية المصنعة توزع في الداخل وتنقل إلى باقي الأقاليم، ومن بين هذه الحواضر التي احتوت على مؤسسات للتصنيع الزراعي، نذكر مدينة بجاية، حيث قال الإدريسي: "... وبها من الصناعات والصنّاع ما ليس بكثير من البلاد..."<sup>(1)</sup>. ولم يقتصر الأمر على مدينة بجاية فقط، بل تنوعت الصناعات الفلاحية من غذائية ونسيجية في كافة المدن والأرياف، رغم أننا لا نستطيع وضع خريطة لأنواع الصناعات الفلاحية ومناطق توزعها، بسبب شح المصادر التي تتوفر على معلومات تتعلق بالتوزيع الجغرافي لهذه الصناعات، وقد ذكر الإدريسي ازدهار الصناعي الذي اشتهرت به مدينة طنبنة، والذي ساهم بشكل فعال في ازدهار التجاري، وفي ذلك قال: "... وبها صنائع وتجارات..."<sup>(2)</sup>.

وقد عرف المغرب الأوسط تصنيع أصناف مختلفة من المنتجات الغذائية، حيث كان يصنع الجبن والزبد من اللبن، وكانت هناك شركات أنشأها الرعاة والقرويين لتصنيع المنتجات الحيوانية وبيعها<sup>(3)</sup>، وغالبا ما كانت النساء يقمن ببيع هذه المنتجات في الأسواق<sup>(4)</sup>، وقد أفاد ابن القطان بوجود دور صناعة الرّب واعتصاره ثم تسويقه<sup>(5)</sup>، وأشار الشماخي إلى شراب الجلاب المصنوع من العسل<sup>(6)</sup>، وحسب الوردجلاي كان ينقع الزبيب أو التمر ويطحخ للحصول على العصير، ويصنع الخمر من خمسة أشياء: البر، والشعير، والتمر، والعنب، والحنطة، والعسل<sup>(7)</sup>، ومن الخمر ما يعرف بالسكر، وهو الذي يعمل من نقيع التمر، إذا تم غليه لكن دون أن يبلغ حالة الطبخ، وكذلك من الخمر الجعة والتي تصنع من الشعير<sup>(1)</sup>.

وقد اشتهر اليهود بغرس شجر الكرم، واحتكروا صناعة الخمر، بسبب امتناع المسلمين عن العمل بهذه الصناعة، كما اهتموا بصناعة اللبن ومشتقاته، فعملوا على إنتاج الجبن وتسويقه<sup>(2)</sup>، وقد أشارت العديد

(1) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 260.

(2) نفس المصدر والمجلد، ص 263.

(3) كمال أبو مصطفى، المرجع السابق، ص 87.

(4) عائشة مبارك، "الحياة الاقتصادية في الدولة الإسلامية"، ملحق دولي بعنوان الحضارة الإسلامية بالأندلس في القرن 6 هـ/ القرن 12 م، ج 3، أيام (2، 3، 4) أبريل 2007، ص 281.

(5) ابن القطان المراكشي، المصدر السابق، ص 197.

(6) الشماخي، المصدر والجزء السابقان، ص 651.

(7) أبو يعقوب يوسف الوردجلاي، المصدر السابق، ج 5، ص 132 . 134.

(1) أبو يعقوب يوسف الوردجلاي، المصدر السابق، ج 5، ص 136.

(2) عبد الرحمن بشير، المرجع السابق، ص 91، 98.

من النوازل التي طرحت على إمام الإباضية الربيع بن حبيب إلى صناعة النبيذ من الزبيب والتمر<sup>(3)</sup>، وقد أشار السجستاني إلى صناعة النبيذ أيضا من أصل النخلة، وصناعة الخل من العنب ونوى التمر المبلل بالماء<sup>(4)</sup>، فكان شائعا عندهم صناعة الخمر والخل والسكر من التمر<sup>(5)</sup>.

وحسب وثائق القاضي أبي إسحاق كان العصير يصنع من أنواع شتى من الثمار كعصير العنب، كما كان يستخرج السمن والزبد من اللبن، والرُّب من التمر، والزيت من نبات الجلجلان<sup>(6)</sup>، ويستخلص من أجوبة الفقيه أبي عمران الفاسي (ت 430 هـ / 1038 م)، أنه كان يُصنع الشراب من القصب الحلو<sup>(7)</sup>، كما كان يستخدم سميد القمح والعسل في صناعة قرص خبز محلى بالعسل<sup>(8)</sup>، وحسب ما ورد عند ابن أبي زيد القيرواني كان الزيت يمتارونه من عدة نباتات كالجلجلان، وحب الفُجل<sup>(9)</sup>، والزيتون الذي يصنع منه أيضا الصابون<sup>(10)</sup>.

وكانت صناعة زيت الزيتون منتشرة في حواضر وأرياف المغرب الأوسط، فلا تكاد مدينة أو قرية تخلوا من معصرة، حيث كانوا يستفيدون من قوة تدفق الماء أو باستخدام الدواب لتحريك المعصرة، وكانت جودة الزيت تتوقف على كيفية استخراجها، فأفضل الأنواع زيت الماء، ومتوسط الجودة زيت اليد، وأدنى الأنواع الزيت المغلي<sup>(11)</sup>، إلى جانب وجود عدد من معاصر الخمر في عدة حواضر، حيث كان ينتج أنواع مختلفة من العنب، والشعير، والتمر، والزبيب، والتين، وكذلك من التفاح، والأجاص، والرمان، وأنواع أخرى من الفواكه، وقد تضاعف إنتاجه في القرن 6 هـ<sup>(1)</sup>، وفيما يتعلق بأصناف الزيت فقد ورد في كتب الحسبة: "وزيت الزيتون كله صنف واحد، وزيت الماء وزيت المعصرة، رقيقه وغليظه طيبه ورديته، لا يجوز التفاضل فيه، ويجوز بيعه متفاضلا بزيت الجلجلان وزيت الكتان والجوز لاختلاف منافع ذلك..."<sup>(2)</sup>.

وهناك عدة طرق لاستخراج الزيت، ففي إحدى هذه الطرق كان يستخرج الزيت بجمع وتنقية الزيتون ثم غسله ووضع في أكياس غالبا ما تكون مصنوعة من شعر الماعز، حيث توضع في موضع العصر

<sup>(3)</sup> فقه الإمام الربيع بن حبيب من خلال كتب الآثار إلى القرن السادس الهجري، جمع وترتيب سلطان بن سيف اليعربي، رسالة تخرج، معهد

العلوم الشرعية، سلطنة عمان، 2005، ص 166، 167.

<sup>(4)</sup> السجستاني، المصدر السابق، ص 42، 45، 94.

<sup>(5)</sup> عبد القادر باش العباسي، النخلة سيدة الشجر، دار البصرى، بغداد، العراق، 1964، ص 101 . 107.

<sup>(6)</sup> القاضي أبو إسحاق الغزنائي، المصدر السابق، ص 28.

<sup>(7)</sup> فقه النوازل على المذهب المالكي، المصدر السابق، ص 157.

<sup>(8)</sup> المالكي، المصدر السابق، ج 2، ص 355.

<sup>(9)</sup> ابن أبي زيد القيرواني، رسالة في فقه الإمام مالك، المصدر السابق، ص 48.

<sup>(10)</sup> سعدون عباس نصر الله، المرجع السابق، ص 141.

<sup>(11)</sup> صالح محمد فياض، المرجع السابق، ص 106.

<sup>(1)</sup> صالح محمد فياض، المصدر السابق، ص 107.

<sup>(2)</sup> ابن عبد الرؤوف القرطبي، آداب الحسبة والمحتسب، ط 1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2005، ص 97.

على حجر مسطح يتصل في الأسفل ببئر لجمع الزيت ويعمد إلى السير فوق الأكياس بالقدمين حتى تهرس ثم يلقى عليها الماء البارد، ثم يسكب عليها الماء الحار، فيصعد الزيت فوق الماء الذي يتخلصون منه عن طريق فتح ثغرة في أسفل البئر، ثم ينتقلون إلى مرحلة أخرى لتنقية الزيت باضافة الماء البارد والتسخين، ثم يعمدون لالتقاط الزيت الذي يطفو فوق الماء<sup>(3)</sup>.

وكان الزيت يستخدم في صناعة الصابون، وقد تعددت طرق وأساليب صناعته، وتباينت أنواعه، فمثلا كان يتم تحضير حوض يوضع فيه جزء من مادة الصودا والجير بعد سحقهما، ويسكب الماء في الحوض بقدر خمس مرات من مقدار الخليط، ويحرك جيدا لأكثر من ساعتين حتى يصفى فيفتح الثغرة الموجودة بالحوض ليفرغ الماء، ثم سده ليكرر العملية باضافة الماء من جديد، ويحتفظ بكل ماء على حدة، ثم يأخذ الزيت الخالص مقدار عشر مرات كمية الماء الأول، ويغلى على النار ليشرب الماء شيئا فشيئا حتى يصير كالعجين، ويفرغ على الحصير ليحجف بعد فرقه فينتج بذلك الصابون<sup>(4)</sup>.

تضمنت كتب الجغرافية إشارات واضحة عن الصناعة الغذائية وفي مقدمتها إنتاج مشتقات اللبن، وصناعة العصير خاصة نبيذ العسل، فقد أشار الكرخي لمنتجات بلاد المغرب فذكر منها العسل والزيت<sup>(5)</sup>، وذكر ابن حوقل إنتاج بونة للعسل، الذي كان يصنع منه النبيذ المعروف بنبيذ العسل، وقد تطرق إلى ذلك خلال وصفه مدينة مرسى الخرز، بقوله: "... والعاملون فيها يكثرون الأكل والشرب والخلاعة، ولهم بها مكاسب وافرة ويتبذون نبيذ العسل فيشربونه من يومه ويسكرهم الاسكار العظيم، ويعمل من الصّداع ما لا يعمله نبيذ الدّرة وغيره من الأشربة..."<sup>(6)</sup>. وحسب ابن حوقل إلى جانب نبيذ العسل كان يصنع نبيذ الدّرة وأنواع أخرى متباينة الجودة، فكان النبيذ بشتى أنواعه متوفر في الكثير من الحواضر والأرياف بفضل إنتاجها للعسل والدّرة والشعير وغيرها من المنتجات الزراعية، إلى جانب صناعة السمن والرّب والزبد لتوفر الماشية وإنتاج الألبان في أغلب مدن وأرياف المغرب الأوسط، مثل الجزائر، ومرسى الدجاج، وبرشك، وتاهرت<sup>(1)</sup>.

في سياق وصفه لمدينة بونة، قال البكري: "ومدينة بونة قرية بحرية، كثيرة اللحم واللبن، والحوت، والعسل، وأكثر لحمهم البقر..."<sup>(2)</sup>. وبذلك اشتهرت مدينة بونة بامتلاكها لشتى أنواع المنتجات الزراعية والحيوانية، مما يرجح أنها احتوت على دور صناعة لإنتاج السمن، والزبد لتوفر الألبان، ونبيذ العسل لتوفر

<sup>(3)</sup> خليل حسن الزركاني، أساليب صناعة الزيوت والصابون في الحضارة العربية والإسلامية، ط 1، الجمعية الأردنية لتاريخ العلوم، عمان،

الأردن، 2001، ص 84.

<sup>(4)</sup> المرجع نفسه، ص 85.

<sup>(5)</sup> الكرخي، المصدر السابق، ص 45.

<sup>(6)</sup> ابن حوقل، المصدر السابق، ص 75.

<sup>(1)</sup> ابن حوقل، المصدر السابق، ص 76، 77، 86.

<sup>(2)</sup> البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 234.

النحل بكثرة، وتقديد اللحم وتحفيفه، لما أشار إليه البكري من وفرة اللحم، كما اشتهرت بإنتاج الزبيب خاصة زبيب التين<sup>(3)</sup>.

وأفاد الإدريسي بوجود صناعة غذائية بمدينة وهران، حيث اشتهرت بإنتاجها للسمن، والزبد، والعسل الذي يصنع منه النبيذ<sup>(4)</sup>، والذي يتوفر أيضا بكثرة في تاهرت التي عرفت بإنتاجها للسمن، وقد أفاد بكثرة إنتاج السمن والعسل في مدينة الجزائر، وقسنطينة، وشرشال، وجيجل، وبونة، ومازونة، وفي أكثر المدن التي ذكرها أشار لإنتاج الألبان، مما يرجح ازدهار الصناعة الغذائية<sup>(5)</sup>، فكان الرُب لكثرتة ينقل من مدينة جيجل إلى مدينة بجاية<sup>(6)</sup>، ويبدو أن أبا الخير الإشبيلي أفاد بانتشار صناعة أحد أنواع الشراب حلو المذاق، الذي كان يصنع بمزج الدّلاع الحلو مع العسل ودقيق الأقط الجاف، ثم يترك حتى يحمض ويستوي فيصير حلو المذاق<sup>(7)</sup>، وقد استخدموا القرع<sup>(8)</sup> لتخزين الزيت وكذلك استخدمه البقالون لحفظ الخل<sup>(9)</sup>.

الجدير بالذكر، أن الإنتاج لم يقتصر على منتجات الصناعة الغذائية، بل اشتهر المغرب الأوسط بإنتاج أصناف مختلفة من منتجات الصناعات النسيجية والجلدية، فقد أشار ابن الصغير المالكي لإنتاج تاهرت وما جاورها للأكسية والجباب المصنوعة من الصوف، ومختلف أنواع صناعة الفراء<sup>(10)</sup>، فانتشرت صناعة الألبسة، والحياكة، والحقائب، والسروج، والزرابي، وهذا راجع لتوفر الموارد الأولية من قطن، وكتان، وصوف، وجلود<sup>(1)</sup>، في كافة أنحاء المغرب الأوسط، فمثلا ذكر ابن حوقل وفرة الصوف والكتان بمدينة بونة، ومن أهم المنتجات التي تزخر بها بلاد المغرب، أشار إلى أكسية الصوف بشتى أنواعها، فذكر منها جباب الصوف<sup>(2)</sup>، كما أفاد بتوفر الحرير<sup>(3)</sup>.

اشتهرت مدينة بونة بصناعة جلدية تقوم على صيد طائر الكيكل، لاستغلال جلده في صناعة الفراء، حيث كانت تدر عليهم هذه الصناعة أموالا كثيرة، وفي ذلك قال البكري: "... وهو الطائر الذي

(3) نفس المصدر والمجلد، ص 264.

(4) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 252.

(5) نفس المصدر والمجلد، ص 256، 258، 265، 268، 271، 272، 291.

(6) مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 128.

(7) أبو الخير الإشبيلي، المصدر السابق، ج 1، ص 86.

(8) "القرع من اليقطين، واليقطين كل نبات لا ساق له كالحنظل، والقثاء، والقرع والخيار والدّلاع". ينظر: المصدر نفسه، ج 2، ص 502.

(9) نفس المصدر والجزء، ص 503.

(10) ابن الصغير المالكي، المصدر السابق، ص 41.

(1) محمد الشريف سيدي موسى: "بعض الجوانب الاقتصادية في الدولة الموحدية"، الملتقى الوطني الثاني حول عبد المؤمن بن علي

الكومي الندرومي الجزائري والدولة الموحدية، (3. 6) نوفمبر 1998، ندرومة، ص 65.

(2) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 75، 76، 97.

(3) المصدر نفسه، ص 70، 97.

يسمى بمصر بالخواص، يُصنع من جلوده الفراء ويُباع بالأثمان الغالية<sup>(4)</sup>. ونظرا لارتباط صناعة النسيج والحياكة بوفرة القطن والكتان، فقد اجتهدت الكثير من الحواضر والقرى على زراعته وإنتاجه، مما يرجح كثرة دور صناعة النسيج والحياكة، فمثلا ذكر الإدريسي توفر هذه المنتجات في المسيلة، وطبنة، ومقرّة، وبونة<sup>(5)</sup>، ويرجح انتشار واسع للصناعات الصوفية والجلدية في المغرب الأوسط، لما يتوفر عليه من ثروة كبيرة من الماشية، وقد ذكر الفراهدي استخدام أداة تعرف بالمشق لجذب الكتان وتسريحه وتحضيره للحياكة، ويرجح استخدام هذه الأدوات كالممشق في عمل الصوف والقطن وغيرهما<sup>(6)</sup>.

حسب ما أشارت إليه بعض المصادر فإن الثياب والألبسة كانت تصنع من الصوف، والكتان، والقطن، والوبر<sup>(7)</sup>، وكل هذه المنتجات كانت تنتج بوفرة في المغرب الأوسط، وقد تزايدت دور حياكة الحرير وانتشرت في العهد المرابطي<sup>(8)</sup>، وبفضل وفرة الواحات وانتشارها وكثرة النخيل بجنوب المغرب الأوسط، تمكن الناس من انشاء دور صناعة تعتمد على جريد النخيل في توفير كافة حاجيات ومتطلبات الحياة، حيث تمكنوا من صناعة الأثاث والأواني، وكذلك صناعة سقوف البيوت<sup>(9)</sup>، وحسب ما ورد عند ابن عبد الرؤوف (ت 242 هـ / 856 م)، فإن صناعة الحصر كانت تعتمد على توفر نبات الحلفة، الذي يمر على عدة مراحل كالذبغ ثم الخياطة، كما كانت تنتشر دور صناعة الأحذية ومنها النعال لتوفر الجلود، إلى جانب صناعة الألبسة من الفرو كالصوف، وحياكة الحرير والكتان<sup>(10)</sup>، وكل المواد الأساسية التي تقوم عليها هذه الصناعات كانت متوفرة بكثرة في المغرب الأوسط، وكان القصارون يغسلون الثياب باستخدام بعض أنواع النباتات مثل نبات إِبّوفيس<sup>(1)</sup>.

وفيما يخص الصناعة الجلدية، كانوا يعمدون إلى مرط الجلود أي استخلاص ما بقي من اللحم والشعر والصوف على الجلد، وذلك بنقع الجلود في ماء يحتوي على نبات العَلَقَة، وبعد أن تُمرط الجلود ويستخلص ما فيها من بقايا اللحم، تُلقى في الدِّبَاغ، وهناك طريقة أخرى حيث تُعطن الجلود ويعني ذلك أن تدفن الجلود في حفرة لكي يسترخي صوفها وشعرها، فتمرط وتطرح في الدِّبَاغ<sup>(2)</sup>، وينبغي عدم تركها لفترة طويلة في الحفرة، فإن طال تعطينها فسدت الجلود وصارت رائحتها كريهة، وتصبح غير صالحة

(4) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 238.

(5) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 254، 263، 291.

(6) الفراهدي، كتاب العين، ج 5، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص 48.

(7) الدّاودي، المصدر السابق، ج 4، ص 319.

(8) صالح محمد فياض، المرجع السابق، ص 107.

(9) يوسف بن بكير، المرجع السابق، ص 41.

(10) ابن عبد الرؤوف، المصدر السابق، ص 93 - 96.

(1) أبو الخير الإسيبي، المصدر السابق، ج 1، ص 43.

(2) الدّينوري أبو حنيفة، المصدر والجزء السابقان، ص 108.

للاستعمال، ويحلق شعر الجلد ويملح حتى لا يُثخن ثم ينقع في الدِّبَاغ يوماً أو يومين، ولا يترك في البلب لمدة طويلة ألا يفسد، وإذا فسد لا يستعمل لأنه يتقطع، وهناك طريقة أخرى تُطلى فيها وجوه الجلود بالكلس ثم تُعمل بمعنى تُعطى، ثم تُمرط ويستثنى في التعطين والعمل جلود البقر، وفي الأخير تخرج الجلود من الدِّبَاغ وتغسل، وتحقن باللبن أو الماء وتبقى أياماً لإزالة رائحة الدِّبَاغ وطعمه<sup>(3)</sup>، واشتهر المغرب الأوسط في هذه الفترة بصناعة الأحذية والدفوف والطبول والقرب والألبسة الجلدية وصناعة الرق للكتابة، فازدهرت الصناعة الجلدية بمختلف منتجاتها<sup>(4)</sup>.

كان يصنع من نبات المثنان<sup>(5)</sup>، والأرشية، والأرسان<sup>(6)</sup>، ومن نبات الديدس الذي ينبت في مناقع الماء والسباح، أطرافه كالإبر، يصنع منه الحُصْر القباوية، وكذلك الأرشية والحبال<sup>(7)</sup>، حيث عرف المغرب الأوسط انتشار صناعة الثياب، والحصائر، والقطائف، ومختلف الأدوات والوسائل المصنوعة من الحلفاء والدوم والديدس إلى جانب صناعة العمائم التي فاقت شهرتها بلاد المغرب، حتى كان سعرها تجاوز خمسمائة دينار، وكانت توضع على قوالب مصنوعة من العود يطلق عليها إسم الرؤوس<sup>(8)</sup>، وقد اشتهرت قلعة بني حماد بصنع الأكسية القلعية التي سميت باسمها، وكانت هذه الأكسية مطرزة بالذهب إلى جانب صناعة السروج المزينة بالأحجار الكريمة، وحياسة الثياب من الحرير والدِّبَاغ، فانتشرت في قلعة بني حماد معامل الصوف، والورق، والحرير وغيرها من الصناعات، حيث لم تقتصر على مدينة القلعة بل اشتهرت مدن أخرى كوهران، وتلمسان، وقسنطينة<sup>(1)</sup>.

أفادت كتب الجغرافية بمعلومات هامة، وأبدت إعجابها بازدهار الصناعة النسيجية وتطورها في قلعة بني حماد، التي وصلت شهرتها الآفاق، ويتضح ذلك مما ورد في إحداها: "... وكان ملوك صنهاجة عمائم شرب مذهبة يغالون في أثمانها، تساوي العمامة 500 دينار و600 دينار وأزيد، وكانوا يعمموها بأتقن صنعة فتأتي تيجانا وكان ببلادهم صناع لذلك، يأخذ الصانع على تعميم عمامة منها دينارين وأزيد..."<sup>(2)</sup>. وفي موضع آخر قال: "... وتصنع بمدينة قلعة حماد أكسية ليس لها مثيل في الجودة والرقة إلا الوجدية التي تصنع في وجدة، يساوي كساء عبد من عمل القلعة 30 دينار"<sup>(3)</sup>.

<sup>(3)</sup> نفس المصدر والجزء، ص 109، 110، 111، 117.

<sup>(4)</sup> جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص 116.

<sup>(5)</sup> المثنان نبات أصاص عند البربر، إل أن أبا الخير الإشبيلي يشير أن أصاص ليس نبات المثنان وإنما أخطأ البربر في ذلك. ينظر: أبو الخير الإشبيلي، المصدر السابق، ج 1، ص 64.

<sup>(6)</sup> نفس المصدر والجزء، ص 65.

<sup>(7)</sup> نفس المصدر والجزء، ص 74.

<sup>(8)</sup> محمد الطمار، المغرب الأوسط، المرجع السابق، ص 218.

<sup>(1)</sup> محمد الطمار، المغرب الأوسط، المرجع السابق، ص 219.

<sup>(2)</sup> مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 129.

<sup>(3)</sup> المصدر نفسه، ص 170.

يبدو أن مدينة تلمسان فاقت شهرتها أقاليم بلاد المغرب بفضل كثرة معاملها وتنوع إنتاجها، الذي كان ينقل إلى بقية بلدان المغرب الإسلامي، ويُباع بأثمان باهضة بفضل جودته وأناقته، فقد أسعفنا الزهري بمعلومات هامة عن التطور الصناعي الذي بلغته مدينة تلمسان، حيث حققت تفوقا ملحوظا في مجال التصنيع الزراعي مقارنة ببقية حواضر المغرب، وقد أبدى إعجابه بذلك، حين قال: "... وهي دار مملكة يُعمل فيها من الصوف كل شيء بديع من المحررات والأبدان وأحاريم الصوف والسفاسير والحنابل المكلفة وغير ذلك، ويوجد فيها كساء كامل وزنه تسع أوراق ونحوها، وهذا من بديع ما خص به أهلها من جميل صنعهم، ومنها يُجلب الصوف والأصيلة لسروج الخيل إلى بلاد المغرب وبلاد الأندلس..."<sup>(4)</sup>.

والجدير بالذكر انتشار معامل الدباغة وصباغة الألبسة والثياب وباقي المنتجات الصناعية، ومن أهم النباتات المستخدمة في ذلك نبات الطرثوث أحمر اللون، الذي كانت تزيد حمرة حين يطبخ مع عصير نبات الحلمة، وكان يُصبغ به الخلي<sup>(5)</sup>، إلى جانب استخدام شجر الورس، والعصفر، والزعفران، وقرف الأرتي، وقرف السدر والمقصود هنا قشور عروقها ذات اللون الأحمر، والبقم، والقوة<sup>(6)</sup>، لكن للأسف تجاهلت المصادر الحديث عن هذا النوع من الصناعات في المغرب الأوسط، إلا بعض الإشارات في كتب الجغرافيا عن بعض المنتجات الزراعية التي تستخدم في ذلك، حيث أشار اليعقوبي لإنتاج العصفر في تاهرت<sup>(7)</sup>، وقد ذكرنا سابقا قيام تجار ورجلان بتسويق منتجات زراعية من بينها الزعفران إلى بلاد الصحراء<sup>(1)</sup>، كما اشتهرت أوراس بزراعة الزعفران، والنيلة، والقوة، وجميعها تدخل ضمن الأصبغة التي كانت متداولة في دور الصباغين<sup>(2)</sup>.

قد أفاد الجاحظ بوجود شجر القُرظ وانتشاره ببلاد المغرب<sup>(3)</sup>، الذي كانت تُصبغ من ورقه الجلود المستخدمة في صناعة الأحذية<sup>(4)</sup>، وكان يستخدم شجر الثمام في الدباغة، ويستغل نبات أشنة الذي ينبت على بعض الشجر كالزيتون والبلوط، وكذلك لحاء الجوز في صبغ الشفاه خاصة إذا استيك به لأنه يعطيها اللون الأصفر<sup>(5)</sup>، ومن النباتات التي تستخدم في الزينة الحناء، والزعفران، والتوت، فبهم يتم تخضيب اللحية، وتزين النساء أيديهن، ووجوههن، وشعورهن، وأفواههن<sup>(6)</sup>.

(4) الزهري، المصدر السابق، ص 113، 114.

(5) الدّينوري أبو حنيفة، المصدر والجزء السابقان، ص 77.

(6) نفس المصدر والجزء، ص 165، 167، 173، 174.

(7) اليعقوبي، المصدر السابق، ص 149.

(1) الزهري، المصدر السابق، ص 127.

(2) صالح محمد عياض، المرجع السابق، ص 104، 105.

(3) الجاحظ، التبصر بالتجارة، المصدر السابق، ص 27.

(4) الدّينوري أبو حنيفة، المصدر والجزء السابقان، ص 105.

(5) أبو الخير الإشبيلي، المصدر السابق، ج 1، ص 76، 123.

(6) الدّينوري أبو حنيفة، المصدر والجزء السابقان، ص 177 . 183.

في الأخير، يمكن القول أن بفضل المقدرات الفلاحية التي تمتع بها المغرب الأوسط قامت صناعات متنوعة غذائية ونسيجية وجلدية، فانتشرت بذلك دور الصناعة لوفرة المنتجات الزراعية والحيوانية، التي ساهمت في وجود دور الدباغة والأصبغة، منحت المنتجات النسيجية والجلدية ألوانا باهية، وبذلك شهد المغرب الأوسط ازدهارا صناعيا كان منبعه وفرة الإنتاج الزراعي والحيواني وتنوعه.

### 3. الصناعة الطبية :

يمكن القول أن كافة الشواهد تشير إلى وجود صناعة صيدلانية بالمغرب الإسلامي على أيدي علماء أثبتوا تفوق الأمة الإسلامية على بقية الأمم في علم الطب، فكانت المنتجات الصيدلانية وصناعة العقاقير والعطور حاضرة في المغرب الأوسط. فقيم تتمثل المنتجات الطبية التي اشتهر بها المغرب الأوسط؟ وكيف ساهمت المنتجات الفلاحية في تطور الصناعة الصيدلانية؟

اشتهر المغرب الأوسط بمنتجات فلاحية تندرج ضمن الصناعة الصيدلانية، ولم يقتصر الأمر على هذا بل تمتع بوجود أنواع مختلفة من النباتات والشجر الذي تصنع منه أدوية وعقاقير صيدلانية تنفع في شفاء الكثير من الأمراض، والجدير بالملاحظة أن سكان حواضر وبوادي المغرب الأوسط كانوا يعانون من خطر العقارب وضررها الذي كان يحصد أرواح الكثير من الناس مثلما كان حال سكان القلعة وبجاية وغيرها من سكان المدن والقرى، وكانت أخطرها العقارب السود وأقلها خطورة العقارب الصفر، وبفضل ثراء المغرب الأوسط بالأعشاب والنباتات الطبية استخدم سكان مدينة قلعة بني حماد نبات الغوليون الحرائي الذي ينبت بالمنطقة للشفاء من سم لسعاتها، وفي ذلك قال الإدريسي: "... وبهذه المدينة عقارب كثيرة سود تقتل في الحال وأهل القلعة يتحرزون منها ويتحصنون من ضررها ويشربون لها نبات الغوليون الحرائي ويزعمون أنه ينفع شرب درهمين منه لعام كامل فلا يصيب شاربها شيء من ألم تلك العقارب وهذا عندهم مشهور ... ثم إنه لسبته العقارب في سائر العالم ثلاث مرات فما وجد لذلك اللسب ألما وهذا النبات ببلد القلعة كثير"<sup>(1)</sup>.

وقد انفرد المغرب الأوسط عن غيره باستعمال هذا الدواء الشافي من لسعة العقارب، الذي بلغ تأثيره في الحرز من السم كترياق لمدة تقارب ثلاث سنوات، ويعد هذا الترياق من أفضل الأدوية المستخدمة في العلاجات الطبية، وينم عن المساهمة الفعالة في الصناعة الصيدلانية، وقد انفرد الإدريسي عن غيره في الافادة بمعلومات هامة عن النباتات الطبية التي كان يزخر بها المغرب الأوسط، وقد أبدى إعجابه بوفرة شجر الحُضض، والسقولوفندوريون، والقنطريون الكبير، واليارباريس، والإفستين، والرزاوند، والقسطوس، وأنواع أخرى من النباتات لم يذكرها تنبت على جبل ميسون المطل على مدينة بجاية من جهة الشمال، التي تدخل ضمن الصناعة الطبية<sup>(2)</sup>.

(1) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 255.

(2) نفس المصدر والمجلد، ص 259.



الجدير بالذكر، أن كتب الطب تناولت الترياق المضاد لسقم العقارب، ولم تأت على ذكر نبات الغوليون الحراني، فمثلا ذكر ابن الجزار ( ت 400 هـ / 1009 م)، العديد من الأدوية ولم يذكر منها الغوليون رغم أنه نقل العديد منها عن غيره من مشاهير علماء الطب، إلا أن الذي يلفت النظر الإشارة إلى نبات الرزاوند الذي ينبت ببجاية، حيث يستعمل ضمن العقاقير للشفاء من لدغة العقارب، فذكر ابن الجزار أن المصاب بلدغة العقارب عليه أن يطلي موضع اللدغة أو يشرب من الرزاوند المدحرج بمقدار وزن مثقال مع الشراب، وعليه مضغ نبات الرزاوند جيدا ثم وضعه على مكان الإصابة، وفي وصفة أخرى يدق ويعجن الرزاوند مع نباتات أخرى كالفلفل والأفيون والعقار بأوزان مختلفة، كما ذكر وصفة تضم منتجات فلاحية متوفرة بالمغرب الأوسط، كاستخدام ترياق معمول من سمن البقر والعسل حيث يخلطان ويسقى بهم المصاب<sup>(3)</sup>.

وكان نبات الإفستين المتواجد بكثرة في المغرب الأوسط خاصة على سفوح جبل ميسون ببجاية، يندرج ضمن الكثير من مكونات العقاقير التي تُصنع كأدوية للقضاء على العديد من الأمراض، فمثلا لمعالجة مرض الاستسقاء الذي يصيب الكبد، يشرب المريض بعض الأدوية المفردة ومنها الرزاوند، كما يلجأ للأدوية المركبة التي تصنع من عدة عقاقير التي يشكل فيها الإفستين أحد أهم النباتات الطبية، فبعض الأدوية تضم أقراص الإفستين<sup>(4)</sup>.

وكانت عصارة الإفستين تخلط مع الخل ويضاف إليهما دهن الورد ومزارة الطآن، وتستخدم قطرات من هذا الخليط في الأذن المصابة بالألم والطين، كما استخدم الإفستين في علاج عسر الهضم وآلام المعدة، وكذلك في علاج القي، وكان شراب الإفستين يتداوى به للتخلص من القولنج الذي يصيب القولون، ويعد نبات الإفستين من أشهر النباتات الطبية التي تقتل الديدان والحيات التي تتولد في الأمعاء، والتي لها مضاعفات خطيرة على الإنسان<sup>(1)</sup>.

ويعد نبات القنطريون أحد أهم النباتات التي تندرج ضمن الصناعة الطبية، وأفاد الإدريسي بوفرته في نواحي بجاية كما ذكرنا سابقا، ولا يمكن الاستغناء عنه في بعض العقاقير نظرا لقدرته الفعالة في القضاء على أعراض ومضاعفات بعض الأمراض، فمثلا كان يؤخذ وزن مثقال من نبات القنطريون ويشرب بمطبوخ لعلاج المغص الذي يصيب الأمعاء، وكان يستخدم كأحد المكونات الأساسية الذي لا يمكن الاستغناء عنه في تركيب عقار يتكون إلى جانب القنطريون من بزر الكتان، وحلبة، والبابونج، والحسك، والشبث،

<sup>(3)</sup> ابن الجزار، زاد المسافر وقوت الحاضر، م 2، تحقيق محمد العربي وآخرون، ط 1، شركة أوريس للطباعة، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"، تونس، 1999، ص 634، 635.

<sup>(4)</sup> نفس المصدر والمجلد، ص 421.

<sup>(1)</sup> ابن الجزار، المصدر السابق، م 1، ص 162، 312، 327، 335، 366، 372.

الذي أثبت علاجه لمرض القولنج<sup>(2)</sup>، وقد استعمل الأفستين والقنطريون إلى جانب ماء الثرمس والصبر في صناعة دواء يشفي من الديدان المتولدة في الأمعاء<sup>(3)</sup>.

تجدر الإشارة إلى أن شجر الحُضض ليس أقل أهمية من بقية النباتات التي ذكرها الإدريسي والمتواجدة في بجاية، حيث لم يقتصر استخدامها من قبل الأطباء فقط بل حتى عوام الناس استخدموها في صناعة العقاقير إلى جانب بعض المنتجات الفلاحية المحلية، والتداوي بها ضد الكثير من الأمراض، وعلى سبيل المثال يعتبر نبات الحُضض فعالاً ضد الفتوق التي غالباً ما تصيب الخصيتين أو المواضع الرخوة في الإنسان، وأسبابها عديدة منها السعال الشديد أو حمل أشياء ثقيلة في أوقات امتلاء المعدة بالطعام أو الصباح القوي أو الشجار، وغير ذلك من الأسباب وهي شائعة الحدوث بين الناس، فكان يستخدم في ذلك كمادات وقابض يحتوي على الحُضض، والزعفران، والكمون، والكندر الذكر، وبعض النباتات الطبية الأخرى يعالج بها الفتق<sup>(4)</sup>.

يعتبر مرض الكَلْب الذي يصيب الكلاب خاصة في فصلي الخريف والربيع من أبرز الأمراض التي تعترض الحيوانات وتشكل أكبر خطر على حياة الإنسان، حيث عانى من تبعاته القرويين وكانوا يتعرفون على هذا الداء عند الكلب المصاب ببعض الأعراض كاحمرار وتقلب العينين، ومشيه كالمسكران، وكثرة سيلان اللعاب من فمه، وادخال ذيله بين فخذيته، ويهاجم الإنسان والحيوان على السواء، وعظّة الكلب تؤدي إلى الهلاك، وتعد أفضل وصفة لعلاج الإنسان المصاب بالكلب استخدام نبات الحُضض والماء البارد يطلى به موضع العظّة، كما استخدمت نباتات أخرى كاستعمال البصل المدقوق والملح والخل، ويضمّد به موضع العظّة أو بخلط البصل والعسل والملح والجوز، ويستعمل كضمادة لموضع العظّة، وهناك وصفات كثيرة لعلاج داء الكَلْب<sup>(1)</sup>، ومعظم مكونات هذه العقاقير والضمادات كانت تنتج في المغرب الأوسط، ومن بين استعمالات نبات الحُضض قدرته الفعالة في علاج الأورام<sup>(2)</sup>.

يبدو أن ما عجز عنه الأطباء في علاج مرض الجذام، الذي كان يعد من أخطر الأمراض الوبائية التي تشوه الإنسان وتفتك بحياته، فقد وُجد الدواء الشافي لهذا الداء عند سكان الواحات، حيث استخدموا البَهر وهو التمر الذي لا يزال أخضراً، ويتم تحضير الدواء بطبخ البَهر ويقدم المطبوخ وحبّات البَهر للمجذوم<sup>(3)</sup>، ويبدو أن معظم المنتجات الفلاحية التي اشتهر بها المغرب الأوسط، كانت تشكل النواة الأساسية لصناعة الأدوية، وتدخّل في تركيب العقاقير التي لها الأثر البالغ في القضاء على مختلف الأمراض،

(2) نفس المصدر والمجلد، ص 333، 367.

(3) سعيد بن هبة الله، كتاب المغني في الطب، تحقيق عبد الرحمن الدّاق، ط 1، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1999، ص 166.

(4) ابن الجزار، المصدر السابق، م 2، ص 530.

(1) ابن الجزار، المصدر السابق، م 2، ص 642.

(2) نفس المصدر والمجلد، ص 647.

(3) مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 160.

وستحدث في هذا الموضوع عن تخصيص بعض الأدوية والعقاقير الواقية من الأمراض التي أصابت الكثير من سكان المغرب الأوسط، فأغلب هذه الأدوية كانت تتكون من منتجات فلاحية وجدت بالمغرب الأوسط، كالشهادنج، والسّمسم، والشعير، والحنطة، والزيتون، والكتان، والقطن، والحنّاء، والسفرجل، واللوز، والجوز، وأنواع مختلفة من الخضّر والفواكه والزيتون إلى جانب السّمّن والعسل، وجميع هذه المنتجات ذكرناها سابقاً، فمثلاً كان يستخدم من الخضّر الحس لتسكين آلام المعدة، كما أنه منوم ومدر للبول، واستعمل شراب النعناع لعلاج أمراض المعدة وقتل الدود<sup>(4)</sup>.

واستعمل بلح التمر لعلاج أمراض الفم، واللثة، والمعدة، والإسهال، وعصر المضم، كما كان يدّخر التفاح الخزانّي للمرضى لما له من منافع طبية، ويعتبر نبات إبرنج الشبيه بالجلبان دواءً فعالاً لقتل الدود وتسهيل البلغم، وكان البابونج وبزر قطونا والكمون الأسود يستعمل في العديد من الأدوية النافعة لكثير من الأمراض<sup>(5)</sup>، وقد استعملت عصارة ورق القطن في قطع الإسهال عند الصبيان، ولتُبّ حبه في علاج مرض السُّل والسُّعال، وكان يصنع منه دهن لعلاج بعض الأمراض التي تصيب بشرة الوجه كالنمش والكلف، واستخدم أيضاً لزيادة الشهوة والجماع، ومن جهة أخرى كان يصنع من عصارة نبات القطيفة بعد خلطه مع دهن شراب يقطع الشهوة ويمنع الجماع، ويُحدث العقم عند النساء، وعصارة نبات القطيفة يطلى بها مواضع الإصابة بالثآليل فيقضي عليها في يومها<sup>(6)</sup>.

والجدير بالذكر أن كافة أصناف الخضّر لها منافع طبية جمّة، حيث استخدم البصل لزيادة شهوة الطعام، وكذلك الجماع فخلطه مع الزنجبيل يزيد من قوة الجماع، وفيه منافع للعين، حيث كان يخلط مائه مع العسل ويصنع منه كحلاً للعين لتحسين البصر، واستعمل كمدر للبول وعلاج لداء الكلب حيث كان يمزج مع الملح ونبات السّذاب، أما الثوم فكان يستخدم لعلاج أمراض اللثة والأسنان، وقطع العطش والسموم، حيث كان يصنع منه ترياق يتكون من الثوم إلى جانب اللبن والسّمّن، حيث يغلى الخليط ويوضع ساخناً على الضرس والأسنان فيقطع الألم<sup>(1)</sup>، وكان يستخدم عصير ورق الخوخ للتخلص من الديدان المتولدة في الأمعاء والأذن، واستخدام الأترج في علاج بعض الأمراض الجلدية كالقوب والكلف وكذلك قطع السموم، وكان يصنع من الفُستف دواءً لمعالجة لسع الهوام<sup>(2)</sup>.

هناك وصفة طبية أخرى لعلاج الضرس والأسنان، حيث كان الأطباء ينصحون بمضغ البندق والجوز وطلاي مواضع التسوس والألم بدهن اللوز، وأيضاً حشو الثقب المتولد في الضرس بالثوم أو كافور أو

(4) الطغري، المصدر السابق، ص 507، 508.

(5) أبو الخير الإشبيلي، المصدر السابق، ج 1، ص 42، 68، 85، 88، 119، 330.

(6) المصدر نفسه، ج 2، ص 506.

(1) الدّينوري عبد الله مسلم بن قتيبة، عيون الأخبار، المصدر السابق، ج 3، ص 200، 202.

(2) نفس المصدر والجزء، ص 206، 207.

أفيون<sup>(3)</sup>، وكان الورم الذي يصيب الكلى من أخطر الأمراض الشائعة، حيث كان يتم تحصيل أدوية مركبة بجمع عدة منتجات زراعية ودقها كالحيار وبزر القثا وحب البطيخ والقرع وخشخاش أبيض وأسود ثم يضاف إليها سكر بمقادير معينة، ويأكل المريض هذا الدواء بعد الفصد وإخراج الدم المحقن في الكلية، ثم يتناول المريض شراب الجلاب أو ماء بارد، ويبقى في الغداة مزيج من دهن اللوز وماء الشعير، وكانت بعض النباتات تدخل ضمن صناعة بعض الأدوية والعقاقير لعلاج قروح الكلى وبول الدم مثل الحُضض، والحيار، والقثا، والسفرجل، والزمان، والخشخاش، والورد<sup>(4)</sup>.

وكافة النباتات التي تصنع منها الأدوية متواجدة بوفرة في المغرب الأوسط، وعلى سبيل المثال يتركب دواء لعلاج بعض الأمراض الجلدية كالكلّف من نبات الحُضض، والعدس، والزراوند، والزعفران، واللوز، وبزر البطيخ، وبعض النباتات الأخرى التي تجمع وتدق وتخلط بالعسل، فيصنع منها دهن يطلى به موضع الكلّف، ولعلاج القروح والجدري كان يُجمع دقيق الحمص، وبزر البطيخ، والأرز، وقُسط، وتدق جميعها وتخلط مع لعاب الحلبة، ويوضع الخليط على مواضع الإصابة<sup>(5)</sup>.

وقد أفاد ابن الجزار باستغلال منتجات فلاحية في تركيب معظم الأدوية لعلاج مختلف الأمراض والإصابات التي كان يعاني منها قسم كبير من الناس، فقد ذكر لعلاج نفث القيح تركيب دواء يتكون من بزر الكتان، وحب الصنوبر، واللوز الحلو، والفلفل بمقادير معينة، حيث يدق ويعجن مع العسل، وقد ذكر وصفة أخرى من اللوز المر، والزعفران، وحب الصنوبر، وعود السوس، والفلفل، والزنجبيل، بحيث تدق وتعجن مع العسل وتقدم للمريض<sup>(1)</sup>، وأما أمراض القلب وسوء التنفس والربو، فكانت تعالج بعدة أدوية وعقاقير من بينها دواء يتركب من ماء الدّلاع مع ماء الزّمان الحلو والسكر مع شرب المريض مطبوخ يتكون من ماء الشعير وحب سفرجل أو عَنّاب، وكان يحضر دواء لعلاج ضيق التنفس والسُّعال من لب البطيخ، ولب القرع، وبزر القثاء، ودقيق الشعير، والزعفران، وبعض النباتات فتُجمع وتدق وتعجن وتقدم للمريض كل صباح ومساءً، ويعد الزراوند والقنطريون من النباتات التي تنبت بوفرة في ضواحي بجاية، فذكر ابن الجزار أنهما من النباتات الطبية التي تدرج ضمن الأدوية المستعملة للشفاء من الربو وضيق التنفس<sup>(2)</sup>.

كانت الأورام التي تصيب الثديين عند النساء وتنتسب في أوجاع وآلام حادة، وقد تؤدي إلى الوفاة من الأمراض المستعصية، وكان علاجها كما قال ابن الجزار بجمع بزر الكتان، وزعفران، ودقيق عدس، وبيضة مقشرة، وتدق جميعها وتسحق ويضاف إليها دهن ورد، وتستعمل لظلي الثدي وتضميده،

(3) سعيد بن هبة الله، المصدر السابق، ص 100.

(4) المصدر نفسه، ص 170، 173.

(5) المصدر نفسه، ص 227، 229.

(1) ابن الجزار، المصدر السابق، م 1، ص 257.

(2) نفس المصدر والمجلد، ص 262، 265.

كما كان يسحق الكمون ويعجن بالعسل ويطلّى به موضع الورم<sup>(3)</sup>، وكانت الزيوت تستعمل في علاج أمراض عدة ومنافعها الطبية معروفة، ويعد المغرب الأوسط من الأقاليم المشهورة بإنتاج أصناف مختلفة من الزيوت، فقد أشار محمد حسن لاستخدام الزيت العتيق الذي كان يترك لأكثر من سنتين لاستغلاله في المستلزمات الطبية، حيث كان يصنع منه الأدهان والمراهم لعلاج الجروح<sup>(4)</sup>.

وقد استخدموا النرجس لتغيير المزاج ودفع النفس إلى الفرحة والسرور، والابتعاد عن شم البنفسج لأنه كان يؤدي إلى الحزن<sup>(5)</sup>، وهذا ينم على أنهم استعملوا بعض النباتات لتحسين الحالة النفسية والتخلص من التوتر والقلق، وقد شجع ذلك تطور صناعة العطور لما لها من منافع طبية، ولم يقتصر الأمر على الرياحين والعطور، بل استعملوا بعض أنواع الفواكه مثل شراب السفرجل<sup>(6)</sup>، فقد اشتهرت الكثير من المناطق بالمغرب الأوسط بإنتاجها لأنواع مختلفة من الرياحين، فمثلا الجبل المطل على مدينة مليانة كانت غاباته كلها مليئة بالريحان<sup>(7)</sup>، وكان يستخرج ماء الكافور من قشور الكندر وخشب الصنوبر<sup>(1)</sup>، والماء المعطر من قشور اللقاح المتعارف على أنها قشور طلع النخيل<sup>(2)</sup>، وبفضل اهتمام المرابطين ومن بعدهم الموحديين بإنشاء المستشفيات الخاصة بالمرضى، وكذلك دور للتكفل بالمجانين ومن يعانون من الأمراض النفسية، انتشرت مراكز لصنع الأكحال والأدهان والأشربة وأنواع مختلفة من الأدوية والعقاقير وغالبا ما كانت بيوت صناعة الأدوية ملحقة بالمستشفيات<sup>(3)</sup>.

خلاصة القول، تميز المغرب الأوسط بوفرة الإنتاج الزراعي والحيواني، بفضل التنوع البيئي ووفرة الإمكانيات والمقدرات الطبيعية والبشرية، واكتساب خبرة فلاحية، فساهم هذا في تطور تقنيات ووسائل حفظ وتخزين المنتجات الفلاحية، والتي استغلت بشكل مثالي في تحقيق نهضة في مجال التصنيع الزراعي وازدهار الصناعة الصيدلانية.

(3) نفس المصدر والمجلد، ص 288.

(4) محمد حسن، أصناف الإنتاج الزراعي بإفريقية من القرن 6 هـ: 12 م إلى القرن 9 هـ: 15 م، ضمن كتاب الفلاحة والتقنيات الفلاحية بالعالم الإسلامي في العصر الوسيط، إشراف حسن حافظي، منشورات عكاظ، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدار البيضاء، المغرب، 2011، ص 277.

(5) عبد الله بن بلكين، التبيان عن الحادثة الكائنة بدولة بني زيري في غرناطة، تحرير علي عمر، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 2006، ص 221.

(6) المصدر نفسه، ص 222.

(7) مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 171.

(1) أبو عبد الله محمد السقطي المالكي الأندلسي، في آداب الحسبة، مكتبة إرنست ليرو، باريس، بدون تاريخ، ص 38.

(2) عبد القادر باش العباسي، المرجع السابق، ص 97.

(3) عز الدين عمر موسى، النشاط الاقتصادي، المرجع السابق، ص 244.

## الفصل الثالث:

### الأخطار والصعوبات التي واجهت الفلاحة

1. الأخطار التي هددت الفلاحة

2. الإجراءات التي اتخذت لعلاج المشاكل التي واجهت الفلاحة

واجهت الفلاحة في المغرب الأوسط مخاطر وآفات عدة، كان في مقدمتها الصراعات السياسية والجوائح والأوبئة، وقد عان الفلاح من الأضرار الناجمة عنها، والتي تسببت في مشاكل عديدة كادت أن تؤدي إلى شلل الفلاحة، وفي هذا السياق سعى الفلاح لإيجاد الحلول والطرق المناسبة للتصدي لهذه الآفات والتخلص من تبعاتها، وتضافرت جهود الدولة والفقهاء لإنقاذ الفلاحين والتخفيف عنهم والتقليل من الأعباء المالية الناجمة عن ذلك، ونسعى في هذا الموضوع لتسليط الضوء على هذه المسألة الهامة في تاريخ الفلاحة بالمغرب الأوسط. ومن هنا نتساءل: ما هي الأخطار والآفات التي واجهت الفلاحة؟ وما هي الحسائر والأضرار الناجمة عنها؟ وفيما تتمثل الإجراءات التي اتخذت لعلاجها؟

### 1. الأخطار التي واجهت الفلاحة :

تعتبر الصراعات السياسية من أبرز المخاطر التي واجهت مصير الفلاحة، ففي أغلب الأحيان تراجعت بسبب تدهور الوضع الأمني ووقوع ردة فعل انتقامية، فقد أفاد القاضي النعمان بتعرض كل من خالف العبيديين لسياسة عقابية<sup>(1)</sup>، وأجاز سلب ونهب وحرق مزارعهم<sup>(2)</sup>، وذكر الدرجيني خراب الفلاحة بتاهرت وتهجير سكانها على يد العبيديين<sup>(3)</sup>، وهذا كان مصير مدن أخرى كمدينة غديروان<sup>(4)</sup>، ونامدفسوس، وشرشال<sup>(5)</sup>.

وكان الخراب والفساد الذي لحق بالفلاحة، قد تعاقب واستمر في سياق سياسة عقابية شهدها المغرب الأوسط، فمثلا مخلد بن كيداد المعروف بصاحب الحمار، اعتمد سياسة الأرض المحروقة ضد خصومه والبلاد التي أجاز بها، فقد أشار القاضي النعمان إلى أحد الفلاحين الذي تضررت فلاحته، وسلبت ماشيته وسي أهل بيته وأخذوا عبيده<sup>(6)</sup>، وفي سنة 363 هـ، تعرضت تاهرت للخراب والقتل وفساد الزراعة وسلب الماشية على يدي الدولة الزيرية<sup>(7)</sup>، وهذا ما وقع لمدينة ميله سنة 378 هـ، من خراب وفساد وتهجير سكانها إلى مدينة باغاية، وفي نفس السنة شهدت تاهرت نفس المصير، ولم تكن طبنة وباغاية أفضل حالا منها حيث تعرضتا لسياسة تأديبية قامت على حرق المزارع والبساتين<sup>(8)</sup>، وأشار ابن

(1) القاضي النعمان، المجالس والمسائرات، المصدر السابق، ج 6، ص 170.

(2) المصدر نفسه، ج 24، ص 493، 494.

(3) الدرجيني، المصدر السابق، ج 1، ص 94.

(4) ابن حماد، المصدر السابق، ص 73.

(5) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 76، 77.

(6) القاضي النعمان، المجالس والمسائرات، المصدر السابق، ج 15، ص 337.

(7) ابن أبي دينار، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، ط 1، مطبعة الدولة التونسية، تونس، 1869، ص 74.

(8) ابن عذاري المراكشي، المصدر والجزء السابقان، ص 243، 244، 250.

عذاري للفساد الذي أصاب الفلاحة بالمسيلة، حين قال: "... أضرمو النار في الأبنية والبيوت والزروب ..."<sup>(1)</sup>.

أفاد البكري بخراب مدينة وهران، والمخاطر التي تعاقبت عليها سنتي: 297 هـ و343 هـ<sup>(2)</sup>، وشهدت مدينة وارجلان سنة 526 هـ، أعمال تخريبية تسببت في تراجع الفلاحة وتدهورها<sup>(3)</sup>، ولم تكن ظاهرة اللصوصية أقل خطورة، فقد ورد عند أفلح بن عبد الوهاب في إحدى النوازل مسألة تتعلق بسرقة المطامر مما خلق مشاكل للفلاحين<sup>(4)</sup>، وأفاد الشماخي بتدهور الوضع الأمني في المنطقة الممتدة من وارجلان إلى نفاوة بسبب انتشار ظاهرة السطو واللصوصية<sup>(5)</sup>، وكان وفود القبائل العربية إلى المغرب الأوسط قد ضاعف من خطورة هذه الظاهرة وشكل سبباً مباشراً لتدهور أحوال الفلاحة، وأدى إلى تعطيلها في مناطق عدة، بسبب انعدام الأمن وعدم قدرة الفلاحين على مواصلة نشاطهم الزراعي والرعي، فقد ذكر الإدريسي أن غارات القبائل العربية امتدت إلى غاية جبال الباب جنوب مدينة بجاية<sup>(6)</sup>.

والجدير بالذكر أن الجوائح كانت تشكل تحدياً للفلاحين، وقد اتفق الفقهاء على تحديد مفهوم الجائحة واعتبروها كل ما لا يمكن الاحتراز منه، الذي يؤدي إلى إلحاق الضرر بالإنتاج كالمطر، والجليد، والبرد، والدود، والعفن، والرياح، والطير، والجراد وغيرها، ويربطها الفقهاء في أغلب الأحيان بما يقع من الطبيعة، إلا أنهم أجازوا في الجائحة الأضرار الناجمة عن حركة الجيوش واللصوص على شرط أن تزيد الخسائر على الثلث من محصول الثمار<sup>(7)</sup>، وجاء تحديد الجائحة عند أبي إسحاق الغرناطي على النحو التالي: " معرفة شهادته بالقائم والموضع المجاح، وتحديدته، وتسمية الجائحة، ما كان أمراً غالباً لا يمكن دفعه، ولا يقدر على الاحتراز منه، كالريح، والمطر، والبرد، والجراد، والجليد، والطير، والدود، والعفن، والتثرية، والنار، واختلف في الجيش والسارق، وتسمية قدر ما أذهبت، وأن تكون الثلث فأزيد ..."<sup>(8)</sup>. وحسب فقهاء المالكية فإن تحديد الجائحة يختلف حسب نوع المنتج الزراعي المحتاح، فمثلاً حددت الجائحة في الثمار بمقدار الثلث فما فوق، أما البقول فالجائحة جائزة في قليلها وكثيرها<sup>(9)</sup>، وقد تضمنت المصادر الفقهية مسائل تتعلق بالجائحة وما خلفته من مشاكل كثيرة لدى الفلاحين، ففي إحدى النوازل جاء فيها

<sup>(1)</sup> ابن عذاري المراكشي، المصدر والجزء السابقان، ص 268.

<sup>(2)</sup> البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 252، 253.

<sup>(3)</sup> الدرجمي، المصدر السابق، ج 2، ص 494.

<sup>(4)</sup> أفلح بن عبد الوهاب، المصدر السابق، ص 16، 41.

<sup>(5)</sup> الشماخي، المصدر والجزء السابقان، ص 547، 649.

<sup>(6)</sup> الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 262.

<sup>(7)</sup> الحسن بولقطيب، جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين، منشورات الزمن، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2002، ص 25، 26.

<sup>(8)</sup> القاضي أبو إسحاق الغرناطي، المصدر السابق، ص 33.

<sup>(9)</sup> القاضي أبو الوليد سليمان الباجي، المصدر السابق، ص 226، 227.



: " السؤال الثاني والعشرون في الزرع إذا أصابه الصّر وهو ربيع، ثم أصابه القحط. هل يلتزم الزارع الكراء؟" (1).

وذكر الشماحي سقوط ثمار شجر الكرم في أحد البساتين بسبب قلة المطر، وأفاد بتواتر الجفاف والقحط على وارجلان وسوف خلال القرن الثالث الهجري، وما خلفه من خسائر جسيمة لحقت بالفلاحة وتضرر الناس بسببها (2)، ويظهر جليا خطورة مناخ المغرب الأوسط ووقوع الجوائح، من خلال ما ذكره ابن حماد في سياق حديثه عن حركة إسماعيل المنصور الفاطمي من وقوع ثلج عظيم ومطر كثير كاد أن يهلك الجميع (3)، وقد أعطى السّلاوي صورة واضحة عن الأضرار والأخطار التي أحدثت بالفلاحة وحتى الناس والحيوانات فكانت معضلة واجهت الجميع، حين قال: "... وفي سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة نزل برد عظيم الواحدة منه تزن رطلا وأكثر قتل الطير والوحش والبهائم وكثيرا من الناس وكسر الأشجار وأفسد الثمار، كان ذلك بأثر قحط شديد وغلاء عام، وفي سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة نزل أيضا برد كثير لم يعهد مثله كثرة قتل المواشي وأفسد الثمار وجاءت السيول العظيمة بجميع بلاد المغرب" (4).

وتحدر الإشارة إلى أن الجوائح كانت تعم بلاد المغرب، ولم تقتصر على إقليم بعينه، حيث شهد المغرب الأوسط سنة 379 هـ، جائحة عمّت جميع بلاد المغرب، تسببت في خسائر أصابت الزراعة، ووقعت المجاعة وطال أمدّها لأكثر من ثلاث سنين (5)، وأفاد البكري بخطورة الفيضانات، وقد ذكر أن فيضان نهر سيرات أتلف المزارع والبساتين على امتداد السهل الذي يتجاوز أربعين ميلا، وتسبب في هجرة سكان تلك المنطقة (6)، وكان ابن عذارى أكثر وضوحا في وصفه لتردي أحوال الفلاحة بتلمسان ووقوع المجاعة سنة 512 هـ، حين قال: " وكان في هذه السنة غلاء عظيم، ووباء، وبلغ رُبع الدقيق بتلمسان عشرين درهما" (7).

والجدير بالذكر أن الجراد كان الأكثر فتكا بالفلاحة، وغالبا ما تزامن القحط والجفاف مع غزو الجراد، مما نجم عنه كارثة إنسانية بسبب تدهور الزراعة وقلة الأقات ووقوع المجاعة، فقد أفاد القاضي النعمان أن الجراد والجفاف سادا جميع بلدان بلاد المغرب فأهلك الزرع والضرع، ومات الكثير من الناس بسبب ذلك (1)، وقد أمعن ديونسيوس التلمحري (ت 231 هـ / 845 م)، في وصف الجراد وذكر خطره

(1) ابن رشد الجدي، فتاوى ابن رشد، المصدر السابق، ج 2، ص 1284.

(2) الشماحي، المصدر والجزء السابقان، ص 336، 544، 545، 736، 738.

(3) ابن حماد، المصدر السابق، ص 69.

(4) السّلاوي، المرجع والمجلد السابقان، ص 153.

(5) مؤلف مجهول، تاريخ الأندلس، المصدر السابق، ص 222، 223.

(6) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 252.

(7) ابن عذارى المراكشي، المصدر والجزء السابقان، ص 307.

(1) القاضي النعمان، المجالس والمسائرات، المصدر السابق، ج 22، ص 470.

وضرره على الفلاحة والناس، حين قال: "هي جرادة مزودة بأرجل وليس لها أجنحة للطيران أو التنقل، ولكن ضررها أكثر ايداء وأفضع وقعا من مقارع الغضب، لقد قيل عن الأرق لو سقط على هري قمح سيقضي عليه..."<sup>(2)</sup>.

قد أشار الدينوري إلى خطورة الجراد وشدد على ضرورة منع وقوعه، وقد ذكر أن لعبه كالسم إذا سقط على شيء من شجر أو زرع أو ثمار أحرقه<sup>(3)</sup>، وحين يبلغ الجراد طور اليرقة من مراحل نموه يكون أكثر خطرا على المحاصيل الزراعية والشجر<sup>(4)</sup>، ففي سنتي 361 هـ و377 هـ، شهدت جميع بلاد المغرب بما فيها المغرب الأوسط غزو الجراد الذي يرجح أنه أتى على الزرع والثمار، وأدى إلى ضرر الزراعة وفسادها وتسبب في انتشار المجاعة<sup>(5)</sup>.

ولابد من التأكيد على أثر الوباء والطاعون على الفلاحة، حيث مات الكثير من الفلاحين بسبب الأوبئة وانتشار الأمراض الفتاكة، فقد أفاد ديونسيوس بقوة فتك وباء الطاعون بالناس الذي ساد جميع بلدان العالم سنة 131 هـ<sup>(6)</sup>، ولم يفرق هذا الوباء بين البشر والحيوانات فكان تدميره واضحا للفلاحة، حيث لم يقتصر الأمر على موت الفلاحين وهجرة من بقي منهم على قيد الحياة، بل تسبب في موت الماشية والدواب، وكانت الأضرار والخسائر عظيمة أدت لتراجع الفلاحة، وذكر ديونسيوس وباء سنة 147 هـ، الذي انتشر في جميع أرجاء العالم، بقوله: "... إن الخيل والبغال والحمير كانت غالبيتها قد نفقت، وقد انتشر هذا الوباء في كل المناطق وكل ممالك الأرض ... فقد كنس هذا الوباء العالم كما تكنس المكنسة المنزل"<sup>(7)</sup>.

وقد عان المغرب الأوسط وجميع بلاد المغرب من تعاقب الأوبئة وما خلفته من خسائر لا تحصى سنوات: 307 هـ، 373 هـ<sup>(8)</sup>، 379 هـ، وكان أخطرها جميعا الوباء العظيم الذي وقع سنة 344 هـ، لكثرة ما خلفه من كساد في الزراعة، وموت في الناس والحيوانات على حد سواء<sup>(9)</sup>، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل تواصل وقوع الأوبئة، وقد عان الناس من الطاعون الذي انتقل سنة 571 هـ من المغرب الأقصى إلى المغرب الأوسط، وانتشر في الحواضر والبوداي، ويرجح أن تعاقب الأوبئة بالمغرب الأوسط أدى

<sup>(2)</sup> ديونسيوس التلمحري، تاريخ الأزمان، ترجمة شادية توفيق حافظ، مراجعو محمد السباعي، ط 1، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2008، ص 79، 80.

<sup>(3)</sup> الدينوري عبد الله بن مسلم بن قتيبة، المعاني الكبير، المصدر والمجلد السابقان، ص 11.

<sup>(4)</sup> إبراهيم بن محمد حمدي: "الجراد (وما يعلم جنود ربك إلا هو)"، دورية الحياة، العدد 8، نوفمبر 2004، غرداية، ص 237.

<sup>(5)</sup> السلاوي، المرجع والمجلد السابقان، ص 161.

<sup>(6)</sup> ديونسيوس، المصدر السابق، ص 60.

<sup>(7)</sup> المصدر نفسه، ص 96.

<sup>(8)</sup> مؤلف مجهول، تاريخ الأندلس، المصدر السابق، ص 203، 222.

<sup>(9)</sup> السلاوي، المرجع والمجلد السابقان، ص 153، 161.

إلى اضطراب في القدرة الإنتاجية بسبب موت الكثير من المزارعين والرعاة، وفرار البعض الآخر إلى مناطق لم يصلها الوباء، فكانت نكسة على الفلاحة بوجه عام<sup>(1)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى خطورة الزلازل التي تدمر البنية التحتية للمنشآت المائية، وتخلق مشاكل عديدة للفلاحة، ففي سنة 245 هـ، ضرب زلزال خلّف دماراً عظيماً شمل القناطر وغيرها<sup>(2)</sup>، وقد تكرر وقوعه في سنة 267 هـ<sup>(3)</sup>، كما أشار أبو زكرياء يحيى الوريحاني في ارجمة أحد أعلام القرن الرابع الهجري إلى وقوع الزلازل وما خلفته من اضطراب في أحوال الناس<sup>(4)</sup>، وفي سنة 504 هـ وقعت سلسلة من الزلازل في شهر شوال<sup>(5)</sup>، كما شهد المغرب الأوسط كثرة الزوابع الرملية، فقد تضمنت بعض الروايات إشارات عن خطورتها على رعي الماشية، وكثيراً ما كان يفقد الرعاة بعض رؤوس الماشية بسببها<sup>(6)</sup>، وفي سنتي 307 هـ، 342 هـ، وقعت ريح سوداء شديدة القوة قلعت الشجر ودمرت المباني<sup>(7)</sup>.

ولابد من الإشارة إلى ما ذكره الفرستائي في الكثير من المسائل إلى خطر الوحوش والخنازير وأنواع الهوام والطيور والفئران على الفلاحة بشكل عام<sup>(8)</sup>، وأفاد الجاحظ بخطورة الخنازير التي يفوق ضررها الحيوانات المفترسة وما تتسبب به من خراب المزارع والضياع<sup>(9)</sup>، كما أن الحيات تلحق الفساد بالثمار وبعض المنتجات الفلاحية كالبطيخ، واللفاح، والخرف، والخردل وغيرها، وتشكل خطراً على الفلاحين الذين بذلوا جهوداً معتبرة للحرز منها أو القضاء عليها<sup>(10)</sup>، والجدير بالذكر الضرر الذي تلحقه الغربان بالثمار خاصة التمر<sup>(11)</sup>، وفتك الأسود والذئب بالماشية، والثعالب وابن آوى بالدجاج<sup>(12)</sup>، وخطر الحيوانات المفترسة على الدواب<sup>(13)</sup>، ولهذا فإن الكتب الفقهية المالكية والإباضية تضمنت مسائل تتعلق

(1) الحسين بولقطيب، المرجع السابق، ص 53.

(2) ابن الجوزي أبو الفتوح، مختصر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق أحمد جمعة، ط 1، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، 2011، ص 235.

(3) مؤلف مجهول، تاريخ الأندلس، المصدر السابق، ص 193.

(4) أبو زكرياء يحيى الوريحاني، المصدر السابق، ص 174.

(5) ابن عذارى المراكشي، المصدر والجزء السابقان، ص 305.

(6) أبو زكرياء يحيى الوريحاني، المصدر السابق، ص 178.

(7) السّلاوي، المرجع والمجلد السابقان، ص 152.

(8) الفرستائي، المصدر السابق، ج 4، ص 271.

(9) الجاحظ، كتاب الحيوان، المصدر السابق، ج 4 ص 49.

(10) نفس المصدر والجزء، ص 110، 267.

(11) الجاحظ، الحيوان، المصدر السابق، ج 3، ص 453، 454، 455، 462.

(12) المصدر نفسه، ج 6، ص 376، 377.

(13) المصدر نفسه، ج 2، ص 125.

بالضرر الذي لحقته الوحوش بالماشية وآثارها المترتبة على الفلاحين<sup>(1)</sup>، كما أن بعض أنواع الحشرات تقتل البعير ومنها حشرة تعرف بالنَّير<sup>(2)</sup>.

وأشارت العديد من الروايات إلى خطر الحيات والأفاعي بورجلان<sup>(3)</sup>، التي كانت تنتشر إلى جانب العقارب في أنحاء كثيرة من المغرب الأوسط، وقد أفاد الإدريسي بوجود عقارب صفراء اللون يجبل ميسون المطل على بجاية، إلا أن أخطر العقارب سوداء اللون التي كانت تنتشر بقلعة بني حماد وضواحيها<sup>(4)</sup>، وأفاد الشماخي بكثرة الأضرار التي لحقت بالبساتين والضياع بتاهرت بسبب الخنازير وبعض أنواع البعوض، وأشار إلى موت الإبل بسبب آفات وأمراض أصابها، وتزايد خطر الضباع التي قتلت الكثير من الدواب خاصة الحمير<sup>(5)</sup>، وحذر الفضل بن الحواري من خطر الكلب العقور<sup>(6)</sup>.

وورد عند الدرجيني في إحدى تراجم القرن الثالث الهجري، تعرض البساتين لخطر الذئب<sup>(7)</sup>، التي لم تهدد الماشية فقط، بل حتى البساتين والضياع، وتضمنت إحدى النوازل بعض الأمراض والآفات التي أصابت الثمار كالعفن في الجوز والنانج، والمرارة في القثاء، والسوس في الخشب<sup>(8)</sup>، كما أشارت بعض المصادر إلى مرض الدَّمان الذي يصيب التمر فيسودُّ بسببه<sup>(9)</sup>، وداء الزَّلَق يصيب الدواب فيعجزها<sup>(10)</sup>، وقد أسعفتنا النوازل بمعلومات هامة عن أمراض وآفات خطيرة أصابت الماشية والدواب وغالبا ما هلكت بسببها، فمثلا من العيوب والأمراض التي أصابت الدواب داء الانتشار، الذي ينتفخ بسببه عصب الدَّابة، وداء الزوائد المتولد عن مرض النقرس، وداء الشطي الذي يصيب ذراع الدَّابة، وداء الجرد الذي يصيب العرقوب، وداء الرخس الذي يصيب الحوافر، إضافة إلى أمراض أخرى كالارتعاش، والنملة، والريدة، والرهبسة، والشبكة، والقلق، والريض، والجعر وغيرها<sup>(11)</sup>، ومن الآفات التي أصابت الغنم نذكر الجدرى والعجف<sup>(12)</sup>.

(1) ابن رشد، التبيان، المصدر السابق، ج 9، ص 398، 399؛ فقه الربيع بن حبيب، المصدر السابق، ص 163.

(2) الجاحظ، الحيوان، المصدر السابق، ج 3، ص 309.

(3) الشماخي، المصدر والجزء السابقان، ص 728.

(4) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 255، 259.

(5) الشماخي، المصدر والجزء السابقان، ص 265، 266، 456، 457، 610.

(6) الفضل بن الحواري، المصدر السابق، ص 195.

(7) الدرجيني، المصدر السابق، ج 2، ص 305.

(8) أبو الإصبع عيسى، المصدر السابق، ص 354.

(9) السجستاني، المصدر السابق، ص 74.

(10) الفراهدي، المصدر والجزء السابقان، ص 90.

(11) القاضي أبو الوليد سليمان الباجي، المصدر السابق، ص 221.

(12) أبو الإصبع عيسى، المصدر السابق، ص 353، 355.

والجدير بالذكر أن من الأمراض والعيوب التي أصابت الغنم خروج اللبن ممزوجا بالدم، إذا غلظ الضرع أو أصيبت الشاة بالبرد، ويقل لبنها بسبب انصباب ضرعها أو كثر لحمه أو كان الضرع ضيقا، وتضعف الشاة وتنكسر إذا تتابع حملها مرتين في السنة، ومن الأمراض الشائعة التي أصابت الغنم وأدت في أغلب الأحيان إلى هلاكها نذكر منها مرض النحطة، وهو سُعال يصيب الشاة ويؤدي أحيانا لموتها، وداء التُقاز من أخطر الأمراض التي تصيب الشاة فتقتلها، وداء السُواد الذي يسود منه لحم الشاة، وداء الكُباد الذي يصيب الكبد، وداء السُّلاق الذي يلحق الضرر بلسان الشاة فيمنعها من الأكل، وداء النَّجْر الذي يدفع الغنم لكثرة شرب الماء فتضعف بسبب ذلك، وداء الرِّعام يتسبب في سيلان أنف الشاة، وداء النُّفاس يقتل الغنم، وداء التُّول يصيب الغنم بالجنون، وداء التُّقرة وهي قرحة تصيب جوف الشاة فتقتلها<sup>(1)</sup>.

ولابد من الإشارة إلى الأمراض والآفات التي أصابت الإبل، ومنها داء العنظ الذي يصيب بطون الإبل<sup>(2)</sup>، وداء العُدَّة إذا أصابها قتلها، وداء الحرب، والسُّعال، والثَّر، والطنبي الذي يصيب الرئة، وداء الطَّحل الذي يصيب الطَّحال، وداء الحُمى التي تدفع الإبل إلى الاكثار من شرب الماء فتنهزل وتضعف، وداء الربو، وداء الهيام، وداء الحقللة يصيبها في بطونها حين تأكل نبات الرِّمث، وداء الصَّاد وهو ورم يصيب رؤوس الإبل وأنوفها، وداء الرَّجَز الذي يصيب فخذ الإبل فتترجف وترتعد، وداء الخفج، وداء القرع وهو حب أو بشر يصيب قوائم وعنق الإبل، وداء الرِّكب يصيب الركبتين فتصير إحداها أكبر من الأخرى، كما تتعرض الناقة عند الولادة لخطر خروج رحمها<sup>(3)</sup>.

علاوة على ذلك، تعرضت الناقة للكثير من الأمراض، فمثلا داء القلاب الذي يصيب قلوبها ويتسبب في موتها، والأورام التي تظهر في ضرعها فتسبب في تلوث ألبانها، حيث يخرج اللبن ممزوجا مع الدم، إلى جانب ورم يعرف بالرَّذَد ينجم بسبب قعودها على أرض بها ندى، وداء الصَّب يصيب ابطنها، وداء السعف يصيب فم الناقة وأنفها ويتسبب في سقوط شعرها، وداء الهدل يتسبب في استرخائها، ولم يكن داء الأحباب أقل خطورة منه حيث تقعد بسببه فلا تبرح مكانها وأحيانا يؤدي لموتها، كما يصيبها الرِّكام الذي يعرف بداء الخنان، والخشونة في الصدر تعرف بالبجاح، وداء الناكث أن يبتعد المرفق عن موضعه فيؤدي إلى خرق جنب الناقة ويتسبب لها في أضرار بالغة الخطورة، كما أن داء السِّرر خطير يصيب سرتها مما يؤدي إلى وقوع آلام وأوجاع تعاني منها الناقة، إلى جانب داء الفتق الذي يظهر عندها بين

(1) الأَصمعي، المصدر السابق، ص 48، 70، 72، 77، 78، 79، 80.

(2) الأَصمعي، النبات والشجر، جمع ونشر أوغست هفتر، المطبعة الكاثوليكية للأباء اليسوعيين، بيروت، 1898، ص 25.

(3) الأَصمعي، كتاب الإبل، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط 1، دار البشائر، دمشق، سوريا، 2003، ص 128 . 136.

الضرع والسرة فيلحق الضرر بسنمها وقد يؤدي إلى موتها، كما يهددها مرض يعرف بالعضد يصيب أعضائها، وداء يصيب أعناقها يعرف بالكزاز بسبب الذباب الذي يقع عليها<sup>(1)</sup>.

للأسف لم تسعنا المصادر بمعلومات وافية عن مختلف الأمراض والآفات التي أصابت الماشية والدواب باستثناء بعض الإشارات التي توحى بوقوع هذه الأمراض، لكن دون ذكرها أو إعطاء تفاصيل لأعراض دائها، فمثلا أشار الشماخي في إحدى التراجم إلى موت مجموعة من الإبل في يوم واحد بسبب مرض أصابها،<sup>(2)</sup> وأفاد بوقوع الموت في مجموعة كبيرة من الخيل للأعراب ما بين وارجلان وأريغ، وحسب اعتقاده أن سبب موتها يعود إلى كرامات أحد المشايخ، لكن في الحقيقة أن علة قد أصابتها جميعا أدت إلى موتها<sup>(3)</sup>.

ولم تكن العلاقة بين المزارعين والرعاة دوما جيدة خاصة أوقات وقوع الجوائح، وكان لهذه النزاعات الواقعة بين الطرفين تأثير واضح على الفلاحة، وشكلت القبائل الرعوية خطرا على الأراضي الزراعية خاصة فترات الجفاف وتراجع المراعي الخصبة، فقد أثبتت الدراسات التاريخية الأضرار البالغة التي تعرضت لها الفلاحة بسبب اضطراب العلاقة بين المزارعين والرعاة<sup>(4)</sup>، وقد تضمنت المصادر الفقهية إشارات على توتر العلاقة بين أصحاب الأرض وبين أصحاب المواشي والدواب، فقد ورد عند إمام الإباضية الربيع بن حبيب خطر الدواب على الزرع، الذي غالبا ما تسببت في إتلافه، ونظرا للأضرار البالغة التي تلحقها الدواب بالزرع، وصل الحد إلى الإفتاء بقتلها في الليل إذا لزم الأمر<sup>(5)</sup>، وفي إحدى النوازل التي طرحت على الفقيه ابن رشد الجدد، جاء فيها: "وسئل عمّا أفسدت المواشي بالليل والنهار من الحوائط التي يجرسها أهلها بالليل أو قد عطلوها لا تحرس. أذلك عندك سواء."<sup>(6)</sup>

لم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل تعرضت الفلاحة لصعوبات أخرى، فقد أفادت المصادر الفقهية بوقوع نزاع ومشاكل بين ملاك الماشية والرعاة بسبب تناقص عدد رؤوس الماشية وانعدام الثقة بين الطرفين<sup>(7)</sup>، وقد جاء في إحدى النوازل: "وسئل بعض أهل العلم عن أهل قرية يضمون مواشيهم فيحرزونها بالدولة، يجرز جميع المواشي كل واحد منهم يومه فوجب الحرز على أحدهم يوما فأكرى رجلا حرز عنه المواشي في اليوم الذي كان يجب عليه فيه الدولة، فضاغ من الماشية شاة. هل يجب الضمان على

(1) سعيد بنحمادة: "البيطرة والبيزة بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط"، مجلة دراسات تاريخية، العدد 1، 2013، ص102، 203

(2) الشماخي، المصدر والجزء السابقان، ص 454.

(3) نفس المصدر والجزء، ص 626.

(4) ألبرت حوراني، المرجع والجزء السابقان، ص 146.

(5) فقه الإمام الربيع بن حبيب، المصدر السابق، ص 157.

(6) ابن رشد الجدد، البيان والتحصيل، المصدر السابق، ج 9، ص 210.

(7) ابن رشد الجدد، فتاوى ابن رشد، المصدر السابق، ج 2، ص 1304.

المكري الذس قد كانت وجبت عليه الدولة وأكرى غيره، أم لا؟<sup>(1)</sup>، وسئل الفقيه محمد بن سحنون: "فما التفريط الذي يغرم به الراعي ما هلك من غنم الرعاية؟"<sup>(2)</sup>. ولم يقتصر النزاع بين أرباب الأرض وأصحاب المواشي، والخلاف الذي كان يقع بين ملاك الماشية والرعاة، بل شمل أيضا تربية النحل، حيث كان يقع النزاع بين المربين، ففي إحدى النوازل سئل الفقيه محمد بن سحنون: "فما ترى في نحل خرج من جبح ودخل في جبح آخر. لمن تراه؟"<sup>(3)</sup>.

في الأخير نقول أن الفلاحة واجهت مشاكل ومخاطر جسيمة، كان لها الأثر الخطير على الإنتاج الزراعي والحيواني، فالاضطرابات السياسية والتدهور الأمني وتعاقب الجوائح وتفشي الأوبئة والأمراض والآفات أدى إلى تراجع الفلاحة، وتسبب في خسائر فادحة، كان لها انعكاسات خطيرة على الاقتصاد والمجتمع في المغرب الأوسط.

## 2. الإجراءات التي اتخذت لعلاج المشاكل التي واجهت الفلاحة:

تعتبر الفلاحة أحد أهم موارد معيشة الناس، بما تقدمه من منتجات زراعية وحيوانية، وقد تضمنت مختلف المصادر أخباراً عن المجاعات وما نجم عنها من كثرة الموت، وفي أغلب الأحيان ارتبطت هذه المجاعات بالجوائح، والآفات، والأمراض المختلفة التي أصابت الفلاحة، ولهذا سعى الفلاح دوما لإيجاد الحلول والعلاج لتلك الأخطار والمشاكل، ومن هنا نتساءل: ما هي الحلول والإجراءات التي اتخذت لإنقاذ الإنتاج الزراعي؟ وما حقيقة لجوء الفلاح إلى استخدام الطلاسم لمواجهة الجوائح والآفات التي هددت الفلاحة؟

أسعفتنا المصادر بمعلومات هامة عن الطرق والأساليب التي استخدمت من قبل الفلاحين للحد من الأخطار والآفات والأمراض التي شكلت حاجزاً أمام تحسن أحوال الفلاحة، وكان لها الأثر الخطير على الإنتاج الزراعي، وقد سعى القضاة والفقهاء إلى جانب الحكام والولاة لحماية الفلاحين من أضرار الجوائح والمخاطر الطبيعية، والتضامن معهم لدواعي شرعية وإنسانية، فقد أفاد عبد الواحد المراكشي بمجموعة من الوثائق عقدت لحفظ مصالح الفلاحين بما تمليه القوانين الشرعية، وجاء في إحداها تحمل عنوان "وثيقة في جائحة المطر"، ما يلي: "يشهد من يتسمى في هذا الكتب من الشهداء أنهم يعرفون فلان بن فلان مكتري الأرض المحبسة بقرية كذا من إقليم كذا بعينه واسمه قد زرع ورقة الأرض المذكورة في زراعة سنة كذا جمعا ويعرفون المطر قد ألح وتوالى في إبان الزراعة المذكورة حتى أفسد جميع زرعه في الأرض المذكورة وأبطله ولم يقطع المطر حتى خرج إبان الزراعة المذكورة، شهد بذلك من عرفه على ما ذكر في هذا الكتب ضمن

(1) القاضي أبو المطرف، المصدر السابق، ص 261.

(2) محمد بن سحنون، المصدر السابق، ص 292.

(3) المصدر نفسه، ص 287.

بحوز الورقة المذكورة بالوقوف إليها إن شاء الله، وكان عقدهم لشهادتهم بذلك في شهر كذا من سنة كذا"<sup>(1)</sup>.

وتعد الجائحة أكبر تحدي واجه الفلاحين والدولة على حد سواء، ونظرا للأضرار البالغة التي تلحقها بالإنتاج والخسائر الفادحة الناجمة عن ذلك، التي تدفع أحيانا الفلاح لتترك ممارسة الفلاحة وهجرة الأرض لعدم قدرته المادية على خدمتها، سعت السلطة وقضاتها إلى تقديم يد المساعدة لإنقاذ الفلاحة، والحفاظ على ديمومة النشاط الزراعي، والوثائق التي بين أيدينا توضح المساعدة المقدمة للفلاحين المتضررين، لكن يبدو أن الكثير من المزارعين أرادوا الاحتيال للحصول على هذه المساعدات، فكان على القضاة التدقيق في الشهود والمكان والتاريخ، وقد جاء في وثيقة أخرى حملت عنوان " وثيقة في جائحة القحط "، ما يلي: " تعقد مثل صدر الوثيقة المتقدمة سواء ونقول : ويعرفون القحط قد أبطل عليه جميع زرعه أو كذا وكذا منه على التقدير الذي لا يشكون فيه أو جميعه حاشى التافه اليسير الذي لا كبير قدر له ثم تقول شهد على ذلك كله من عرفه على ما ذكر في هذا الكتب ممن يحوز الورقة المذكورة بالوقوف إليها والتعيين لها إن شاء الله، ثم تكمل الوثيقة على ما عليه التي قبلها إلى التاريخ، فإن عقدت على أن القحط أبطل الكل سقطت القبالة كلها عن الزارع وإن ثبت أنه أبطل عليه قدرا معلوما سقط عنه بحساب ذلك، وإن ثبت أنه أبطل الجميع إلا ما لا قدر له سقط جميع الكراء عنه"<sup>(2)</sup>.

وقد شملت الوثائق مختلف المنتجات الزراعية ولم تستثن أي نوع منها، ومن بين هذه الوثائق ما شمل جائحة أصابت الفصيل وأتت على الفدان أو ألحقت الضرر بالثمار، ومنها ما تعلق بجائحة في الفجل وأخرى في ورق التوت، وجائحة أصابت البقول، وأخرى نزلت على شجر التين<sup>(3)</sup>، وقد جاء في إحدى هذه الوثائق التي حملت عنوان " وثيقة استرعاء شهادة في جائحة أرض مكترة قحط "، ما يلي: " يشهد من يتسمى في هذا الكتب من الشهداء أنهم يعرفون فلان بن فلان بعينه واسمه وأنه أوقفهم في ربيع سنة كذا إلى الأرض التي في اكتراه أو قبالة بقرية كذا من إقليم كذا ونظروا إلى ورقة زراعة هذا العام مزروعة قمحا وشعيرا على عمارة وقد أضر القحط بزرعها وبطل أكثره باحسا من الغيث وحصور واجتهدوا في تقدير الذهاب من هذا الزرع لهذه الحال بأبلغ اجتهادهم فلم يشكوا أنه ذهب منه العشر أو الربع وتلف تلفا لا ترجى عودته ولا خلفه وإن كان ذهب الأكثر قلت بعد قولك مزروعة قمحا وشعيرا على عمارة قدروا باجتهادهم ما بقي منه فلم يشكوا أن الباقي لا تقوم منه الزريعة أو نصف الزريعة بعد أن تطوفوا على ذلك كله واجتهدوا في حرزه وتقديره واستحفظهم الشهادة..."<sup>(4)</sup>.

(1) عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، المصدر السابق، ص 455.

(2) المصدر نفسه، ص 456.

(3) المصدر نفسه، ص 567 . 572.

(4) عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، المصدر السابق، ص 563.



أفادت هذه الوثائق بالإجراءات القانونية التي اتخذت للحد من الخسائر الناجمة عن الجوائح وفي مقدمتها الجفاف، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل كان خطر الجراد أعظم خاصة حين يتزامن ظهوره مع وقوع القحط، فمن الأساليب التي اعتمدت للقضاء عليه تضامن الفلاحين بتشكيل مجموعات في سياق العمل الجماعي لقتله قبل تفريجه<sup>(1)</sup>، فإن خرج صار يعرف بالجراد الدراج لأنه لا يطير، ويكون أكثر خطراً وضراً على الزرع والشجر في شهر مارس، وكان الفلاح يجمع روث البقر ويقسمه إلى كومات يوزعها على أرضه بعد أن يضيف إليها بعض الجراد الذي تم اصطياده ويضرم النار فيها، فكان للدخان والرائحة المنبعثة من الروث المحترق تأثير بالغ في طرد الجراد<sup>(2)</sup>، وقد اهتمت السلطة الحاكمة على وضع سياسة زراعية تقوم على نحرابة الأخطار التي واجهت الفلاحة، وفي مقدمتها خطر الجراد وما ينجم عنه من أضرار بالغة تصيب الزراعة، فقد أفادت بعض الوثائق بالاهتمام الذي أبدته الدولة المرابطية للقضاء على ظاهرة الجراد التي شكلت تهديدا حقيقيا للإنتاج الزراعي، حيث تضمنت إحداهما أوامر مباشرة من الأمير المرابطي علي بن يوسف بن تاشفين باستخدام كافة الأساليب والطرق لقتل الجراد<sup>(3)</sup>، وقد أشار ابن القطان المراكشي لإصرار الموحدون على مكافحة الجراد لما يشكله من تهديد خطير على الزراعة ومعيشة الناس<sup>(4)</sup>، ولهذا انتهجت الدولة الموحدية سياسة تقوم على تخصيص أقساط من أموال الجباية المفروضة على الفلاحين لدعم المتضررين من جائحة القحط والجراد، وكذلك من الانعكاسات الخطيرة الناجمة عن الأوبئة والطواعين<sup>(5)</sup>.

وقد سعى الفلاح لحماية بساتينه عن طريق تسويرها بجوائظ لمنع الدواب والحيوانات المختلفة من دخولها، فقد أشار الشماخي إلى استعمال الجدران والحظائر حول الجنان والبساتين لدفع الخطر عنها<sup>(6)</sup>، وقد استخدم الحجر والآجر في بناء الحوائظ خلال القرن الخامس الهجري<sup>(7)</sup>، كما أفاد كلا من أبي زكرياء يحيى الورجلاني والدراجيني باستخدام الحبال والخيوط والأوتاد في تسوير البساتين لدفع ضرر البهائم والوحوش<sup>(8)</sup>، كما استعمل جريد النخيل في تشييد جدار يحيط بواحة النخيل لحمايتها من فساد

(1) صالح محمد فياض، المرجع السابق، ص 114.

(2) يوسف نكادي، "أساليب الزراعة والغراسة والتناوب بين الاستغلال والاستراحة في الأندلس خلال القرن الخامس الهجري"، ضمن كتاب الفلاحة والتقنيات الفلاحية في العالم الإسلامي في العصر الوسيط، إشراف حسن حافطي، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، منشورات عكاظ، الدار البيضاء، المغرب، 2011، ص 247.

(3) محمود علي مكّي، وثائق تاريخية جديدة عن عصر المرابطين، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1958، ص 160، 186، 188.

(4) ابن القطان المراكشي، المصدر السابق، ص 242، 250، 252.

(5) الحسين بولقطيب، المرجع السابق، ص 69.

(6) الشماخي، المصدر السابق، ج 2، ص 697.

(7) عز الدين عمر موسى، النشاط الاقتصادي، المرجع السابق، ص 190.

(8) أبو زكرياء يحيى الورجلاني، المصدر السابق، ص 100؛ الدراجيني، المصدر السابق، ج 1، ص 85.

الحيوانات<sup>(1)</sup>، وكان الفلاح ينتهج طريقة مميزة لجمع التمر الذي يسقط وحمائته، وهذا بلف قطعة كتان حول العرجون أو وضع رمال على جوانب النخلة وتحت العراجين مباشرة<sup>(2)</sup>، وقد استخدم نوى التمر كعلف للأغنام والإبل، حيث يقوي الإبل وتصير لها قدرة كبيرة على حمل الأثقال، ويزيد من ألبان الغنم<sup>(3)</sup>.

وقد تنوعت الطرق والأساليب وتعددت في طرد الطيور والحيوانات لإبعاد خطرهما عن الزرع والثمار، فمن الطرق الشائعة كان اللجوء إلى الصفيير والتصفيق وإثارة الأصوات وضرب الطبل لطرد الطيور والدواب والوحوش، إلى جانب استخدامهم المصائد لاصطيادها<sup>(4)</sup>، وفي معظم الأحيان كان الفلاح يلجأ إلى تأجير رجال لحراسة المزارع والبساتين من ضرر الطيور والهوام والخنازير والمواشي والدواب، وبعض الفلاحين كانوا يستخدمون هياكل مصنوعة من أعمدة وعصي يضعون عليها الألبسة والثياب لتبدو كالإنسان فيهاها الطير والحيوان<sup>(5)</sup>، وقد تضمنت المصادر الفقهية معلومات هامة عن تأجير حارز الزرع واستخدام الكلاب لحراسة المزارع والبساتين ورعي الماشية<sup>(6)</sup>.

وتضمنت كتب الفلاحة معلومات هامة عن طرق حماية المزارع والبساتين من الأمراض والآفات، وكيفية الحفاظ على الإنتاج الزراعي من الأضرار الناجمة عن الجوائح والحيوانات، فقد ذكر ابن بصال كيفية دفع خطر الحيوانات كفتران المزارع والديدان، حيث أوصى بتقسيم الأرض إلى أحواض قبل الإقدام على الزراعة بوضع رماد الحمام وتوزيعه على الأرض بسمك إصبع، ثم إضافة الزبل فوق الرماد، وبعد ذلك يتم البذر فيكون الرماد حاجزاً بين الزريعة والنبات وبين الحيوان الذي يخرج من الأرض يريد أكل النبات، وبهذا يكون الرماد وسيلة حماية وحفظ للمنتج الزراعي<sup>(7)</sup>، وذكر ابن العوام طريقة لحماية الفستق من خطر الهوام بلف حبات الفستق بصوف منتفش خلال الليل<sup>(8)</sup>.

وقد دفع التهديد الحقيقي الذي مثلته الوحوش والهوام على حياة الفلاحين من جهة، والضرر الذي ألحقته بالإنتاج الزراعي من جهة أخرى، الفلاح للبحث عن وسائل مجدية في مواجهة هذا الخطر، ولهذا سعى جاهداً للحد من أخطار الحيات حيث لجأ لاستعمال حيوانات تعتبر من ألد أعداء الأفاعي، فقد كان يستخدم القنفذ والنمس، كما كانت تستخدم بعض النباتات كالزعفران والشيح والسذاب لطرد

(1) السجستاني، المصدر السابق، ص 95.

(2) المصدر نفسه، ص 90.

(3) المصدر نفسه، ص 46.

(4) الجاحظ، الحيوان، المصدر السابق، ج 4، ص 188، 189، 194.

(5) صالح محمد فياض، المرجع السابق، ص 115، 116.

(6) القاضي أبو إسحاق الغرناطي، المصدر السابق، ص 8؛ ابن أبي زيد القيرواني، الرسالة، المصدر السابق، ص 121.

(7) ابن بصال، المصدر السابق، ص 170.

(8) ابن العوام الإشبيلي، المصدر السابق، ص 266.

الثعابين والأفاعي التي تفسد بعض المنتجات الزراعية كالبطيخ واللّفاح والخردل، وتأكّل البيض وفراخ الدجاج<sup>(1)</sup>، كما أنّ شجر الرّمان يطرد الأفاعي بمختلف أنواعها، ولا تستطيع البقاء في بساتين تحوي هذا النوع من الشجر، فهي تعجز عن الاقتراب من دخان خشب شجر الرّمان أو قشورها أو أغصانها<sup>(2)</sup>.

الجدير بالذكر، أنّ الخنازير لا تقل خطورة عما ذكرنا سابقاً، فهي تفسد المزارع والبساتين والضياع، وتقتلع الشجر ويصعب القضاء عليها، وتنتشر بكثرة في الأراضي الزراعية، وكان الفلاحون يشكلون مجموعات تحمل السلاح والآلات لقتل الخنازير وفي أغلب الأحيان بسقط أحد الفلاحين قتيلاً أو جريحاً، ونظراً لصلابة جسم هذا الحيوان، كانوا يستهدفون عينيه لأنهما الموضع الأضعف<sup>(3)</sup>، أما فيما يتعلق بخطور الغراب فكانوا يضعون حرق سود على عراجين التمر، فلا تقرّبها الغربان<sup>(4)</sup>، وكانوا يستخدمون الكلاب لحراسة الماشية والدجاج من الذئاب وابن آوى والثعالب<sup>(5)</sup>.

وقد تضمنت كتب الفلاحة حلولاً للمشاكل التي اعترضت الزراعة، وتعتبر هذه الطرق والأساليب نابعة من تجربة وخبرة الفلاحين، فمثلاً للتخلص من الديدان التي تفتك بالشجر وتفسد الثمار، كان ينقع حنظل مدقوق في ماء، ثم ينقع فيه البذور وقضبان الشجر قبل غرسه، فيسلم من آفة الدود، كما كان يتم تحضير دواء من بول البقر يُرش به الزرع والشجر فلا يمسّه دود، ويدهن الشجر بزيت فيمنع الذباب وغيره من الحشرات من افساد الثمار، ومن بين الوسائل التي كانت تستخدم للتخلص من الفئران والضرر الذي تلحقه بالمنتجات الزراعية، وضع رماد حطب شجر البلوط في البيوت والمخازن أو خلط برادة الحديد بعجين فإن أكلت الفئران منه ماتت في حينها<sup>(6)</sup>.

وكان خصي الدواب شائعاً عند البعض، حيث تشير بعض المصادر إلى أنّ الدواب الخنصيان يتميزون بالقوة والسرعة والقدرة على التحمل<sup>(7)</sup>، ونظراً للفائدة الناجمة عن خصي الدواب والبعير، فقد تناولت بعض المصادر الفقهية هذه المسألة وأجاز الفقهاء خصاء الدواب والماشية<sup>(8)</sup>، وكانت من بين المخاطر التي واجهت الإبل عند الولادة خروج رحمها، لذلك تضمنت بعض المصادر علاجاً لهذه الحالة، فمثلاً كان يُدهن رحمها بمهدف رجوعه إلى موضعه، فإن تم ذلك أحكمت بخيط من ذيلها، ويعالج الورم

(1) الجاحظ، الحيوان، المصدر السابق، ج 4، ص 110، 120، 166، 223.

(2) فاضل السباعي: "فلاحة الرّمان في الأندلس"، مجلة التراث العربي، العدد 37، 38، أكتوبر 1989، جانفي 1990، ص 75.

(3) الجاحظ، الحيوان، المصدر السابق، ج 4، ص 49، 56، 93.

(4) المصدر نفسه، ج 3، ص 455، 456.

(5) المصدر نفسه، ج 6، ص 376، 377.

(6) قسطوس، المصدر السابق، ص 251، 259، 260.

(7) الجاحظ، الحيوان، المصدر السابق، ج 1، ص 178، 181.

(8) ابن أبي زيد القيرواني، الرسالة، المصدر السابق، ص 121.

الذي يصيب أنوفها بالكي فتبرأ منه، أما التقوّب والقرع الذي يصيب الوبر فيعالج بالماء والتراب<sup>(1)</sup>، وقد أشارت بعض المصادر لأحد الأدوية الفعالة في علاج الدواب وحمايتها من خطر الموت الذي يعقب وقوع الجائحة، حيث كانت تسقى من ماء الشعير<sup>(2)</sup>.

الجدير بالملاحظة أن كتب الفلاحة أشارت إلى فعالية وتأثير بعض النباتات واستخدامها في علاج الكثير من الأمراض التي تصيب الدواب والماشية، فمثلا كان نبات إبرنج يستخدم لعلاج الماشية، حيث يعتبر علاجاً فعالاً في قتل الدود الذي يولد في بطن الغنم، كما يؤدي إلى إسهال بطونها، فيخفف عنها أعراض الداء الذي يصيبها<sup>(3)</sup>، وكان يلجأ أرباب الماشية والدواب إلى أدوية نافعة في علاج مختلف الأمراض، وكان الكي من أبرز الطرق لعلاج الداء الذي يصيب مفاصل وقوائم الدواب، أما الخيل التي تعاني من الإصابة في حوافرها فكان يتم تسخين الرمل وفرشه ثم دفع الخيل للمشي عليه ثلاثة أيام، وكانت هذه من الطرق المجربة التي حققت نجاحاً في مجال البيطرة، وقد استخدمت أنواعاً مختلفة من القطران مثل النفط كدواء للتخلص من داء الجرب، وكذلك من أنواع القطران المهل، الذي يميل إلى الصفرة في علاج داء الجرب الذي يصيب الإبل في فصل الشتاء، حيث تُدهن مواضع الإصابة فتبرأ، وهناك طريقة أخرى كانت مستعملة حيث يخلط بعر الإبل ببولها ويضاف إليه زهر بعض النباتات، ويترك الخليط حتى يعقد ثم يستعمل كدهان لمواضع الإصابة بالجرب، وكان داء القيء والسعال الذي يصيب جراء الكلاب يعالج بالكي<sup>(4)</sup>.

علاوة على ذلك، تحدثت المصادر عن أدوية مختلفة في مجال البيطرة، فقد اعتمدت أنواع كثيرة من الطرق لعلاج الأمراض التي أصابت الدواجن، فمثلا كان من بين الأدوية المستعملة لعلاج داء الخناقة والبرد الذي يتسبب في موت الدجاج، استخدم بول الإنسان برشه على مناقيرهن وبنفس الكيفية استخدم الثوم المدقوق، كما كان يُحضّر ماء ينقع فيه نبات الدّهمشث ويسقى به الدجاج، وقد لجأ البيطرة لعلاج داء المغلة الذي يتسبب في آلام وأوجاع تصيب بطن الخيل بسبب أكلها نبات البقل مع التراب، بتحضير دواء يتكون من ورق مدقوق وخل وتراب، حيث يُخلط ويعجن وتطين به بطن الخيل فتبرأ، وكانت حشرة القراد من بين أخطر الحشرات التي تلحق الضرر بالماشية، فاستخدم القطران للقضاء عليها، حيث كانت تطلى بالقطران ويوضع لها كمية قليلة في أنوفها بعد كل سبعة أيام، فيموت ذلك القراد ولا يمسها بعد ذلك<sup>(5)</sup>.

(1) الأصمعي، الإبل، المصدر السابق، ص 54، 135.

(2) ابن كثير، المصدر السابق، ج 6، ص 786.

(3) أبو الخير الإشبيلي، المصدر السابق، ج 1، ص 42، 43.

(4) سعيد بنحمادة، البيطرة والبيزة، المرجع السابق، ص 105.

(5) قسطوس، المصدر السابق، ص 268، 275، 279.

صفوة القول، عان الفلاح كثيرا من الأخطار التي واجهت منتوجه الزراعي، وقد تعددت هذه المخاطر من جوائح وأوبئة وآفات وغيرها، وألحقت أضرارا بالغة بالفلاحة، لهذا سعى الفلاح للبحث عن طرق لحماية المنتجات، وقد استفاد في هذا السياق من معارف أهل الاختصاص، والخبرات الفلاحية المتراكمة عبر الأجيال، وهذا ما وضع تصوراً شاملاً لواقع الفلاحة في المغرب الأوسط.

فيما يتعلق بمسألة الطلسم<sup>(1)</sup>، يسعى الباحث لفهم واقع الفلاحة في ظل مساعي الفلاحين لإيجاد الحلول للمشاكل المحيطة بالزراعة وتربية الماشية في الوقت الذي عجز فيه علم الفلاحة على وضع حد للأخطار التي واجهت العمل الزراعي ووضع طرق وأساليب لمعالجة الأمراض والحد من خطر الجائحة على الإنتاج الزراعي، حيث أن الغموض اكتنف ظاهرة الطلسم، وقد تباينت الآراء حولها، إن كان الطلسم علم أم شعوذة، ومدى تأثيره على المستوى العقلي والعلمي للفلاح، ويبدو أن الكثير من اعتبره علما قائما بذاته، واشتهر به العديد من العلماء<sup>(2)</sup>، وفي هذا السياق قال ابن خلدون: "هذه الصناعة من فروع الطبيعيات، وهي النظر في النبات من حيث تنميته ونشوئه بالسقي والعلاج واستجدادة المنبت وصلاحه وتعاهده بما يصلحه ويتمه من ذلك كله وكان للمتقدمين بها عناية كثيرة، وكان النظر فيها عندهم عاما في النبات من جهة غرسه وتنميته، ومن جهة خواصه وروحانيته ومشاكلتها لروحانيات الكواكب والهيكل المستعمل ذلك كله في باب السحر، فعظمت عنايتهم به لأجل ذلك..."<sup>(3)</sup>. ولقد تعددت آراء الكثير من العلماء حول الطلسم واجتهدوا في دراسته والإلمام بأسراره وتقدير منافعه<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> لقد اتفق جمهور أهل اللغة على أن الطلسم يندرج في باب علم السحر، الذي يراد به تحقيق منافع أو إلحاق الضرر، وقد جاء التعريف اللغوي والاصطلاحي في المعجم المحيط، كالاتي: "طلسم: أطرف وعبس، والساحر وغيره، كتب طلسمًا، والشيء: عمل له طلسمًا، ومن كلام الصوفية: سُرُّ مطلق، وحجاب مطلق. وذات مطلق: غامض. . الطلسم: ( في علم السحر): خطوط وأعداد يزعم كاتبها أنه يربط بها روحانيات الكواكب العلوية والطبائع السفلية لجلب محبوب أو دفع أذى والشائع على الألسنة طلسم كجعفر، ويقال: فكَّ طلسمه أو طلا سمه: وضحه وفسره ( ج طلاس م )". ينظر: شوقي ضيف وآخرون، المعجم الوسيط، ط 4، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 2004، ص 562.

<sup>(2)</sup> اعتبر العديد من أهل العلم أن الطلاس تعد علما قائما بذاته، وقد رأى ابن صاعد الأندلسي (ت 462 هـ / 1080 م)، أن الطلاس من أهم العلوم التي اختصها العلماء بالدراسة منذ القدم، والتي كانت تعد من أجل وأهم العلوم والممارسات الأكثر شيوعا لدى الشعوب والأمم. ينظر: ابن صاعد الأندلسي، المصدر السابق، ص 54.

<sup>(3)</sup> ابن خلدون، المقدمة، المصدر السابق، ص 537.

<sup>(4)</sup> هذا يتفق مع الكثير من العلماء حيث يعتبرها جابر بن حيان (ت 200 هـ / 815 م)، من أجل العلوم التي يحقق بها الإنسان ما لم يستطع تحقيقه باعتماد بعض العلوم الأخرى، ويتحقق فعل الطلسم بأخذ الشرطين، هما: المقابلة أو المماثلة، حيث يستطيع العالم بالطلاسم عن طريق المماثلة من استجلاب أشياء كثيرة يرغب في حضورها صاحب الطلسم. وقد اعتبر مسلمة المجرطي (ت 398 هـ / 1007 م)، أن الطلسم علم غامض، وفي الوقت ذاته علم عملي، كالروح في الجسد، شبهه بعلم الكيمياء لهذا اعتبر علم الطلسم من علوم السحر الذي خفي على الناس أسبابه وأسرارها، وقد اشتهر في بلاد المغرب أبي القاسم أحمد السبتي أواخر القرن السادس الهجري، بوضعه قوانين الطلاس، وتبحر في دراستها حتى نسبت إليه، فكان من صنعه وضع دائرة كبيرة تضم دوائر متوازنة للأفلاك والمكونات والروحانيات والعناصر، بما يحقق استخراج الغيب وتلبية الرغبات ومنها ما يتعلق بالفلاحة كتحسين الإنتاج وجودته، وجلب المطر وإبعاد الآفات والجوائح، وقد قال جابر بن حيان في الطلسم: "... أعني علم الطلسمات والعلم العظيم الكبير، الذي ليس في العلوم كلها مثله ولا أعز منه ولا هو مفهوم ولا معقول، ولا ألف =

ما يثير اهتمام الباحثين علاقة الطلسم بالفلاحة من باب العلم أو الشعوذة، حيث يعتقد الباحث للوهلة الأولى أن هذه الممارسات تندرج ضمن البدع والخرافات، وتدخل في سياق السحر والشعوذة، حيث لا وجود لتطابق بين الفلاحة كعلم يقوم على تجارب ميدانية وخبرة متراكمة بين أجيال متعاقبة، تتوقف على أنواع النباتات وخصائصها وما يوافقها من بيئة طبيعية كالمناخ والتربة، وما تحتاجه من معرفة طرق وأساليب خدمة الأرض والعناية بها، وعلاجها من الآفات وجني المحصول، وحفظ وتخزين المنتجات، وما إلى ذلك، وهذا يدفعنا للتساؤل: ما موقف علماء الفلاحة من توظيف الطلسم في الممارسات الفلاحية؟ ومن خلال الاطلاع على بعض كتب الفلاحة نجد أنها تضمنت جانبين، الأول قائم على التجربة والملاحظة ومعارف عوام الفلاحين، فيظهر للقارئ والمهتم بالفلاحة أنه علم مستقل قائم على منهج علمي بحث، أما الثاني قائم على ما يتعارف عليه بعلم الطلسم وما يعمل به لتحقيق ما لم يستطع الفلاح تحقيقه بالاعتماد على الجانب الأول، حيث يستخدم لحفظ المحصول من الأخطار والآفات قبل الإنتاج وبعد تحصيله وتخزينه من خلال جلب ما يفيد الفلاحة، وإبعاد ما يضرها، فمثلا كتاب الفلاحة النبوية لمؤلفه ابن وحشية ( ت 296 هـ / 908 م)، تضمن العديد من المسائل التي ذكر فيها استخدام الطلسم وأنواع السحر في ممارسة الفلاحة وعلاجها ودفع الآفات عنها، حتى أن مسلمة الجريبي نقل عنه الكثير من هذا الكتاب فيما يتعلق بهذه المسائل<sup>(1)</sup>.

وأفاد قسطوس بطرق متعددة في استخدام الطلسم بما ينفع الفلاحة ويدفع الضرر عنها، فمثلا ذكر إحدى الطلسم لطرد البراغيث وتجنب أخطارها بكتابة الجملة الآتية: "بهمن ماه بهمن رود" أو قوله "أهينا، أهينا هيا، هيا"، وفيما يتعلق بحماية الشجر من الدود، ذكر عمل إحدى الطلسم في كاغد وتعلق على الشجر، فيسلم من الدود ويقيه من الآفات<sup>(2)</sup>، وهذا يدفع الباحث للحيرة والتساؤل. كيف اعتقد علماء الفلاحة بقدره الطلسم على النقع وتأمين الزراعة والماشية من الأضرار الناجمة عن الأمراض والآفات التي تصيبها، وقد وقعوا في تناقض بين العلم العملي القائم على التجربة والملاحظة، وبين ممارسات روحانية

---

=فيه شيء من الكتب، علم استخدام الكواكب العلوية وما فيه وكيف هو ... فاضبط نفسك وعقلك فيما أنا ذكره، وإلا هلكت وضعت ولم تحصل شيئا من أمرك". ينظر: زكي نجيب محمود، جابر بن حيان، دار مصر للطباعة، مصر، 2001، ص 260، 262؛ أبو القاسم الجريبي، غاية التحكيم، قسم المخطوطات، جامعة الملك سعود، رقم 5751، ص 5؛ صديق حسن خان الفونجي، أجد العلوم المسمى المرقوم في بيان أحوال العلوم، ج 2، إعداد عبد الجبار، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1978، ص 311؛ جابر بن حيان، إخراج ما في القوة إلى الفعل، ضمن كتاب مختار رسائل جابر بن حيان، اعتنى بتصحيحها ونشرها بول كراوس، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 2002، ص 47، 48.

(1) ابن خلدون، المقدمة، المصدر السابق، ص 537، 538.

(2) قسطوس، المصدر السابق، ص 258، 259.

لا يتقبلها العقل العلمي، فعلى سبيل المثال ذكر قسطوس طلسم يحمل تعويذة للوقاية من خطر الخنازير ودفن ضررها<sup>(1)</sup>.

في هذا السياق نجد الطغزري الذي يعد من أشهر علماء الفلاحة الذين اشتهروا بوضع قوانين وطرق وأساليب في مجال الزراعة وتربية الحيوانات وحفظ الإنتاج على أسس علمية نابعة من العمل الميداني والخبرة المتراكمة عبر الأجيال، يوصي باستخدام فخار غير مطبوخ مكتوب عليه سورة الذاريات ووضعتها في مخازن ومطامر الحبوب لدفع الأذى عنها وحفظها من التسوس والتلف<sup>(2)</sup>، هذا ما لا يتوافق مع الواقع العلمي الذي يقوم على دراسة الظروف والعوامل التي تسببت في وقوع الضرر لإيجاد طرق علمية عملية قائمة على التجربة يقبلها العقل والعلم، لدفع الضرر وطرده الآفات، فهذا يجعل المتبع لكتب الفلاحة يحكم على أن بعض العلماء المتخصصين قد جمعوا بين العلم والشعوذة، حيث يظن الكثير من المهتمين بالفلاحة أنها من معتقدات عوام الفلاحين، إلا أن في الواقع قد اعتمدها بعض علماء الفلاحة، وأوصوا الفلاحين باستخدامها، ولم يقتصر الأمر على الطلسم بل هناك ممارسات تثير الاهتمام، وتنم على المستوى العقلي للفلاح في هذه الفترة، حيث أشار ابن العوام الإشبيلي إلى طرق غريبة لا يقبلها العلم وهي أقرب للخرافة، تستعمل لنضج الزيتون وحفظه من الآفات وزيادة المنتج، حيث ذكر أنه إذا ملأ رجل أسود يده اليمنى بالزيتون النضج، واستخدم يده اليسرى وحفر في أصل شجرة الزيتون يوم السبت، ودفن فيها حبات الزيتون النضج الذي حمله بيده اليمنى، وأقام على سقيها في أيام معلومة، كثر حملها من الزيتون وسلم من الآفات<sup>(3)</sup>.

وكان ابن العوام الإشبيلي قد أوصى بجمع صوف أحمر مع ريش طائر في خرق وتعليقه على شجر الجوز، فيمنع الثمار من السقوط ويزيد حجمها<sup>(4)</sup>، وما يثير الدهشة أن الطغزري قد ربط حدوث الرعد في أول شهر فيفري بوقوع الفتن وكثرة القتل وارتفاع الأسعار، والعكس إن حدث الرعد في أواخر هذا الشهر يكثر الموت في الماشية، وتقع الزلازل، وتزدهر الفلاحة، أما شهر ماي إذا وقع فيه الرعد قلت الأقوات، وإن حدثت زلازل ماتت العظماء، وإن استوى فيه الهلال كقر الزرع والضرع، أما إذا كان فيه الهلال مائلا شهدت تلك السنة كثرة الموت<sup>(5)</sup>.

ذكرنا اعتقاد علماء الفلاحة بالطلسم والعمل به وتأكيدهم على منافعه، وكان الفلاح بالمغرب الأوسط يلجأ في بعض الأحيان إلى استخدام الطلسم حين يستنزف كافة الطرق العلمية والعملية في أعمال

(1) قسطوس، المصدر السابق، ص 281.

(2) الطغزري، المصدر السابق، ص 49.

(3) ابن العوام الإشبيلي، المصدر السابق، ص 559.

(4) المصدر نفسه، ص 558.

(5) الطغزري، المصدر السابق، ص 50، 51.

الفلاحة لزيادة الإنتاج وحفظه من الأخطار التي تتهدده، فمثلا استخدم طلسم لحفر الآبار والأهتر، والاكثار من الزرع والضرع، وطرد الفئران ومنع الآفات<sup>(1)</sup>، وأفاد البكري أن مدينة تهوذة كانت تعرف بمدينة السحر لكثرة استخدام الطلاسم<sup>(2)</sup>.

وكانوا يلجأون في هذه الفترة إلى حفر الآبار اعتقادا منهم بفعاليتها في منع حدوث الزلازل<sup>(3)</sup>، وقد استخدمت الطلاسم والملح الدّراني لمنع الأفاعي وطردها، واستخدم طلسم به جرادة مصنوعة من معدن الذهب لطرد الجراد والوقاية منه<sup>(4)</sup>، وقد أكدت الدراسات أن اللجوء للطلسم لأغراض شتى كان واقعا آنذاك حسب ما تتطلبه مصلحة الفلاح كطلب توليد الحيوانات وما يتعلق بالنحل والأفاعي وغيرها<sup>(5)</sup>، وقد عرفت العديد من أمصار المغرب الأوسط استخدام الطلاسم، فمثلا اشتهرت مدينة تبسة بكثرة الطلاسم لاعتقاد سكان المدينة بقدرتها على منع خطر العقارب<sup>(6)</sup>.

وربط عموم الناس الفلاحة بما يتكهن به المنجمون من سقوط المطر، وخصب الأرض، وكثرة الخيرات أو الاحتياط لوقوع قحط وجفاف وفساد الزرع ووقوع الجوائح والآفات وغير ذلك، وقد أفاد القاضي النعمان بصورة واضحة عن ذهنية وسلوكيات الفلاحين، التي تعبر عن المستوى العقلي للفلاح في المغرب الأوسط، حيث أن في كثير من الأحيان تغلب التنجيم والطلاسم على علم الفلاحة، بسبب الاعتقاد السائد والإقبال على من لديهم معرفة بالطلسم والمنجمين، وفي ذلك قال: "وأقحط المطر أوان الحرث ووقعت الحاجة إليه، وكان المنجمون قد ذكروا أنها تكون سنة جذب وقحط، فما كانوا بأوشك من أن أتى الله (عج) من الغيث والسقيا والمطر..."<sup>(7)</sup>. يرجح هذا حقيقة أن عوام الفلاحين كانوا يعتقدون في الطلسم والتنجيم القدرة على معرفة أسرار الغيب للاستفادة منها بما يخدم الفلاحة ويتجنبون الآفات والأمراض والجوائح، ويبدو أن الخوف الذي عم أوساط الفلاحين من الضرر الذي أصاب منتجاتهم الزراعية قبل نضجها، بسبب تعاقب الجوائح ومختلف الآفات والأمراض، دفعهم في بعض الأحيان للجوء إلى طرق وأساليب مختلفة تتراوح بين التحايل والغش وبين اللجوء إلى ممارسات يغلب عليها الجهل والخرافات والانحراف عن عقيدة الإسلام، فمثلا كان الفلاح يجني الثمار كالتين والعنب والتفاح وغيرها قبل

(1) أبو القاسم المخرطي، المصدر السابق، ص 10، 13.

(2) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 255.

(3) جابر بن حيان، المصدر السابق، ص 25.

(4) نصوص من الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنوع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك لابن الدلائي أحمد العذري، تحقيق عبد العزيز الأهواني، منشورات معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، بدون تاريخ، ص 2، 23.

(5) حسن نافة وكليفورد بوزورث، تراث الإسلام، ج 2، ترجمة حسن مؤنس وإحسان صدقي، عالم المعرفة، الكويت، 1987، ص 139.

(6) مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 162.

(7) القاضي النعمان، المجالس والمسائرات، المصدر السابق، ج 26، ص 532.



نضجها والنزول بها إلى الأسواق، مما كان يستدعي المحتسب للتدخل، وقد تضمنت كتب الفقه والحسبة مسائل كثيرة تتعلق بالغش والتحايل في بيع الفواكه والثمار قبل نضجها<sup>(1)</sup>.

في السياق ذاته سعى الفلاح لإيجاد طرق بديلة عن ما قدمه علم الفلاحة من تقنيات وإجراءات فشلت في بعض الأحيان عن مواجهة الجوائح والأخطار المحدقة بالإنتاج الفلاحي، وقد سعى كلا من المزارعين والرعاة لحماية المزارع والبساتين وقطعان الماشية، والعمل على تحسين الإنتاج بما يدفع لنمو الفلاحة بشكل عام، لهذا أوجد بعض الفلاحين الحل في الطلسم وبعض الاعتقادات المنحرفة لمشاكلهم، واتخذوا منها منفذاً لبعث الأمل وتجنب اليأس، وتفادي الخسائر والتفاؤل بسنة زراعية مزدهرة، وقد أمعن محمد حمداوي في وصفه لتلك الحالة ووضع تصوراً شاملاً للانحرافات التي وقع فيها الفلاح، والتي تتم عن ممارسة الفلاحة في المغرب الأوسط، حين قال: "وليس مستغرباً في غياب البدائل العقلانية التي يمكن للفلاحين أن يتجاوزوا بها تحديات الطبيعة المتوقعة بتجفيف الضرع وحرق النبات، أن يلوذ هؤلاء بالقوى الحامية التي لا توجد إلا بحوزة أرواح الأموات من الأجداد والأولياء، يقدمون لهم النذور، ويتعهدون أمام غيبهم إذ هي الأمطار سقطت والخريف مستقر الأطناب باقامة المآذب والولائم، وتوزيع الصدقات لأخلافهم المدفوعين والميسورين وأن يظلوا بمشيتهم متضامين ومتكافلين مؤكدين لهم استمرار ما وقر في قلوبهم لهم من التجلة والاكبار ومصديقين ما يعتقدونه فيهم من قدرة على جلب المطر وتحقيق الخصوبة ودفع الكوارث والمضار ..."<sup>(2)</sup>.

خلاصة القول، قد استوى العلماء والعوام في الأخذ بهذه الطلسم والعمل بها في دفع الضرر وتحسين الإنتاج، فكان في نظر علماء الفلاحة أن الطلسم علم نافع يمكن تحقيق به ما لم يستطع باقي العلوم تحقيقه في تحسين عائدات الفلاحة، وهذا ينم عن الاعتقاد السائد في هذه الفترة، التي امتزج فيها العلم بالشعوذة، ونقول أن اللجوء لاستخدام الطلسم أملتته الضرورة والحاجة الماسة لكبح الآفات وغيرها، والحفاظ على المصالح في غياب الحلول وعجز الطرق والأساليب المستندة للعلم والمعرفة الفلاحية، وتعبير عن مستوى ذهنيات وسلوكيات فلاح العصر الوسيط، الذي استوى فيه العلم والجاهل واتفقا على اعتبار الطلسم علم نافع في خدمة الفلاحة، ويمكن القول أن استخدام الطلسم كان شائعاً في هذه الفترة، ولم يقتصر على إقليم بعينه، بل شمل كافة أقاليم المغرب الإسلامي، وكان المغرب الأوسط قد نال حظه من انتشار هذه الاعتقادات في أوساط الفلاحين الذين كثيراً ما استعانوا بالطلاسم لتحقيق مآربهم، وصفوة القول أن الطلسم كعلم كان حقيقة تاريخية ميز الحياة العقلية التي تعد أحد أهم معايير التحضر في المغرب الوسيط، الذي نعتبره معياراً للتقدم الحضاري للفلاحين القائم على طبيعة ذهنيات وسلوكيات المجتمعات الوسيطة، وما يهمننا في هذه الخلاصة أن الطلسم كانت إحدى الطرق التي اعتمدت كعلم لعلاج

(1) يحيى بن عمر الأندلسي، المصدر السابق، ص 52، 53.

(2) محمد حمداوي، المرجع السابق، ص 244.

الأمراض والآفات والتخلص من العقبات والعراقيل الطبيعية والبشرية التي شكلت خطرا على الفلاحة في المغرب الأوسط.

## الفصل الرابع: نظم السقي وآلياته

- 1 - الموارد المائية
- 2 - نظم السقي
- 3 - الزراعة المسقية
- 4 - المشاكل والحلول المترتبة عن استغلال الماء

امتلك المغرب الأوسط موارد مائية متنوعة، وقد اشتهر بكثرة الأنهار والأودية والآبار والعيون، التي تندرج ضمن أهم المقومات الطبيعية التي تعد نواة قيام نخضة فلاحية شاملة، والماء أساس الحياة إذ يعتبر الشرط الأساسي لحتمية وجود الحياة الريفية وقيام أي نشاط زراعي، إلا أنه كان يتوجب على أصحاب القرار والأعيان والقضاة والفقهاء التدخل لوضع نظام يحفظ حقوق كافة الأطراف في استغلال الماء، وهذا يلزم الدولة والمجتمع معا لحل أزمة الماء عن طريق فرض القوانين الشرعية والأعراف المحلية لحفظ الحقوق والمحافظة على الثروة المائية والدفع بحركة التنمية الزراعية، وتوسيع الأراضي السقوية وتوفير الآليات اللازمة لتحقيق ذلك. ففيم تتمثل الموارد المائية في المغرب الأوسط ومدى وفرتها وتنوعها؟ وما طبيعة النظم التي اعتمدت في استغلال الماء؟ وكيف ساهمت الثروة المائية في تحسن الزراعة؟ وما هي الوسائل والأدوات التي استخدمت في ذلك؟ وفيم تتمثل المشاكل المترتبة عن استغلال الماء؟ وهل توجد المياه الملوثة بالمغرب الأوسط؟ وما مدى تأثيرها على الزراعة؟ وما هي الإجراءات التي اتخذت لمواجهة ذلك؟

## 1. الموارد المائية:

قامت الفلاحة في المغرب الأوسط على موارد مائية متنوعة سطحية وجوفية، وعلى هذا الأساس يتحتم علينا دراسة الثروة المائية لارتباطها الوثيق بطبيعة نظم السقي وتأثيرها المباشر على الحياة الزراعية والمجتمع في هذه الفترة، ومن هنا نتساءل: فيم تتمثل الموارد المائية ومواقعها في المغرب الأوسط؟ تعد الموارد المائية من أبرز الثروات الطبيعية التي يزخر بها المغرب الأوسط، وقد لعبت دورا حاسما في نمو وتطور الفلاحة خلال هذه الفترة، وبفضل كثرة هذه الموارد وتنوعها حقق المغرب الأوسط نخضة زراعية، ولا يمكن الحديث عن الفلاحة دون التطرق لمسألة الماء نظرا للارتباط الوثيق بينهما، وقد أكدت المصادر وفي مقدمتها كتب الجغرافية والفلاحة والنوازل على أهمية الماء وصلته الوثيقة بأعمال الفلاحة وخدمة الأرض، ولا نبالغ إن قلنا أنه لا وجود للفلاحة بدون وجود الماء، وقد أفاد ابن بصال بأهمية الموارد المائية في صلاح الفلاحة، بقوله: "... إعلم أن المياه التي تغذي النبات ويصلح بها، أربعة أصناف وهي ماء المطر، وماء الأنهار، وماء العيون، وماء الآبار..."<sup>(1)</sup>.

انطلاقا من قول ابن بصال يتبين لنا اهتمام علماء الفلاحة بمسألة الماء، والإحاطة بطبيعة الموارد المائية، ومن هذا المنطلق كان لابد من الإمام بالثروة المائية التي ينعم بها المغرب الأوسط، وقد تضمنت مصادر الجغرافية معلومات وافية عن هذه الموارد التي بلغت شهرتها الآفاق، فقد أبدى اليعقوبي إعجابه بوادي شلف وشبهه بنهر النيل في فيضانه وخصوبته، التي هيأت لقيام أنواع مختلفة من الزراعات<sup>(1)</sup>، وينبع

<sup>(1)</sup> ابن بصال، المصدر السابق، ص 39.

<sup>(1)</sup> اليعقوبي، البلدان، المصدر السابق، ص 149.

هذا الوادي من جبل وانشريس ويصب في البحر المتوسط بالقرب من مدينة مستغانم<sup>(2)</sup>، حيث تجود به الفلاحة وتقام على ضفافه وروافده زراعات متنوعة، وكذلك يعتبر شريان حياة لكثير من الفلاحين، كما أن وادي سَهْر من الأودية العظيمة، ويعرف هذا الوادي بكثرة الماء وقوة تدفقه، ويعد أحد أهم الموارد المائية التي تغذي الحياة في مدينة المسيلة ومنه مشربهم وسقي مزارعهم وجناهم<sup>(3)</sup>، وينبع من عيون متفجرة داخل مدينة غددير<sup>(4)</sup>، وقد أفاد الإدريسي على أنه واد مستنبت كثير الماء وليس بالعميق، إلى جانب اعتباره مورداً أساسياً لسكان المسيلة منه مشربهم وسقيهم، وهو يمتاز باحتوائه على سمك نال إعجاب وأثار دهشة كل الزائرين والعاشرين لهذه المنطقة<sup>(5)</sup>.

ولا بد من الإشارة إلى ما تناولته كتب الجغرافية من معلومات وافية عن نهر سيرات وأهميته الفلاحية، التي تكمن في قدرته على سقي سهل يمتد على مساحة تبلغ حوالي أربعين ميلاً، وبفضله انتشرت المزارع والبساتين على طول هذا السهل الذي حمل اسمه، ويجري نهر سيرات تحت قلعة هَوارة<sup>(6)</sup> المعروفة بقلعة بني راشد، ويشق السهل ويصب في البحر قرب مدينة أزواوا<sup>(7)</sup>، ويبدو أن نهر بجاية الذي يمر قرب المدينة بحوالي الميل، يعد من الأنهر العظيمة، ينبع من جبل جرجرة ناحية الغرب ويصب في البحر، ونظراً لكثرة ماء هذا النهر وكبره كانت تعبر فيه المراكب<sup>(8)</sup>، واعتمد عليه سكان بجاية في سقي مزارعهم وبساتينهم، وأقيمت عليه النواعير وغيرها<sup>(9)</sup>.

وقد أجمعت كتب الجغرافية على امتلاك المغرب الأوسط ثروة مائية معتبرة، وانفراده بشبكة متنوعة من الأنهر والأودية تتوزع بين جهاته المختلفة، مثلاً نهر سي يتميز باتساعه وكثرة مياهه، وانتشرت على ضفافه الكثير من البساتين، يقع بين مدينتي فكان وأسلن، ولهذه الأخيرة نهر آخر يسقي مزارعها، أما نهر سيرة ينبع من عيون شرق مدينة فكان ويمر داخل هذه المدينة، أقيمت عليه الطواحين وعلى ضفتيه المزارع والبساتين، ومدينة فكان تستفيد من مياه ثلاثة أودية إلى جانب وادي سي ووادي سيرة، كما تستفيد أيضاً من ماء وادي هنت. ويعتبر وادي ماسين من الأودية التي تمتاز بكثرة الماء، ينتفع منه سكان مدينة ندرومة في شربهم وسقي أرضهم، ونهر أسر يقع في نفس المنطقة يتغذى من ماء البركة العظيمة التي أنشئت منذ القدم، وبدورها تتغذى من نهر سطفسييف، وكذلك نهر تافنا الذي يمر بمدينة أرشقول ويصب في البحر،

(2) محمد عيسى الحريري، المرجع السابق، ص 16.

(3) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 85.

(4) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 239، 240.

(5) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 254.

(6) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 252.

(7) مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 178، 179.

(8) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 260.

(9) مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 130.

وتقع هذه المدينة على نهر عظيم تبخر فيه المراكب الصغيرة الآتية من البحر والداخلة للمدينة، ويعد نهر سطفيسيف من أشهر الأنهر في الجهة الغربية، ويعتمد عليه سكان تلمسان في سقي المزارع والبساتين وأقاموا عليه الأرحاء، وهو ينبع من جبل البغل ويصب في بركة عظيمة أنشئت منذ القدم<sup>(1)</sup>.

ونهر تناسين يمر على مدينة تنس، ينبع من جبل يقع جنوب المدينة، ونهر مينة من أهم الأنهر تقع عليه مدينة تاهرت، يجري إليها من الجنوب، ويعد أحد أهم الموارد المائية التي يعتمد عليها سكان المنطقة في الشرب والسقي، ويمثل نهر جُوْزة نفس الأهمية لاعتباره أحد أهم الموارد التي يعتمد عليها سكان مدينتي المسيلة وأشير لوقوعه بين المدينتين، وتستفيد قررونة التي تعرف باسم مدينة متيجة من نهر كبير تقع عليه، واستفادت قسنطينة من ماء ثلاثة أنهر عظيمة أحاطت بها، امتازت بكثرة مياهها واتساعها حتى كانت تبخر فيها السفن، وتنبع هذه الأنهر من عيون تسمى "أشقار"<sup>(2)</sup>.

لابد من الإشارة إلى وادي شال الذي ينحدر من جبل سحاو، ويعد حوالي ثمانية أميال عن حصن كلديس المطل على نهر قسنطينة<sup>(3)</sup>. والملاحظ لكتب الجغرافية يكتشف أن منابع الأنهر والأودية منها ما ينبع من قمم الجبال، ومنها ما ينبع من عيون متفجرة، كما تختلف في مصباتها، وقد يصب بعضها في البحر والبعض الآخر في البرك والسبخات، والجدير بالذكر أن كتب الجغرافية لم تذكر مدينة أو قرية إلا وذكرت الأنهار والأودية والآبار والعيون، التي تعتبر المصدر الحيوي الذي يعتمد عليه السكان في الشرب وسقي المزارع والبساتين، مثلا مدينة تاهرت اشتهرت بكثرة مياهها<sup>(4)</sup>، وذكر المقدسي أنها غزيرة الماء، واعتبرها "بلخ المغرب قد أحرق بها الأنهار والتفت بها الأشجار، وغابت في البساتين ونبتت حولها الأعين..."<sup>(5)</sup>. وذكر أنها "على واد عظيم ذات أعين وبساتين"<sup>(6)</sup>. وذكر الإدريسي أن لها واد عظيم كثير المياه العذبة يسقي مزارعها وبه تكثر غلاتها، ووصف كثرة المياه وتعدد منابعها، وفي ذلك قال: "... ولمدينة تاهرت مياه متدفقة وعيون جارية تدخل أكثر ديارهم، ويتصرفون بها ولهم على هذه المياه بساتين وأشجار..."<sup>(1)</sup>. وقد أجمعت كتب الجغرافية على أهمية عيون تاتش التي تقع شرق المدينة ويعتمد عليها الناس في شربهم وسقي مزارعهم<sup>(2)</sup>.

(1) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 259 – 263.

(2) نفس المصدر والمجلد، ص 240، 242، 245، 247، 248، 254.

(3) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 267.

(4) الكرخي، المصدر السابق، ص 39.

(5) المقدسي، المصدر السابق، ص 228.

(6) المصدر نفسه، ص 229.

(1) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 256.

(2) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 248؛ مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 178.

واشتهرت الكثير من المدن والقرى بكثرة العيون والآبار التي كانت عماد معاشهم، ومورد شربهم وسقي مزارعهم وجناحهم كمدينة أشير، وتامزكيدا، ومسكيانة، ودار ملول، وهاز، وجرتيل<sup>(3)</sup>، وسوق حمزة، وبني مزغنة، وتاهرت<sup>(4)</sup>، وتلمسان، والعلوين، وبلل، وعين الصفاصف، وريغة، والمسيلة، وسطيت، وابن مجبر، وبرشك<sup>(5)</sup>، ووهران<sup>(6)</sup>، وقد نالت بعض العيون شهرة عالية لاعتماد حياة الناس عليها، مثل عين مُخلد كثيرة الماء تنبع من مدينة غدير، وهي منبع نهر سَهَر، وعين مسعود الواقعة قرب مدينة أشير، وداخل هذه المدينة تنبع عين سليمان وعين تالانثيرغ، وكذلك عيون أشقار التي تنبع منها الأنهار الثلاثة التي تحيط بمدينة قسنطينة، وعين أبي السباع التي يعتمد عليها سكان مدينة ميله، قد جلبت من جبل ياروت تحت الأرض وأدخلت إلى المدينة، كما يستفيد سكان هذه المدينة من ماء عين الحُمى، وتعد عين أوزقور أحد أهم العيون الواقعة على الطريق المؤدي إلى مدينة مرسى الدجاج، وعين الصُّبُحي غزيرة الماء تنبع من سفح جبل على الطريق المؤدي إلى مدينة تاهرت، وسكان هذه المدينة ومن جاورهم يعتمدون على عيون تاتش الغنية بالمياه العذبة، وعين عبد السلام المشهورة بمياهها تخرج من باب الخوخة أحد أبواب مدينة تنس، وعين كُردي بمدينة قلعة مغيلة لدول القريبة من مدينة الغزة التي تمثل ساحل تاهرت، وتعتبر عيون لوريط من أشهر الموارد المائية التي يزخر بها المغرب الأوسط، وتمتاز بكثرة مياهها تبعد حوالي ستة أميال عن تلمسان<sup>(7)</sup>.

لم يكتف سكان المغرب الأوسط باستغلال الأنهر والأودية والعيون، بل اعتمدوا أيضا على ماء الآبار التي كانت منتشرة في كافة أنحاء البلاد، ويمكن اعتبارها أحد أهم الموارد المائية للفلاحة في المغرب الأوسط، مثلا اشتهرت مدينة بونة بكثرة الآبار التي اعتمد عليها سكان المدينة في توفير مياه الشرب والسقي<sup>(8)</sup>، وأجمعت كتب الجغرافية على وفرة مياه الآبار في مناطق عدة كمدينة سوق حمزة، ومليانة، وهودا، وبئر النثرة بمدينة بونة، ونالت آبار عقبة بن نافع شهرة واسعة لامتيازها بكثرة الماء، وهي مبنية من خشب العرعار تعرف باسم "آبار العسكر"، وأكدت معظم المصادر أن هذه الآبار بها مياه عذبة لا تغور<sup>(1)</sup>، وهذا لا ينفي وجود موارد مائية غير صالحة للشرب والزراعة، مثلا واد المالح الذي يقع بين المسيلة وأشير، عرف بهذا الإسم بسبب مياهه المالحة، وهو لا يصلح للشرب والفلاحة<sup>(2)</sup>، وبئر أزراق مياهها وبئة

(3) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 84، 85، 89، 90.

(4) المقدسي، المصدر السابق، ص 228، 229.

(5) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 250، 251، 254، 256.

(6) مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 134.

(7) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 240، 241، 243، 244، 245، 246، 248، 251، 259.

(8) المقدسي، المصدر السابق، ص 226.

(1) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 233، 246، 254، 255، 261.

(2) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 88.

تقع قرب مرسى الخرز، ووقوع النجاسة والعفن في بعض منابع مياه مدينة تنس<sup>(3)</sup>، حتى قيل عنها أنها "وبية"<sup>(4)</sup>.

لابد من تسليط الضوء على مسألة هامة تتعلق بالموارد المائية لمنطقة وهران، وقد أجمعت مصادر الجغرافية في هذه الفترة على كثرة المياه بوهران وتنوع منابعها، فوصفها البكري على أنها " ذات مياه سائحة أقيمت عليها الأرحاء والبساتين"<sup>(5)</sup>. وفي ذلك قال أحد الجغرافيين يصف وهران خلال القرن السادس الهجري: "...ولها ماء سائح وأنهار كثيرة وأرحاء وعيون..."<sup>(6)</sup>. كما أكد ذلك الإدريسي، بقوله: "... وشرب أهلها من واد يجري إليها من البر وعليه بساتين وجنات..."<sup>(7)</sup>. إلا أن هذا الوضع طرأ عليه تغير جذري، وغابت معظم الموارد المائية للمدينة، وصارت تعاني من نقص المياه العذبة بعد انقضاء القرن 6 هـ، ويرجح تراجع الفلاحة وتقلصها بعد هذه الفترة، ومن الشواهد التي تؤكد ذلك ما أشارت إليه بعض المصادر من معاناة سكان وهران، نظرا لنقص المياه، وكان للعلامة الصوفي إبراهيم التازي (ت 866 هـ/ 1462 م) الفضل في حل أزمة الماء حين تمكن من إنشاء قنوات لتوصيل الماء وإدخاله إلى المدينة<sup>(8)</sup>.

خلاصة القول، انتعاش الفلاحة في المغرب الأوسط يعود إلى وفرة الثروة المائية التي تعددت مواردها وتنوعت منابعها، وكانت شريان حياة السكان وعاملا هاما لاستقرارهم وتأمين معاشهم، ورغم وفرة الموارد المائية إلا أن بعضها لم يكن صالحا للشرب والزراعة لأسباب عدة منها ملوحة الماء أو فسادها، وكما كانت عاملا للاستقرار شكلت أيضا مصدراً للخطر والتهديد، وأدى فيضان بعض الأنهر إلى فساد الفلاحة وهجرة السكان، لكن على العموم كان للثروة المائية التأثير البالغ على الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي.

## 2 - نظم السقي:

اعتمد نظام السقي على طرق ووسائل تتيح استغلال أفضل للموارد المائية بما يتناسب مع التقلبات المناخية، وكان يتحتم على الفلاحين وضع نظم لتحسين وتنظيم عملية السقي بما يوفر الماء لكافة الأراضي الزراعية، وقد تميزت هذه الفترة بما يعرف بالمجتمعات الزراعية التي ارتبط اقتصادها بالفلاحة، وكان

<sup>(3)</sup> البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 234، 244.

<sup>(4)</sup> الكرخي، المصدر السابق، ص 38.

<sup>(5)</sup> البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 252.

<sup>(6)</sup> مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 133، 134.

<sup>(7)</sup> الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 262.

<sup>(8)</sup> ابن سعد التلمساني، روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخرين، تحقيق يحي بوعزيز، ط1، منشورات ANEP، الجزائر،

2004، ص 155.



مصير هذه الأخيرة يتوقف على الماء. من هنا نتساءل: ما هي الأساليب والوسائل التي اعتمدت في عملية السقي؟ وفيه تتمثل النظم التي انتهجت لاستغلال الماء؟

وقد ارتبطت طرق وآليات نظم السقي بالموارد المائية التي تعد عماد العمل الفلاحي، وقد حاول الفلاح دوما إيجاد وسائل وأساليب لتوفير الماء، وضمن هذا السياق اجتهد في البحث عن كيفية استنباط الماء، الذي أطلق عليه علم الريافة<sup>(1)</sup>، ولم يقتصر هذا على العرب، بل أكدت المصادر على إحاطة البربر بهذا العلم، وكانت لهم معرفة باستنباط الماء، وقد ذكر الإدريسي رواية حول قدرة البربر على كشف مواضع الماء من خلال رائحة التربة وتقدير كميتها وقربها وبعدها من سطح الأرض<sup>(2)</sup>، ويبدو أن هذه المعرفة والمهارة التي تميز بها البربر استمرت حتى بعد هذه الفترة، وأثارت إعجاب الكثير من الرحالة والجغرافيين، وقد عاين ذلك ابن خلدون في صحراء توات وورجلان وريغة وغيرها، حيث يحفر البئر بعد تحديد موضع وجود الماء حتى يصلوا إلى حجارة صلدة تُضرب بالفؤوس، ثم يلقون عليها زبر الحديد، فتكسر ويتدفق الماء، ويغمر البئر ثم يسيل على سطح الأرض مكونا أودية<sup>(3)</sup>، هذه القرائن تشير إلى امتلاك سكان المغرب الأوسط المهارة والمعرفة بعلم هندسة استخراج الماء، وقد ذكر الرازي الشروط الواجب توفرها في المستنبت أو المهندس الذي يختص في استنباط الماء، حيث قال: "النوع الخامس من العلوم المناسبة لعلم الفراسة، حكم مهندس المياه ومستنبتها في البقاع السهلية والجبلية لاخراج الأنهار ورفعها إلى وجه الأرض، فإن هذه الصنعة فيما يعظم نفعها في عمارة البلدان وإحياء الموات من البقاع وذلك لأنه لا يوجد في كل بقعة من بقاع الأرض مياه تنصب من شواهد الجبال إلى بطون الأودية، فحينئذ يحتاج هناك إلى مستنبت المياه من قعر الأرضين، ولا بد لصاحب هذه الصناعة من حسنٍ كامل، وتحليل قوى والأصل الذي عليه مدار هذه الصناعة معرفة ترب الأرض بألوانها وخواصها السهلي فيها والجبلي والرملية والصخري"<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> ذكر علي سعيد إسماعيل أن الريافة علم يهتم بكشف مواضع الماء بالاستناد على علامات وإشارات معينة كروية حيوان أو نبات معين، وجوده يدل على وجود الماء بذلك الموضع أو شم رائحة التراب مما يستدل به على قرب أو بعد الماء من سطح الأرض، وقد اعتبره حاجي خليفة أنه علم يختص بطريقة معرفة وجود المياه الكامنة داخل الأرض والسعي لاستخراجها، وصنّفه من العلوم الجليلية المفيدة للإنسان في إحياء الأرض واعمارها، وقد شدد الكرخي على فائدة علم استنباط المياه الخفية وأهميته البالغة في إحياء الموات، وأفاد بما ذكره غيره من علامات ودلائل تشير إلى مواضع الماء الخفية، ونظرا لأهمية علم الريافة ألف كتابا أسماه "أنباط المياه الخفية"، أحاط فيه بكل ما يختص به هذا العلم، كما أفاد بارتباط المياه الخفية وظهورها وقوة تدفقها بطبيعة الأرض والتربة، وذلك ساهم في التعرف على طرق وآليات كشف مواضع الماء واستخراجه. ينظر: علي سعيد إسماعيل، النبات والفلاحة والري عند العرب، ط 1، عالم الكتب، مصر، 2006، ص 14؛ حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج 1، اعتنى به محمد عبد القادر عطا، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2008، ص 238؛ الكرخي أبو بكر محمد، أنباط المياه الخفية، مخطوط، معهد إحياء المخطوطات العربية، مكتبة خداحش يتنة، رقم 2519 (31)، ص 41 - 1.

<sup>(2)</sup> الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 27، 28.

<sup>(3)</sup> ابن خلدون، المصدر السابق، م 7، ص 68، 69.

<sup>(4)</sup> الفراسة عند العرب وكتاب "الفراسة" لفخر الدين الرازي (ن 606 هـ)، تحقيق يوسف مراد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982، ص 105.

وقد أفادت المصادر بوجود مهندسين محترفين ساهموا في استخراج الماء، وتحسين نظام السقي خدمة للفلاحة وإحياء الأرض وعمارتها، مثلاً اشتهر عبيد الله بن يونس بتفوقه في علم هندسة الماء، وقد استعان به المرابطون في تحديد مواضع الماء، واستخراجه وتوصيله إلى المزارع والبساتين باستخدام أدوات ووسائل من بينها ميزان الماء، وكان يحفر البئر على شكل مربع ويصلها بساقية، ويستمر في الحفر تدريجياً لتكون الساقية مرتفعة عند البئر وتنحدر تدريجياً إلى الأسفل عند البستان، وهذا باستخدام ميزان الماء لقياس كمية وسرعة الماء المتدفق من البئر عبر الساقية<sup>(2)</sup>.

يبدو أن المغرب الأوسط استفاد كثيراً من الخبراء والمختصين في الهندسة المائية، الذين اجتهدوا لتحسين نظام السقي وتطويره لخدمة الفلاحة وتوسيع المساحات الزراعية المسقية ومضاعفة الإنتاج واستغلال أمثل للثروة المائية، وقد أشارت العديد من الروايات لاهتمام الرسميين بالهندسة المائية وتطوير نظام السقي، حيث سعى عبد الرحمن بن رستم لجلب العلماء والخبراء في التنقيب عن الماء واستخراجه وتحسين طرق وقنوات صرفه<sup>(3)</sup>، واستفادت العديد من المناطق الخاضعة لنفوذ الأغلبية من الهندسة المائية بفضل إقدام الأغلبية على جلب المهندسين من المشرق، الذين ساهموا كثيراً في تطوير نظام الري والوسائل المستخدمة في ذلك<sup>(4)</sup>، وهذا كان حال نظام السقي غي عهد الحماديين والمرابطيين، وأفادت المصادر باستفادة كلا من بجاية وتلمسان من علم وخبرة أبي الحسن علي بن أبي حفص عمر بن عبد المؤمن الذي يعد من أشهر علماء الهندسة المائية في عصره، وساهم بدوره في العهد الموحدى باستنباط الماء وتحسين أداء نظام السقي وآلياته خاصة في تلمسان<sup>(5)</sup>.

في السياق ذاته، كان بلوغ الرمل عند حفر الآبار دلالة على قرب الماء<sup>(6)</sup>، وأفاد ابن بصال اعتماداً على أهل الهندسة والمعرفة من بلاد المغرب أن الأفضل في اختيار موضع البئر أن يكون مرتفعاً بالقرب من البساتين لضمان وفرة وسرعة تدفق الماء، والإجراء المناسب لديمومة تدفق الماء يستدعي حفر البئر قرب النهر إن وجد، ليتسرب ماؤه إلى البئر فلا ينقص ماؤها إلا بنقصان ماء النهر، وأفضل الأشهر لحفر الآبار شهر أوت، وكان الاستدلال بقرب الماء أوبعده وكثرته أو نقصه يرتبط بوجود بعض النباتات من حيث الكثرة أو القلة، وعلى هذا الأساس يحدد مقدار الماء في باطن الأرض، ومن أنواع هذه النباتات نذكر: العليق، والبطم، والعوسج الصغير، والحماض، والبانونج، وإكليل الملوك، وكزبرة البير، ولسان الثور، وفي الموضع الذي تنبت فيه هذه النباتات تحفر حفرة عمقها ثلاثة أذرع، ويستخدم إناء على شكل نصف

(2) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 233، 234.

(3) عصام الدين عبد الرؤوف، تاريخ المغرب والأندلس، المطبعة التجارية الحديثة، مكتبة تحفة الشرق، القاهرة، 1990، ص 152.

(4) الأخصري أبو القاسم العيساوي، المرجع السابق، ص 99.

(5) ابن سعيد الأندلسي، المصدر السابق، ص 150، 151.

(6) الفراهدي، المصدر السابق، ص 9.

كرة مجوفة مصنوعة من الحديد أو الرصاص تبلغ سعته من الماء حوالي عشرة أرتال أو أكثر، وداخل الإناء صوف نقي مغسول مربوط بخيط لاصق بقاع الإناء، ويقلب الإناء على فمه في الحفرة على شرط أن لا يلمس الصوف الأرض، ثم يغطى بعشب رطب لين، وما بقي منه يردم بالتراب إلى أن يستوي مع سطح الأرض، ويكون هذا عند غروب الشمس، وعند حلول شروق الشمس يرفع التراب والعشب ويتفقد الإناء والصوف، فإذا كان الصوف مبللا بالماء وكذلك الإناء دل على كثرة الماء بذلك الموضع، وإذا كان طعم الماء في الصوف عذبا دل على عذوبة الماء، وإن كان مالحا أو مرا دل على مرارة أو ملوحة الماء في ذلك الموضع، أما في حال عدم بلل الصوف هذا يدل على عدم وجود الماء<sup>(1)</sup>.

الجدير بالذكر أن طبيعة مناخ المغرب الأوسط أجبر الفلاحين على إنجاز منشآت مائية متنوعة لعبت دورا مهما في استمرارية النشاط الفلاحي، وإلى جانب الآبار اعتمدت الفلاحة على المواجل والقناطر والسدود والصحاريح والقنوات، وأفادت المصادر في الواقع عن وجود منشآت متنوعة منها ما تخزن الماء لاستغلاله أوقات الحاجة، ومنها ما كان بالإمكان استغلاله لنقل وتوزيع الماء كالقنوات السطحية والجوفية، وتتوفر بين أيدينا معلومات تؤكد لنا استعمال الفلاحين لأنواع مختلفة من هذه المنشآت، والإشارات التي تضمنتها كتب الجغرافية تؤكد أهمية المشاريع المائية في خدمة الفلاحة، ووجودها في كافة مدن وقرى وبادي المغرب الأوسط، مثلا استفادت الفلاحة من مياه سقي مجلوبة من مواجل عظيمة في كل من قسنطينة، وشقبةنارية الواقعة عند جبل أوراس<sup>(2)</sup>، وأرشقول<sup>(3)</sup>، وأشارت العديد من المصادر إلى استخدام سكان تاهرت الكثير من المواجل لتخزين الماء<sup>(4)</sup>.

لم يقتصر الأمر على هذا، بل دلت المصادر على استخدام الصحاريح والقناطر والبرك، وقد استفاد سكان مدينة القلعة من ماء صهريج عظيم في توفير حاجياتهم من الشرب وسقي فلاحتهم، وبفضل كبر سعته كان يستخدم في اللعب بالزوارق، وهذا كان حال باقي مدن وقرى المغرب الأوسط، مثلا مدينة طبنة كان لها صهريج كبير يملأ من مياه نهرها، ويستخدم في سقي المزارع والبساتين، ولها جداول من الماء العذب<sup>(1)</sup>، وأقام سكان قسنطينة قناطر لجلب الماء إلى المدينة، وكان لمدينة تلمسان بركة عظيمة أنشئت منذ القدم، يتجمع فيها ماء نهر سطفسييف، وتصرف مياهها في سقي المزارع والبساتين بعد خروجه من البركة إلى موضع يقال له المهماز<sup>(2)</sup>، واستخدمت السدود لحجز ماء الأنهر والمنحدرات لتخزينه وصرفه

(1) ابن بصال، المصدر السابق، ص 174 – 177.

(2) مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 164، 165.

(3) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 78؛ الإدريسي، المصدر السابق، م 2، ص 534.

(4) أبو زكرياء يحيى الوريحاني، المصدر السابق، ص 113؛ الدرغيني، المصدر السابق، ج 1، ص 35.

(1) مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 168، 172.

(2) المصدر نفسه، ص 165، 176، 177.

إلى مواضع أخرى ليتم استغلاله في الفلاحة<sup>(3)</sup>، واستخدمت القنوات بنوعيتها في نقل الماء من الأنهر والمنشآت المائية نحو الأراضي الزراعية، ونكتشف من بعض المصادر المواد الأساسية التي كانت تستخدم في بناء القنوات، وقد استخدمت مادة الحجر والحجر في بنائها، واستخدموا الأزاج لتميرها فوق الجبال والأودية<sup>(4)</sup>.

الجدير بالذكر أن نظام السقي الصحراوي أثار إعجاب ودهشة كل من حل بالمناطق الصحراوية، وعرف بعدة أسماء كالخطارة والفقارة، وكان يخضع لقوانين وأعراف صارمة لتنظيم استغلال الماء، وقد أصاب السملالي في ضبط اسم الفقارة ومفهومها، حين اعتبر أن: "الفقاقير: هو أنسب لأنها آبار متعددة بفقر من جانب كل واحد إلى الآخر فيبرز ماؤه وينمو بزيادة ماء غيره عليه، ولا يزال كذلك حتى يخرج على وجه الأرض، فتسقى به الجنات والمزارع، ويجزأ أجزاء كثيرة بالأيام، وقد يجزأ اليوم الواحد بأجزاء كثيرة تباع تلك الأجزاء"<sup>(5)</sup>. ووقع الاختلاف حول أصل الفقارة وتاريخ وجودها في بلاد المغرب، وفي هذا السياق نستعرض بعض الدراسات التي تناولت هذه المسألة، وقد أفاد جوزيف شاخت وكليفورد بوزورث أن نظام الفقارة يعود إلى جزيرة العرب وبلاد فارس، وأن الفضل يعود للمسلمين في إدخاله إلى أوربا<sup>(6)</sup>، هذا يتفق مع رأي حسن العبدروس الذي اعتبر الفقاقير التي تعرف بالأفلاج وجدت منذ القدم في بلاد العرب، ويرجح أن أصلها يرجع إلى بلاد فارس<sup>(7)</sup>.

إلا أن هناك من يعارض هذا الرأي، وقد أكد أحمد جعفري أن كل الدلائل تشير إلى وجود نظام الفقارة بصحراء المغرب الأوسط منذ القدم<sup>(8)</sup>، وقد تضاربت الروايات حول دور اليهود في ظهور الفقارة بالمغرب الأوسط واتقائهم للهندسة المائية<sup>(1)</sup>، ومهما يكن تاريخ نشأة الفقارة، إلا أنه يرجح أن الفلاحين استفادوا من هذا النظام، وقد تمكنوا من تنظيم توزيع الماء، وتحمل كافة الشركاء في الفقارة أعباء حفر الآبار وصيانة القنوات مما يعني شراكة اجتماعية منظمة لحفظ الثروة المائية<sup>(2)</sup>، وتحقيق العدالة في توزيعها بما تقتضيه البيئة الصحراوية، ويعبر عن التضامن الاجتماعي في مواجهة الظروف الطبيعية القاسية وأزمة الماء،

(3) الحسين اسكان: "تكنولوجيا التحكم في الماء بالجنوب المغربي خلال العصر الوسيط"، مجلة أمل، السنة 8، العدد 24، 2001، ص 16 - 28.

(4) القاضي النعمان، المجالس والمسائرات، المصدر السابق، ج 15، ص 331، 332.

(5) السملالي العباس بن إبراهيم، الإعلام بمن حل مراكز وأغمات من الأعلام، ج 2، راجعه عبد الوهاب بن منصور، ط 2، المطبعة الملكية، الرباط، 1993، ص 321.

(6) جوزيف شاخت وكليفورد بوزورث، المرجع والجزء السابقان، ص 248.

(7) حسن العبدروس، الأفلاج في مدينة العين، ط 1، دار المتنبي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، بدون تاريخ، ص 23 - 29.

(8) أحمد جعفري: "الفقارة ... نظام السقي الصحراوي العجيب"، مجلة تراث، السنة 11، العدد 131، أبو ظبي، 2010، ص 140.

(1) مبروك مقدم، تغير البنيات الزراعية في المجتمع التواتي، ج 3، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 38.

(2) حميد إحدى: "الإنسان والبيئة بواحات الجنوب الشرقي المغربي من خلال الوثائق والأعراف المحلية"، مجلة فكر ونقد، العدد 84، ديسمبر 2006، ص 63، 64.

وخضع المساهمون في الفقارة والمستفيدون منها إلى قوانين فقهية وأعراف وتقاليد اجتماعية، مثلت إحدى أوجه العدالة الاجتماعية في حفظ حصص الماء لكل فرد من أفراد مجموعة الشركاء حسب المساهمة في أعباء حفر وبناء الفقارة وصيانتها<sup>(3)</sup>.

ولابد من الإشارة إلى أن نظام الفقارة يخضع لقوانين معقدة ووسائل وأدوات تثير الإعجاب والدهشة، ورغم عدم حصولنا على مصادر تتضمن هذه المسألة، إلا أننا نعتقد أن القوانين والأعراف والأدوات المعتمدة حالياً في المناطق الصحراوية كورجلان، وتوات، وأريغ، تعتبر الموروث الحضاري الذي يعود إلى الفترة الوسيطة، ونضطر في غياب المصادر اللجوء إلى بعض الدراسات التي تناولت الأعراف والتقنيات المعمول بها في قياس ماء الفقارة وتوزيعه، وحسب مبروك مقدم فإن لكل فقارة سجل يحفظ أسماء وحقوق وواجبات الشركاء، وتدون فيه كمية الماء، وأي تغييرات تحدث على الفقارة أو مالكيها وحصص الماء الممنوحة لكل فرد، ولا تتم عملية توزيع الماء إلا بحضور رئيس القصر الذي يلقب بالإمام ويحتفظ بسجل الفقارة، ويكون كبير السن وله إحاطة بتاريخ الفقارة، وكذلك حضور الكيال الذي يمثل قاضي الماء مسؤول على توزيع الحصص المائية ويستخدم العديد من الأدوات في ذلك، إلى جانب حضور الشاهد وجماعة من المستفيدين من ماء الفقارة، وفي حال بيع الماء يسجل حضور البائع والمشتري<sup>(4)</sup>.

ومن الأدوات المستعملة في توزيع ماء الفقارة أداة "الحلافة" أو "الشفقة"، وهي صفيحة مصنوعة من النحاس تحوي ثقب تسمى "الحبة" بسعة إصبع إبهام، وتحتوي على ثلاثة صفوف، الصف الأول فيه ثقب متساوية، والصف الثاني فيه ثقب غير متساوية، والصف الثالث فيه ثقب صغيرة غير متساوية سعتها لا تتعدى أجزاء من الحبة، والجدير بالذكر أن الشفقة هي الأداة الأساسية لتقسيم الماء إلى جانب أداة "القصرية" التي تكمن أهميتها في التحكم بكميات الماء المسموح بها، شكلها مسطح مستطيل يستخدمها الكيال لسد عدد من الثقوب وتحرير العدد الآخر حسب قيمة الحصص المائية، وهناك المنجل يستخدم لضمان توزيع عادل لماء القصرية المتجه نحو السواقي، ويستعمل الكيال الطين لحجز الماء عن السواقي التي ليس لها حق الانتفاع من تلك الحصص المائية، وينقل الماء عبر القنوات من الفقارة إلى المواجل التي يتجمع فيها قبل تصريفه إلى المزارع والبساتين، وحصص الماء ترتبط بقيمة مساهمة الشركاء في بناء الفقارة وصيانتها ومقدار مساحة الأرض، وتعد الفقارة من أغرب نظم السقي في المغرب الأوسط<sup>(1)</sup>.

وكان تراجع مياه الآبار والعيون قد فرض على سكان المغرب الأوسط وضع نظام سقي صارم لتحقيق استغلال أفضل للمياه والاقتصاد في استهلاكها، مثلاً لجأ سكان مدينة ميلة في فصل الصيف بسبب قلة الماء في عين أبي السباع إلى تنظيم السقي، وقد خصصوا أيام الجمعة والسبت والأحد لاستغلال

(3) أحمد جعفري، المرجع السابق، ص 141 - 143.

(4) مبروك مقدم، علاقة الأبجدية التيفيناغية برموز إشارات توزيع مياه الفقارة، ج 4، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 29، 30.

(1) مبروك مقدم، علاقة الأبجدية، المرجع السابق، ص 31 - 35.

الماء، وأبطلوا السقي في باقي الأيام<sup>(2)</sup>، وقد أفاد الشماخي في إحدى التراجم إلى اعتماد نظام المناوبة في سقي الجنان، وهذا ما كان معمول به لتنظيم السقي وتقسيم حصص الماء في تاهرت<sup>(3)</sup>، وورجلان، وأريغ، وغيرها من المناطق في المغرب الأوسط، وحسب هذا النظام قام سكان تلمسان بتنظيم السقي وتوزيع حصص الماء على الأراضي الزراعية، حيث انتفع البعض من الماء في فترة النهار، والبعض الآخر في فترة الليل<sup>(4)</sup>، وكان المزارعون يتحملون نفقات تطهير وتنقية الساقية، ويسهرون على حفظها وتأمينها، وفي حال سقي المزارع من ماء الأودية، كان الأولى بالسقي من كانت أرضه في أعلى الوادي على أساس نظام تراتبي تسلسلي يأتي في الأخير دور من أرضه أسفل الوادي، والأكد أن الفلاحين اعتمدوا ما يعرف بنظام النوبة لتنظيم عملية الري وتفاذي النزاع بين الفلاحين<sup>(5)</sup>.

كان الاستغلال الجماعي للموارد المائية المشتركة يقوم على نظام النوبة وتقسيم الحصص، واللجوء إلى نظام تسليف الماء<sup>(6)</sup>، وكانت لهم عناية فائقة بطرق وآليات استغلال الماء، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى كمية المياه التي كانت تستهلك في منطقة الجريد التي قدرت في اليوم الواحد بحوالي 292 قادوس، واجتهد القاضي ابن الشباط ( من أهالي القرن 6 هـ)، لتنظيم السقي وتوزيع الماء في بلاد الجريد، وكان هذا النظام يقوم على استخراج ثلاثة فروع من الوادي، وإنشاء سبع سواق لكل فرع من تلك الفروع، وتقسيم الساقية حسب مدة السقي، ومدة السقي تستغرق أسبوعا، والدور يعادل اليوم، يبدأ من طلوع الشمس إلى طلوع شمس اليوم الموالي، وارتبط هذا النظام بدورة الشمس الظاهرة، وقد اختلف باختلاف الفصول، وكان التداول وتقسيم حصص الماء يرتبط بالدورين النهاري والليلي، واستخدام القادوس كوحدة زمنية لقياس الحصص المائية، واعتمد نظام التسليف في بلاد الجريد الذي كان له الأثر البالغ في استغلال الماء<sup>(1)</sup>.

خلاصة القول، أن طبيعة مناخ المغرب الأوسط وتنوع بيئاته الطبيعية، أجبر الفلاحين على اعتماد نظم سقي منظمة ومحكمة من أجل استغلال أفضل لكافة الموارد المائية، وانتهاج نظام النوبة وتحديد الحصص المائية بما تقتضيه الظروف الطبيعية في سياق تحقيق العدالة بين الفلاحين، وأوجد سكان الصحراء نظام الفقارة الذي يعد أغرب ابتكار وصل إليه الإنسان لتحدي ظاهرة ندرة الماء بما يخدم الفلاحة والاستقرار، ويضمن استمرارية المجتمع الواحي والحياة الزراعية.

(2) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 245.

(3) الشماخي، المصدر والجزء السابقان، ص 675، 686.

(4) صالح محمد فياض، المرجع السابق، ص 111.

(5) كمال أبو مصطفى، المرجع السابق، ص 59.

(6) إبراهيم القادري بوتشيش، تاريخ المغرب الإسلامي قراءة جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة، ط 1، دار الطليعة، بيروت، 1994،

ص 23.

(1) محمد السويسي، المرجع السابق، ص 197، 201، 202.

### 3 - الزراعة المسقية:

نسعى في هذه الدراسة إلى فهم حقيقة حجم المساحة الزراعية المروية، والأدوات والوسائل التي استخدمت في تحقيق ذلك، والمعلوم أن هناك نوعين من الزراعة، إحداها مطرية ترتبط بكمية تساقط المطر وتتوقف عليها مردودية الإنتاج، والنوع الآخر يعتمد على استغلال الموارد المائية المتاحة باستخدام آلات ووسائل وتقنيات لرفع ونقل وصرف الماء إلى الأرض الزراعية، وهذا ما يعرف بالزراعة المسقية. ففيم تتمثل الأدوات والوسائل التي استخدمت لرفع الماء وصرفه لسقي الأراضي الزراعية؟ وكيف كان حال الزراعة المسقية في المغرب الأوسط؟

تطرقنا المصادر إلى الوسائل والتقنيات التي استعملت في سقي المزارع والبساتين، وقد تضمنت المصادر الفقهية معلومات تتعلق بالزكاة المفروضة على الأراضي الزراعية المسقية التي استخدمت في سقيها آلات كالغرافات، والغرب، والنواضح، والدوالي<sup>(2)</sup>، والدواليب<sup>(3)</sup>، وجميعها تندرج ضمن السقي بالدلو<sup>(4)</sup>، كما كانت تستخدم الحبال والقواديس لاستخراج الماء من الآبار<sup>(5)</sup>، وكانت هناك محاولات عديدة لابتكار آلات أكثر فعالية لاستخراج الماء، ويعد الجزري (ت 603 هـ / 1206 م)، من أشهر العلماء في هذا المجال، وقد اجتهد في صنع ساعة لتحديد الوقت سماها "الساعة الزمنية"، تعمل بالماء وهي على شكل نصف دائرة مقسمة إلى اثني عشر برجاً، ولم يكتف بالدراسة النظرية بل انتقل إلى التجربة وعمل على اختبارها، وفي ذلك قال: "... واستخدمت هذه الآلة فلم يصح بها العمل والتجربة بطريق أذكره في ضمن ما يأتي ومنه نتبين أن هذه الصور الثلاث ليست صحيحات..."<sup>(1)</sup>. وكان بالإمكان استخدام هذه الساعة في حال نجاحها في تنظيم أوقات السقي بين الفلاحين، كما كانت له محاولة لتخزين الماء وتنظيم استغلاله، وقد ابتكر خزان ماء على شكل مستطيل مصنوع من النحاس، يحتوي في أسفله حنفية، ووضع مجموعة من التصاميم لوسائل وأدوات ميكانيكية، وما يهمنا ابتكاراته لآلات مستحدثة تستخدم لاستخراج الماء من الأنهار والآبار<sup>(2)</sup>.

<sup>(2)</sup> الغرب عبارة عن دلو تديره البعير الناضح، والنواضح هي السواقي التي تحركها الإبل لاستخراج الماء وسقي الأرض، والدوالي عبارة عن النواعير أو الدلاء الصغار التي يتم تحريكها بواسطة الأرحاء. ينظر: ابن زنجويه، كتاب الأموال، ج 12، تحقيق شاعر فياض، ط 1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1986، ص 1065.

<sup>(3)</sup> الدواليب عجلة حجمها أصغر من حجم الناعورة، يتم تحريكها باستخدام حيوان واحد، وبفضلها يمكن توفير الماء لسقي ما يقارب سبعين جريباً من الزراعات الشتوية، وحوالي ثلاثين جريباً من الزراعات الصيفية، وتستخدم الدواليب لرفع الماء من الصهاريج. ينظر: صالح محمد فياض، المرجع السابق، ص 113.

<sup>(4)</sup> البلاذري، المصدر السابق، ص 73.

<sup>(5)</sup> ابن بصال، المصدر السابق، ص 175.

<sup>(1)</sup> الجزري أبو العز بن إسماعيل، الجامع بين العلم والعمل النافع في صناعة الحيل، معهد التراث العلمي العربي، حلب، سوريا، بدون تاريخ، ص 2 - 4.

<sup>(2)</sup> المصدر نفسه، ص 8، 9، 10، 202، 216.

يبدو أن هذه الآلات لم تر النور ولم يكتب لها النجاح، ولهذا لم تتضمن المصادر أي معلومات عن استخدام مثل هذه الآلات في مجال السقي، ونكتشف من المصادر الفقهية الوسائل التي استعملت للري في المجتمع الزراعي الإباضي، وقد أشار النفوسي إلى استعمال الدوالي، والنواضح، والرشاء، والسواقي<sup>(3)</sup>، ونكتشف عند قراءة بعض التراجم أن الفلاح كان يستغل سقوط المطر، فيجتهد في تسوية السواقي والقنوات ليجري ماء المطر ويسقي الزرع والشجر<sup>(4)</sup>، وقد أفادت المصادر الفقهية الإسماعيلية باستعمال نفس الوسائل والأدوات التي أشارت إليها المصادر الفقهية المالكية والإباضية<sup>(5)</sup>، هذا يؤكد شيوع استخدام هذه الأدوات في هذه الفترة، التي كان يتم تحريكها عن طريق الإبل والدواب والبقر<sup>(6)</sup>، واللجوء إلى الصفير لدفع الحيوانات إلى الحركة واستخراج الماء وصرفه للسقي<sup>(7)</sup>.

تضمنت كتب الجغرافية معلومات وافية على استفادة الزراعة من تعدد وتنوع آلات السقي في المغرب الأوسط، وساهمت بشكل كبير في توسيع المساحة الزراعية المسقية، وقد أفاد ابن حوقل بوجود سوان على نهر شلف تسقي مزارع وبساتين سكان حصن سوق كران الواقع على ضفة نهر شلف والقريب من مدينة مليانة<sup>(8)</sup>، واشتهرت مدينة بني وازلفن بكثرة السواني التي أقيمت على نهر شلف، واستثمرت في سقي مزارع وبساتين المدينة، التي عُرفت بإنتاجها للعديد من المنتجات كالبصل، والكمون، والحناء، والشهدانج، إلى جانب أنواع من الفواكه كالكرم<sup>(1)</sup>، واستفاد سكان بجاية من نواخير أقاموها على الوادي الكبير المحاذي لمدينتهم، وذكر صاحب كتاب الاستبصار أن الناعورة عبارة عن عجلة أو دولاب مثبت على قضيب يستند على قائمتين، ويتم تحريك الناعورة بواسطة قوة الماء المتدفق أو باستخدام الحيوانات<sup>(2)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن الفلاحين جمعوا بين استغلال الموارد المائية المتاحة وماء المطر في سقي المزارع والبساتين، مثلاً نجد سكان قرية ابن ماما لم يكتفوا بماء المطر بل استثمروا مياه خندق ووادي المدينة في سقي مزارعهم وبساتينهم، واستثمر سكان قرى قرفانة، والعلويين، وتاتانلوث، وعيون سي، وإفكان، ومعسكر، وعين الصفاصاف، ويلل، وشلف، وغزة، وتاجنة، وبني وازيفن، والخضراء، ومليانة، وسوق كران، وريغة، وأشير، وتامزكيدا، الثروة المائية المتوفرة في بلدانهم من أنهر وعيون، وأقاموا عليها الأرحية وأنتجوا

(3) النفوسي أبو حفص عمروس، المصدر السابق، ص 18، 78.

(4) الشماخي، المصدر والجزء السابقان، ص 420.

(5) القاضي النعمان، دعائم الإسلام، المصدر السابق، ج 1، ص 265، 266.

(6) هوارى موسى: "استخدام الحيوانات في الزراعة ببلاد المغرب خلال الفترة الإسلامية"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 14، 2012، ص 42 - 44.

(7) الجاحظ، كتاب الحيوان، المصدر السابق، ج 4، ص 194.

(8) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 90.

(1) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 253.

(2) مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 130.



الأنواع الجيدة من الحبوب والفواكه<sup>(3)</sup>، واستفاد سكان ندرومة من ماء الوادي الذي يشق مدينتهم في إقامة المزارع والجنات والبساتين على ضفافه<sup>(4)</sup>.

عكست مصادر الجغرافية الدور الهام الذي لعبته الثروة المائية في توجيه النشاط الزراعي، ويصعب في الواقع تقدير المجال الزراعي السقوي، مما يدفعنا للاكتفاء بتوضيح مدى انتشار الزراعة السقوية بما يوافق الموارد المائية، وقد توفرت بين أيدينا شواهد تدل على تعاطي الفلاحين لهذا النوع من الزراعة، نذكر من بينها الاستفادة من ماء نهر سيرات في سقي أراضي زراعية تمتد حوالي أربعين ميلا، واشتهرت مدينة بادس بإنتاج الشعير مرتين في العام كله مسقي لكثرة مياه المدينة<sup>(5)</sup>، وقيل عن تلمسان: "... ولها نهر يأتيها من جبلها المسمى بالصخرتين ... وهذا الوادي يمر في شرقي المدينة وعليه أرحاء كثيرة وما جاورها من المزارع كلها مسقي وغلاتها ومزارعها كثيرة وفواكهها جمّة وخيراتها شاملة..."<sup>(6)</sup>. وأفاد البكري باستفادة سكان تلمسان من ماء نهر سطفسييف وعميون لوريط في سقي فلاحتهم، وكان لهم فحص أزيدور يمتد حوالي خمسة وعشرين ميلا<sup>(7)</sup>، كما أقيمت مزارع كلها مسقية من ماء نهر شلف أنتجت أنواع مختلفة من الزراعات المروية كالكتان والسّمسم والعصفر<sup>(8)</sup>.

الجدير بالذكر أن وهران في هذه الفترة كانت تشتهر بكثرة الموارد المائية وتنوعها، وقد استخدم السكان الوادي الذي يمر بالمدينة في سقي مزارعهم وبساتينهم وإنتاج أجود أنواع الفواكه<sup>(1)</sup>، واعتمد سكان المسيلة في سقي فلاحتهم على مياه وادي سَهْر، وبفضله اتسعت المساحة الزراعية المروية، وتنوعت منتجاتها حتى اشتهرت بإنتاجها لأجود أنواع السفرجل والفواكه<sup>(2)</sup>. وبالاطلاع على النصوص المتاحة بين أيدينا نكتشف مدى حجم اتساع المجال الزراعي السقوي، بفضل اجتهاد سكان المغرب الأوسط في استغلال كافة الموارد المائية وتوظيف طرق وأدوات مكنتهم من زيادة مساحة الأراضي المسقية، ورغم أن النصوص لم تتضمن معلومات دقيقة عن الأساليب والأدوات المستخدمة في ذلك باستثناء بعض الإشارات، إلا أنها توحي بمدى اتساع النشاط الزراعي السقوي، ونستشهد في ذلك ببعض النصوص، فقد وصفت تاهرت على أنها "... بلخ المغرب قد أحرق بها الأنهار والتفت بها الأشجار وغابت في البساتين

(3) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 86، 89، 90.

(4) الإدريسي، المصدر السابق، م 2، ص 534.

(5) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 252، 257.

(6) الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 248.

(7) البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 259، 260.

(8) اليعقوبي، البلدان، المصدر السابق، ص 149.

(1) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 77، 78.

(2) المصدر نفسه، ص 85، 86.

ونبتت حولها الأعين وجلل بها الإقليم...<sup>(3)</sup>. وقيل عن مدينة مليانة: "... كريمة المزارع ولها نهر يسقي أكثر حدائقها وجنائها ومزارعها ولها أرحاء بنهرها المذكور ولأقاليمها حظ من سقي نهر شلف...<sup>(4)</sup>. وعُرف سكان قسنطينة أن لهم: "... داخل المدينة ومع سورها مسقى يسقون منه ويتصرفون به عند أوقات الحصار لها من طرقها"<sup>(5)</sup>. ودُكرت مدينة طنبنة على أن " لها نهر يشق غابتها، وقد بني له صهريج كبير يقع فيه وتسقى منه جميع بساتينها وأرضها..."<sup>(6)</sup>. وسُميت المدينة الخضراء بهذا الإسم بفضل كثرة مزارعها وبساتينها وكلها مسقى، الأمر الذي يشير إلى اتساع مجال الزراعة المسقية<sup>(7)</sup>.

خلاصة القول، أستخدمت كافة الآلات والتقنيات المتاحة في هذه الفترة لاستخراج الماء وتوزيعه على الأراضي الزراعية، وساهم ذلك بشكل كبير في توسيع مجال الزراعة المسقية، وقد تحكمت الثروة المائية ووسائل السقي في توجيه الحياة الفلاحية وحجم المساحة الزراعية المرورية، وقد توصلنا في ختام الدراسة أن المغرب الأوسط شهد تزايداً ملحوظاً في النشاط الزراعي السقوي، واتسع مجال الزراعة المرورية على سهول وضياف الأودية والأراضي الخصبة التي تتوفر على الآبار والعيون.

#### 4 - المشاكل والحلول المترتبة عن استغلال الماء:

يبدو أن المغرب الأوسط امتلك كافة المقومات الطبيعية والبشرية وفي مقدمتها الثروة المائية التي مكنته من تحقيق النهضة الفلاحية، ورغم تنوع الموارد المائية ووفرتهما، إلا أن هذا لا يعني عدم وجود أزمة مياه، ووقوع نزاع ومشاكل بين أطراف مختلفة يتركز نشاطها على الماء خاصة أوقات الجفاف والتقلبات المناخية، وفي هذا السياق نسعى لاكتشاف تأثير الماء على الفلاحة والمجهودات التي بذلت في تحسين طرق استغلال الماء، وهذا يثير عدة تساؤلات: فيم تتمثل المشاكل المترتبة عن استغلال الماء؟ وهل عانى المغرب الأوسط من مشكلة المياه الملوثة ومدى تأثيرها على الفلاحة؟ وما هي الإجراءات التي اتخذت للحد من تفاقم هذه المشاكل؟

#### أ - المشاكل المترتبة عن استغلال الماء:

رغم تنظيم السقي واللجوء إلى نظام الحصص، وتخصيص أيام معلومة لكل فريق، إلا أن المؤثرات الطبيعية في مقدمتها الجفاف والسيول، والمؤثرات البشرية في مقدمتها الرغبة على الاستحواذ وإقصاء الشركاء أدى إلى وقوع الكثير من المشاكل التي أرهقت أصحاب القرار، وشغلت تفكير الفقهاء والقضاة، وبناءً على ذلك نحاول فهم الوقائع التاريخية حول مشاكل استغلال الماء.

<sup>(3)</sup> المقدسي، المصدر السابق، ص 228.

<sup>(4)</sup> الإدريسي، المصدر السابق، م 1، ص 253.

<sup>(5)</sup> نفس المصدر والمجلد، ص 266.

<sup>(6)</sup> مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 172.

<sup>(7)</sup> المصدر نفسه، ص 171.

وقد كانت المشاكل المترتبة عن استغلال الماء والنزاع حول موارده بلغت ذروتها في هذه الفترة، وقد تضمنت الكثير من المصادر الفقهية العديد من النوازل التي أفادت بخطورة النزاع حول الماء، وفشل النظم التي وضعت للتحكم في تنظيم السقي، وقد أفادت الكثير من النوازل بوقوع النزاع حول قسمة مياه الأودية<sup>(1)</sup>، ورغم تنظيم السقي وتحديد الحصص وفق أيام معلومة، إلا أن هذا النظام لم يضع حدا لتجاوزات التي عقبها عملية استغلال الماء، وقد ورد في إحدى النوازل عند الفقيه الداودي: "قال له: فإن كان النهر بين أهله لقوم يوم الجمعة، ولآخرين يوم السبت، ولآخرين الأحد، لكل قوم من الحصص معلوم، فدفع بعض أهل النهر عن حقوقهم منه، وأمکن بعض من لم يدفع عن حقه من أخذ يوم غير يومه مكان يومه، ودفع عن يومه. هل يجوز له أخذه؟"<sup>(2)</sup>.

تعتبر النوازل من أهم المصادر التي أفادت بمعلومات تتعلق بمشاكل نظم السقي، بالرغم من أن هذه النوازل لا توفر كل المعطيات التي تمكن من الإحاطة بالمشاكل المترتبة عن استغلال الماء، إلا أنها تكشف عن الأزمة الناجمة عن فشل بعض النظم بسبب وقوع تجاوزات بين الشركاء، وقد ورد في إحدى النوازل: "سئل أبو عمران عن قوم لهم بساتين بعضها فوق بعض، ولهم نهر أجروا منه ساقية إلى بساتينهم يسقيها عند السقي الأول فالأول حتى ينتهي إلى الآخر، فأحدث الآخر بستانا لاحقا ببستانه، وأراد أن يسقيه بنصيب بستانه، فهل يجب له ذلك على أصحابه إن أبوا أم لا؟"<sup>(1)</sup>.

علاوة على ذلك، وقع الخلاف بين الأعمالي والأسافل من الوادي بسبب انكسار السدود والقنوات في أرض الأعمالي وانسيابها لتغمر أرض الأسافل وتفسدها<sup>(2)</sup>، ومن بين النوازل التي وردت عند الفرستائي، جاء في إحداها: "قلت فرجل رفع الماء من الوادي إلى أرضه، وقد رفع أكثر مما يرفع قبل ذلك، فانتفع بذلك الماء، فأفسد الماء شيئاً أو لم يفسده، ثم رجع ذلك الماء إلى الوادي فأفسد في جسور الناس بعد رجوعه إلى الوادي. هل يضمن الذي رفعه ما أفسده الماء أم لا؟"<sup>(3)</sup>. وقد أفاد الفرستائي بوقوع الخلاف بين الفلاحين بسبب النزاع حول تصريف ماء المطر والاستفادة منه في سقي فلاحهم<sup>(4)</sup>.

يعد النزاع بين الأعمالي والأسافل أوقات الجفاف من أكثر النزاعات شيوعاً، وقد استأثر الأعمالي بالماء، وقاموا بتخزينه في المواجل والصهاريج، وإنشاء السدود مما تسبب في وقوع الضرر بالأسافل، وتعتبر مياه الأنهر ملكية جماعية لأصحاب الأرض في أعالي النهر وأسفله، وقد يحدث النزاع بينهم على حيازة الماء وكسب وترميم الأنهر من العوائل والأضرار التي تقع جراء السيول والفيضانات، ونجم عن هذا النزاع تراجع

(1) الداودي، المصدر السابق، ج 4، ص 182.

(2) نفس المصدر والجزء، ص 181.

(3) فقه النوازل على المذهب المالكي، فتاوى أبي عمران الفاسي، المصدر السابق، ص 156.

(4) الفرستائي النفوسي أبو العباس أحمد، المصدر السابق، ج 5، ص 313.

(5) نفس المصدر والجزء، ص 315.

(6) نفس المصدر والجزء، ص 328.

التكافل والتضامن الاجتماعي، وما زاد من عمق الأزمة توافد الناس في سياق الارتباط القبلي على الاستقرار في أعلى النهر بالأراضي الخصبة، مما ضاعف استهلاك الماء على حساب من هم أسفل النهر، وزاد من حدة التوتر والنزاع بين الطرفين<sup>(5)</sup>.

الجدير بالذكر، أن النوازل تطرقت إلى أسباب النزاع بين الأعالي والأسافل، ومن بينها استحداث الأعالي زراعة الخضر والبقول، مما زاد من كمية الماء المستهلكة، وتسبب ذلك في نقص الماء عن الأسافل وألحق الضرر بزراعهم وثمارهم<sup>(6)</sup>، وعلاوة على ذلك تضمنت المصادر الفقهية الإباضية والمالكية نوازل توحى بمدى عمق النزاع بين الفلاحين حول قسمة ماء الآبار والمواجل<sup>(7)</sup>، وسعي البعض حفر آبار عند حدود أرض جيرانهم بهدف الاستفادة من الماء الموجود في باطن تلك الأرض، مما تسبب في وقوع الخلاف بين الطرفين، ونظرا لخطورة هذا النزاع تناولت العديد من المصادر هذه المسألة، ومنها كتب الفلاحة التي أفادت بوقوع الضرر والغبن لأن حفر الآبار القريبة من بعضها البعض يؤدي إلى تسرب الماء من بئر إلى آخر<sup>(1)</sup>.

وقد دلت المصادر الفقهية على وقوع النزاع بين أرباب الجنان وأصحاب الأرحاء، وكان يقع الخلاف بين الفلاحين الذين يستفيدون في سقي جناتهم من ماء عين مع آخرين أحدثوا عينا بجوار منبع مائهم، وأقاموا عليها أرحاء، ونجم عن ذلك نقص الماء ووقوع الضرر على أصحاب الجنان<sup>(2)</sup>، وقد أفادت نوازل أخرى بوقوع الضرر والغبن على أصحاب الأرحاء بسبب ما أحدثه أصحاب الجنان، وقد ورد في إحداها: "جوابك وفقك الله في إيقاف هذا الماء متى وجب إيقافه ولا مجرى له إلا على مكاسب أصحاب الأرحى، فقالوا: إذا صرف عن أرحائنا فلا سبيل إلى جريه مدة الإيقاف على أراضينا فاصرفوه عنا مدة الإيقاف وتركونا نطحن، وليس لهم مصرف إلا أراضيتهم وأراضي أصحاب السقي، ومن حجة أصحاب السقي أن في أراضي أصحاب الأرحى مجاري سيول المطر وفضلات المياه. فهل هذا الماء المحدث من ذلك والحكم فيه حكم ماء المطر، ويجري على أراضيتهم في مجاري سيول المطر، ولهم منعه شاءوا أو كرهوا أم لا، والسلام عليك ورحمة الله تعالى"<sup>(3)</sup>. يبدو أن هذا النزاع يشتد في فصل الصيف نظرا لنقص كمية الماء، وقد جاء في سؤال طرح على القاضي عياض: "وجوابك أيضا أعزك الله، في فصل هذه القضية

<sup>(5)</sup> عبد الهادي البياض، تدبير النزاع بين الفلاحين في بوادي المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط (إسهام في دراسة دور القانون والعرف في تسوية المشاكل الاجتماعية زمن السيول والجفاف)، ندوة التاريخ والقانون التقاطعات المعرفية والاهتمامات المعرفية، أيام 3، 4، 5، جوان 2009، مكناس، ص 262 - 264.

<sup>(6)</sup> القاضي عياض، المصدر السابق، ص 121.

<sup>(7)</sup> فقه الإمام الربيع بن حبيب، المصدر السابق، ص 147؛ أبو الإصبع عيسى، المصدر السابق، ص 537، 538.

<sup>(1)</sup> ابن بصال، المصدر السابق، ص 178.

<sup>(2)</sup> القاضي عياض، المصدر السابق، ص 101، 102.

<sup>(3)</sup> المصدر نفسه، ص 106، 107.

وهو أن رجلا هناك أنشأ أرحى على هذه المياه المجتمعة المصروفة عن الطريق المذكورة تطحن أيام الشتاء، فإذا كان فصل الصيف نازعه أصحاب الجنان ونازعهم، وقد شهد لهم بما تقدم، فإن منعهم التسجيل ولم يراع ضررهم ولا نفعهم يشهادتهم فلا كلام، وإن سوغ لهم شيء من ذلك نازعهم أصحاب الأرحى، بأي حزت هذا الماء عليكم لا سيما الماء المحدث بعد الحكم وبنيت عليه وأنفقت بسببه نفقات، ومنازعتكم إياي وسقيكم عليه قد كنتم ممنوعين منه ومتعدين فيه، وكيف إن شهد له من سبقه بهذا البناء عليه وحوزه، وشهد لهم هو بسقيهم منه قبل بنائه، وكيف إن دفع فمن شهد لهم فقاموا هم بمجرد ضرر جناهم وحاجتهم إلى السقي، هل تغلب حاجتهم في ذلك على منفعتهم بالطحن أم يكون هو أحق لحوز المنفعة، وهل يستوي طلبه في ذلك الماء القديم والماء المحدث أم يفترق؟<sup>(4)</sup>.

خلاصة القول، رغم الجهود التي بذلت لتنظيم السقي عن طريق سن القوانين وإجازة الأعراف واعتماد نظم متعددة كنظام النوبة والحصص، إلا أن هذه النظم تعرضت لمشاكل جمة أدت لوقوع النزاع بين الفلاحين، وكذلك بين أرباب الفلاحة وأصحاب الأرحاء، وأدت التجاوزات الناجمة عن أسباب مناخية أو بشرية إلى تفاقم الأزمة، مما دفع المرجعية السياسية والفقهية التدخل لحفظ الحقوق وضبط النظام.

#### ب- المياه الوبئة<sup>(1)</sup> :

تعد المياه الوبئة من أشد الأخطار التي تلحق الضرر بالفلاحة، وتعطل نظم السقي وتملك الناس، ولا يمكن الحديث عن المشاكل التي واجهت استغلال الماء دون التطرق إلى ظاهرة المياه الوبئة التي لا تقل خطورة عن بقية المشاكل المتعلقة بمسألة الماء، ورغم أن المصادر في مقدمتها الكتب الفقهية وكتب الجغرافية لا توفر كل المعلومات التي تمكن من الإجابة عن مدى خطورة المياه الوبئة على نظم السقي وحياة الناس، إلا أنها تفيد ببعض المعطيات عن الضرر الناجم عنها، وتوضح أماكن وجودها وعلى هذا الأساس نسعى لتوضيح خطر المياه الوبئة في هذه الفترة.

ينبغي أن نشير إلى أننا في الواقع نفتقر لمصادر توفر لنا معطيات عن الضرر الذي ألحقته المياه الوبئة بمنظومة السقي، إلا أنه توفر بين أيدينا بعض المصادر التي تضمنت بعض الإشارات المتعلقة بهذه المسألة، وقد أفادت النوازل بخطورة تلوث الماء وحذرت من الأسباب المحدثه له، جاء في إحداها: " وسئل

<sup>(4)</sup> المصدر نفسه، ص 113.

<sup>(1)</sup> المياه الوبئة هي مياه ملوثة تحتوي على مواد سامة كالزرنخ، وأملاح الرصاص، والمواد العضوية، كالتنترات، والأمونية، وأملاح النتريت، وكذلك الجراثيم، والطفيليات، والغازات السامة، والمياه الملوثة تحتوي على مواد عضوية بسبب تفسخ جثث الحيوانات ويكتسب بذلك الماء الرائحة الكريهة والطعم النتن، وفي المقابل تتميز المياه الصالحة بانعدام الرائحة واللون، وتمتاز بالعذوبة وطيب الطعم وقلة المواد المعدنية، وأهم أسباب تلوث المياه السطحية والجوفية تلوث الهواء، ورمي الجيف والحيوانات النافقة والفضلات. ينظر: عبد الفتاح الحسيني، الماء والصحة في الإسلام، منظمة الصحة العالمية للكتب الإقليمي لشرق المتوسط، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 5.

عن طين الأسواق والحارات. هل يلزمهم رفعه عن الماء النجس ينزع من الآبار ويضر بالمارة؟<sup>(2)</sup>. وورد في إحدى النوازل الإباضية: "... وسألته عن بالوعة تعاد الماء النجس أو بئر كانت طاهرة ثم تنجست فكثرت فيها النجاسة حتى يقل تطهيرها وغلب لون النجس على لون مائها، فأراد صاحبها أن يحفر غيرها إلى قربها. كم يكون مقدار الساقية بينها وبين الذي يحدثها؟"<sup>(3)</sup>. والجدير بالذكر أن الماء يفسد ويتلوث بسبب سقوط الحيوانات في الآبار، وقد أشار ابن بركة أحد شيوخ الإباضية (من أهالي ق 4 هـ)، إلى خطورة هذه الظاهرة على الماء، وهذا من خلال طرحه عدة مسائل ذكر منها موت الفئران داخل الآبار، وأفاد بأن كل حيوان ليس له دم لا يضر الماء ولا يلوثه كالعقارب، والنحل والذباب<sup>(4)</sup>.

وحذرت كتب الحسبة من الضرر الذي يلحق الناس جراء رمي الأزبال والجيف ونزول المطر عليها<sup>(1)</sup>، وتؤدي إلى وقوع الأوبئة والأمراض، وإذا جرى الماء الذي اختلط بالجيف وتعضن إلى الآبار أو المياه المخزنة أدى إلى فساد الماء، الذي يضر النبات ويميت الزرع والثمار ويعطل منظومة السقي<sup>(2)</sup>، وقد أفادت مصادر الجغرافية بوجود المياه الوبئة في عدة مناطق بالمغرب الأوسط، وحذرت من الأضرار الناجمة عنها، وقد عُرفت بئر أزراق الواقعة عند مرسى الخرز أن مياهها وبئة حتى قال أهلها: " طعنة بمزراق خير من شربة من بئر أزراق"<sup>(3)</sup>. كما قيل عن تنس أنها وبئة<sup>(4)</sup>، ينتشر فيها المرض وأكثر ما يصيب الغرباء ويكثر فيها الموت<sup>(5)</sup>، وفي ذلك قال الشاعر سعيد بن واشكل التاهري: ماؤها من فُبح ما خُصَّت به .. بَحْسٌ يُجْرِي عَلَى بَحْسٍ<sup>(6)</sup>.

في الأخير نقول أن الأخطار تعددت، ولم تقتصر على المشاكل المترتبة عن استغلال الماء، بل كان تلوث الماء وظهور المياه الوبئة في أكثر من مكان الأثر البالغ على موارد السقي وإلحاق الضرر بالفلاحة، وعامل بالغ الخطورة على حياة الناس.

### ج - الإجراءات التي اتخذت للحد من المشاكل:

يبدو أن أهم مسألة أثارت اهتمام الفقهاء وأصحاب القرار إيجاد أرضية قانونية، لسن قوانين واتخاذ إجراءات واعتماد أعراف من أجل فض النزاع والحفاظ على ديمومة نظم السقي، بما يحفظ حقوق

<sup>(2)</sup> فتاوى الشيخ أبي الحسن اللحمي، المصدر السابق، ص 104.

<sup>(3)</sup> الفضل بن الحواري، المصدر والجزء السابقان، ص 261.

<sup>(4)</sup> ابن بركة العماني أبو محمد عبد الله، كتاب الجامع، ج 1، المطبعة الشرقية ومكنتها، مسقط، عمان، بدون تاريخ، ص 179، 180.

<sup>(1)</sup> ابن عبد الرؤوف القرطبي، المصدر السابق، ص 105.

<sup>(2)</sup> ذكر ابن ليون التجيبي مخاطر المياه الوبئة على المزروعات، وأفاد بأن الماء الملوث يقتل البنفسج وغيره. ينظر: ابن ليون التجيبي، اختصارات، المصدر السابق، ص 124.

<sup>(3)</sup> البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 234.

<sup>(4)</sup> الكرخي، المصدر السابق، ص 38.

<sup>(5)</sup> مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 133.

<sup>(6)</sup> البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 244.

كل الشركاء في استغلال حصص الماء ويعود بالمنفعة على الاقتصاد والمجتمع. هل يمكن القول أن أصحاب القرار والفقهاء نجحوا في وضع خطط وتدابير وسن قوانين تضع حدا لهذه الأزمة؟

وقد دلت الوقائع التاريخية على وجود محاولات عديدة في شتى بقاع العالم للتحكم في نظم السقي وتفادي وقوع النزاع، مثلا أنشأت الدولة العباسية في المشرق الإسلامي ما يعرف "بديوان الماء"<sup>(7)</sup>، وفي الأندلس أنشئت محكمة المياه في بلنسية، وتعد من أهم الإجراءات التي اتخذت للتحكيم وفض النزاع حول الماء سنة (349 هـ / 960 م)، وكانت تعقد جلساتها كل يوم خميس، وتتألف من سبع قضاة يتم تعيينهم على أساس الانتخاب، ويشترط على المترشحين أن يكونوا من المزارعين ولهم إلمام ومعرفة بمسائل الماء، ويعتبر هذا الإنجاز ثمرة من سبقهم، وقد استفادوا من تشريعات حمو رابي التي وضعها في العراق قبل أربعة آلاف سنة، إلا أن معظم القوانين والإجراءات التي اعتمدها مقتبسة عن قوانين الماء التي كان معمول بها في بعلبك ببلاد الشام في القرن الثاني الهجري<sup>(1)</sup>.

فيما يخص بلاد المغرب يعد النظام الزمني لتوزيع الماء أقدم الإجراءات والقوانين التي اعتمدت في تنظيم وتوزيع الماء، يعود إلى فترة الاحتلال الروماني<sup>(2)</sup>، وفي نظرنا أن النظام الزمني لتوزيع الماء كان معمولاً به في المغرب الأوسط قبل فترة نشوء محكمة المياه في بلنسية وقوانين الماء في بعلبك، على الرغم من صمت المصادر فيما يتعلق بهذه المسألة، وتجدد الإشارة هنا إلى القوانين التي وضعها الفرستائي وتعتبر من أهم التدابير التي وجدت لتنظيم توزيع الماء وحفظ منظومة السقي وتفادي النزاع حول استغلال الماء في المغرب الأوسط خلال القرن الخامس الهجري، وقد تطرق للعديد من المسائل منها تحديد مقدار الأسهم المائية للفلاحين يحفظ حصص توزيع الماء عن طريق المصارف والمقاسم التي كانت تبني من مادة الجير، والآجر، والجص، والحجارة، وفي ذلك قال: "... وإن لم يصلوا إلى قسمة ذلك الماء بالمصارف إلا بالمقاسم فليجعلوا لهم ذلك بكل مايدركون قسمتهم من البناء بالحجارة والآجر والجص والجير وما يشبهها ويتأخذون على هذا كله سواء كان البناء قبل ذلك أو ابتدؤوا بأنفسهم وإنما يفعلون هذا كله كما اشتركوا في الماء"<sup>(3)</sup>.

واجتهد الفرستائي في وضع قوانين للحد من المشاكل المترتبة عن الشراكة في استغلال الماء، وتوطيد أواصر التكافل الاجتماعي من خلال الشراكة بين الفلاحين في البناء والترميم والتنظيف والصيانة، ودفع كل المستحقات المادية لإعادة بناء المصارف والمقاسم في حال تعرضها للضرر لأي سبب خاصة التقلبات المناخية، وأوجد حلولاً لمعظم النزاعات المحتملة حول قسمة الماء استناداً على المرجعية الفقهية

(7) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، ج 4، ط 14، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1996، ص 368 - 370.

(1) فيصل دبدوب: "محكمة المياه في بلنسية"، مجلة الأقاليم، السنة الثانية، الجزء السادس، شباط 1966، بغداد، ص 9 - 11.

(2) محمد حسن، المرجع السابق، ص 255.

(3) الفرستائي، المصدر السابق، ج 5، ص 290.

والأعراف السائدة في المجتمعات الزراعية، ونذكر من ذلك قوله: " وإن اختلفوا فيما حملت به المقاسم أولاً فلا يؤخذون على ردها حتى يتبين لهم ذلك بالشهود أو بإقرارهم، ومنهم من يقول: يؤخذون بردها فيردوها كيفما أرادوا، ولا يؤخذون على شيء معلوم من ذلك، وإن دفنت المقاسم حتى غرقت في التراب فإنهم يؤخذون بكنسها حتى ترجع كما كانت أولاً، وإن لم يمكنهم فليؤخذون على بنائها على قدر ما كانت عليه أولاً" (4).

تضمنت كتب النوازل معلومات وافية عن القوانين التي وضعت لتنظيم السقي وفض النزاع وحفظ الحقوق، وفي هذا السياق أفادت النوازل بوجود ما يعرف بسجل الماء تدون فيه كل المعطيات المتعلقة بالتحكيم في قضايا الماء وعدد الحصص ومقدار الأسهم لكل المزارعين، وتسجيل الأرحاء والجنان وموارد الماء، وما أحدث فيها من المجاري والمساقى، وكل ما يتعلق بالأرض وما أحدث فيها، وتدوين أسماء الشهود، وعلى هذا الأساس حررت وثائق لأصحاب الجنان وأرباب الأرحية لحفظ الحقوق وتجنب التجاوزات، ونعتبرها وثائق قانونية تتضمن الشهود وكل ما يتعلق بشرعية حيازة ملكية الماء، وفي نظرنا تعد من التدابير القانونية الفريدة من نوعها في هذه الفترة (1).

ونظراً للنزاع الذي كان يقع بين أرباب الأرض والعاملين في حفر الآبار، تدخل الفقهاء في وضع شروط العقد بين الطرفين، الذي تضمن: المجاعلة، وهي أن يتعهد صاحب الأرض بدفع أجره العامل بشرط أن يبلغ الماء الموضع المتفق عليه عند الحفر. والمؤاجرة أن يتعهد رب الأرض بدفع الأجرة للعامل بعد الحفر لمدة معلومة دون شرط بلوغ الماء من عدمه. والمضمون أن يدفع رب العمل الأجرة للعامل بعد إنهاء حفر البئر، ويرتبط مبلغ الأجرة بقيمة العمل، فإذا انهار البئر فلا أجره للعامل، وفي كل الحالات يكون توفير آلات العمل على عاتق رب الأرض (2)، وقد تضمنت مصادر الفلاحة حلولاً لفض النزاع بين المزارعين حول ماء الآبار، ويتوقف هذا الإجراء على طعم الماء، فإن وجد طعم الماء في البئر القديمة نفسه في البئر المجدثة تكون هذه الأخيرة أعمق من القديمة، وعلى هذا الأساس تدم البئر المجدثة وتمنح حق حيازة الماء لصاحب البئر القديمة، أما في حال وجد طعم الماء مختلفاً، فيحتفظ كلاهما بحيازة ماء بئر (3).

واجتهد الفقهاء في سن قوانين تضبط العلاقة بين العلويين والسفليين من الوادي لتفادي النزاع بين الطرفين، ولهذا حددت الأولوية في السقي على حسب الأقدمية في استصلاح الأرض والغرس، وبلغ اجتهاد الفقهاء إلى حد تصنيف الأرض على أساس الماء إلى صنفين: مأمونة وغير مأمونة، وشرعوا لكلا الطرفين قوانين تضع حداً للنزاع القائم بين مختلف الأطراف، وبناءً على ذلك اتخذت إجراءات لحل

(4) نفس المصدر والجزء، ص 294.

(1) القاضي عياض، المصادر السابق، ص 110 – 119.

(2) القاضي الباجي الأندلسي، المصدر السابق، ص 222، 223.

(3) ابن بصال، المصدر السابق، ص 179.



النزاعات في الأراضي المأمونة وغير المأمونة<sup>(4)</sup>، ولم يقتصر الأمر على جهود الفقهاء، بل سعى الساسة ورجال الدولة لوضع ضوابط قانونية وتنصيب هيئات رقابية، وقد أنشئت في القرن السادس الهجري هيئة تضم موظفين يعرفون بالقياسين يشرفون على توزيع الماء، ويتمتعون بصلاحيات واسعة لحسم النزاع بين الفلاحين<sup>(5)</sup>.

خلاصة القول، امتلك المغرب الأوسط شبكة مائية متنوعة، مكنت الفلاحين من توسيع مجال الزراعة السقوية بتوظيف آلات ووسائل ري ساهمت في إحداث ثورة زراعية، ورغم استحداث منظومة سقي تتماشى مع المرجعية الفقهية والأعراف الاجتماعية، إلا أن هذا لم يكن كافياً للتحكم في توزيع الماء، فوقع النزاع حول قسمة الماء بين العديد من الأطراف، مما استدعى تدخل الساسة والفقهاء لفض النزاع وحفظ الحقوق عن طريق سن القوانين وخلق هيئات تنظر في المنازعات وتحكم فيها لضمان ديمومة نظم السقي، وفيما يخص نظام الفقارة مهما اختلفت الآراء حول أصلاتها، إلا أننا نقول أنها قديمة تعود إلى المغرب القديم من ابتكار البربر تحت ضغط البيئة الصحراوية القاسية وندرة تساقط المطر، وقد يكون للعرب الفاتحين دور في إدخال تقنية نظام الفقارة، ومهما كان صحة كافة الافتراضات، إلا أن الأكيد كان لهذا النظام تأثير واضح على المجتمع الصحراوي، وساهم بشكل مباشر في استقرار السكان وممارسة النشاط الزراعي، وعلى هذا الأساس صارت الفقارة نواة الحياة الزراعية والمجتمع الواحي في المغرب الأوسط.

<sup>(4)</sup> عبد الهادي البياض، تدبير النزاع بين الفلاحين، المرجع السابق، ص 363، 366.

<sup>(5)</sup> صالح محمد فياض، المرجع السابق، ص 114.

خاتمة

## خاتمة :

في ختام الدراسة التي تناولت موضوع الفلاحة في المغرب الأوسط، يمكن القول أن التقنيات الفلاحية المعمول بها آنذاك كانت نتيجة تراكم معارف فلاحية مغربية استفادت من تجارب الأمم التي تعاقبت على احتلال المنطقة، وتصاهرت مع الخبرة الفلاحية الوافدة خلال حركة الفتح والفترات التي عقت ذلك، ونجم عن إلتقاء هذه المعارف تطور تقنيات وأساليب الفلاحة.

والجدير بالذكر في خاتمة هذا البحث التأكيد على دور التواصل بين أقطار الغرب الإسلامي من جهة، وبين المشرق والمغرب من جهة أخرى خاصة عن طريق التجارة والهجرة والحركة العلمية التي لم تعترف بالحدود السياسية، وذلك في نقل المعارف وتبادل التجارب فيما يتعلق بأساليب وطرق الزراعة والري. ورغم افتقارنا للقرائن والشواهد التي تدل على حقيقة العلاقة بين بلدان المغرب فيما يخص التبادل المعرفي في مجال الفلاحة، إلا أننا نجزم بأن المغرب الأوسط في هذه الفترة أثر بتجاربه ومعارفه المحلية الأصيلة التي لا تخرج عن سياق المعارف الفلاحية المغربية بشكل عام على الوسط الزراعي في الأندلس والمشرق، وتأثر بدوره بالتقنيات الفلاحية الوافدة من هذه الأقاليم.

والجدير بالذكر أن هذه الدراسة أشارت إلى حقيقة استعمال الوسائل والأدوات ذاتها في المغرب الأوسط وغيره من الأقاليم في المشرق والمغرب، فضلا على ذلك أن من المؤكد شيوع استعمال هذه الآليات والنظم في بقاع العالم في العصر الوسيط، رغم أن الحقائق تقودنا إلى التنبيه على أن الغرب الإسلامي تفوق في مجال الفلاحة على الغرب المسيحي، الذي أثار دهشته وإعجابه التطور الحضاري للعالم الإسلامي، ومن هذا المنطلق اكتسب المغرب الأوسط شهرة واسعة بفضل النهضة الزراعية التي حققها،

وانطلاقا مما سبق دراسته يتضح للبلحنيين جليا إسهامات المغرب الأوسط في تطور الفلاحة خلال العصر الوسيط، الذي لم يكن أقل شأنًا من غيره، وعلى هذا الأساس عرفت الفلاحة في هذه الفترة مختلف أنواع الشراكة الفلاحية وسادت كافة نظم الاستغلال الزراعي، والمؤكد أنها لم تخلوا من مشاكل واجهت الشركاء في ظل التقلبات المناخية، ومسعاعي الدولة والفقهاء لفض النزاع والحفاظ على ديمومة نظم الاستغلال بما يخدم الفلاحة.

ولم تقتصر الاستفادة على تحسن طرق الشراكة، بل تجلّى بوضوح المشاركة الفعلية للأندلسيين وأهل الدمة والعرب الوافدين على المنطقة في المساهمة بتطوير تقنيات الزراعة وتحسين منظومة الري، ويتضح ذلك جليا من خلال توظيف كافة المعارف والخبرة المكتسبة من مواطنهم في مجال الفلاحة، لكن هذا لا ينفي أن هؤلاء الوافدين استفادوا بدورهم من الخبرة الفلاحية المغربية واليد العاملة الزراعية المحلية.

إلا أننا نؤكد في الوقت ذاته على أن النظم الزراعية والمنشآت المائية وآليات الإنتاج في المغرب الأوسط، لم تتفوق على نظيراتها في المغرب والمشرق وفي مقدمتهم الأندلس، وهذا الحكم صدر منّا في ظل شح المادة العلمية المتعلقة بهذه المسائل في المغرب الأوسط، فضلا على ذلك الجمود الواضح في حركة

التأليف فيما يتعلق بالنوازل وكتب الفلاحة الصادرة من علماء هذا الإقليم في هذه الفترة، إلا أننا نؤكد كما ذكرنا سابقاً على ضوء التواصل العلمي العابر للحدود بين أقطار الغرب الإسلامي، يدفعنا للحزم في ختام هذه الدراسة على أن تقنيات الإنتاج الزراعي وآليات نظم السقي، لم تكن أقل أهمية ونجاعة من تلك المعتمدة في الأندلس.

ولابد من الإشارة إلى ما توصلنا إليه من تعدد نظم السقي حسب طبيعة وتنوع المناطق المناخية في المغرب الأوسط، حيث اختلفت آليات وقوانين توزيع الماء ونظم استغلاله بين المناطق التلية والمناطق الداخلية والصحراوية، هذه الأخيرة التي تميزت بنظام الفقارة والتشريع الفقهي والعرفي المعتمد في تطبيق العدالة من أجل تحقيق توزيع عادل للثروة المائية بحكم قلة المخزون المائي أو ندرته في هذه المناطق، وقد واجهت الفلاحة خطر الجوائح وفي مقدمتها الجفاف، التي كان لها الأثر البالغ على تدهور الزراعة وتراجع الإنتاج، لكن من المؤكد أن المغرب الأوسط تميز بخصب مراعيه، ووفرة وتنوع الماشية والدواجن والدواب، وهذا لم يقتصر على الفترة المدروسة، بل أن الواقع المعاصر يثبت استمرارية الوفرة والتنوع في الثروة الحيوانية التي ما تزال تزخر بها هذه البلاد.

كما لا نغفل في خاتمة الموضوع على حقيقة استخدام الطلسم والاعتقاد السائد في أوساط الفلاحين وبعض علماء الفلاحة بأثره الكبير على المنتجات الزراعية والماشية والدواب، وقدرته على حمايتها وتأمينها ومضاعفة الإنتاج، وهذا ينم على المستوى العقلي لإنسان العصر الوسيط.

كما استخدمت كافة الطرق والأساليب واعتمدت جميع التقنيات المتاحة في ذلك العصر لحفظ وتخزين المنتجات الزراعية والحيوانية في المغرب الأوسط، الذي لم يكن أقل حظاً من غيره من الأقاليم في اكتساب الخبرة والقدرة على تخزين المنتجات في المطامير أو البيوت واستخدام أنواعا معينة من المواد والنباتات في حفظ المنتجات كاستخدام العسل لحفظ اللحم، واعتماد طريقة التحفيف لحفظ الفواكه والتقديد والملح لحفظ اللحم وغير ذلك.

والأهم أن التنوع البيئي الذي تميز به المغرب الأوسط ساعد على تنوع الإنتاج الزراعي، وتوفر بيئة رعوية خصبة هيأت لمزاولة الرعي وتحقيق ثروة حيوانية ضخمة ومتنوعة أشادت بها مختلف المصادر، وكان الاعتماد على الدواب بشكل كبير في أعمال الفلاحة من حرث ودرس وتحريك أدوات ووسائل السقي لاستخراج ونقل الماء، وعلى هذا الأساس كان يتوقف مصير الفلاحة على توفر الدواب بمختلف أنواعها، والذي نؤكد في ختام هذه الدراسة أن التقنيات الزراعية التي اعتمدت واستخدام الحيوانات كان سائداً في هذه الفترة.

وسجلنا الحضور القوي والفعال لدور الفقهاء في هذه الفترة، الذي تجلّى بوضوح في مختلف المسائل التي تتعلق بالفلاحة، وكان لهم الأثر البارز في تبديد كافة العقبات والعراقيل التي أحاطت بالنشاط

الزراعي، وحل المشاكل المتعلقة بقضايا الماء، ويمكن الجزم أن لولا هذا الدور الفقهي الواضح الذي تميز به العصر الوسيط في حل كافة قضايا المجتمع لتراجعت الفلاحة وتدهورت نظرا لكثرة الأزمات والمشاكل التي واجهتها في هذه الفترة.

الملاحق

## الملحق رقم 1 : " وثيقة استئجار رعاية غنم بغير أعيانها "

" استأجر فلان بن فلان فلان بن فلان لسنة أولها كذا بكذا وكذا دفع فلان شطرها إلى فلانوقبضها منه وأخره فلان بالشرط الثاني إلى انقضاء الوصية بينهما، وعلى فلان أن يرعى لفلان عدة كذا من الغنم يأتيه بها، وذلك من الضأن كذا ومن المعز كذا وليس لفلان الراعي أن يرعى مع هذه الغنم غيرها لأحد من الناس وعليه بذل النصيحة في منع الكلاء بما يسلمه إليه فلان من الغنم، وأن يفرق بها ويتخير لها المسارح بأحسن اختياره المسارح، إلا ما كان من مسرح كذا فإن شرطاً على الراعي فلان أن يتجنبه ويتحفظ من إدخال الغنم فيه إن شاء الله ... شهد.

وإذا كان الاستئجار على إحدى ما في هاتين الوثيقتين فلا يصلح أن يشترط الراعي على رب الغنم خلف ما نقص منها، فإن اشترط ذلك فسدت الإجارة وفسخت، وترد إلى أجرة المثل فيما حرز المدة كان له أجرة المثل، فإذا هلكت الغنم أو هلك بعضها كان لربها أن يأتي بغيرها يرعاها له الراعي إن شاء، فإن أبي رب الغنم من ذلك لزمته الأجرة كلها للراعي ويسقط عن الراعي الضمان فيما تلف من ذلك على ما تقدم "

ينظر: عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، تحقيق حسين مؤنس، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1997، ص 485.

## الملحق رقم 2 : " وثيقة استئجار جماعة لرعاية غنم لكل واحد منهم عدد معلوم "

" استأجر فلان بن فلان وفلان بن فلان وفلان بن فلان الراعي من أهل قرية كذا لرعاية أغنامهم التي بقرية كذا من إقليم كذا وعدتها لفلان منها كذا ولفلان منها كذا ولفلان منها كذا، يتولى فلان رعايتها والاجتهاد في أمرها وحفظها وإخراجها كل يوم وقت إخراجها بعد حلابه إياها للمسرح والرواح بها إلى دور أربابها وعلى الراعي رعي ما تواضعته الغنم التي استؤجر لرعايتها وخدمة خرفانها على المعروف في ذلك، ولا أجرة له فيها حتى تبلغ من السباب والكبر ما تجب له الأجرة عليها على الجاري المتعارف عندهم في بلدهم عاماً أوله شهر كذا وكذا على عدد ضأن كل واحد منهم من مبلغ عدد جميع الضأن، ويكون على كل واحد منهم من النفقة والكسوة للراعي المذكور بقدر ذلك وعرفوا قدر ما تعاملوا عليه، ومبلغه معاملة صحيحة بلا شرط مفسد ولا ثنيا ولا خيار على سنة المسلمين في استئجارهم وعلى كل واحد منهم خلف ما نقص من غنمه بأي وجه نقص ذلك إلى تمام أمد الاستئجار، وقبض فلان الراعي الغنم المذكورة وصارت بيده.

فإن لم تكن بأعيانها أسقطت ذكر الخلف وقلت في العقد : ولم ينعقد التعامل المذكور على غنم بأعيانها ... شهد.

ويعقد في حرز البقر إذا كانت بأعيانها أو بغير أعيانها كما تقدم في أمر الغنم، فإن كانت بقر الحرث مؤلفة لقوم شتى ذكرت ما لكل واحد منهم، وتكون الأجرة عليهم على عددها وأكثر ما يجري استئجار البادية في ذلك بالطعام، وتسكت عن شرط الحلاب إذا كانت من البقر التي لا تحلب أو من بقر تحلب، ولم يشترط ذلك على الراعي، ومن استأجر بطعام في أي نوع كان من أنواع الاستئجار فلا يجوز للأجير بيعه حتى يقبضه".

ينظر: عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، تحقيق حسين مؤنس، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1997، ص 486، 487.

### الملحق رقم 3 : " وثيقة استئجار حارز الزرع "

" استأجر فلان بن فلان وفلان بن فلان وفلان بن فلان وجميعهم من ساكني قرية كذا من إقليم كذا من عمل موضع كذا فلان بن فلان على حرز زروعهم بهذه القرية، وما ينضم إليها من أحرار القرية المجاورة لها من جهاتها كلها بعد تطوفهم عليها ومعرفتهم بقدرها لأمد كذا أوله كذا بكذا وكذا قفيزا من قمح ريون جنسه كذا وكذا، وكذا قفيزا من شعير كذا بكيل كذا بالسواء على المستأجرين لحسب اشتراكهم فيما استأجروه على حرزه أو من ذلك على فلان كذا وعلى فلان كذا، يدفع المستأجرون ذلك إليه عند انصرام الأجل المؤرخ في هذا الكتب.

فإن وقع الاستئجار إلى الحصاد ودفع الأجرة إلى الحصاد فهو عند أهل العلم أجل معروف، يجب التسليف إليه وإن دفعوا جميع الأجرة إلى الحارز أو بعضها، فيذكر أنهم دفعوا ما دفعوا من ذلك على الطوع لأن الزرع لا يكون إلا بعينه، وربما تلف بالضرر وما أشبه ذلك فتتفسخ الإجارة إذ لا خلف فيه فهو إن سلم كانت إجارة وإن لم يسلم كان ذلك خلفا، ونذكر قبض الأجير لما دفع إليه ثم نقول استئجارا مبتولا بلا شرط ولا ثنيا ولا خيار على سنة المسلمين في استئجارهم ومرجع دركهم ... شهد.

فإن لم يكن الذين استأجروه شركاء في الزرع، واستأجروه على حرز الزرع مجملا، ثم اختلفوا في فرض الأجرة، فقليل إنها على الذمم بالسوية، وقيل أنها على قدر ما لكل واحد، وقول من يقول إنها على الذمم حسن إذا لم يتكلف الحارز في ذلك غير النظر إليها، وقول من يقول إنها على قدر ما لكل واحد حسن إذا تكلف الحارز في ذلك شيئا غير النظر".

ينظر: عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، تحقيق حسين مؤنس، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1997، ص 493، 494.



#### الملحق رقم 4 : " وثيقة استئجار للحرث "

" استأجر فلان بن فلان فلان بن فلان ليحرث له ببقره وآلته الملك الذي بيده بقرية كذا من إقليم كذا شهرين أو ثلاثة، أولها كذا زراعة في إبانها وعمارة في وقتها لكل شهر بكذا وكذا وعلى المستأجر فلان نفقة الأجير فلان ومؤنة أكله وكسوته للمدة المذكورة للباسه ورقاده كسوة مثله. فإن لم تكن عليه جميع الكسوة. قلت: وعليه من كسوته فوق منعل أو خفان منعان، ومما يتوطأه ويتغطاه لمنامه كذا وكذا، وعرفا قدر ما تعاملنا عليه ومبلغه ووقفنا على الأرض وأحاطا علما بها وأماكنها من القرية المذكورة، وقدر المؤنة في خدمة البقر التي يحرث بها الأرض المذكورة، وسقيها في أوقات السقي وعلفها وتبييتها وغير ذلك من مؤنتها، وعلى الأجير فلان الاجتهاد فيما عومل عليه من ذلك، وأداء الأمانة في سر أمره وجهره شهد.

وإذا كانت المعاملة على الحرث ببقر بأعيانها، عقدت أن على ربها خلف ما مات منها، كما تعقد في الرعاية وإن لم تكن بأعيانها فهو أحسن وتعقد فيه على ما تقدم، وإذا أوقف العمل لانكسار محراث أو توقف ثور، فالأجرة للأجير واجبة لا يحط له منها شيء، وإن كان المطر منع من الحرث والزراعة أو القحط امتنعت به الأرض أو لمرض الأجير فلا أجرة له في هذا، ويحط له من الأجرة بقدر الأيام التي امتنعت فيها الأرض لغيث أو قحط أو لمرضه إذا كان كثيرا، وعليه من رعى البقر وطلب العشب لها في إبانه وسوقه إليها على ما قد عرفه الناس عندهم "

ينظر: عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، تحقيق حسين مؤنس، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1997، ص 494، 495.

#### الملحق رقم 5: " وثيقة مزارعة على الثلث "

زارع فلان بن فلان فلان بن فلان في أرضه البيضاء التي في قرية كذا على أن يجرح فلان رب الأرض ثلثي ما يبذره فيها ويخرج العامل الثلث الثالث ويخلطها، ويتولى المزارع فلان بن فلان زراعتها بنفسه وأزواجه وأجراءه إلى تمام الزرع وتهذيب الإصابة لكذا وكذا عاما أولها زراعة شهر كذا من سنة كذا بعد أن قوما كراء الأرض المذكورة، وعمل المزارع فيها إلى تمام الرفع، وكان ثلث كراء هذه الأرض معادلا لثلثي عمل المزارع في نصيب رب الأرض المذكورة، وعلى المزارع فلان الاجتهاد في ذلك بأبلغ طاقته، وأداء الأمانة في سر أمره وجهره، ولهما في تعاملهما سنة المسلمين في مزارعتهم الصحيحة شهد."

ينظر: عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، تحقيق حسين مؤنس، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1997، ص 549.

### الملحق رقم 6: " وثيقة مزارعة على الربع "

" زارع فلان بن فلان فلان بن فلان في أرضه البيضاء، التي له بقريه كذا من عمل موضع كذا، على أن يخرج فلان ثلاثة أرباع ما يبذر فيها من الحبوب ويخرج فلان الربع ويخلطها، ويزرعها فلان المزارع بنفسه وأزواجه وآلته وأجرائه مزارعة صحيحة بعد أن قوما كراء الأرض، وعمل المزارع فيها فكان ثلاثة أرباع عمله مساويا لربع كراء الأرض... ونبني على ما تقدم.

فإن كان المعامل نصف الثورين ونصف الآلة ذكرت ذلك، وقلت: بعد أن قوما كراء الأرض، وعمل المزارع بالثورين فيها وكراء النصف الذي له فيها إلى تمام الرفع، فكان ربع كراء الأرض معادلا لثلاثة أرباع عمل المزارع شهد "

ينظر: عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، تحقيق حسين مؤنس، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1997، ص 549، 550.

### الملحق رقم 7: " وثيقة مزارعة على الخمس "

" زارع فلان بن فلان فلان بن فلان في أرضه البيضاء التي له بقريه كذا على أن يخرج فلان رب الأرض أربعة أخماس ما يبذر فيها، ويخرج فلان الخمس ويتولى الخماس فلان حرث ذلك وزراعته ببقر رب الأرض وآلته مزارعة صحيحة لكذا وكذا عاما، أولها زراعة سنة كذا بعد أن قوما كراء الأرض والبقر وعمل العامل فتكافي في ذلك تكافي الاعتدال "

ينظر: عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، تحقيق حسين مؤنس، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1997، ص 550.

### الملحق رقم 8: " وثيقة مزارعة على السدس "

" زارع فلان بن فلان فلان بن فلان في أرضه البيضاء التي له بأرض كذا بأن يخرج فلان خمسة أسداس ما يبذر فيه، ويخرج فلان السدس ويخلطها، ويتولى السداس زراعتها بنفسه ببقر فلان رب هذه الأرض وآلته إلى تمام الرفع لكذا وكذا عاما أولها زراعة سنة كذا، وقمومها الأرض والبقر فكان سدس كرائها معادلا لخمسة أسداس عمل العامل فلان. شهد.

وإذا جعل الشريك نصيبه من الزريعة وعمل بيده فنصيبه في الزرع، وليس لصاحب الأرض إخراجها عنه ولا المزارع الخروج ويلزمه العمل.

باب: فإن تعامل المزارعان واستويا في جميع الأداة والعمل والبقر، وكانت الأرض لأحدهما على أن يكون للآخر نصف كرائها جاز ذلك، وكذلك لو تعادلا في الأرض والعمل كله، وكان البذر من عند

أحدهما على أن يكون على الآخر نصف ثمنه جاز ذلك، إذا صح فلو كانت الأرض من عند أحدهما لم يصلح أن يكون البذر من غير صاحب الأرض".

ينظر: عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، تحقيق حسين مؤنس، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1997، ص 550، 551.

### الملحق رقم 9: " وثيقة المغارسة "

" دفع فلان بن فلان إلى فلان بن فلان جميع أرضه البيضاء النقية، التي بموضع كذا من إقليم كذا وحدودها كذا وحدودها كذا بغربي هذه القرية على أن يغرس فلان هذه الأرض كرما أجناسا توأصفاها ملونا أو صافيا أو صفة كذا، ويغرس له فيها كذا وكذا شجرة من شجر التين المرذل أو الدنقال أو السهيل أو الفراط ويحفرها ويتعاهدا ويخدمها حتى تبلغ الإطعام، وإن اشترط أن يغرس كل قضيب أو شجرة في حفرة من خمسة أشبار بشبر فلان بن فلان، أخذ اشالة وصار عند فلان أو بالذراع الرشاشية.

فإذا أطمع كانت الأرض والثمرة بنصفين بينهما لرب الأرض نصفها وللمغارس فلان النصف الثاني، وإن كان على الثلث والثلثين ذكرت ذلك بعد معرفتهما بقدر ما تعامل فيه ومبلغ ما عقدا فيه هذه المغارسة، ومنتهى خطرهما مغارسة صحيحة بلا شرط مفسد ولا ثنية ولا خيار على سنة المسلمين في مغارساتهم، ونزل فلان المغارس في الأرض المذكورة وصارت في يده، وتولى الغرس فيها وعليه الأرض المذكورة بما تخف مؤنته ويقل العمل فيه ووفقا على قدر ذلك شهد ... ثم تكمل الإشهاد على ما تقدم.

وإن اتفقا على القسم، إذا بلغ الغرس حدا معلوما ذكرت دفع الأرض وحبس ما تغرسه فيها، فإذا تمت ذلك على ما تقدم، قلت في موضع فإذا أطمع فإذا علققت الأصول وبلغت شهرين أو ثلاثة بشبر كذا أو قدر كذا دون الإطعام كان لرب الأرض نصف الأرض وما فيها، وللمغارس النصف الثاني وما فيه من الثمرة، وإن شئت بنيت العمل كله على العامل وقلت: على أن يغرسها العامل فلان كرما يعمها به من عنب جنسه كذا، ويكون بين أضعافه وخلال غروسه كذا وكذا غرسة من غرس التين، الذي جنسه كذا لم يقوم العامل على ما يغرسه بما يرجو أن يتم به ويكمل من السقي في أونة من شربه المعروف له من ماء كذا، والحفر في إبانة وحراسته وعمل شربانه والسد حوله بما يمنع من أذى الماشية والمارة، فإذا بلغ ما يغرسه في هذه الأرض الإطعام العام المتصل الذي لا تنغيص في إطعام بعضه دون بعض، كانت هذه الأرض بجميع ما فيها من الغراسات بينهما سداً بنصفين على الإشاعة، ثم من أحب منهما القسمة عند ذلك، كان ذلك متى ما دعا إليه وعلى كل واحد منهما عمل نصيبه إذا بلغ الغرس حد المقاسمة، وقبض فلان الأرض المذكورة وصارت عنده، ثم تكمل الوثيقة على ما تقدم".

ينظر: عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، تحقيق حسين مؤنس، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1997، ص 575، 576.

## الملحق رقم 10: " نص يتعلق بالانتفاع من ماء المطر "

" وماء المطر، لا يدخل ملك أحد إلا من قبضه في أوعيته، مثل الزقاق والقلل وأشباهها من الآنية، وكل ما حوله من هذا في إنائه، فقد دخل ملكه وجاز فيه فعله، من منع وبيع وهبة وغير ذلك مما يوجب إخراج لذلك، ويجري فيه الميراث، ولا يجوز لمن ينتفع بذلك إلا بإذن صاحبه أو سبب من قبله. وأما المواجن وأشباهها، فكل ما كان في ذلك من الماء فحائز الانتفاع به للناس لجميع ما أرادوه، إلا عمارة الأرض كلها شبه الغرس والنبات والحيطان، وأما صاحبه فحائز له الانتفاع بذلك الماء لكل ما أراد من العمارة وغيرها، ولا يمنعه غيره من الناس مما يجوز لهم الانتفاع به، ويمنعهم لما لا يجوز لهم من ذلك، ولا ولا يجوز له بيع ذلك الماء ولا هبته وما أشبه هذا من خروج الملك، إلا إن قبضه في وعائه، ومنهم من يقول: جائز له منعه وبيعه وهبته وجميع ما يفعله في ماله من خروج ملكه.

وأما ما اجتمع من ماء المطر في الفدادين والأجنّة، فلا بأس لمن ينتفع به، ما لم يفسد في أرض الفدان، ولا يستقى منه للحرث والغروس وما أشبه ذلك، بغير إذن صاحب الفدان الذي اجتمع فيه الماء، وأما الأضيات والغدران والأحواض وما أشبهها، فحائز لمن ينتفع مما فيها لجميع الوجوه."

ينظر: أبو العباس أحمد الفرستائي النفوسي، القسمة وأصول الأرضين، ج 5، تحقيق بكير بن محمد ومحمد بن صالح، ط 2، المطبعة العربية، جمعية التراث، القرارة، غرداية، الجزائر، 1997، ص 283، 284..

## الملحق رقم 11: " نص يتعلق بالمصارف "

" وإن اشترك قوم في واد، فأرادوا أن يرفعوا ماءه ليستنفعوا به، فإنهم يجعلون له المصارف، وسواء عامة كانوا أو خواص، وإن علموا ما لكل واحد منهم من ذلك الماء، فليجعلوا لهم المصارف على قدر سهامهم في الماء ويقتسمونها، وإن أرادوا أن ينفرد كل واحد منهم بسهمه فلهم ذلك، وإن أرادوا أن يجمعوا سهامهم على ناحية الوادي أو على ناحيتين جميعا، فلهم ذلك، ولا يصيبون أن يتغابنوا فيما بينهم في ذلك الماء، ولكن يأخذ كل واحد منهم سهمه.

وأما إن لم يدع ذلك الوادي أحد، فليرفع كل واحد منهم ما أراد من المصارف قلت أو كثرت، وإن صرفوا مصرفا عامة كانوا أو خواص فإنه يكون لهم على ما اتفقوا عليه، وإن لم يتفقوا على شيء فهم فيه بالسوية، ويجوز لمن أراد أن يرفع المصارف من تحتهم إن لم يضُرهم ما دام الماء في الوادي، ولا يمنعه أن يرفع ما فضل من الماء في الوادي، وأما من أراد أن يرفع الماء فوقهم فإن سبقوا إلى الوادي وأخذوه كله، فليمنعوا من أراد أن يرفع من فوقهم شيئا، إلا إن كان الوادي فحلا، فليرفع منه عشرة أو ثمنا أو خمسا وإن لم يسبقوا إليه، فإنه يجوز لمن أراد منهم أن يرفع حاجته من ذلك الوادي، ولا يعمل الرجل المصرف إلا في

أرضه أو أرض أذن له صاحبها أن يعمله فيها، أو أرض لم تعرف لأحد واستوى الناس إليها، وأما غير ذلك من الأراضي فلا يعمل فيها شيئا.

وإن اشترى قوم أرضا أو ورثوها أو دخلت ملكهم بمعنى من المعاني، ولها مصارف عند من كانت له قبلهم في أرضهم، أو في أرض لم يعرف لها أرباب، فإنه يكون لهم مساقى تلك الأرض ومصرفها كما أدركوها في تلك الأرض، ويعمر بها أرضهم على حالها لا يزيدون فيها ولا ينقصون منها، ولا يحولونها عن موضعها، ولا يحفرونها ولا يوسعونها، وما انهدم منها أو انكسر فليصلحوه، وتكون لهم منافعهم كما كانت لهم الأرض التي يجوزون إليها، ويمنعون من أراد أن يفسدها أو يصرفها إلى أرضه، إلا إن كانت له بيّنة أن تلك المصارف له، فليفعل لهم ما أراد، وإن أرادوا أن يقسموا له تلك المصارف، فلهم ذلك على قدر ما لكل واحد منهم في الأرض التي تجري إليها.

وإن طلعت المصارف إلى أرض رجل فأراد أن يردها إلى مصرف واحد، فلا يجد ذلك، ولكن يجمع ما بها إلى مصرف واحد إن لم ينزع غيره من المصارف، وأما إن أراد أن يجعل من ذلك المصرف اثنين أو ثلاثة فله ذلك...".

ينظر: أبو العباس أحمد الفرستائي النفوسي، القسمة وأصول الأرضين، ج 5، تحقيق بكير بن محمد ومحمد بن صالح، ط 2، المطبعة العربية، جمعية التراث، القرارة، غرداية، الجزائر، 1997، ص 297 - 299..

### الملحق رقم 12: " نص يتعلق بالمياه المستخرجة "

" وأما المياه المستخرجة فتتقسم ثلاثة أقسام، مياه أنهار ومياه آبار ومياه عيون "

" فأما الأنهار فتتقسم ثلاثة أقسام:

أحدهما: أجره الله تعالى من كبار الأنهار، التي لا يحتفرها الآدميون كدجلة والفرات ويسميان الرافدين فماؤهما يتسع للزرع وللشارية، وليس يتصور فيه قصور عن كفاية ولا ضرورة تدعو فيه إلى تنازع أو مشاحنة، فيجوز لمن شاء نت الناس أن يأخذ منها لضياعته شربا ويجعل من ضياعته إليها مغيضا، ولا يمنع من أخذ شرب ولا يعارض في إحداث مغيض.

والقسم الثاني: ما أجره الله تعالى من صغار الأنهار، وهو على ضربين:

أحدهما: أن يعلو ماؤها وإن لم يجبس ويكفي جميع أهله من غير تقصير، فيجوز لكل ذي أرض من أهله أن يأخذ منه شرب أرضه في وقت حاجته ولا يعارض بعضهم بعضا، فإراد قوم أن يستخرجوا منه نhra يساق إلى أرض أخرى أو يجعلوا إليه مغيض نهر آخر نُظر، فإن كان ذلك مضرا بأهل هذا النهر منع منه، وإن لم يضر بهم لم يمنع.

والضرب الثاني: أن يستقل ماء هذا النهر ولا يعلو للشرب إلا بحبسه فلأول من أهل النهر أن يتبدىء بحبسه ليسقي أرضه حتى تكتفي منه وترتوي ثم يحبسه من يليه حتى يكون آخرهم أرضا آخرهم حبسا ...

وقال مالك: وقضى في سبل بطحان بمثل ذلك فقدره بالكعبين، وليس هذا القضاء منه على العموم في الأزمان والبلدان لأنه مقدر بالحاجة. وقد يختلف من خمسة أوجه:

أولها: باختلاف الأرضين، فمنها ما يرتوي باليسير ومنها ما لا يرتوي إلا بالكثير والثاني: باختلاف ما فيها، فإن للزرع من الشرب قدرا وللنخل والأشجار قدرا. والثالث باختلاف الصيف والشتاء، فإن لكل واحد من الزمانين قدرا. والرابع: باختلافها في وقت الزرع وقبله، فإن لكل واحد من الوقتين قدرا.

والخامس: باختلاف حال الماء في بقائه وانقطاعه، فإن المنقطع يؤخذ منه ما يدخروالدائم يؤخذ منه ما يستعمل، فلاخلافه من هذه الأوجه الخمسة لم يكن تحديده بما قضاه رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحدها وكان معتبرا بالعرف المعهود عند الحاجة إليه، فلو سقى رجل أرضه أو فجّرها فسال من مائها إلى أرض جاره فغرقها لم يضمن لأنه تصرف في ملكه بمباح، فإن اجتمع في ذلك الماء سمك كان الثاني أحق بصيده من الأول لأنه من ملكه.

والقسم الثالث: من الأنهار ما احتفزه الآدميون لما أحيوه من الأرضين، فيكون النهر بينهم ملكا مشتركا كالزقاق المرفوع بين أهله لا يختص أحدهم بملكه، فإن كان هذا النهر بالبصرة يدخله ماء الماء فهو يعم جميع أهله لا يتشاحون فيه لاتساع مائه ولا يحتاجون إلى حبسه لعلوه بالسد إلى الحد الذي ترتوي منه جميع الأرضين ثم يقبض بعد الارتواء في الجزر، وإن كان بغير البصرة من البلاد التي لا مد فيها ولا جزر، فالنهر مملوك لمن احتفزه من أرباب الأرضين لا حق فيه لغيره في شرب منه ولا مغيض، ولا يجوز لواحد من أهله أن ينفرد بنصيب عبارة عليه ولا يرفع مائه ولا إدارة رحي فيه إلا عن مرضاة جميع أهله لاشتراكهم فيما هو ممنوع من التفرد به كما لا يجوز في الزقاق المرفوع أن يفتح إليه بابا، ولا أن يخرج عليه جناحا ولا يمد عليه سباطا إلا بمرضاة جميعهم.

ثم لا يخلو حال شربهم منه من ثلاثة أقسام:

أحدهما: أن يتناوبوا عليه بالأيام إن قلوا وبالساعات إن كثروا، ويقترعوا إن تنازعوا في الترتيب حتى يستقر لهم ترتيب الأول ومن يليه ويختص كل واحد منهم بنوبته لا يشاركه غيره فيها، ثم هو من بعدها على ما ترتبوا.

والقسم الثاني: أن يقتسموا في النهر عرضا بخشبة تأخذ جانبي النهر ويقسم فيها حفور مقدرة بحقوقهم من الماء في كل حفرة منها قدر ما استحقه صاحبها من خمس أو عشر ويأخذه إلى أرضه على الأدوار.

والقسم الثالث: أن يحفر كل واحد منهم في وجه أرضه شربا مقدرا لهم باتفاقهم أو على مساحة أملاكهم ليأخذ من ماء النهر قدر حقه ويساوي جميع شركائه، وليس له أن يزيد فيه ولا لهم أن ينقصوه ولا لواحد منهم أن يؤخر شربا مقدما، وإن جاز أن يقدم بابا مؤخرا، لأن في تقديم الباب المؤخر اقتصارا على بعض الحق، وفي تقديم الشرب المؤخر زيادة على الحق".

" أما الآبار فلحافرها ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يحفرها لسابلة فيكون ماؤها مشتركا وحافرها فيه كأحدهم.

قد وقف عثمان بن عفان رضي الله عنه بئر رومة فكان يضرب بدلوه مع الناس ويشترك في مائها إذا اتسع شرب الحيوان وسقي الزرع، فإن ضاق ماؤها عنهما كان شرب الحيوان أولى به من الزرع ويشترك فيها الآدميون والبهائم، فإن ضاق عنهما كان الآدميون بمائها أحق من البهائم..

والحالة الثانية: أن يحتفرها لارتفاعه بمائها كالبادية إذا انتجعوا أرضا وحفروا فيها بئرا لشربهم وشرب مواشيهم كانوا أحق بمائها ما أقاموا عليها في نجعتهم وعليهم بذل الفضل من مائها للشاربين دون غيرهم، فإذا ارتحلوا عنها صارت البئر سابلة تكون خاصة الابتداء وعامة الإنتهاء، فإن عادوا إليها بعد الارتحال عنها كانوا هم وغيرهم سواء فيها ويكون السابق إليها أحق بها.

والحالة الثالثة: أن يحتفرها لنفسه ملكا فما لم يبلغ الحفر إلى استنباط مائها لم يستقر ملكه عليها، وإذا استنبط ماءها استقر ملكا بكامل الإحياء إلا أن يحتاج إلى طي فيكون طيها كمال الإحياء واستقرار الملك ثم يصير مالكا لها ولحريمها".

" أما العيون فتتقسم ثلاثة أقسام:

أحدها: أن أن يكون مما أنبع الله تعالى ماءها ولم يستنبطها الآدميون فحكمها حكم ما أجراه الله تعالى من الأنهار، ولمن أحيا أرضا بمائها أن يأخذ منه قدر كفايته، فإن تشاحوا فيه لضيقه روعي ما أحيا بمائها من الموات، فإن تقدم فيه بعضهم على بعض كان لأسبقهم إحياء أن يستوفي منها شرب أرضه ثم لمن يليه، فإن قصر الشرب عن بعضهم كان نقصانه في حق الأخير، وإن اشتركوا في الإحياء على سواء ولم يسبق به بعضهم بعضا تحاصوا فيه إما بقسمة الماء وإما بالمهاياة عليه.

والقسم الثاني: أن يستنبطها الآدميون فتكون ملكا لمن استنبطها ويملك معها حريمها، فهو على مذهب الشافعي يعتبر بالعرف المعهود في مثلها ومقدر بالحاجة الداعية إليها. وقال أبو حنيفة: حريم العين خمسمائة ذراع والمستنبط هذه العين سوق هائها إلى حيث شاء، وكان ما جرى فيه ماؤها ملكا له وحريمه.

والقسم الثالث: أن يستنبطها الرجل في ملكه فيكون أحق بمائها لشرب أرضه، فإن كان قدر كفايتها فلا حق عليه فيه إلا لشارب المضطر، وإن فضل عن كفايته وأراد أن يحيي بفضله أرضا مواتا فهو أحق به لشرب ما أحياه وإن لم يرده لموات أحياه لزمه بذله لأرباب المواشي دون الزرع كفضل ماء البئر، فإن اعتاض عليه من أرباب الزرع جاز، وإن اعتاض من أرباب المواشي لم يَجْز. ويجوز لمن احتفر في البادية بئرا فملكها أو عينا استنبطها أن يبيعها، ولا يحرم عليه ثمنها...".

ينظر: <sup>٤</sup> الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق عصام ومحمد إبراهيم، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996، ص 277 – 284.

### الملحق رقم 13: " نص يتعلق بغرس النخيل في بلاد المغرب "

" وإنما النخل قدره الله - جلَّ وعزَّ - للعرب في جزيرة العرب وفي المشرق، ومنه شيء في المغرب، وأكثره في العراق، فالذي بالمغرب بإفريقية على خمس ليال منها لموضع يقال له قسطيلية حتى يبلغ وادي طيب بقرب مصر، وهو واد فيه مسيرة أيام كثير النخل، ويقال: مسيرة شهر وأكثر، وأصله من نوى سقط ثمَّ، فالبربر ومن حوله يعيشون منه، ولا يُلَّقَحُ فيأكلونه وتأكله دوابهم وإبلهم وبلبنونه في كل لبنة أرتال كثيرة ويبيعونه "

ينظر: السجستاني، كتاب النخل، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط 1، دار اللواء، الرياض، 1985، ص 43، 44.



## قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع:

### أولاً\_ المصادر:

#### أ \_ المصادر المخطوطة:

- 1 \_ الجزري أبو العز بن إسماعيل، الجامع بين العلم والعمل النافع في صناعة الحيل، معهد التراث العلمي العربي، حلب، سوريا.
- 2 \_ الكرخي أبو بكر محمد، أنباط المياه الخفية، معهد إحياء المخطوطات العربية، مكتبة خدائش يتنة، رقم 2519 (31).
- 3 \_ ابن ليون، إبداء الملاحة وإنهاء الرجاجة في أصول صناعة الفلاحة، مركز الأبحاث الإسباني، رقم 14.5.A.
- 4 \_ المجريطي أبو القاسم، غاية التحكيم، قسم المخطوطات، جامعة الملك سعود، رقم 5751.
- 5 \_ عبد الله بن أحمد، التعريج والتبريج في ذكر أحكام المُغارسة والتصبير والتوليج، مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء، المغرب، رقم 471.

#### ب\_ المصادر المطبوعة:

- 1 \_ أبقراط ( ت 370 ق م )، الأهوية والمياه والبلدان، استخرجه إلى اللغة العربية شبلي شُميل، مطبعة المقتطف، القاهرة، مصر، 1885..
- 2 \_ ابن الأزرق الأندلسي محمد ( ت 899 هم 1491 م )، بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق محمد بن عبد الكريم، الدار العربية للكتاب، تونس، 1977.
- 3 \_ الألباني محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، اعتنى به أبو عبيدة مشهور، ط 1، مكتبة المعارف، الرياض، 2005.
- 4 \_ الأسعد بن ممتي ( ت 606 هـ / 1209م )، كتاب قوانين الدّواوين، تحقيق عزيز سوريال، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1991.
- 5 \_ أفلح بن عبد الوهاب ( ت 261 هـ / 874 م )، من جوابات الإمام أفلح بن عبد الوهاب، تحقيق عمر بن الحاج فخار، مذكرة تخرج، معهد العلوم الشرعية، سلطنة عمان، 2005.
- 6 \_ الأصمعي عبد الملك بن قريب ( ت 216 هـ / 831 م )، النبات والشجر، جمع ونشر أوغست هفتر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، 1898.
- 7 \_ // // // // // ، كتاب الإبل، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط 1، دار البشائر، دمشق، سوريا، 2003.

- 8\_ // // // // ، كتاب الشاء، تحقيق صبيح التميمي، ط 1، دار أسامة، بيروت، لبنان، 1987.
- 9 \_ أبو الأصينغ عيسى ( ت 486 هـ / 1093 م )، ديوان الأحكام الكبرى أو الإعلام بنوازل الأحكام وقطر من سير الحُكَّام، تحقيق يحي مراد، دار الحديث، القاهرة، 2007.
- 10 \_ الإدريسي أبو عبد الله محمد ( ت 558 هـ / 1162 م )، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 2010.
- 11 \_ إخوان الصفا، رسائل إخوان الصفا وخلائن الوفاء، ط 1، دار صادر، بيروت، لبنان، 2011
- 12 \_ البكري أبو عبيد عبد الله ( ت 487 هـ / 1094 م )، المسالك والممالك، تحقيق جمال طلبه، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003.
- 13 \_ البلاذري أبو الحسن أحمد بن يحي ( ت 279 هـ / 892 م )، البلدان وفتوحها وأحكامها، تحقيق نجيب الماجدي، ط 1، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2008.
- 14 \_ ابن بصال الحاج أبو عبد الله إبراهيم ( ت 499 هـ / 1106 م )، كتاب الفلاحة، ترجمة وتقديم خوسي مارية، مطبعة كرماديس، تطوان، 1955.
- 15 \_ ابن بركة العماني أبو محمد عبد الله ( ت 363 هـ / 974 م )، كتاب الجامع، المطبعة الشرقية ومكنتها، مسقط، عمان، بدون تاريخ.
- 16 \_ البخاري أبو عبد الله محمد ( ت 256 هـ / 870 م )، صحيح البخاري، تقديم أحمد محمد شاكر، ط 1، دار ابن الهيثم، القاهرة، مصر، 2004.
- 17 \_ الجوهرى أبو نصر إسماعيل بن حماد ( ت 393 هـ / 1002 م )، الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور، ط 4، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1987.
- 18 \_ جابر بن حيان ( ت 195 هـ / 815 م )، إخراج ما في القوة إلى الفعل، ضمن كتاب مختار رسائل جابر بن حيان، اعتنى بتصحيحها ونشرها بول كراوس، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 2002.
- 19 \_ الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر ( ت 255 هـ / 868 م )، التبصر بالتجارة، تصحيح وتعليق حسين عبد الوهاب التونسي، ط 2، المطبعة الرحمانية، مصر، 1935.
- 20 \_ // // // ، كتاب الحيوان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط 2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1965.
- 21 \_ ابن جبير أبو الحسن محمد بن أحمد ( من أهالي القرن 6 هـ / 12 م )، رحلة ابن جبير، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، دار موفم للنشر، الرغاية، الجزائر، 1988

- 22 \_ ابن الجزائر أبو جعفر أحمد بن أحمد ( ت 400 هـ / 1009 م )، زاد المسافر وقوت الحاضر، تحقيق محمد العربي وآخرين، ط 1، شركة أوريبس للطباعة، الجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"، تونس، 1999.
- 23 \_ ابن الجوزي أبو الفتوح ( ت 597 هـ / 1203 م )، مختصر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق أحمد جمعة، ط 1، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، 2011.
- 24 \_ ابن أبي دينار أبو عبد الله محمد ( ت 1110 هـ / 1603 م )، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، ط 1، مطبعة الدولة التونسية، تونس، 1869.
- 25 \_ الداودي أحمد بن نصر ( ت 402 هـ / 1011 م )، كتاب الأموال، تحقيق رضا محمد سالم، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2008.
- 26 \_ الدبّاغ أبو زيد عبد الرحمن ( ت 696 هـ / 1296 م )، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، علّق عليه أبو الفضل أبو القاسم بن عيسى بن ناجي التنوحي (ت 839 هـ)، تصحيح إبراهيم شيوخ، مكتبة الخانجي، مصر، 1968.
- 27 \_ الدر الوقاد من شعر بكر بن حماد التاهرتي ( ت 296 هـ / 908 م )، تقديم وجمع محمد بن رمضان شاوش، ط 1، المطبعة العلوية، مستغانم، 1966.
- 28 \_ الدّينوري أبو حنيفة ( ت 282 هـ / 895 م )، كتاب النبات، تحقيق برنهارد لفين، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، 2009.
- 29 \_ الدّينوري عبد الله بن مسلم بن قتيبة ( ت 276 هـ / 889 م )، عيون الأخبار، ضبط وتعليق الداني بن منير آل زهوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2014.
- 30 \_ // // // ، كتاب المعاني الكبير، ط 1، دار صادر، بيروت لبنان، 2011.
- 31 \_ // // // ، الإمامة والسياسة، ط 3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2009.
- 32 \_ ديونسيوس التلمحري ( عاش في القرن 3 هـ / 9 م )، تاريخ الأزمان، ترجمة شادية توفيق حافظ، مراجعو محمد السباعي، ط 1، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2008.
- 33 \_ الدّرجيني أبو العباس أحمد ( ت 670 هـ / 1271 م )، طبقات المشايخ بالمغرب، تحقيق إبراهيم طلاّي، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، بدون تاريخ.

- 34 \_ ابن ورد أبو القاسم أحمد التميمي الأندلسي (ت 540 هـ / 1145 م)، كتاب الأجوبة، تحقيق محمد بوخبزة وبدر العمراني، ط 1، دار الأمان، الرباط، المغرب، 2009.
- 35 \_ الزهري محمد بن أبي بكر الغرناطي (عاش في القرن 6 هـ / 12 م)، كتاب الجغرافية، تحقيق محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، المركز الإسلامي للطباعة، مصر، بدون تاريخ.
- 36 \_ أبو زكرياء يحيى الوردجاني (ت 471 هـ / 1078 م)، سير الأئمة وأخبارهم، تحقيق إسماعيل العربي، المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1979.
- 37 \_ ابن أبي زيد القيرواني أبو محمد عبد الله (ت 386 هـ / 996 م)، النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، تحقيق محمد الأمين بوخبزة، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1999.
- 38 \_ // // // // ، رسالة في فقه الإمام مالك، ضبط وتصحيح عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- 39 \_ ابن أبي زمنين أبو عبد الله محمد (ت 399 هـ / 1008 م)، منتخب الأحكام، تحقيق عبد الله بن عطية، مؤسسة الريان، المكتبة المكية، السعودية، بدون تاريخ.
- 40 \_ ابن أبي زرع الفاسي أبو الحسن علي (ت 726 هـ / 1326 م)، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، تصحيح وترجمة كارل يوحن تورنبرغ، مطبعة أوبسالة، دار الطباعة المدرسية، 1863.
- 41 \_ ابن زنجويه حميد بن مخلد (ت 251 هـ / 865 م)، كتاب الأموال، تحقيق شاعر ذيب فياض، ط 1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 1986.
- 42 \_ حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، اعتنى به محمد عبد القادر عطاء، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2008.
- 43 \_ ابن حزم الأندلسي أبو محمد علي (ت 456 هـ / 1063 م)، جمهرة أنساب العرب، راجعها وضبط أعلامها عبد المنعم خليل إبراهيم، ط 4، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007.
- 44 \_ ابن حوقل أبو القاسم علي النصيبي (ت 380 هـ / 990 م)، صورة الأرض، ط 2، مطبعة بريل، ليدن، 1939.
- 45 \_ ابن حيان أبو مروان حيان القرطبي الأندلسي (ت 469 هـ / 1076 م)، المقتبس في أخبار بلد الأندلس، اعتنى به صلاح الدين الهواري، ط 1، الدار النموذجية، بيروت، لبنان، 2006.
- 46 \_ ابن حماد الصنهاجي أبو عبد الله محمد بن علي (ت 628 هـ / 1231 م)، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، تحقيق التهامي نقرة وعبد الحليم عويس، دار الصحوة، القاهرة، مصر، بدون تاريخ.

- 47 \_ الطبري أبو جعفر محمد بن جرير ( ت 310 هـ / 923 م )، تاريخ الأمم والملوك، تحقيق مصطفى السيد وطارق سالم، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، بدون تاريخ .
- 48 \_ الطغفري أبو عبد الله محمد بن مالك ( ت بعد 480 هـ / 1087 م )، زهرة البستان ونزهة الأذهان، تحقيق إكسبيراثيون غارثيا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، 2006.
- 49 \_ يحيى بن عمر الأندلسي ( ت 289 هـ / 901 م )، كتاب أحكام السوق، تحقيق إسماعيل خالدي، ط 1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2011.
- 50 \_ اليعقوبي أبو العباس أحمد ( ت 284 هـ / 897 م )، كتاب البلدان، مطبعة بريل، ليدن، 1890.
- 51 \_ ياقوت الحموي شهاب الدين أبو عبد الله ( ت 626 هـ / 1228 م )، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1977.
- 52 \_ أبو يعقوب يوسف الوردجاني ( ت 570 هـ / 1174 م )، حاشية الترتيب، مطبوعات وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1983.
- 53 \_ أبو يوسف يعقوب ( ت 182 هـ، 789 م )، كتاب الخراج، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1979.
- 54 \_ الكندي أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ( ت 256 هـ / 873 م )، فضائل مصر، تحقيق إبراهيم أحد العدوي وعلي محمد عمر، ط 1، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1971..
- 55 \_ الكرخي أبو القاسم إبراهيم الإصطخري ( ت ف 4 هـ / 10 م )، المسالك والممالك، دار صادر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- 56 \_ ابن كثير عماد الدين أبو الفداء ( ت 774 هـ / 1376 م )، البداية والنهاية، ط 1، دار الإمام مالك، الجزائر، 2006.
- 57 \_ ابن ليون التحبيي ( ت 750 هـ / 1350 م )، اختصارات من كتاب الفلاحة، تحقيق أحمد الطاهري، ط 1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2001.
- 58 \_ لسان الدين ابن الخطيب ( ت 776 هـ / 1374 م )، أعمال الأعلام فيمن بويغ قبل الاحتمام من ملوك الإسلام وما يتعلق بذلك من الكلام، تحقيق كسروي حسن، ط 1، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، 2003.
- 59 \_ مالك بن أنس ( ت 179 هـ / 795 م )، الموطأ، تحقيق عبد الوهاب، ط 2، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010.

- 60 \_ المالكي أبو بكر عبد الله ( ت 474 هـ / 1081 م ) ، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وأفريقية، تحقيق بشير البكوش، مراجعة محمد العروسي، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1994.
- 61 \_ الماوردي أبو الحسن علي ( ت 450 هـ / 1058 م )، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق عصام ومحمد إبراهيم، ط 1، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996.
- 62 \_ المجموع المذهب في أجوبة الإمامين ابن وهب ( ت 197 هـ / 812 م ) وأشهب ( ت 204 هـ / 819 م )، جمع وتقديم حميد لحر، ط 1، منشورات وزارة الأوقاف، المغرب، 2009.
- 63 \_ مجموع رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية، اعتنى بإصدارها لاني بروفنصال، المطبعة الاقتصادية، الرباط، المغرب، 1941.
- 64 \_ محمد بن تومرت ( ت 524 هـ / 1130 م )، أعز ما يطلب، تحقيق عمار طالبي، دار موفم، الجزائر، 2011.
- 65 \_ محمد بن سحنون ( ت 256 هـ / 869 م )، كتاب الأجوبة، ط 2، دار سحنون، تونس، 2011.
- 66 \_ المقدسي عز الدين ( ت 678 هـ / 1280 م )، كشف الأسرار عن حكم الطيور والأزهار، تحقيق يوسف اليودورس، دار الطباعة السلطانية، باريس، 1821.
- 67 \_ المقدسي شمس الدين أبو عبد الله محمد ( ت 375 هـ / 985 م )، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط 2، مطبعة بريل، ليدن، 1906.
- 68 \_ المقري التلمساني شهاب الدين أبو العباس أحمد ( ت 1040 هـ / 1630 م )، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، ط 1، دار الأبحاث، الجزائر، 2008.
- 69 \_ المقرئ تقي الدين أحمد ( ت 845 هـ / 1442 م ) ، اتعاط الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تحقيق محمد عبد القادر، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001.
- 70 \_ مؤلف مجهول ( ، تاريخ الأندلس، تحقيق عبد القادر بوباية، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2009.
- 71 \_ مؤلف مجهول ( توفي خلال ق 6 هـ / 12 م ) ، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، تعليق سعد زغلول، دار الشؤون الثقافية ، بغداد، بدون تاريخ.
- 72 \_ مؤلف مجهول، مفاخر البربر، تحقيق عبد القادر بوباية، ط 1، دار أبي رقرق، الرباط، المغرب، 2005.

- 73 \_ النويري ( ت 732 هـ / 1332 م ) ، نهاية الأرب في فنون الأدب ، تحقيق عبد المجيد ترحيني ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 2004 .
- 74 \_ النفوسي أبو حفص عمروس ( ت 200 هـ / 815 م ) ، أصول الدينونة الصافية ، تحقيق حاج أحمد بن حمو ، ط 1 ، منشورات وزارة التراث والثقافة ، مسقط ، عمان ، 1999 .
- 75 \_ نصوص من الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك لابن الدلائلي أحمد العذري ( ت 478 هـ / 1085 م ) ، تحقيق عبد العزيز الأهواني ، منشورات معهد الدراسات الإسلامية ، مدريد ، بدون تاريخ ..
- 76 \_ السجستاني أبو حاتم سهل ( ت 255 هـ / 868 م ) ، كتاب النخلة ، تحقيق حاتم صالح الضامن ، ط 1 ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان ، 2002 .
- 77 \_ السمالي العباس بن إبراهيم ، الإعلام بمن حل مراكز وأغمات من الأعلام ، راجعه عبد الوهاب بن منصور ، ط 2 ، المطبعة الملكية ، الرباط ، 1993 .
- 78 \_ ابن سماك العاملي أبو القاسم محمد ( ت 812 هـ / 1409 م ) ، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية ، تحقيق عبد القادر بوبايا ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 2010 .
- 79 \_ ابن سعيد الأندلسي نور الدين أبو الحسن علي ( ت 685 هـ / 1286 م ) ، الغصون اليانعة في محاسن شعراء المائة السابعة ، تحقيق إبراهيم الإياري ، ط 4 ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، 1990 .
- 80 \_ سعيد بن هبة الله ( ت 495 هـ / 1101 م ) ، كتاب المغني في الطب ، تحقيق عبد الرحمن الدقاق ، ط 1 ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، 1999 .
- 81 \_ السقطي المالكي الأندلسي أبو عبد الله ، في آداب الحسبة ، مكتبة إرنست ليرو ، باريس ، بدون تاريخ .
- 82 \_ ابن عبد ربه ( ت 328 هـ / 940 م ) ، العقد الفريد ، تحقيق محمد التونجي ، ط 2 ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، 2009 .
- 83 \_ ابن عبد الرؤوف القرطبي ( ت 242 هـ / 857 م ) ، آداب الحسبة والمحتسب ، ط 1 ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، 2005 .
- 84 \_ عبد الله بن بلكين ( عاش في القرن 5 هـ / 11 م ) ، التبيان عن الحادثة الكائنة بدولة بني زيري في غرناطة ، تحرير علي عمر ، ط 1 ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، مصر ، 2006 .
- 85 \_ عبد الواحد المراكشي ( ت 647 هـ / 1250 م ) ، المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، ط 2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2005 .



- 86 \_ // // // ، وثائق المرابطين والموحدين، تحقيق حسين مؤنس، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1997.
- 87 \_ علي الجزنائي أبو الحسن (ت 803 هـ / 1400 م)، جني زهرة الآس في بناء مدينة فاس، ط 2، المطبعة الملكية، الرباط، 1991.
- 88 \_ ابن العوام الأشبيلي أبو زكرياء يحيى (ت 539 هـ / 1145 م)، كتاب الفلاحة، مكتبة ريال مدريد، إسبانيا، 1802.
- 89 \_ ابن عذاري المراكشي (توفي مطلع ق 8 هـ / 14 م)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ج.س. كولان وليفي بروفنسال، ط 3، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1983.
- 90 \_ الفيروزابادي أبو طاهر مجيد الدين محمد (ت 806 هـ / 1415 م)، الدرر المبتثة في الغرر المثلثة، تحقيق أحمد الزاوي، ط 2، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2004.
- 91 \_ الفراهدي الخليل بن أحمد (ت 173 هـ / 789 م)، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- 92 \_ الفرستائي أبو العباس أحمد النفوسي (ت 504 هـ / 1110 م)، القسمة وأصول الأرضين، تحقيق بكير بن محمد ومحمد بن صالح، ط 2، المطبعة العربية، جمعية التراث، القرارة، غرداية، الجزائر، 1997.
- 93 \_ الفضل بن الحواري (ت 278 هـ / 891 م)، جامع الفضل بن حواري، منشورات وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1985.
- 94 \_ فتاوى أبي الحسن اللخمي القيرواني (ت 476 هـ / 1086 م)، من نفائس فتاوى فقهاء الغرب الإسلامي، جمع وتحقيق حميد بن محمد لحر، دار المعرفة، الدار البيضاء، المغرب، بدون تاريخ.
- 95 \_ فتاوى المازري، جمع وتحقيق الطاهر المعموري، الدار التونسية للنشر، تونس، 1994.
- 96 \_ فتح أفريقية والأندلس، وهو جزء من كتاب فتوح مصر وإفريقية لابن عبد الحكم القرشي (ت 257 هـ / 870 م)، تقديم زهير إحدادن، مؤسسة إحدادن، الجزائر، 2004.
- 97 \_ الفراسة عند العرب وكتاب "الفراسة" لفخر الدين الرازي (ن 606 هـ)، تحقيق يوسف مراد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982.
- 98 \_ فقه الإمام الربيع بن حبيب من خلال كتب الآثار إلى القرن السادس الهجري، جمع وترتيب سلطان بن سيف اليعربي، معهد العلوم الشرعية، سلطنة عمان، 2005.
- 99 \_ فقه النوازل على المذهب المالكي، فتاوى أبي عمران الفاسي (ت 430 هـ / 1038 م)، جمع وتحقيق محمد بركة، دار أفريقية الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2010.

- 100 \_ ابن صاعد الأندلسي أبو القاسم ( ت 462 هـ / 1080م )، طبقات الأمم، تحقيق وتعليق حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1998.
- 101 \_ ابن سعد محمد الأنصاري التلمساني ( ت 901 هـ / 1494م )، روضة النسرین في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخرين، تحقيق يحي بوعزيز، ط 1، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2002.
- 102 \_ ابن الصغير المالكي ( ت ق 3 هـ / 9م )، أخبار الأئمة الرستميين، تحقيق محمد ناصر وإبراهيم بحاز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986.
- 103 \_ القاضي أبو إسحاق الغرناطي ( ت 579 هـ / 1183 م )، الوثائق المختصرة، إعداد مصطفى ناجي، ط 1، مركز إحياء التراث المغربي، الرباط، المغرب، 1988.
- 104 \_ القاضي أبو المطرف المالقي ( ت 497 هـ / 1103 م )، الأحكام، تحقيق الصادق الحلوي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1992.
- 105 \_ القاضي أبو الوليد سليمان الباجي ( ت 474 هـ / 1081 م )، فصول الأحكام وبيان ما مضى عليه العمل عند الفقهاء والحكام، تحقيق محمد أبو الأجنان، ط 1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2002.
- 106 \_ القاضي النعمان أبو حنيفة ابن حيون التميمي ( ت 363 هـ / 974 م )، افتتاح الدعوة الزهراء، تحقيق فرحات الدشراوي، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، تونس، 1986.
- 107 \_ // // // ، المجالس والمسائرات، تحقيق الحبيب الفقي و آخريين، ط 1، دار المنتظر، بيروت، لبنان، 1996.
- 108 \_ // // // ، دعائم الإسلام، تحقيق علي آصف بن علي، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1963.
- 109 \_ القاضي عياض أبو الفضل السبتي اليحصبي ( ت 544 هـ / 1149 م )، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ضبط وتصحيح محمد سالم، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998.
- 110 \_ // // // ، مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، تحقيق محمد بن شريفة، ط 3، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2011.
- 111 \_ ابن القطان أبو الحسن علي المراكشي ( 628 هـ / 1231م )، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تحقيق محمود علي مكّي، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، بدون تاريخ..
- 112 \_ قسطوس بن اسكولستيكة ( عاش في ق 4 هـ / 10م )، كتاب الزرع، تحقيق وتقديم بوراوي الطرابلسي، ط 1، الجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس، 2010.

- 113 \_ الربيع بن حبيب الأزدي البصري ( ت 180 هـ / 796 م )، الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب، ترتيب أبي يعقوب الوريثاني، دار الفتح، بيروت، لبنان، مكتبة الاستقامة، مسقط، عُمان، بدون تاريخ.
- 114 \_ الرقيق القيرواني ( ت 420 هـ / 1029 م )، تاريخ إفريقية والمغرب، تحقيق محمد زينهم، ط 1، دار الفرجاني، القاهرة، مصر، 1994.
- 115 \_ ابن رشد أبو الوليد محمد (الحفيد) ( ت 595 هـ / 1198 م )، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2009.
- 116 \_ ابن رشد أبو الوليد محمد الجد ( ت 520 هـ / 1126 م )، البيان والتحصيل، تحقيق أحمد الحبابي، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1988.
- 117 \_ ابن رشد أبو الوليد محمد الجد، فتاوى ابن رشد، تحقيق المخطار بن الطاهر التليلي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1987.
- 118 \_ ابن رشد أبو الوليد محمد الجد، مسائل أبي الوليد ابن رشد (الجد)، تحقيق محمد الحبيب التحكائي، ط 2، دار الجليل، بيروت، لبنان، دار الآفاق الجديدة، المغرب، 1993.
- 119 \_ تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب، القسم الخاص من كتاب عيون الأخبار للداعي إدريس عماد الدين، تحقيق محمد اليعلاوي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1985.
- 120 \_ ابن خياط خليفة الأخباري العصفري ( ت 240 هـ / 854 م )، تاريخ ابن خياط، تحقيق أكرم ضياء، ط 2، دار طيبة، الرياض، 1985.
- 121 \_ ابن خلدون عبد الرحمن ( ت 808 هـ / 1406 م )، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003.
- 122 \_ // // // ، المقدمة، ط 1، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2004.
- 123 \_ ابن خرداذبة أبو القاسم عبيد الله ( ت 300 هـ / 912 م )، المسالك والممالك، دار صادر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- 124 \_ أبو الخير الإشبيلي ( عاش في ق 6 هـ / 12م )، عمدة الطبيب في معرفة النبات، تحقيق محمد العربي الخطابي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1995.
- 125 \_ الخشني القروي أبو عبد الله محمد ( ت 361 هـ / 971 م )، قضاة قرطبة، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط 2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1989.

126 \_ الشماخي بدر الدين أحمد ( ت 928 هـ/1521م)، كتاب السير، تحقيق محمد حسن، ط 1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2009.

### ثانياً\_ المراجع:

#### أ\_ الكتب العربية والمعربة:

- 1 \_ أحمد طه جمال، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي، ط 1، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 2 \_ أحمد عبد الباقي، معالم الحضارة العربية في القرن الثالث الهجري، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.
- 3 \_ الألويسي، بلوغ الإرب في أحوال العرب، ط 1، مطبعة دار الإسلام، بغداد، العراق، 1882.
- 4 \_ إسماعيل علي سعيد، النبات والفلاحة والري عند العرب، ط 1، عالم الكتب، مصر، 2006.
- 5 \_ إسماعيل محمود، الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري، ط 2، دار الثقافة، المغرب، 1985.
- 6 \_ إسماعيل محمود، سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، ط 4، دار سيتا، القاهرة، دار الانتشار العربي، بيروت، 2000.
- 7 \_ إيست جوردن، الجغرافيا توجه التاريخ، ترجمة جمال الدين، ط 2، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1982.
- 8 \_ الباروني سليمان، الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الأباضية، ط 3، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 2002.
- 9 \_ بشير عبد الرحمن، اليهود في المغرب العربي (22 . 462 هـ / 642 . 1070 م)، ط 1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2001.
- 10 \_ بن بكير يوسف، تاريخ بني ميزاب دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية، ط 2، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 2006.
- 11 \_ بنحمادة سعيد، التراث الفلاحي الإسلامي بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط مقوماته ومراحل تطوره، ضمن كتاب الفلاحة والتقنيات الفلاحية بالعالم الإسلامي في العصر الوسيط، إشراف حسن حافظي، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدار البيضاء، المغرب، 2011.
- 12 \_ بنحمادة سعيد، الماء والإنسان في الأندلس خلال القرنين (7 و8هـ/13 و14م)، ط 1، دار الطليعة، بيروت، 2007.

- 13 \_ بنمليح عبد الإله، الرق في بلاد المغرب والأندلس، ط 1، دار الانتشار العربي، بيروت، لبنان، 2004.
- 14 \_ بوتشيش إبراهيم القادري، تاريخ الغرب الإسلامي قراءة جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة، ط 1، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1994.
- 15 \_ بوتشيش إبراهيم القادري، إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، ط 1، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 2002.
- 16 \_ بوتشيش إبراهيم القادري، حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة في الغرب الإسلامي، ط 1، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 2006.
- 17 \_ بوتشيش إبراهيم القادري، مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- 18 \_ البوزيدي سعيد، كتب الفلاحة خلال الفترة القديمة من الممارسة إلى التدوين فالتنظير، ضمن كتاب الفلاحة والتقنيات الفلاحية بالعالم الإسلامي في العصر الوسيط، منشورات عكاظ، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدار البيضاء، المغرب، 2011.
- 19 \_ بوعمامة فاطمة، اليهود في المغرب الإسلامي خلال القرنين السابع والثامن الهجريين الموافق لـ 14. 15 ميلادي، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011.
- 20 \_ بولقطيب الحسن، جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين، منشورات الزمن، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2002..
- 21 \_ البياض عبد الهادي، الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس (ق 8.6هـ/14.12م)، ط 1، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 2008.
- 22 \_ الترماني عبد السلام، الرق ماضيه وحاضره، عالم المعرفة، الكويت، 1979.
- 23 \_ تونبي أرنولد، تاريخ البشرية، نقله إلى العربية نقولا زيادة، دار الأهلية، بيروت، لبنان، 1981.
- 24 \_ الجناحي الحبيب، دراسات مغربية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي، ط 1، دار الطليعة، لبنان، 1980.
- 25 \_ جورج مارسيه، بلاد المغرب وعلاقتها بالشرق الإسلامي في العصور الوسطى، ترجمة محمود عبد الصمد، مراجعة مصطفى أبو ضيف، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999.
- 26 \_ الجوزي بندلي صليبا، دراسات في اللغة والتاريخ الاقتصادي والاجتماعي عند العرب، جمع وتقديم جلال السيد و ناجي علوش، ط 1، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1977.

- 27 \_ جوليان شارل أندري، تاريخ إفريقيا الشمالية، ترجمة محمد مزالي والبشير بن السلامة، مؤسسة تاوالت الثقافية، ليبيا، 2011.
- 28 \_ الجوهرى يسرى، المضمون البشري في الجغرافيا، ط 1، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999.
- 29 \_ حارش محمد الهادي، التاريخ المغاربي القديم السياسي والحضاري منذ فجر التاريخ إلى الفتح الإسلامي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، بدون تاريخ.
- 30 \_ حارش محمد الهادي، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر وبلدان المغرب في العصور القديمة، دار هومة، الجزائر، 2013.
- 31 \_ حتاملة محمد عبده، الأندلس تاريخ والحضارة والمحنة دراسة شاملة، مطابع الدستور التجاري، عمان، الأردن، 2000.
- 32 \_ الحداد حميد، النفي والعنف في المغرب الإسلامي، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2013.
- 33 \_ حركات إبراهيم، النشاط الاقتصادي الإسلامي في العصر الوسيط، مطابع دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 1996.
- 34 \_ الحبري محمد عيسى، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي حضارتها وعلاقاتها الخارجية بالمغرب والأندلس (160-296 هـ)، ط 3، دار القلم، الكويت، 1987.
- 35 \_ حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، ط 14، دار الجليل، بيروت، لبنان، 1996.
- 36 \_ حسن محمد، أصناف الإنتاج الزراعي بإفريقية من القرن 6 هـ: 12 م إلى القرن 9 هـ: 15 م، ضمن كتاب الفلاحة والتقنيات الفلاحية بالعالم الإسلامي في العصر الوسيط، إشراف حسن حافظي، منشورات عكاظ، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدار البيضاء، المغرب، 2011.
- 37 \_ حسن محمد، الجغرافيا التاريخية لإفريقية من القرن الأول إلى القرن التاسع الهجري، ط 1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2004.
- 38 \_ الحسيني عبد الفتاح، الماء والصحاح في الإسلام، منظمة الصحة العالمية للكتب الإقليمية لشرق المتوسط، الإسكندرية، مصر، 1999.
- 39 \_ حوراني ألبرت، تاريخ الشعوب العربية، ترجمة نبيل صلاح الدين، مراجعة عبد الرحمن الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1997.
- 40 \_ حورية شريد وآخرون، الجزائر تراث وحضارة، المتحف الوطني للآثار القديمة، الجزائر، 2010.

- 41 \_ دادة محمد ولد، مفهوم الملك في المغرب من انتصاف القرن الأول إلى انتصاف القرن السابع، دراسة في التاريخ السياسي، ط 1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1977.
- 42 \_ الدراجي بوزياني، القبائل الأمازيغية أدوارها ومواطنها وأعيانها، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2007.
- 43 \_ الرباعي أنور، النظم الإسلامية، ط 1، دار الفكر، دمشق، 1973.
- 44 \_ الزركاني خليل حسن، أساليب صناعة الزيوت والصابون في الحضارة العربية والإسلامية، ط 1، الجمعية الأردنية لتاريخ العلوم، عمان، الأردن، 2001.
- 45 \_ الزعفراني حاييم، اليهود في الأندلس والمغرب، مرسوم الرباط، الرباط، المغرب، 2000.
- 46 \_ زنيبر محمد، المغرب في العصر الوسيط، الدولة، المدينة، الاقتصاد، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1999.
- 47 \_ زيتون محمد، المسلمون في المغرب والأندلس، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1990.
- 48 \_ زيدان جرجي، العرب قبل الإسلام، ط 2، مطبعة الهلال، مصر، 1922.
- 49 \_ السياح الحسن، الحضارة المغربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 2000.
- 50 \_ سعد الله سعدون عباس، دولة الأدارسة في المغرب العصر الذهبي (176 . 243 هـ / 788 . 835 م)، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1987.
- 51 \_ سعيدوني ناصر الدين، دراسات أندلسية مظاهر التأثير الأيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2003.
- 52 \_ سعيدوني ناصر الدين، في الهوية والانتماء الحضاري، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013.
- 53 \_ سلامة عبد الحميد، قضايا الماء عند العرب قديما من الجاهلية / القرن 6م إلى القرن 11هـ / 17م، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2004.
- 54 \_ السلاوي، الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، اعتنى به محمد عثمان، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007.
- 55 \_ سلطان عبلة محمد، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مدن جنوب المغرب عصر المرابطين والموحدين (450 هـ / 1058 م إلى 668 هـ / 1269 م)، ط 1، الدار الأفريقية الدولية، القاهرة، مصر، 2013.
- 56 \_ سورديل دومينيك، الإسلام في القرون الوسطى، ترجمة علي المقلد، دار التنوير، بيروت، لبنان، 2007.

- 57 \_ سويسى محمد، نماذج من التراث العلمى العربى، ط 1، دار الغرب الإسلامى، بيروت، لبنان، 2001.
- 58 \_ شنىى محمد البشىر، الاحتلال الرومانى لبلاد المغرب، ط 2، المؤسسة الوطنىة للكتاب، الجزائر، 1985.
- 59 \_ شنىى محمد البشىر، نومىدىا وروما الامبراطورىة تحولات اقصىادىة واجىماعىة فى ظل الاحتلال، ط 1، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2012.
- 60 \_ الشىبانى عبد الجواد الصادق، الهجرة الهلالىة إلى إفرىقىة الزىرىة وآثارها العامة، ط 1، دار الكىب الوطنىة، بنغازى، لىبىا، 2007.
- 61 \_ الشىخ محمد مرسى، تاريخ الامبراطورىة البىزنطىة، دار المعرفة الجامعىة، الاسكندرىة، مصر، 1994.
- 62 \_ ضىف الله محمد، الحىاة الاقصىادىة فى العصور الإسلامىة الأولى، دار الكندى، الأردن، بدون تاریخ.
- 63 \_ ضىف شوقى وآخرون، المعجم الوسىط، ط 4، مجمع اللغة العربىة، مكتبة الشروق الدولىة، القاهرة، مصر، 2004.
- 64 \_ ضىف شوقى، عصر الدول والإمارات، ط 1، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1995.
- 65 \_ الطاهرى أحمد، الطب والفلاحة فى الأندلس بىن الحكمة والتجرب مىساهمة فى التأصىل التارىخى للتراث العلمى بالغرب الإسلامى، ط 1، مطبعة النجاج الجدىدة، الدار البىضاء، المغرب، 1997.
- 66 \_ الطرابلسى بوراوى، نشأة علم الفلاحة العربى، ط 1، دار الجنوب، تونس، 2005.
- 67 \_ طرار نجىب إبراهىم، تاریخ الرومان، تقدم محمد عزب، مطبعة الغد، الجىزة، مصر، 1997.
- 68 \_ الطمار محمد، المغرب الأوسط فى ظل صنهاجة، دىوان المطبوعات الجامعىة، الجزائر، 2010.
- 69 \_ الطمار محمد، تلمسان عبر العصور دورها فى سىاسة وحضارة الجزائر، دىوان المطبوعات الجامعىة، الجزائر، 2007.
- 70 \_ بن عمىرة محمد، دور زناته فى الحركة المذهبىة بالمغرب الإسلامى، المؤسسة الوطنىة للكتاب، الجزائر، 1984.
- 71 \_ عباس سعدون، دولة الأدارسة فى المغرب العصر الذهبى (176 . 243 هـ / 788 . 835 م)، ط 1، دار النهضة العربىة، بىرت، لبنان، 1987.
- 72 \_ العباسى عبد القادر باش، النخلة سىدة الشجر، دار البصرى، بغداد، العراق، 1964.



- 73 \_ عبد الرؤوف عصام الدين، تاريخ المغرب والأندلس، المطبعة التجارية الحديثة، مكتبة نفضة الشرق، القاهرة، 1990.
- 74 \_ عبد السلام عزيزي، أكثر الاكتشافات والاختراعات في تاريخ البشرية، دار مدني، الجزائر، 2001.
- 75 \_ عبد السميع عماد علي، الإسلام واليهودية دراسة مقارنة من خلال سفر اللاويين، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004.
- 76 \_ عبد الغني النابلسي، علم الملاحة في علم الفلاحة، تعليق يحي مراد، دار كتب عربية، بدون تاريخ.
- 77 \_ عبد الكريم جودت، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (9 . 10 م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- 78 \_ عبد الملك، إضاءات على المغرب العربي، دار البصائر، الجزائر، 2011.
- 79 \_ العبدروس حسن، الأفلاج في مدينة العين، ط 1، دار المتنبي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، بدون تاريخ.
- 80 \_ عقون محمد العربي، الاقتصاد والمجتمع في الشمال الأفريقي القديم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 81 \_ عمارة عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط 1، دار ريجانة، الجزائر، 2002.
- 82 \_ عمر تابلت، هواره ودورها في تاريخ المغرب، ط 1، دار الألمعية، الجزائر، 2011.
- 83 \_ عمران محمود سعيد، معالم تاريخ الامبراطورية البيزنطية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000.
- 84 \_ عنان محمد عبد الله، دولة الإسلام في الأندلس العصر الثالث عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، ط 2، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1990.
- 85 \_ عويس عبد الحليم، دولة بني حماد، ط 2، دار الصحوة، القاهرة، مصر، 1991.
- 86 \_ غانم محمد الصغير، المملكة النوميديّة والحضارة البونية، ط 1، دار الأمة، الجزائر، 1998.
- 87 \_ غانم محمد الصغير، سيرتا النوميديّة النشأة والتطور، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008.
- 88 \_ فاطمة مصطفى، تاريخ أهل الذمة في مصر الإسلامية ( من الفتح العربي إلى نهاية العهد الفاطمي)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2000.
- 89 \_ الفقي عصام الدين، تاريخ المغرب والأندلس، المطبعة التجارية الحديثة، مكتبة نفضة الشرق، القاهرة، مصر، 1990.

- 90 \_ الفنوجي صديق حسن خان، أبجد العلوم المسمى المرقوم في بيان أحوال العلوم، إعداد عبد الجبار، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1978.
- 91 \_ فؤاد باشا أحمد، التراث العلمي للحضارة الإسلامية ومكانته في تاريخ العلم والحضارة، ط1، دار المعارف، مصر، 1983.
- 92 \_ بن قرية صالح، نتائج حملة حسان وأثرها على المجتمع، ضمن كتاب تاريخ الجزائر في العصر الوسيط من خلال المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007.
- 93 \_ القبلي محمد، الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط، دار توبقال، الدار البيضاء المغرب، 1987.
- 94 \_ القروي عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2009.
- 95 \_ لارسن إيجون، تاريخ الاختراع، ترجمة أنور محمود وحسن البيلجي، دار الحمامي، القاهرة، 1964.
- 96 \_ أبو مصطفى كمال، جوانب من حضارة المغرب الإسلامي من خلال نوازل الونشريسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1997.
- 97 \_ مارية خوسي، علم الفلاحة عند المؤلفين العرب بالأندلس، تعريب عبد اللطيف الخطيب، معهد مولاي الحسن، تطوان، المغرب، 1957.
- 98 \_ محمد عبد المنعم، في تاريخ المغرب الإسلامي دراسة للحياة السياسية والاقتصادية بإفريقية (365.261هـ/975.876م)، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2014.
- 99 \_ محمود زكي نجيب، جابر بن حيان، دار مصر للطباعة، مصر، 2001.
- 100 \_ مقدم مبروك، تغير البنيات الزراعية في المجتمع التواتي، دار هومة، الجزائر، 2008.
- 101 \_ مقدم مبروك، علاقة الأبجدية التيفيناغية برموز إشارات توزيع مياه الفقارة، دار هومة، الجزائر، 2008.
- 102 \_ مكي محمود علي، وثائق تاريخية جديدة عن عصر المرابطين، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1958.
- 103 \_ موسى عز الدين عمر، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2003.

- 104 \_ موسى عز الدين عمر، دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، ط 1، دار الشروق، بيروت، 1983.
- 105 \_ ميكيل أندريه، جغرافية دار الإسلام البشرية حتى منتصف القرن الحادي عشر، ترجمة إبراهيم حوري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1993.
- 106 \_ الملي مبارك، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- 107 \_ الناصري سيد أحمد علي، تاريخ الامبراطورية الرومانية السياسي والحضاري، ط 2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991.
- 108 \_ نافعة حسن و بوزورثكليفور، تراث الإسلام، ترجمة حسن مؤنس وإحسان صدقي، عالم المعرفة، الكويت، 1987.
- 109 \_ نكادي يوسف، "أساليب الزراعة والغراسة والتناوب بين الاستغلال والاستراحة في الأندلس خلال القرن الخامس الهجري"، ضمن كتاب الفلاحة والتقنيات الفلاحية في العالم الإسلامي في العصر الوسيط، إشراف حسن حافظي، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، منشورات عكاظ، الدار البيضاء، المغرب، 2011.
- 110 \_ يونس فتحي علي، أثر العرب والمسلمين في الحضارة الأوروبية، مطابع سجل العرب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1996.

#### ب \_ الرسائل الجامعية:

- 1 \_ بلهوارى فاطمة، "النشاط الاقتصادي في بلاد المغرب الإسلامي خلال القرن الرابع الهجري / 10 م"، دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2005 .
- 2 \_ عبد الله أحمد عزيز، "بلاد المغرب مزرعة مزدهرة للرومان الفترة بين 69 و 235 م"، دكتوراه، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، أكتوبر 1977.
- 3 \_ أبو المعاطي يحيى، الملكيات الزراعية وآثارها في المغرب والأندلس، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ الإسلامي، جامعة القاهرة، 2000.
- 4 \_ موسى هوارى، "تقنيات الزراعة ببلاد المغرب من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين ( من القرن 1 هـ - 7 م إلة القرن 7 هـ - 13 م)"، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله، 2016.

- 5 \_ محمود بلال أحمد، "الإقطاع، التمليك، الاستغلال، المنفعة في صدر الإسلام"، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2008.
- 6 \_ مقدم بنت النبي، "سياسة الرومان تجاه قبائل بلاد المغرب القديم خلال العهد الامبراطوري الأعلى"، ماجستير، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2002.
- 7 \_ محمود بيداء، "الزراعة والري في الأندلس في عصري الإمارة والخلافة (138 . 422 هـ / 756 . 1030 م)"، قسم التاريخ، جامعة بغداد، 2005.
- 8 \_ الطويل محمد، "الفلاحة المغربية في العصر الوسيط"، رسالة دكتوراه، شعبة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1988.
- 9 \_ حارش محمد الهادي، "التطور السياسي والاقتصادي في نوميديا منذ اعتلاء مسينيسا العرش إلى وفاة يوبا الأول ( 203 . 46 ق م )"، رسالة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، جوان 1985.

#### ج \_ الملتقيات والندوات الوطنية والدولية:

- 1 \_ البياض عبد الهادي: "تدبير النزاع بين الفلاحين في بوادي المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط ( إسهام في دراسة دور القانون والعرف في تسوية المشاكل الاجتماعية زمن السيول والجفاف )"، ندوة التاريخ والقانون التقاطعات المعرفية والاهتمامات المعرفية، أيام 3، 4، 5، جوان 2009، مكناس.
- 2 \_ رجراج محمد: "السياسة الاقتصادية الاجتماعية عند الخليفة عبد المؤمن بن علي"، الملتقى الوطني الثاني حول عبد المؤمن بن علي الكومي الندرومي الجزائري والدولة الموحدية"، ندرومة، (3 . 6) نوفمبر 1998.
- 3 \_ سيدي موسى محمد الشريف: "بعض الجوانب الاقتصادية في الدولة الموحدية"، الملتقى الوطني الثاني حول عبد المؤمن بن علي الكومي الندرومي الجزائري والدولة الموحدية، (3 . 6) نوفمبر 1998، ندرومة.
- 4 \_ العزيز فرج وسام عبد: "قوانين الملكية الزراعية في الامبراطورية البيزنطية في القرن العاشر الميلادي"، ندوة التاريخ الإسلامي والوسيط، الجلد الثاني، دار المعارف القاهرة، 1983..
- 5 \_ كواتي مسعود: "أهل الذمة في عهد عبد المؤمن بن علي"، الملتقى الوطني الثاني حول عبد المؤمن بن علي الكومي الندرومي الجزائري والدولة الموحدية، ندرومة، تلمسان، (3 . 6) نوفمبر 1998.
- 6 \_ مبارك عائشة: "الحياة الاقتصادية في الدولة الإسلامية"، ملتقى دولي بعنوان الحضارة الإسلامية بالأندلس في القرن 6 هـ/ القرن 12 م، ج 3، أيام (2، 3، 4) أبريل 2007.

## د \_ المقالات:

- 1 \_ إحدى حميد: "الإنسان والبيئة بواحات الجنوب الشرقي المغربي من خلال الوثائق والأعراف المحلية"، **مجلة فكر ونقد**، العدد 84، ديسمبر 2006، ص ص 61 \_ 73.
- 2 \_ اسكان الحسين: "تكنولوجيا التحكم في الماء بالجنوب المغربي خلال العصر الوسيط"، **مجلة أمل**، السنة 8، العدد 24، 2001، ص ص 16 \_ 28.
- 3 \_ البابا محمد زهير: "علم الفلاحة في بلاد الشام"، **مجلة التراث العربي**، السنة 10، العددان ( 37، 38 )، أكتوبر 1989، ص ص 31 \_ 63.
- 4 \_ بشاري محمد الحبيب: "السياسة المائية الرومانية في منطقة الهضاب العليا"، **حولية المؤرخ**، العدد 2، 2002، جامعة الجزائر، ص ص 33 \_ 52.
- 5 \_ بلهاري فاطمة: "النشاط الرعوي في بلاد المغرب خلال القرن الرابع الهجري . العاشر الميلادي"، **مجلة كان التاريخية**، السنة 3، العدد 8، ص ص 28 \_ 32.
- 6 \_ بلهاري فاطمة: "نشأة الحركة المذهبية الخارجية ببلاد المغرب الإسلامي خلال القرن الرابع الهجري / ق 10 م ( ثورة أبي يزيد الخارجي نموذجاً )، **مجلة المواقف**، عدد خاص، أبريل 2008، ص ص 291 \_ 299.
- 7 \_ بنحمادة سعيد: "النشاط الزراعي بالبادية المغربية والأندلسية في العصر الوسيط من خلال كتب الأمثال الشعبية"، **مجلة البادية المغربية**، السنة 4، العدد 4، 2011، ص ص 60 . 73.
- 8 \_ بنحمادة سعيد: "البيطرة والبيزة بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط"، **مجلة دراسات تاريخية**، العدد 1، 2013، ص ص 97 \_ 112.
- 9 \_ بوتشيش إبراهيم القادري: "العلاقات الإنتاجية بين المزارعين وأرباب الأراضي في المغرب والأندلس خلال القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، **مجلة دراسات عربية**، السنة 34، العدد 7، 8، ماي 1998، ص ص 109 . 114.
- 10 \_ البوزيدي سعيد: " دور الشبكة النهريية والمجالات الرطبة في توزيع المواقع القروية بموريتانيا الغربية"، **مجلة البادية المغربية**، السنة 3، العدد 3، 2009، ص ص 1 \_ 20.
- 11 \_ البياض عبد الهادي: "وضع الزراعة بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط ( دراسة في المؤثرات الطبيعية والعوامل البشرية )"، **مجلة البادية المغربية**، السنة 4، العدد 4، 2011، ص ص 3 . 35 .
- 12 \_ تومية رويني: " فن الزراعة والبستنة في نوميديا ( ما قبل الرومانية )"، **مجلة التاريخ**، العدد 20، 1985، الجزائر، ص ص 21 \_ 32.

- 13 \_ جعفري أحمد: " الفقارة ... نظام السقي الصحراوي العجيب "، مجلة تراث، السنة 11، العدد 131، أبو ظبي، 2010، ص ص 140 . 147 .
- 14 \_ حمداوي محمد: "المواسم الزراعية والأمثال الشعبية لدى الفلاحين التلمسانيين"، مجلة الحدائق، السنة 19، العدد 143 . 144، 2012، ص ص 242 \_ 259.
- 15 \_ حمدي إبراهيم بن محمد: "الجراد (وما يعلم جنود ربك إلا هو)"، دورية الحياة، العدد 8، نوفمبر 2004، غرداية، ص ص 236 \_ 243.
- 16 \_ الخويلدي عبد الستار: "المغاربة"، مجلة الهداية، العدد 185، ديسمبر 2012، ص ص 30 . 61.
- 17 \_ دبوب فيصل: "محكمة المياه في بلنسية"، مجلة الأقلام، السنة الثانية، الجزء السادس، شباط 1966، بغداد، ص ص 9 . 11 .
- 18 \_ السباعي فاضل: "فلاحة الزمان في الأندلس"، مجلة التراث العربي، العدد 37، 38، أكتوبر 1989، جانفي 1990، ص ص 64 \_ 89.
- 19 \_ شافية شارن: "أهمية القنطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية في العصر الروماني"، حولية المؤرخ، العدد 9، 10، 2010، ص ص 17 \_ 36.
- 20 \_ شافية شارن: "النتائج الاقتصادية للتوسع الروماني في نوميديا وموريطانيا القيصرية"، مجلة حولية المؤرخ، العدد 1، 2002، ص ص 35 \_ 56.
- 21 \_ الطويل محمد حجاج: "البادية المغربية غداة الفتح الإسلامي النصف الثاني للقرن 1 هـ . 7 م . منتصف ق 5 هـ . 11 م"، مجلة البادية المغربية، السنة الأولى، العدد 1، 2006، ص ص 34 . 42.
- 22 \_ الطويل محمد حجاج: "الري والزراعة المسقية في الجنوب"، مجلة الأمل، السنة 8، العدد 24، ص ص 7 \_ 15.
- 23 \_ عباس إحسان: "المجتمع التاهوتي في عهد الرستميين"، مجلة الأصالة، السنة 5، العدد 45، ماي 1975، ص ص 20 \_ 36.
- 24 \_ عقون محمد العربي: "المنطقة الأوراسية في القرن السادس من خلال المصادر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، 2005، جامعة باتنة، ص ص 7 \_ 19.
- 25 \_ عمارة علاوة: "مساهمة في التاريخ الاقتصادي لبلاد المغرب الأوسط: نظام الأرض من الفتح الإسلامي إلى سقوط الحماديين"، مجلة الحوار الفكري، السنة 4، العدد 6، سبتمبر 2004، ص ص 131 \_ 132.

- 26 \_ العيساوي الأخضر: "النشاط الفلاحي والحرفي في ولاية أفريقية زمن بني الأغلب"، مجلة الجامعة المغربية، السنة 03، العدد 05، 2008، ص ص 95 \_ 114.
- 27 \_ عيفة الحاج: "عوامل استقطاب المغاربة إلى بلاد الشام ما بين القرن السادس والتاسع الهجريين"، مجلة دراسات تاريخية، العدد 1، 2013، ص ص 33 \_ 56.
- 28 \_ غانم محمد الصغير: "الملامح الباكرة لنشأة الزراعة وتطورها في بلاد المغرب القديم" مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، جوان 2002، جامعة قسنطينة، ص ص 165 \_ 177.
- 29 \_ فياض صالح محمد: "الزراعة والتصنيع الزراعي في المغرب منذ القرن السادس الهجري"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد 07، 1998، ص ص 101 . 124.
- 30 \_ قنينية زهراء: "الماء من خلال مصادر المغرب القديم الأثرية"، مجلة البادية المغربية، السنة 3، العدد 03، 2009، ص ص 21 \_ 38.
- 31 \_ موسى هوارى: "استخدام الحيوانات في الزراعة ببلاد المغرب خلال الفترة الإسلامية"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 14، 2012، جامعة الجزائر، ص ص 37 \_ 50.
- 32 \_ نكاوي يوسف: "الأدوات المستعملة في مجالي الزراعة والغراسة بالأندلس خلال القرن الخامس الهجري"، مجلة البادية المغربية، السنة الأولى، العدد 1، 2006، ص ص 13 \_ 33.
- 33 \_ الهتاني نجم الدين: "الأحباس بإفريقية وعلماء المالكية إلى منتصف القرن 6 هـ / 12 م"، مجلة العلوم الإنسانية، السنة 03، العدد 174. 1996، جامعة تونس الأولى، ص ص 77 \_ 121.

هـ \_ المراجع باللغة الفرنسية:

- 1- M.ch.de ,Vigneral , ruines romaines, imprimerie de J.claye, paris, 1867 .
- 2- j.birebent, Aquae Romane , recherches d'hydraulique romane dans l'est algérien, service des anti quites de l'Algérie, 1962.
- 3-Chikh Bekri, le Royaume Rostemide le premier Etat Algérien, Enag editions alger 2005

## فهرس الموضوعات



## فهرس الموضوعات:

- مقدمة ..... أ
- فصل تمهيدي: واقع الفلاحة وطبيعة استغلال الأرض ببلاد المغرب قبيل القرن 2هـ... 01
- أولاً: الفلاحة في المغرب القديم ..... 02
1. إسهامات في علم الفلاحة المغربية ..... 02
2. السياسة المنتهجة في استغلال الأرض ..... 10
3. السياسة المائية ونظام الري ..... 24
- ثانياً: واقع الفلاحة بالمغرب الأوسط في ظل الفتح الإسلامي ..... 31
1. المجالات القبلية ..... 31
2. سياسة الفاتحين وأثرها على الفلاحة ..... 39
- الباب الأول: الفلاحة والمؤثرات الطبيعية والبشرية ..... 49
- الفصل الأول: المؤثرات الطبيعية ..... 50
- 1 - المجال الجغرافي للمغرب الأوسط ..... 51
2. التضاريس والتربة ..... 58
3. المناخ ..... 66
- 4 - الأرض والنظم الزراعية ..... 70
- الفصل الثاني: السياسة الزراعية للدول المتعاقبة على حكم المغرب الأوسط ..... 95
1. السياسة الزراعية للدولة الرستمية ..... 97
2. السياسة الزراعية للدولة الفاطمية ..... 101
3. السياسة الزراعية للدولة الحمادية ..... 108
4. السياسة الزراعية للدولة المرابطية ..... 110
5. السياسة الزراعية للدولة الموحدية ..... 113
- الفصل الثالث: مساهمة الجاليات في تطور الفلاحة ..... 118
1. مساهمة الأندلسيين في تطور الفلاحة وتقنياتها ..... 119
2. مساهمة أهل الذمة في تطور الفلاحة ..... 123
3. مساهمة العرب الوافدين في تطور الفلاحة ..... 128
- الفصل الرابع: الصيد البري والبحري واستغلال الغابة ..... 135
1. الصيد البحري والنهري ..... 136

141.....	2. الصيد البري
145.....	3. استغلال الغابات
151.....	الباب الثاني: وضع الفلاحة بالمغرب الأوسط
152.....	الفصل الأول: الإنتاج الفلاحي وآلياته
153.....	1. آليات العمل والإنتاج
161.....	2. الإنتاج الزراعي
272.....	3. الإنتاج الحيواني
180.....	الفصل الثاني: الإنتاج الزراعي وطرق الحفظ والتخزين
181.....	1. طرق وأساليب الحفظ والتخزين
186.....	2. التصنيع الزراعي
193.....	3. الصناعة الطبية
200.....	الفصل الثالث: الأخطار والصعوبات التي واجهت الفلاحة
201.....	1. الأخطار التي هددت الفلاحة
209.....	2. الإجراءات التي اتخذت لعلاج المشاكل التي واجهت الفلاحة
221.....	الفصل الرابع: نظام السقي وآلياته
222.....	1. الموارد المائية
227.....	2. نظام السقي
233.....	3. الزراعة المسقية
237.....	4 - الأخطار التي واجهت نظام السقي واستغلال الماء
245.....	خاتمة
249.....	الملاحق
260.....	قائمة المصادر والمراجع

## الملخص:

تعد الفلاحة من أهم الأنشطة البشرية في المغرب الأوسط، بفضل وفرة الموارد المائية وتنوع البيئة الطبيعية ووفرة اليد العاملة الزراعية الخبيرة، كما أن التواصل الحضاري بين أقاليم المغرب والأندلس أكسب المغرب الأوسط معارف وخبرة فلاحية وتنوع التقنيات الزراعية ووسائل وأساليب الري واعتماد نظم سقي محكمة، وعلاوة على ذلك الدور الذي لعبه الفقهاء في سن القوانين وتحرير العقود والمواثيق لتنظيم السقي وفض النزاع والمشاكل المترتبة عن استغلال الماء بما يخدم الفلاحة، ونجم عن هذا وفرة وتنوع المنتجات الزراعية والحيوانية، التي كان لها الانعكاس الإيجابي على دور الصناعة الغذائية والنسيجية والجلدية لارتباطها بالموارد الأولية التي تنتجها الفلاحة.

الكلمات المفتاحية: الفلاحة، التقنيات الزراعية، نظم السقي، الري، الرعي، الماء

## Résumé:

L'agriculture est considéré comme des plus importantes activités humaines au niveau de Maghreb central ( El-Maghreb El-Awsate) grâce à l'abondance des ressources d'eaux et la diversité de milieu naturel ainsi que l'abondance de la main d'œuvre spécialisé dans le domaine agricole, aussi par la communication culturelle entre les régions d'El-Maghreb et El- Andalous , les habitants d'El-Maghrib central prenaient des idées et des expériences dans le domaine d'agriculture et la diversité des techniques agricoles et les moyens et les méthodes d'irrigation, dépendance une manière d'arrosage parfaitement et en plus le rôle des chercheurs qui mettent des lois et la rédaction des contrats et chartes et de règlement les conflits et les problèmes provenant suite l'exploitation d'eau qui servir l'agriculture en entraînant l'abondance et la diversité des produits agricoles et des animaux ( la biodiversité), qui avaient une réflexion positive sur le rôle d' industrie alimentaire, textiles et le cuir qu'ils ont lié aux ressources primaires produites par l'agriculture.

**Mots-clés:** l'agriculture, les techniques agricoles, système d'irrigation, l'irrigation, le pacage, l'eau

## Summary:

Agriculture is one of the most important human activities in Maghreb center, thanks to the abundance of water resources, the diversity of the natural environment and the abundance of skilled agricultural labor, and the cultural communication between the regions of Morocco and Andalusia has earned the Maghreb center knowledge and agricultural expertise, the diversity of agricultural techniques and methods and methods of irrigation, In addition, the role played by jurists in the enactment of laws and the liberalization of contracts and charters to regulate watering and conflict resolution and problems arising from the exploitation of water to serve agriculture, and resulted in this abundance and diversity of agricultural and animal products, which had a positive reflection on The role of the food, textile and leather industry as it relates to the primary resources produced by agriculture.

**Keywords:** farming, agricultural techniques, irrigation systems, irrigation, grazing, water